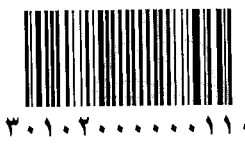


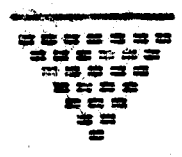
جامعة القاهرة
كلية الآداب



ابن الحاجب في كتابه الأمل في النحو
أراؤه في الآيات القرآنية والفصل

رسالة دكتوراه
قدمة من:
محمد هاشم عبد الدايم
المعيد بكلية البنات - جامعة عين شمس
للحصول على درجة الدكتوراه
من قسم اللغات الشرقية

إشراف
الأستاذ الدكتور شوقي ضيف
رئيس قسم اللغة العربية بالكلية



١٣٨٨ هـ
١٩٦٩ م

Handwritten signature and date: ١١/١١/١٩٦٩

لما رأيت إعراض كثير من الباحثين عن الدراسات النحوية لعمرة طريقتها ،
وجفاف مادتها ، مع أهميتها ، وحاجة معاهدنا إلى العناية بها ، آثرت أن أسلك
هذا السبيل ، خدمة للغة ، وورعة في ربح تراثها ، وتعاوناً مع العاملين
على ازدهارها مهما لقيت من جهد ومشقة .

وقد بذل أسلافنا - من نحاة مصر - جهداً مشكوراً في إحياء
هذه الدراسة ، وإنماثها على مر المصور ، من أمثال (ولاد) الذي أخذ
النحو عن الخليل بن أحمد ، وأبي الحسن الأعز الذي تلقاه عن الكسائي
والدينوري الذي قرأ كتاب سيبويه على المبرد (١) ، وأبي جعفر النحاس
وابن بربى ، وابن معط ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن هشام
الذين قدموا للدراسات النحوية ثروة لا تنفد ، وحثوا لتبليغها على مر السنين .
ومن واجبتنا أن ننظر في آثارهم ، ونعمل على إحياء تراثهم النحوي
الثمين ، ونقف على ما لهم من آراء لغوية ناضجة ، وطرق في البحث تفصّل
إلى أغوار المعرفة ، جاهدة في الوصول إلى الحقيقة .

لذلك اخترت من بين هؤلاء باحثاً مرموقاً ، نحواً صاحب رأى
مستقل ، عالماً جمع بين فنون مختلفة ، فهو فقيه ، أصولي ، نحوي
عروضي ، ملم بالقراءات ، ورواية الحديث ، ونظم الشعر ، ذلك هو
(ابن الحاجب) ، وقد برزت شخصيته النحوية حتى قال عنه معاصروه
ابن خلكان : " وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات
تعمد الإجابة عنها " (٢) ، فأثار ذلك رغبتي في دراسته .

ولما قرأت كتبه النحوية ، وجدت بعضها "الكافية" متنا مختصراً ،
لا تظهر فيه آراؤه ، ومخالفته للنحاة ، ثم إن هذا المتن قد خدم بالشرح
والتعليق والدراسة ، إذ زاد شراحه عن خمسين شارحاً (٣) ، وشمل
الكافية (الشافية) في الصرف التي شرحها أكثر من واحد ، ومن أشهر من

(١) طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي (ط الخانجي) ص :

٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٢) وفيات الأعيان : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .

(٣) كشف الظنون : من نهروم ١٣٧٠ حتى ١٣٧٦ .

- ٤- المؤلفات السماعية (مقدمة لابن الحاجب) رقم ٥٤٥٣ هـ
٩٣ مجاميع هـ ٣٥٨ بدار الكتب .
 - ٥- المقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب رقم ٥١٩ هـ ٢٠ هـ ٦٨ هـ
٤ م .
 - ٦- نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب لجمال الدين عبد الرحيم
الأسنوي رقم ٥٧٣٠ بدار الكتب .
- ب- المطبوعات : وهي كثيرة من أهمها :
- ١- كتاب سيبويه .
 - ٢- شرح المفصل لابن يميني .
 - ٣- جمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي .
 - ٤- حاشية الخضري على ابن عقيل .
 - ٥- حاشية الصبان على الأشموني .
 - ٦- حاشية عبادة على شذور الذهب .
 - ٧- حاشية يسم على التصريح .
 - ٨- الأمالي الشجرية لابن الشجري .
 - ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري .
 - ١٠- معاني القرآن للفراء .
 - ١١- معنى اللبيب لابن هشام .
 - ١٢- المقتضب لأبي العباس المرقد .
 - ١٣- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي .
 - ١٤- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن
للمكبري .
 - ١٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ويون الأقاويل في وجوه
التأويل للزمخشري .
 - ١٦- الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي .
- وهناك مراجع أخرى غير تلك المراجع سأذكرها في نهاية البحث .
ولا أقول : إنني وصلت إلى الغاية في هذا البحث ، ولكني أقول : إنني
بذلت ما أستطيع من جهد ، وأرجو أن يكون مقدمة لأعمال أخرى في إحياء تراث
العربية ، والكشف عن خباياها ، بما اكتسبته أثناء البحث من معرفة بالمصادر
والموضوعات التي تحتاج إلى دراسة وتجليه .

شرح الكتابين رضي الدين الاسترأباني ، الذي حَقَّق شرحه على
(الشافية) تحقيقاً طيباً (١) .

وقد ألفت من بين كتبه كتاباً مخطوطاً لم يسبق بحسه ، ولم
يشرحه أحد ، وفيه من الآراء النحوية ما يدل على شخصية صاحبه ،
إذ ناقش كثيراً من الآراء ، وبحث في موضوعات متنوعة بحثاً عميقاً ،
يحتاج إلى دراسة واهتمام ، وهو كتاب (الأملالي النحوية) الذي
ورد على ألسنة العلماء من بعده كلبن هشام على أنه موجه يشمل آراء
ابن الحاجب .

لذلك جعلت هذا الكتاب موضوع رسالتي ، حتى يكون بحثاً غير
مسبق أخدم به ما يحتاج إلى خدمة من تراثنا النحوي الثمين ، وأكشف
النقاب عما يحويه من آراء ، فرجعت إلى نسخة الثلاث بدار الكتب ،
فوجدت إحداها ناقصة نقصاً كبيراً يزيد على النص (٢) ، والثانية
ألصقت صفحاتها غير مرتبة ما تصعب معه قراءتها (٣) ، ولم أجد
النسخة الثالثة بقسم المخطوطات (٤) إذ كانت في قسم المعرض ،
ولما اطلعت عليها وجدت فيها نسخة كاملة جيدة الخط مع قدمها ، فقد
كُتبت عام ٦٩٦ هـ ، وساعدني العاملون بالدار على نقلها إلى قسم
المخطوطات ، حتى تمكنت من نسخها ^{نسخاً} كاملاً بعد شهر طويل تسرددت
فيها على الدار ، ولم تكن هذه النسخة مرقمة الصفحات فتمت بتقسيمها
فبلغت صفحاتها ٣٦٦ صفحة ، وقد جعلت هذه النسخة أصلاً لهذا
البحث ، فإذا ذكرت في أسفل أي صفحة كلمة (الأملالي) فإنما أعني
هذه النسخة .

ورجعت إلى ثلاث نسخ بمعهد المخطوطات العربية فوجدت
إحداها مصورة عن النسخة ٢٦ بدار الكتب السابق ذكرها ، واهتمت
بنسخة أخرى هناك ، لأنها كُتبت سنة ٦٨٢ هـ ، ولم يسعني نظام الاطلاع

(١) قام بهذا التحقيق الأستاذة : محمد نور الحسن ومحمد الزمران

ومحمد معين الدين عبد الحميد (مطبعة حجازي بالقاهرة) .

(٢) هي النسخة المخطوطة رقم ١٠٣٤ نحو بدار الكتب .

(٣) هي النسخة المخطوطة رقم ١٠٠٧ نحو بدار الكتب .

(٤) هي النسخة رقم ٢٦ نحو بدار الكتب .

بالمعهد على مقابقتها بنسخة دار الكتب وطلعت أن بجميع اللغة العربية
نسخة مصورة ، وحين اطلعت عليها وجدتها مصورة عن نسخة المعهد
الآنفة الذكر ولما قابلتها بنسخة دار الكتب لم أجد إلا فرقاً لفظية يسيرة
ليست بذات بال ، ما جعلني أعتد على نسخة دار الكتب .

وتقسم كتاب (الأمل) إلى ستة أقسام ، القسم الأول في
الأمل القرآنية ، والثاني في الأمل على كتاب الفصل للزمخشري ، والأقسام
الأربعة الأخرى في الأمل على : الخلاف بين النحويين ، والكافية
لابن الحاجب ، وأبيات من الشعر ، وأمال متفرقة .

وقد أوليت القسمين الأولين اهتماماً خاصاً في هذه الرسالة ، لغزارة
مادتهما ، وحاولت أن أربط بينهما بدراسة العلاقة بين الزمخشري وابن
الحاجب في إعراب القرآن وكتاب الفصل ، ولم أهمل الأقسام الباقية ،
فقد رجعت إليها في ثنايا البحث ، وخصصت لها باباً مستقلاً .

وقد اشتمل البحث على خمسة أبواب :

الباب الأول : في سيرة ابن الحاجب وكتابه الأمل ، والباب
الثاني : في الأمل القرآنية ، والباب الثالث : في الأمل على الفصل
للزمخشري ، والباب الرابع في الأمل المختلفة ، والباب الخامس :
في شخصية ابن الحاجب النحوية .

وقد حرصت في هذا البحث على أن أوضح منهج ابن الحاجب
في أماليه ، وأبين آرائه النحوية ، وأنفث عنه ما قيل من أنه أخذ نحوه عن
الزمخشري وأبرز استقلاله بالرأي ، ومخالفته للزمخشري ، وغيره من كبار
النحاة كسبويه .

وقد اقتضى هذا البحث الرجوع إلى كثير من الكتب القديمة
مخطوطها ومطبوعها ، ومن هذه المراجع :

أ- المخطوطات :

- ١- الإيضاح شرح الفصل لابن الحاجب رقم ١٨٥٥ ورقم ٢٨٦
تيمورية بدار الكتب .
- ٢- شرح الكافية لابن الحاجب رقم ٩٨٤ بدار الكتب .
- ٣- الوافية نظم الكافية لابن الحاجب رقم ١٤٠٩ بدار الكتب .

تمهيد : الاهتمام بالنحوى عصر ابن الحاجب

عاصر ابن الحاجب الدولة الأيوبية ه التى بدأت عام ٥٢٧ هـ ه وانتهت عام ٦٤٨ هـ ه إذ ولد بعد نشأتها بشـلاـكـ سنين ه وتوفى قبل نهايتها بستين .

ومؤسس هذه الدولة هو الناصر صلاح الدين يوسف ابن أيوب الذى ولى مصر بعد موت الماضد ه آخر خلفاء الفاطميين (١) ه وكان يسمى لتقريب الملما ه وسمع اليهم ه وشاركهم فى البحث (٢) ودرس ه وبنى بمصر خمس مدارس ه عدا المدرسة التى بناها بدمشق ه والأخرى التى بناها بالقدس (٣) .

وسار خلفاؤه على سنته فى تقريب الملما ه والأخذ عنهم فابنه (المزيز عثمان) كان معتقدا فى أرباب الخير والصلاح ه وسمح بالإسكدرية الحديث من الحافظ السلفى ه والفقيه أبى طاهر ابن عوف الزهرى ه وسمح بمصر من العلامة ابن بوى وغيرهم (٤) .

أما (الملك الكامل) فقد وصل إلى درجة الأستاذية فى النحو ه إذ أجاز له العلامة عبد الله بن بوى و (٥) بوى .

وكان محبا للحديث وأهله ه حوينا على حفظه ونقله ه وللملم عنده شـرفـه (٦) ه وبنى بالقاهرة (دار الحديث الكاملة) وجعل عليها أوقاف (٧) .

-
- (١) النجوم الزاهرة : ٦٣/٦
 - (٢) النوادر السلطانية لابن شداد : ٢٨ ه ٣١ .
 - (٣) النجوم الزاهرة : ٥٤/٦ ه ٥٦ ه وانظر الحركة الفكرية فى مصر للدكتور عبد اللطيف حمزة : ١٦١ .
 - (٤) النجوم الزاهرة : ١٢٧/٦ .
 - (٥) النجوم الزاهرة : ٢٢٨/٦ .
 - (٦) نفس المصدر والصفحة .
 - (٧) انظر خطط المقرئى : ٣٧٥/٢ .

وجاء في كتاب (الأمل في النحوة) - موضوع هذه الدراسة -
أن ابن الحاجب كان يملو حضرته ، وذلك في الإملاء رقم ١٦ من
القسم الخامس الذي يختص بالأمل على أبيات من شعر العسرب
والمتنبى ، فقد ورد في أول هذا الإملاء : " وقال رضى الله عنه
ملياً على قول بعضهم بالقاهرة ، بحضرة السلطان الملك الكامل
سنة اثنتى عشرة وستائة :

" هي البدر من فوق الأزرة طالما " (١)

وهذا يدل على مبلغ اهتمامه بمجالس العلماء ، والأخذ
عنهم ، والشغف بالدراسات النحوية ، حتى إنه استحق إجازة
ابن برى له كما سبق ، وكانت عنده مسائل غريبة من فقه ونحو يمتحن
بها ، فمن أجاب عنها قدمه وحظى عنده . (٢)

وكانت تبيت عنده بالقلمة جماعة من أهل العلم ، فينصب
لهم أسرة ينامون عليها بجانب سريره ، ليسامروه ، فنفتت العلوم
والآداب عنده ، وقصده أرباب الفضائل ، فكان يطلق لمن يأتيه
منهم الأرزاق الوافرة الدارة . (٣)

وهو الذى أغرى يحيى بن عبد المعطى الزواوى صاحب الألفية
في النحو بالقدوم إلى مصر ، فجا إليها ، وتصدر بجامع عمرو .
أما أخوه (الملك المعظم عمى) الذى تولى حكم الشام ،
فقد وصف بأنه عالم فقيه ، نحوى ، لغوى ، قرأ القرآن ، وتفقه
على مذهب أبى حنيفة ، قرأ الأدب والنحو على تاج الدين الكندى
فأخذ عنه كتاب سيبويه ، وشرحه الكبير للسمرانى ، والحجة نسي
القراءات لأبى على الفارسى ، والحامسة ، قرأ عليه الإيضاح لأبى على
حفظ (٥) .

(١) الأمل في النحوة لابن الحاجب (مخطوط رقم ٢٦ بدار الكتب)

ص ٢٤٩ .

(٢) النجوم الزاهرة : ٢٣٧/٦

(٣) السلوك للمقريزى : ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ .

(٤) حسن المحاضرة : ٢٢٩/١ .

(٥) النجوم الزاهرة : ٢٦٧/٦ .

وسار (الملك الناصر داود) على مدى أبيه الملك المعظم
عيسى ه فقد قرأ النحو على ابن الحاجب ه وأشار عليه أن ينظم
له (الكافية) فاستجاب له ابن الحاجب ه وسى هذا النظم
(الوافية نظم الكافية ^(١)) وقال في مقدمتها مشيراً إلى
الملك الناصر داود :

داود نجل الملك المعظم أودعه الرحمن شكر النظم
من أصبح العلم به قد اشتهر وكل ذى فضل بقدر قدر
أشار أن أنظمها بأمر فلم يسع لى دفعه بمذ

وما يدل على اهتمام الملوك والحكام بالنحو أنهم كانوا يشاركون فى
تأليف الكتب النحوية ه فالملك المؤيد عماد الدين بن اسماعيل بن
الأفضل الأيوبي صاحب حياة المتوفى سنة ٧٣٢ ه ه شرح كافيته
ابن الحاجب ^(٢) .

هؤلاء هم ملوك بنى أيوب ه لم يكونوا مشجعين للملما
فحسب ه بل كان منهم من برع فى العلم ه فأجاد الحديث والفقه
والنحو واللفظ والشعر . ومنهم من وصل إلى درجة الأستاذية ه
ومنهم من ألف الكتب ونظم دواوين من الشعر ه وخلق بحكام هذا
شأنهم ه أن يبنوا فى أبناء وطنهم التنافس فى تحصيل المعرفة ه
والإجادة فى كل لون من ألوانها .

لذلك رأينا كثيراً من النخاة قد ظهوروا فى هذا العصر ه
ورعوا فى تصنيف الكتب متوناً وشروحا ه ومنهم من نظم النحو ه مما يدل
على تمكنهم من هذا العلم ه وامتلاك ناصيته ه وتطوعه للنظم على
مشقته .

ومن أشهر النخاة الذين كان لهم صدق عند ظهور ابن الحاجب
(عبدالله بن بى) المصرى النحوى اللغوى ه وقد شاع ذكره واشتهر
ولم يكن بالديار المصرية مثله ه قرأ كتاب سيبويه ه وتصدر للإقراء
بجامع عمرو ه وتوفى سنة ٥٨٢ ه ه وسن ابن الحاجب فى ذلك
^(٣)

(١) مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكتب .

(٢) كشف الظنون ٢ / نهى ١٣٧٤ .

(٣) بنية العمارة : ٣٤ / ٢ .

الوقت اثنتا عشرة سنة ، ولكنه اهتم بعد ذلك بأرائه ، فقد ناقشه
في كتابه (الأمل في النحوية) في استفتاء لغوي أبدى فيه رأيه
ما يدل على ذبوع آرائه في عصر ابن الحاجب ، وكان رأى ابن بـرى
في بيتي الشاعر :

أتوب إليك يا رحمن مما جنيت فقد تكاثرت الذنوب
وأما من هوى ليلى وتركسى زيارتها فاني لا أتوب

والاعتراض الذي أيده ابن بـرى وارد على كلمة (وتركى) ، فلا يصح
أن يقال : فاني لا أتوب عن ترك الزيارة ، وإنما المقصود لا أتوب
عن الزيارة ، لذلك قال ابن بـرى : إنه يفضل أن تكون الرواية (وحسبى
زيارتها) حتى يستقيم المعنى ، ورد عليه ابن الحاجب بأن الرواية
المشهورة (وتركى زيارتها) ووجه هذه الرواية عنده أنه ذكر الترك
ليبان ما يطلب منه تركه ، ثم قال الشاعر : فاني لا أتوب مما يطلب
مني تركه (١) .

وقد ذكر القفطي عن ابن بـرى أنه " كان جم الفوائد ، كبير
الاطلاع ، عالما بكتاب سيومه وطله ، وغيره من الكتب النحوية ،
قيما باللغة وشواهد ما ، وكان إليه التصحح في ديوان الإنشاء ،
ولا يصدر كتاب من الدولة إلى ملك من الملوك إلا بعد أن يتصفحه ،
وصالح ما لعله فيه من خلل خفي (٢) ، وكان من الذين انتقل
إليهم كتاب (تعليق الفرقة) لابن بابشاذ (٣) ، وكان
لهذا الكتاب أهمية وأثره فيمن يدرسه .

وظهر بعد ذلك (يحيى بن معط) ، وكان معاصرا لابن
الحاجب ، فقد ولد سنة ٥٦٤ هـ . قبل مولد ابن الحاجب بست سنوات -
وتوفي سنة ٦٢٨ هـ ، قال عنه السيوطي : كان إماما مبرزاً في العربية ،
شاعرا محسنا ، قرأ على الجزولي وسمع من ابن عساكر ، وأقرأ
النحو بدمشق مدة ثم بمصر ، وتصدر بالجامع المتيق ، وحمل الناس
عنه ، وصف " الألفية " في النحو " (٤) .

- (١) الأمل في النحوية لابن الحاجب (مخطوط ٢٦ بدار الكتب) : ٢٤٩ .
- (٢) إنباه الرواة : ١١١ / ٢ .
- (٣) نفس المصدر : ٩٦ / ٢ .
- (٤) بغية الوعاة : ٣٤٤ / ٢ .

وتوجد أوجه مشابهة بين ابن الحاجب وابن معط ، فكلاهما عالم من علماء النحو ينظم الشعر ، ولكل منهما منظومة في النحو ، فابن معط ألف الألفية واسمها (الدرة الألفية في علم الصرف ^(١)) وأولها :

يقول راجي ربه الففسور يحيى بن معطى بن عبد النور

وقد أشار إليها ابن مالك بقوله عن ألفتيه (فائقة ألفتية ابن معطى) وألف ابن الحاجب (الوافية نظم الكافية ^(٢)) وقد مر ذكرها .

ولا يعرف من منهما سبق الآخر في نظم النحو ، وإن كنت أرجح أن ابن معط هو السابق ، لأنه نظم ألفتيه عام ٥٩٥ هـ ^(٣) أما ابن الحاجب فيرجح أنه نظمها بعد هذا التاريخ ، فقد نظمها لداود نجل الملك المعظم عمى ، وكان هذا الملك في دمشق ، وتولى بعد وفاته نجله داود عام ٦٢٤ هـ ^(٤) .

وقد نظمها له قبل توليه حكم دمشق ، وابن الحاجب لم يبق كثيرا في دمشق إلا بعد ذهابه إليها آخر مرة عام ٦١٧ هـ والتي أملى في خلالها جزءا كبيرا من أماليه ، ويرجح أنه في خلال هذه الفترة نظم (الوافية) فيكون ذلك بعد نظم ابن معط لألفتيه ، وإذا عرفنا أن ابن معط توفي سنة ٦٢٨ وابن الحاجب سنة ٦٤٦ رجحنا أيضا سبق ابن معط لابن الحاجب في نظم النحو ، وإن كان ابن الحاجب قد قال في نظمه :

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على منوالها كثلها

فانه لا يعنى أنه لم يسبق بالنظم ، وإنما يعنى أنها تفوق ما سبقها ، كما قال ابن مالك في مثل هذا :

وتقتضى رضا بخير سخط فائقة ألفتية ابن معط

-
- (١) توجد منها نسخة بدار الكتب طبع ليسك (رقم ١٠٣١) .
 - (٢) مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكتب .
 - (٣) كشف الظنون : ١ / ١٥٥ .
 - (٤) النجوم الزاهرة : ٦ / ٢٦٨ .

ومن أوجه المشابهة بين ابن مط وابن الحاجب أن كلا منهما قد أخذ
عن ابن عساكر ، كما أن كلا منهما قد أقرأ النحو بدمشق ومصر .

ومن عاصر ابن الحاجب (يعيش بن علي بن يعيش) المشهور
بابن يعيش فقد ولد سنة ٥٥٣ هـ وتوفي سنة ٦٤٣ هـ ، وقال عنه
السيوطي : كان من كبار أئمة العربية ، ماهرا في النحو والتصريف ،
قدم دمشق وجالس الكندي ، وتصدر بحطب للإقراء زمانا . (١)

وصلته بابن الحاجب أن كلا منهما شرح (الفصل) للزمخشري
وأن ابن الحاجب خصص جزءا من أماليه - موضوع هذه الدراسة -
للتعليق على الفصل ، وعند الحديث عن هذا الجزء سأتمسك
لآراء ابن يعيش مقارنا بينها وبين آراء ابن الحاجب في مفصل
الزمخشري .

ومن علماء الاسكندرية المعاصرين لابن الحاجب (موفوق
الدين أبو القاسم عيسى بن عبد الميزان اللخمي الاسكندراي) المقسوي
النحوي المولود في الرابع من رمضان عام ٥٥٠ هـ والمتوفى عام ٦٢٩ .
وقد ذكره السيوطي أسما^١ أربعة وخمسين كتابا من تصانيفه ،
أكثرها في اللغة والنحو والقراءات ، منها : الألفية في علم العربية ،
واللمحة المعنية واللمحة المغنية في النحو ، والرسالة البارة في
الأفعال المضارعة ، والإحالة في شرح الإمالة ، وحجة القندي ومحنة
المبتدى في القراءات ، والاهتداء في الوقف والابتداء ، والمراد في
كيفية النطق بالضاد ، والبدال على الفرق بين التاء والبدال كوفرائب
القراءات وشواذ الروايات . (٢)

ومن سمعوا منه بالاسكندرية أبو شامة القديسي ، السدي
ألف نظم الفصل للزمخشري . (٣)

ومن علماء الاسكندرية أيضا (القاضي ناصر الدين أبو العباس
ابن المنير) وهو من تلاميذ ابن الحاجب (٤) ، وكان إماما

(١) البخية : ٣٥١/٢ .

(٢) البخية : ٢٣٥/٢ .

(٣) نفس المصدر : ٧٧/٢ ، ٧٨ .

(٤) الفتح العيين في طبقات الأصوليين : ٦٥/٢ .

في النحو والأدب والأصول والتفسير، وأخذ عنه أبو حيان وغيره ، وفيه
يقول العلامة ابن الحاجب من أبيات :

لقد سئمت حياتي البحث لولا مباحث ساكن الإسكندرية .^(١)

واعجاب ابن الحاجب به يدل على نبوغه المبكر ، إذ أنه كان في السادسة
والعشرين من عمره عند وفاة ابن الحاجب .^(٢)

من هذا يتبين لنا أنه كان بالإسكندرية بيئة علمية تنافس بيئته
القاهرة في ذلك الحين ، وأن النحوبها كان له علماء ودارسوه
لذلك نرى ابن الحاجب في أواخر حياته يقيم بالإسكندرية ليتصل
بهذه البيئة العلمية ، ويبقى بها حتى يلقى ربه .

وكما كان بالإسكندرية هذا النشاط العلمي ، كان نظيره في
بلاد الصعيد في أسنا ، وقوص ، وقفت ، وادفو .

(١) البغية : ٣٨٤ / ١ .

(٢) وان شئت مزيدا من نحاة هذا المصدر فارجع الى (المدارس

النحوية للدكتور شوقي ضيف) : ٣٣٩ وما بعدها .

الباب الأول

في سيرة ابن الحاجب وكتابه الأملس

=====

الفصل الأول سيرة ابن الحاجب

١- نشأته ورحلاته :

اسمه عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس ، وكنيته أبو عمرو ،
ولقبه جمال الدين ، وشهرته ابن الحاجب . وكان والده
(عمر) كرديا من بلدة (دويسن ^(١)) وهي - بضم السين -
المهملة وكسر الواو ، وسكن الأيا المثناة من تحتها ومدتها نون -
بلدة في آخر عمل أذربيجان من جهة (أران) وبلاد (الكرج) ،
ومنها أهل صلاح الدين الأيوبي . (٢)

قدم والد ابن الحاجب مع صلاح الدين إلى مصر جنديا من
جنود الأكراد الذين جاءوا ليساندا وبنى أيوب في إقامة دولتهم .
وكان مقربا إليهم ، فقد عين في وظيفة (حاجب) للأمير
عز الدين موسك الصلاح ^(٣) ، وكان هذا الأمير ابن خال
صلاح الدين الأيوبي ^(٤) ، وجاء في "النجوم الزاهرة" ذكر هذا
الأمير في الاشتراك مع أخى صلاح الدين الملك العادل أبي بكر
وأبي الهيجاء الهكاري ، للقضاء على فتنة قام بها الفاطميون في
صعيد مصر ، ليعيدوا دولتهم ، وقد قضى على هذه الفتنة ،
وقُتل من الثائرين ثمانون ألفا ، وعاد الجيش الأيوبي وقواده منتصرين
إلى القاهرة ، بعد أن قُتل كبير السودان الذي قام بهذه الفتنة ^(٥) ،
وهذا يدلنا على منزلة هذا الأمير الذي يشترك مع أخى صلاح الدين
في قيادة جيش الأيوبيين .

أما وظيفة (الحاجب) التي كان يشغلها والد ابن الحاجب
عند هذا الأمير فلم تكن هيئة كما قد يتبادر إلى الذهن ، فقد كان

(١) بغية الرعاة : ١٣٤/٢ .

(٢) النجوم الزاهرة : ١٢/٦ .

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان : ٤١٣/٢ وغيره من المراجع .

(٤) الحركة الفكرية في مصر في المصيرين الأيوبي والملوكي للدكتور

عبد اللطيف حمزة : ص ٢٢١ .

(٥) النجوم الزاهرة : ٧٨/٦ .

من اختصاصات الحاجب حينئذ أن يقف بين يدي السلطان ونحوه
في المواكب ليبلغ ضرورات الرعية اليه ، ويركب أمامه بعضا من سيده ،
وتتصدى لفصل المظالم بين المتداعيين^(١) ، ومن اختصاصاته أيضا
القضاء بين الأمراء والجند إما بنفسه أو بعد استشارة السلطان
أو النائب ، كما كان يفصل في خصومات الجند الخاصة بالاقطاعات^(٢) .
من هذا يتضح لنا أن منصب (الحاجب) كان من المناصب
المرموقة في الدولة في ذلك الحين .

ونسب (ابن الحاجب) إلى وظيفة أبيه ، فعرف بهذا الاسم
وقيل إن أباه لم يكن حاجبا ، فقد ذكر الأدق في هذه الرواية :
" قال الكجني في تاريخ القدس : سميت الفقيه الإمام الخطيب
محمد المنعم بن يحيى يقول : لم يكن أبوه حاجبا ، وإنما كان يصحب بعض
الأمراء فلما مات كان أبو عمرو صهبا ، فرباه الحاجب ، فعرف به ، والأول
هو المشهور^(٣) " .

وهذه الرواية ضميعة ، فالمعروف أنه نسب لوالده الذي كان
حاجبا ، لذلك قال من رواها : إن الأول - أي نسبه لوالده الحاجب -
هو المشهور .

واختار والد ابن الحاجب الإقامة في (إسنا^(٤)) بعض الوقت
وكانت من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى^(٥) .

-
- (١) صحح الأعشى : ج ٥ ص ٤٥ .
 - (٢) مصر في المصور الوسطى للدكتور علي إبراهيم حسن (الهامش
ص ٣٦١ هـ ص ٣٦٢) .
 - (٣) الطالع السعيد للأدق : ص ٣٥٢ .
 - (٤) جاء في خطط علي مبارك ج ٥ ص ٥٩ : " أسنا : قال ابن خلكان
هي بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون ومددها
ألف ، بليدة صغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر
وفي القاموس : إسنا بالكسر وفتح بك بصعيد مصر " القاموس
ص ١٩٦ . وقد وصف علي مبارك تاريخها ونشاطها
الملكي وانظر تاريخها أيضا بمهامي النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٣٦٠ .
 - (٥) شذرات الذهب : ج ٥ ص ٢٣٤ .

وهناك ولد له (عثمان) الذي تفتحت عيناه على مدينة تعج بالعلماء والنشاط الصلحى . . قال الأديبى : وأما مدينة إسنا فكان بها بيوت ممروفة بالأصالة والرياسة والفضائل ، حتى قيل إنه كان بها فى وقت واحد سبعمون شاعرا ، وخرج بها جمع كبير من أهل العلم والأدب^(١) ، وقال عيسى مارك فى خطته : وكماها فخرا ولادة الإمام ابن الحاجب بها^(٢) .

وكان مولد ابن الحاجب فى آخر سنة سبعمين وخمسائة^(٣) ، وقال السيوطى إنه ولد بمد سنة ٥٧٠ هـ أو سنة ٥٧١ هـ ، وقال ابن فرحون : وكان مولده سنة تسعين وخمسائة^(٤) (والصواب سبعمين) . .

ولم تذكر المراجع التبيين أيدينا شيئا عن أمه ، ولعلها كانت مصرية من أهل إسنا . .

ولم يطل لبث الصبي بإسنا ، إذ نقله والده وهو صغير إلى القاهرة . .

لابن خلكان - وهو معاصر لابن الحاجب - يذكر أن أبا عمرو جاء إلى القاهرة فى صفته^(٥) ، وتبعه من ترجم له من المؤرخين^(٦) . فهم من حديث ابن الجوزى عنه أنه دخل القاهرة قبل أن يحفظ القرآن وأنه حفظها القرآن^(٧) ، وكذلك ذكرت دائرة المعارف الإسلامية^(٨) . .

وكان حفظ القرآن أول ما ابتدأ به فى تعليم الصبي فى ذلك الحين ومعنى هذا أن ابن الحاجب لم يستفد من علماء إسنا ، وإنما أخذ العلم من علماء القاهرة . .

-
- (١) الطالع السعيد : ص ٣٧ . .
 - (٢) خطط على مارك : ج ٨ ص ٥٩ وما بعدها . .
 - (٣) وفيات الأعيان لابن خلكان : ج ٢ ص ٤١٣ . .
 - (٤) الديهاج المذهب : ص ١٩١ . .
 - (٥) وفيات الأعيان : ج ٢ ص ٤١٣ . .
 - (٦) مشل أبى الفدا فى تاريخه : ج ٣ ص ١٧٨ وغيره . .
 - (٧) غاية النهاية : ج ١ ص ٥٠٨ . .
 - (٨) المجلد الأول ص ١٢٦ . .

ومعد أن حفظ القرآن الكريم ، اتجه إلى دراسة الفقه على مذهب الإمام مالك ، كما صرح بذلك الترتيب ابن خلكر (١) واليائصي (٢) وكان أمتاده في الفقه هو أبو منصور الأبياري وغيره (٣) . .

ومعد أن درس الفقه ذهب في دراسة العربية لأجاد النحو والتصريف أخذ عن "الشاطبي" وغيره ، ثم أراد أن يتقن علم القراءات فأخذ عن "الشاطبي" بعضها ، وأخذ جميع القراءات على "أبي الفضل الغزوي" وأبي الجود (٤) وله غير هؤلاء أساتذة آخرون سنذكرهم بالتفصيل عند الحديث عن أساتذته . .

ثم سافر ابن الحاجب إلى دمشق (٥) ساراً ، وكان لا يمكن بها كبراً إلا في آخر مرة ، إذ لبث فيها إحدى وعشرين سنة ، وكان يلقى دروسه في الجامع الأموي بزاوية المالكية فيها (٦) ، لأنه مالكي المذهب ودرس أيضاً في المدرسة الصلاحية هناك (٧) . .

وشاع ذكره ، وعرف الناس فضله وعلمه ، وتبحره في الفنون ، فأكبروا على الاستماع لسنه ، فكان يفيض عليهم من معارفه ، فانتفعوا به كثيراً (٨) وأصبح شيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية (٩) . .

ومن أساتذته في دمشق القاسم بن عساكر (١١) ، ولم تمنعه أساتذته من أن يتلمذ عليه ، فهو يطلب المعرفة أنى وجدها ، وقد يكون درس عليه قبل رحلته الأخيرة . .

وفي دمشق عقدت بينه وبين الشيخ عز الدين بن عبد السلام أوامر الصداقة ، إذ كان كل منهما عالماً كبيراً ، يحافظ على كرامة العلم ، صجهر بالحق ، ولا يهاب سطوة حاكم أو أمير ، فلما رأيا انحراف حاكم دمشق (الصالح بن أبي الجيوش) عن الدين ، وسوء سيرته ، وفساد سمعته

-
- (١) وفيات الأعيان : ج ٢ ص ٤١٣ . .
 - (٢) مرآة الجنان : ج ٤ ص ١١٤ . .
 - (٣) الطالع السعيد : ص ٣٥٢ وما بعدها . .
 - (٤) غاية النهاية لابن الجزري : ج ١ ص ٥٠٨ . .
 - (٥) الذيل على الروضتين : ١٨٢ . .
 - (٦) تقع هذه الزاوية شمال محراب الخنابلة الذي يلي صحن الجامع في ذلك الحين : غاية النهاية لابن الجزري : ١ : ٥٠٨ . .
 - (٧) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية للدكتور أحمد بدوي : ٦٧/٤٠
 - (٨) وفيات الأعيان : ٢ : ٤١٣ . .
 - (٩) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ . .
 - (١٠) الذيل على الروضتين : ١٨٢ . .
 - (١١) الطالع السعيد : ٣٥٢ . .

جاهرا بالإنكار عليه ، وطلبا منه أن يعود إلى طريق الصواب^(١) ولكن هذا الحاكم لم يستجب لهما ، وعز عليه موقفهما ، فأمر بحبسهما وكان ابن الحاجب سعيدا لصحته ابن عبد السلام في غيايب السجن^(٢) ولم يلبث هذا الحاكم أن أمر بطردهما من دمشق ، فخرجا منها إلى القاهرة عام ٦٣٨ هـ .

وذكر أبو شامة المقدسي أن خروجهما من دمشق كان عام ٦٢٨ هـ^(٤) ولكن صاحب النجوم الزاهرة ذكر أن حبسهما كان عام ٦٣٨ هـ^(٥) وهذا يؤيد خروجهما في هذه السنة بعد الحبس .

وأولى ابن الحاجب في دمشق كثيرا من (الأماشي النحوية) فيما بين عام ٦١٧ هـ وعام ٦٢٦ هـ .

عاد ابن الحاجب إلى القاهرة ، ومعه عز الدين بن عبد السلام فرجبت بهما ، وعرفت لهما قدرهما ، فتولى ابن عبد السلام الخطابة في جامع عمرو بن العاص ، والقضاء والتدريس في المدرسة الصالحية .

أما ابن الحاجب فقد تصدر بالمدرسة الفاضلية - التي أنشأها القاضي الفاضل - وجلس على الكرسي الذي كان يجلس عليه أستاذة الشاطبي^(٧) وأقبل عليه الطلبة للاستفادة من علمه ، والافتخار من بحره .

ولم يزل شيئا من أماليه النحوية بعد عودته إلى القاهرة ، فإن أماليه فيها كانت قبل أن يسافر إلى دمشق في المرة الأخيرة عام ٦١٧ هـ وذلك استنادا إلى ماورد في تاريخ الأمالي ، ولا أجزم بهذا الرأي فإن كثيرا من الأمالي كانت بدون تاريخ ، ولعل بعض الأمالي المجهولة التاريخ قد أمليت في القاهرة بعد عودته .

ولم يطل لبثه في القاهرة بعد عودته من دمشق ، ولم يرغب الإقامة بها ، بل سافر إلى الإسكندرية ليعيم هناك^(٨) ، ولم يذكر المؤرخون

-
- (١) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ .
 - (٢) مرآة الجنان : ٤ : ١١٤ .
 - (٣) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ .
 - (٤) الذيل على الروضتين : ١٨٢ .
 - (٥) النجوم الزاهرة : ٦ : ٣٣٨ .
 - (٦) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ١٦٣ .
 - (٧) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ .
 - (٨) شذرات الذهب : ٥ : ٢٣٥ .

سبب تركه القاهرة ، وإيثاره الإقامة بالإسكندرية ، ولعل تعود على
برودة الجوفى دمشق ، وغوره من حر القاهرة كان سببا في ذلك ، يضاف
إلى ذلك أن بها بعض الملما الذين يأنس إليهم ابن الحاجب مثل
تلحذه القاضي ناصر الدين بن المنير ، الذى كان ابن الحاجب يعجب
بأبحاثه وآرائه وفيه يقول :

لقد سئمت حياتى البحث لولا مهاجرت ساكن الإسكندرية (١)

ولم يقم بالإسكندرية طويلا ، إذ لقي ربه ضحوة نهار يوم الخميس
السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة (٢) . .

وأجمع أكثر المؤرخين على سنة وفاته ، أما اليوم فقد ذكر السهوطى
في البهجة (٣) وحسن المحاضرة (٤) ، وابن العماد في شذرات (٥)
الذهب أنه السادس عشر من شوال ولكن ما ذكره ابن خلكان هو الراجح
لأنه معاصر لابن الحاجب . .

وذكر أحد الباحثين المعاصرين أنه توفى عام ٦٤٠ هـ ، وظهر
أنه سهو منه ، فلم أر أحدا ذكر هذا التاريخ . .

ولاهتمام المؤرخين بشخصيته ، وشهرته عندهم ، سجلوا
وقت وفاته وهو الضحوة ، واليوم وهو الخميس ، والشهر وهو شوال وحددوا
المكان الذى دفن فيه ، فقد ذكروا أنه دفن في المقبرة التى بين المنارة
والبليدة (٧) ، خارج باب البحر (٨) ، بتربة الشيخ صالح بن أبى
شامة (٩) ، وموضع ضريحه الآن فى الطابق السفلى من مسجد أبى
المعاضد المرستى (١٠) . .

وكانت وفاته لوعة وأسى عند تلاميذه وطار فى فضله ، لأنهم فقدوا
بفقدته نهما غزيرا للمعرفة كانوا يرتسبون منه . .

-
- (١) بغية الوعاة : ٣٨٤ : ١ . .
 - (٢) وفيات الأعيان : ٤١٣ : ٢ وغيره من المراجع . .
 - (٣) البهجة : ٢ : ١٣٥ . .
 - (٤) حسن المحاضرة : ١ : ٢٦٠ . .
 - (٥) شذرات الذهب : ٥ : ٢٣٤ . .
 - (٦) هو الدكتور عبد اللطيف حمزة فى كتابه (الحركة الفكرية فى مصر) ٢٢٠
 - (٧) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ . .
 - (٨) وفيات الأعيان : ٢ : ٤١٣ . .
 - (٩) الديباج المذهب : ١٨٩ . .
 - (١٠) الفتح المبين فى طبقات الاصوليين : ٦٥ : ٢ . .

وقد عز فراقه على تلميذه ناصر الدين بن المنير ، وكتب على قبره هذه الأبيات :

ألا أيها المختال في مطرفِ العمر هلم إلى قبر الإمام أبي عمرو
 تر الملم والآداب والفضل والنقى ونهل المنى والعزيمين في قبر (١)
 فتدعوله الرحمن دعوة رحمة يكافئ بها في مثل منزله القفر

٢- ثقافته وأساتذته :

كانت ثقافته متعددة الجوانب ، متنوعة الأغراض ، ولكنها تدور في فلك علوم الدين واللغة ، فهو فقيه ، أصولي ، محدث ، عالِم بالقراءات ، نحوي ، عروضي ، ناظم للشعر ، وقد ساعده على ذلك ما عرف به من ذكاء وحدة ذهن (٢) ، ووضحة في الإمام بالسوان المعرفة ، مما جعله يسمى للأخذ عن خيرة الأساتذة في عصره . .

ومن أشهر أساتذته (الشاطبي (٣) الذي اختاره القاضي الفاضل لتدريس القراءات والنحو واللغة بدارسته (الفاضلية) ، ووصفه السيوطي بأنه كان إماما فاضلا في النحو والقراءات والتفسير والحديث ، علامة نبيلة محققا ذكيا واسع المخاطبة (٤) ، وترجع شهرته في القراءات إلى قصيدته اللامية التي سماها (حوز الأمان) ومطلعها :

بدأتُ بيسم الله في النظم أولا : تبارك رحمانا رحيمًا وموثقًا (٥)

وقد شرحها أبو شامة المقدسي بشرح سماه (إبراز المعاني من حوز الأمان) ، وأثنى فيه على هذه القصيدة ونعتها بأنها أعجوبة المصدر (٦) .

وقد استفاد ابن الطاج من أساتذة الشاطبي فأخذ عنه بمسح القراءات والنحو والحديث وتأدب عليه (٧) . .

-
- (١) الديباج المذهب : ١٨٩ . . والمطرف يضم الميم كصا ردا وصدا مبرج له اعلام
 (٢) وفيات الأعيان : ٢ : ٤١٤ وخبية الوعاة : ٢ : ١٣٤ . .
 (٣) هو القاسم بن ربيوة بن أبي القاسم خلف بن احمد الرعيني الشاطبي والمتوفى سنة ٥٩٠ : انظر هامش النجوم الزاهرة : ٦ : ١٣٦ . .
 (٤) بخبية الوعاة : ٢ : ٢٦٠ . .
 (٥) إبراز المعاني من حوز الاماني لابن شامة : ٨ . .
 (٦) نفس المصدر : ٧ . .
 (٧) الطالع المسعيد : ٣٥٢ . .

وكان "الشاطبي" وها زاهدا في الدين ^(١) وكان لذلك أثره
في ابن الحاجب الذي عرفنا موقفه مع عز الدين بن عبد السلام من
حاكم دمشق ..

وأم ابن الحاجب جميع القراءات على أبي الفضل الفزني ^(٢) ، وأبي
الجود اللخمي ^(٣) وكان أبو الجود شيخ القراء بديار مصره وقرأ عليه
خلق منهم "السخاوي" وذكر ابن الجزري والأدوني ان ابن الحاجب أخذ
عنه جميع القراءات ^(٤) ، وذكر السيوطي أنه قرأ عليه بالسنة ^(٥) ،
فحدد عدد القراءات التي قرأها عليه ..

فاستلذة ابن الحاجب في القراءات ثلاثة "الشاطبي" وأبو الجود
والفزني" ، وهم من أعلام القراء ، مما كان له أثر واضح في أماليه
القرآنية ..

أما الفقه والأصول فقد أخذهما عن أبي الحسن الأبيصاري ^(٦) ،
وكان بارعا في علوم شتى ، منها الفقه والأصول والكلام ، وكان بمضي
الأئمة يفضله على الإمام فخر الدين في الأصول ^(٧) ..

وأخذ الحديث عن أبي القاسم البوصيري ^(٨) الذي وصفه ابن
خلكان بأنه كان أدبيا نديبا ، له سماعات عالية ، وروايات تفرد بها ،
ولم يكن في آخر عصره في درجته مثل ^(٩) ، ومن أساتذته في الحديث
ايضا "اسماعيل بن ياسين" وأبو عبد الله محمد بن أحمد الأرتاحي ^(١٠) ..

-
- (١) بغية الوعاة : ٢ : ٢٦٠ ..
 - (٢) غاية النهاية لابن الجزري : ٥ : ٥٠٨ ..
واسمه الشهاب أبو الفضل محمد بن يوسف الفزني الحنفي المقرئ
المتوفى سنة ٦٠٠ (النجوم : ٦ : ١٨٤ ..
 - (٣) وهو غياث بن فارس بن مكي الأستاذ أبو الجود المنذري المقرئ
الفرسي النحوي المعروف المتوفى سنة ٦٥٠ (البغية : ٢ : ٢٤١)
 - (٤) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ والطالع السعيد : ٣٥٣ ..
 - (٥) البغية : ٢ : ١٣٤ ..
 - (٦) الفتح المبين في طبقات الاصوليين : ٢ : ٦٥ ..
 - (٧) حسن المحاضرة : ١ : ١٩٣ ..
 - (٨) هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الخزرجي الأصل ، المصري
المولد والدار توفي سنة ٥٩٨ هـ (وفيات الاعيان : ٥ : ١١٧) ..
 - (٩) وفيات الاعيان : ٥ : ١١٧ ..
 - (١٠) الطالع السعيد : ٣٥٣ ..

وقرأ ابن الحاجب كتاب "الشفاء" على أبي الحسن الشاذلي (١) وكان يستمع إلى دروسه بالمدرسة الكاملة بالقاهرة هو وهز الدين من عبد السلام وأبن الصلاح وغيرهم (٢) ولعل سبب انخراطه في سلك تلاميذ الشاذلي مع ان الشاذلي أصغر منه إذ ولد سنة ٦٩٣ هـ . معارف ٩٢

به من ورع ووصف جذبا ابن الحاجب إليه . .

ومن أساتذته ابن البنا إذ ذكر السيوطي أنه تأدب عليه (٣) وأبي الحسين بن جبير (٤) وولمه أخذ عنه أصول الفقه والقاسم ابن عساكر الذي لازم الاشتغال به في دمشق حتى ضرب به المثل ولتأثره به ألف تذييلا على كتاب ابن عساكر (تاريخ دمشق) (٦) . .

هذه ثقافة ابن الحاجب وهو لاء أساتذته وقد ظهر أثر ثقافته فيما خلفه من صفات متعددة تدل على رسوخ قدمه فيما درس من علوم . .

٣- آثاره :

ألف ابن الحاجب في النحو والصرف والفقه والأصول والصروض والقراءات والأدب والتاريخ وكانت شهرته في العلوم العربية ثم الفقه وأصوله . .

وإليك كتبه التي صنفها في كل علم من هذه العلوم :

أولا : في النحو والصرف :

١- الكافية وشرحها :

وتعرف أيضا (بالمقدمة) قال ابن خلكان : وصف مقدمة وجيزة في النحو وسماها الكافية (٧) وقال أبو الفداء : وله المقدمة

- (١) افتح المبين في طبقات الاصوليين : ٦٥ : ٢ . .
- (٢) أبو الحسن الشاذلي للدكتور عبد الحليم محمود : ٤٣ . .
- (٣) بغية الوعاة : ٢ : ١٣٤ . .
- (٤) الفتح المبين : ٦٥ : ٢ . .
- (٥) غاية النهاية لابن الجزري : ١ : ٥٠٨ هـ و ٥٠٩ . .
- (٦) كشف الظنون : ٢٩٤ . .
- (٧) وفيات الأعيان : ج ٢ ص ٤٠٣ . .

المشهور في النحو (١) ، وجاء اسمها في هدية المارفين هكذا
 (كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب) (٢) ..

وتمتبر الكافية مختصرا لكتاب (المفصل) للزمخشري (٣) ، وابن
 الحاجب من الذين اهتموا بهذا الكتاب ، وكان متأثرا به في دراسته
 النحوية ، ومن اهتمامه به شرحه في كتاب سماه (الإيضاح شرح المفصل) (٤)
 وأفرد لقسما من كتابه (الأمالي النحوية) معلقا عليه وناقدا وشارحا ،
 وسأتحدث عن هذا القسم في موضعه من هذا البحث ..

وقد أردت أن اعرف مدى صدق تأثر ابن الحاجب في الكافية
 بالمفصل للزمخشري ، فوازنت بنفسي بين الكافية والمفصل ، فرأيت اتفاقا
 كبيرا في ترتيب الأبواب ، وفي كثير من العبارات ، مما يدل على أن ابن
 الحاجب كان يريد بكافيته اختصار المفصل على أن ذلك لم يمنع ابن
 الحاجب من أن يستقل بعبارة أحيانا ، وأن يغير في ترتيب الأبواب
 أحيانا أخرى ..

ولنضرب بعض الأمثلة التي تبين أوجه الموافقة والمخالفة بينهما ..
 أما الموافقة فقد سار ابن الحاجب على نهج المفصل في تقسيم الكتاب
 يقول الزمخشري في مقدمة المفصل : " أنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب
 المفصل في صنعة الإعراب مقسوما أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء
 القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في
 المشترك من أحوالها " (٥) ..

ومراجعتي لأبواب الكتابين تبين لي أن ابن الحاجب يسمي نفس
 كافيته على هذا النهج في الأقسام الثلاثة الأولى ، أما القسم الرابع وهو
 المشترك فهو في النصل مسائل صرفية ، وقد جعل ابن الحاجب هذه
 المسائل في كتاب مستقل هو (الشافية) ، في الصرف ، فلم تكن له حاجة
 إلى ذكر هذا القسم في الكافية ، إذ خصصه كتابا مستقلا ..

- (١) البداية والنهاية : ج ١٣ ص ١٧٦ ..
 (٢) هدية المارفين تأليف اسماعيل البغدادي : ص ٦٥٤ ..
 (٣) البداية والنهاية : ج ١٣ ص ١٧٦ ..
 (٤) مخطوط بدار الكتب رقم ١٨٥٥ نحو ورقم ٢٨٦ تيمورية ..
 (٥) متن المفصل (طبع الخليلي سنة ١٣٢٢هـ) : ص ٥ ..

أما الموافقة في العبارة بينهما فهذا ما يوضحها :

يقول المفصل : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ه وهي

جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف (١) ..

وتقول الكافية : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهي اسم وفعل وحرف (٢) ..

وملاحظ أسلوب الاختصار الذي اضطلع به ابن الحاجب ..

ثم يقول المفصل بعد ذلك : والكلام هو المركب من كلمتين أسندت

إحدهما إلى الأخرى ه وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك (زيد أخوك)

و (بشر صاحبك) أو في فعل واسم نحو قولك (ضرب زيد وانطلق بكر)

وتسمى الجملة (٣) ..

وتقول الكافية : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ه ولا يتأتى

ذلك إلا في اسمين ه أو في فعل واسم (٤) ..

ثم يقول المفصل : الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة

عن الاقتران وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ه ودخول حرف التصريف

والجر والتثمين والإضافة (٥) ..

وتقول الكافية : الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد

الأزمنة الثلاثة ه ومن خواصه دخول اللام والجر والتثمين والإسناد إليه

والإضافة (٦) ..

وملاحظ أن هذه العبارات في الكافية جاءت على الترتيب الذي

جاء به في الفصل ه وأن ابن الحاجب يغير قليلا في بعض العبارات

وتترك الأمثلة مرعاة للاختصار ..

ومخالف ابن الحاجب الزمخشري أحيانا في ترتيب بعض الأبواب

كذكر "المفعول له" قبل "المفعول معه" ه والزمخشري يرتب التوابع هكذا :

التأكيد ثم الصفة ثم البديل ثم المطفف وابن الحاجب يترتيبها هكذا :

النعت فالصفت فالأكيدة فالبديل ه والصفة عند الزمخشري هي النعت

عند ابن الحاجب ..

والمقارنة بين الكتابين تحتاج إلى حديث أكثر ليس هذا مجاله ..

(١) المفصل : ص ٦ ..

(٢) شرح الرضي على الكافية : ص ٧ ..

(٣) المفصل : ص ٦ ..

(٤) شرح الرضي على الكافية : ص ٩ ..

(٥) المفصل : ص ٦ ..

(٦) شرح الرضي على الكافية : ص ١٢ ..

ولشهرة الكافية كانت لها شروح كثيرة تزيد على الخمسين ذكرها صاحب كشف الظنون (١) ، ومن أشهرها شرح الرضى الاسترأبادى الذى يمد مرجعاً هاماً فى النحو ، خلد كافية ابن الحاجب ، وشواهد شرح الرضى شرحها البغدادى فى كتاب من أشهر كتب النحو والأدب وهو (خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب) (٢) .

ولم تلق الكافية قبولا فى مصر عند ظهورها ، وإنما اهتمت بها بلاد المجرم (٤) فشرحها كثير منهم ، وغطت عليها فى مصر كتب ابن مالك ولم تعرف بمصر إلا بواسطة شرح الرضى لها ، بعد أن ذاع هذا الشرح أولاً فى بلاد المجر وترجم إلى الفارسية ، ولم ينقل إلى مصر إلا بعد أبى حيان وابن هشام (٥) .

وقد طبعت (الكافية) طبعت كثيرة (٦) ، وتوجد فى مكتبات كثيرة فى العالم (٧) ، ولعل السبب فى شهرة الكافية ابن مالك فى مصر أكثر من الكافية التى رجب بها أهل الهند ، فارس والى العراق ، أن ابن مالك يميل إلى الوضوح ، والاعتماد على الرواية ، والبعد عن المنطق والفلسفة ، وابن الحاجب يميل إلى المنطق والفلسفة والمسائل العقلية التى تعجب أهل هذه البلاد ، ولا يميل إليها المصريون الذين عرفوا بالميل إلى الوضوح والسهولة (٨) .

ولما رأى ابن الحاجب أن الكافية متن مختصر ، يحتاج إلى إيضاح وتفصيل ، عمد إلى شرحها ، جاء فى البداية والنهاية : ولله المقدمة المشهورة فى النحو ، اختصر فيها فصل الزمخشري ، وشرحها وأيد السيوطى شرحه لها (٩) .

(١) كشف الظنون : ج ٢ (نهر ١٣٧٠-١٣٧٦) .

(٢) طبع استانبول سنة ١٣١٠ هـ .

(٣) طبعت فى أربعة مجلدات فى يولاق سنة ١٢٩٩ ، وقوم الآن من تحقيقها الأستاذ عبد السلام هارون وقد صدر منها الجزء الأول والثانى والثالث وسيكون هذا التحقيق فى عشرة أجزاء تقريباً كما قال لمحققها .

(٤) تاريخ أبى الفداء : ج ٣ ص ١٧٨ .

(٥) هامش كشف الظنون : ج ٢ نهر ١٣٧٠ .

(٦) انظر معجم سركيس : ج ١ ص ٢١ وفهرس دار الكتب (ج ٢) طبع سنة ١٩٢٦ ص ١٥ وما بعدها .

(٧) دائرة المعارف الاسلامية المجلد الاول ص ١٢٦ ومعجم سركيس ج ١ ص ٧١

(٨) الحركة الفكرية لكثير عبد اللطيف حمزة : ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٩) البداية والنهاية لآبى الفداء : ١٣ : ٧١ .

(١٠) حسن المحاضرة : ١ : ١٩٤ .

وتوجد نسخة مخطوطة من هذا الشرح بدار الكتب (١) وتحتوي على ١٦٨ ورقة ، ومعرض أوراقها متآكل ومقطع ، لذلك سُندت الورقة بملصقها بورق شفاف من الجانبين ، ومعرض الكلام ضائع بسبب التأكل . . .

وهي الصفحة الأولى والثانية والثالثة من هذا الشرح أبيات شعر متناثرة كتبت من غير نظام أو ترتيب وهي من كتابة الناسخين وجاء عنوان الكتاب في الصفحة الثانية وهو (كتاب شرح الكافية لمؤلفها ابن الحاجب) وقد كتب العنوان بخط مخالف لخط النسخة مما يبعث على الشك في نسبة هذا الكتاب إليه ، وبعبارة (لمؤلفها ابن الحاجب) قد يُراد بها أنه مؤلف الكافية لا الشرح ، ثم إنى وجدته يمبرعن نفسه في الشرح بعبارة (قوله) أي في الكافية ، وكان ينتظر أن يقول (قولي) ، يضاف إلى ذلك أن طريقتة في الشرح مختصة (٢) ولا تتم عن أسلوب ابن الحاجب الملقب بالمنطق والعلل ، كما يظهر ذلك في شرحه للمفصل (٣) ، وكتاب (الأمل في النحو) . . .

وكما شرح ابن الحاجب كافيته شرحها غيره من العلماء (٤) ، ومن أشهر هذه الشروح " شرح الرضى الاسترأبادي " ، قال عنه السيوطي : لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا ، فتداوله الناس واعتمدا عليه وله فيه أبحاث كبيرة ، وهذا هو ينفرد بها (٥) ، فرغ من تأليفه سنة ٦٨٦ هـ ، وذاع هذا الشرح في الهند والفرس والعراق ولم يعرف بمصر إلا بعد عصر أبي حيان وابن هشام (٧) . . .

ومما يدل على الاهتمام بالكافية أن كثيرا من العلماء ألف كتباً في إعرابها فقد أعربها أحد علماء دولة السلطان مراد الثماني وسوى كتابه (الإصحاح في إعراب سورة الفاتحة) وكتاب الكافية لابن الحاجب (٨) ، وأعرّبها

- (١) رقم : ٩٨٤ نحو . . .
- (٢) انظر ص ٣ من المخطوط وما بعدها . . .
- (٣) انظر النسخة المخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو . . .
- (٤) انظر كشف الظنون : ج ٢ (نهر ١٣٧٠ - ١٣٧٦) . . .
- (٥) بغية الوعاة بتصرف : ج ١ ص ٥٦٧ . . .
- (٦) خزائنة الأدب (طبع بولاق ج ١ ص ١٢) . . .
- (٧) هامش كشف الظنون (ج ٢ نهر ١٣٧٠) . . .
- (٨) دار الكتب مخطوط رقم ٣٨٨ نحو . . .

الشيخ حسين بن أحمد الشهير بزني زاده ، من علماء القرن الثاني عشر ، وأسم كتابه (الفوائد الشافية على إعراب الكافية) مؤلف حاجي بابا بن الشيخ ابراهيم عبد الكريم بن عثمان الطوسي (أوفى الوافية في شرح إعراب الكافية) .

ومن شرحوا الكافية ، وتوجد شروحهم بدار الكتب :

- ١- حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم بن عطية البحراني ، وسمى شرحه (الأسرار الصافية والخلاصة الشافية في شرح المقدمة الكافية) .
- ٢- محمد عبد الحق المصري الخير آبادي من علماء القرن الثالث عشر وسمى كتابه (تسهيل الكافية) .
- ٣- ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الملوي الاسترآبادي المتوفى سنة ٧١٥ هـ وسمى شرحه (الشرح الصغير على الكافية) .
- ٤- عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عريشاه الاسفراييني المتوفى بمرقند سنة ٦٥١ هـ وشرحه معروف بشرح المصام .
- ٥- شهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة آبادي ثم الهندى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ .
- ٦- العلامة الأصفهاني .
- ٧- تقى الدين ابراهيم النيلي .
- ٨- السيد حسين الحسيني الخليلي المتوفى عام ١٠١٤ هـ .
- ٩- السيد عيسى بن محمد الصفوي المتوفى عام ٩٠٦ هـ .

-
- (١) طبع الآستانة رقم ٥٠ بدار الكتب .
 - (٢) دار الكتب مخطوط رقم ١٤٠٨ نحو
 - (٣) مخطوط بدار الكتب رقم ٢١ نحو .
 - (٤) طبع حجراً بالهند رقمه ٧٨ نحو .
 - (٥) مخطوط رقم ١٥٥٥ نحو .
 - (٦) مخطوط رقم ١١٢٢ نحو .
 - (٧) مخطوط رقم ٦٣٣ .
 - (٨) مخطوط رقم ١٨
 - (٩) مخطوط رقم ٣٤٨
 - (١٠) مخطوط رقم ٩٩
 - (١١) مخطوط رقم ١٨٨ .

- ١٠- نجم الدين أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكي المخزومي
القولى المتوفى عام ٧٢٧ هـ واسم شرحه (غاية أمانى الطالب
فى شرح كافية ابن الحاجب) . (١)
 - ١١- المولى عبدالرحمن بن احمد الجامسى المتوفى بهرات عام ٨٩٨ هـ
واسم كتابه (الفوائد الضيائية) وهو من أشهر شروح الكافية
وقد كتبت عليه حواشى كثيرة توجد بدار الكتب .
 - ١٢- ابن مالك وله (النكت على الكافية) . (٢)
 - ١٣- السيوطى وله (النكت على الألفية والكافية والشافية لابن
الحاجب وشدور الذهب) (٣) .
- وما يسترعى الانتباه أن أكثر شراح الكافية من غير المصريين ،
ما يدل على أن ذيوها كان خارج مصر من بلاد القوس والهند .

٢- الشافية وشرحها :

بعد أن ألف ابن الحاجب مقدمته فى النحو ، وسماها
(الكافية) ألف مقدمة فى التصريف على نهجها ، وسماها الشافية ،
وقد أشار الى ذلك فى مقدمتها فقال : " وقد فقد التمسنى من
لا تسمى مخالفته أن الحق بمقدمتى فى الإعراب مقدمة فى التصريف
على نحوها ، ومقدمة فى الخط ، فأجته سائلا متضرعا أن ينفع بها
كما نفع بأختها " . (٤)

ومن ذلك يتبين لنا أن (الشافية) ألفت بعد أن عرف
الناس الكافية وانتفعوا بها ، وابن الحاجب بهذا يعتبر من العلماء
الذين فصلوا النحو عن الصرف مع أن أستاذه الزمخشري الذى
تأثر به لم يفصل بينهما فى كتابه (المفصل) ولا يعتبر ابن الحاجب
بهذا سابقا ، فقد سبقه أبو على الفارسي الذى ألف كتاب (الإيضاح)

(١) مخطوط رقم ٢٠٨

(٢) الأشمونى ٩٧/١ .

(٣) مخطوط رقم ٣٥٩ .

(٤) شرح الرضى على الشافية تحقيق الأستاذة : محمد نور الحسن

ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين ١/١ .

في النحو ، وكتاب (التكملة) في الصرف ^(١) ، وملاحظ أنه سمي كتاب
الصرف (التكملة) مشيراً بذلك إلى أن الصرف يعتبر مكملاً للنحو
لامتصلا عنه ، وقد سمي أبو علي كتابه الأول (الإيضاح) الجزء
الأول ، وذلك في مقدمة كتابه (التكملة ^(٢)) ، ولعل أول من
أفرد الصرف بالتأليف "أبو عثمان المازني" فقد ألف كتاباً عن (التصريف)
في وقت مبكر ^(٣) نحو سنة ٢٤٨ هـ أو سنة ٢٤٩ هـ .

"والشافعية" متن مركز مختصر في فن التصريف ورسوم الحروف المهجائية
ومع اختصارها فقد " جمع فيها زبدة فن التصريف في أوراق قليلة ، وغير
تارك ما يجب علمه ، ولا يجعل بالتأديب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى
اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى لغات العرب ولهجاتهم أحياناً
أخرى ^(٤) ."

وقد ذاعت الشافية لأختها ، إذ طبعت مراراً في كلكتا
والآستانة وغيرهما ^(٥) .

وقد سها (جرجي زيدان) حين قال : إنها مختصر في
النحو ، فإنها في الصرف لأن النحو ، ولعله ظن أنه يتحدث عن
الكافية ، أو أنه لا يفرق بين النحو والصرف في الاسم ، فيطلق النحو
على النوعين مثل القدماء . وكما شرح الرضي الكافية ، شرح
أيضاً الشافية ، وقد أجاد في شرحها ، كما أجاد في شرح أختها ،
وقد قام بتحقيق هذا الشرح الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد
الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، وأخرجوه في ثلاث
أجزاء ، وأشاروا في مقدمته إلى قيمة هذا الكتاب فقد جاء فيها :
" وقد ظل شرح الرضي رحمه الله - رغم كونه طبعته وتعددتها -
سراً محجوباً ، وكثيراً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أخذه البهره
وأعجزه الوقوف على غوامضه وأسواره ، لأنه كتاب ملاءم صاحب تحقيقه ،

(١) أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي : ص ٥٤١ .

(٢) مخطوط رقم ١٠٠٦ ص ٦٤ .

(٣) بغية الرعاة : ٤٦٥ / ١ .

(٤) مقدمة محقق شرح الرضي على الشافية ٣ / ١ .

(٥) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٥٦٢ / ٣ .

وأحمد تدقيقاً ، وجمع فيه أوابد الفن وشوارده وأتى بين ثناياه على غرار
"ابن جنى" وتدقيقه ، وأسرار"ابن الأنباري" واستدلاله وتعليقه ، وإيضائه
"المازني" وتربيته ، وأمثلة "سيبويه" وتنظيره" . (١)

وكما شرح عبد القادر البغدادي شواهد شرح الرضى على الكافية
في كتابه المعروف (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) شرح أيضاً
شواهد الشافية ، وقد قام بتحقيقه أيضاً الأساتذة السابق ذكرهم
الذين حققوا شرح الرضى على الشافية ، وجملوا شرح الشواهد للبغدادي
في جزء مستقل يضاف إلى الثلاثة الأجزاء السابقة . وأطلقوا على الثلاثة
الأولى (القسم الأول) وعلى شرح الشواهد (القسم الثاني) وتبلغ
شواهد شرح الرضى على الشافية ١٩٦ بيتاً ، وقد أضاف إليها البغدادي
شواهد شرح أحمد بن الحسن الجارودي التي انفرد بها وهي ٥٢ بيتاً .
ثم شرح ابن الحاجب "الشافية" كما شرح "الكافية" ، قال ابن خلكان : " وصف
مقدمة وجيزة في التصريف وشرحها" . (٢)

وقد حظيت الشافية بشرح كثيرة ، وإن كانت لم تبلغ كرتها
شرح الكافية ، وقد سبق ذكر شرح الرضى لها ، وقد قال عنه صاحب كشف
الظنون : إنه شرح جامع^(٤) ، وهناك شرح لها قال عنه إنه شرح
متداول وهو شرح أحمد بن الحسن بن الدين الجارودي الذي شرحها بناءً
على رغبة الوزير محمد ابن الوزير علي الساوي^(٥) ، وبين منهجه في شرحه فقال :
فشرعت متوسطاً بين الإيجاز والإكثار^(٥) ، ولذيق هذا الشرح كتب
عليه حواشي ذكرها صاحب كشف الظنون^(٦) منها : حاشيتان كتبهما
عز الدين محمد بن أحمد المعروف بابن جماعة المتوفى سنة ٨١٦ هـ ، ومنها
حاشية لبدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ، وللسيوطي
أيضاً حاشية على هذا الشرح .

-
- (١) شرح الرضى على الشافية (المقدمة) ٣/١ .
 - (٢) شرح الشافية (القسم الثاني) شرح الشواهد : ص ٣
 - (٣) وفيات الأعيان : ٤١٣/٢
 - (٤) كشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١٠٢١ .
 - (٥) نفس المصدر السابق .
 - (٦) نفس المصدر .

ومن هجوع الشافية التي طبعت بمصر شرح مختصر للسيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقريه كار المتوفى سنة ٧٧٦ هـ ألفها للأخير الجائى من أمراء مصر ، وقد حطى هامش هذه الطبعة بشرح المصام على الشافية (١) ، وقد بين (نقريه كار) منهجه في الشرح فقال إنه كتب شرحا مراعيًا فيه شريطة الاختصار متجافيا عن وصمة الإطالة والإكثار (٢) ، أما شرح المصام بهامش هذا الكتاب فهو أكثر اختصارا ، ولم تشرح الشافية باللغة العربية فحسب ، بل شرحت بالفارسية أيضا شرحها بها عملا "الدين علي بن محمد المعروف بقوشجى" (٣) ، كما شرحها بالتركية "المولى سودى" في حدود سنة ١٠٠٠ ونظمها طائفة (٤) .

ومن المصريين الذين شرحوها "ابن هشام" ، وسمى شرحه (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب) ، والشيخ زكريا بن محمد الأنصارى المصرى وسمى كتابه (المنهاج الكافية في شرح الشافية) .

ومن نظموا الشافية الشيخ "أبو النجاشي" أبو النجاشي خلف المصرى ، و"يوسف بن عبد الملك" وميرزا قوام الدين ، واسم نظمه (الواقية نظم الشافية) وأوله :

الحمد لله الذى يصرف بلطفه الرياح حين تعصف (٥)

وكل هذا يدل على مبلغ اهتمام العلماء بالشافية كما اهتموا بأختها "الكافية" ، لأنهم قد وجدوا فيها ما لم يجدوه في غيرها من ترتيب وتركيز ، قال السيوطى عن ابن الحاجب (ورزقت تصانيفه قبولا تاما لحسنها وجوازته) (٦) .

(١) طبع هذا الكتاب بمطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها

عيسى البابى الحلبي وشركاه .

(٢) مقدمة الكتاب السابق : ص ٣

(٣) كشف الظنون : ١٠٢١/٢

(٤) نفس المصدر

(٥) مخطوط بدار الكتب ضمن مجموعة رقم ٣٣٧ .

(٦) بغية الوعاة : ١٣٥/٢ .

٣ الوافية في نظم الكافية وشرحها :

أشار الملك الناصر داود ابن الملك المعظم عيسى (١) على ابن الحاجب أن ينظم (الكافية) ، فلم يسع ابن الحاجب إلا أن يطيعه ، وسمى هذا النظم (الوافية في نظم الكافية) (٢) ، وفي ذلك يقول ابن الحاجب في هذه المنظومة :

ومعد إن هذه أرجوزه	في علم الاعراب أتت وجيزه
قصدت من نظمي لها مقدمه	صنفتها من قبل وهي محكمه
من أجلها سميتها بالوافيه	لكونها وقت بنظم الكافيه
داود نجل الملك المعظم	أودعه الرحمن شكر النمم
من أصبح العلم به قد اشتهر	وكل ذي فضل بقدره قدير
أشار أن أنظمها بأمر	فلم يسع لي دفعه بمسذر
فقلت فيها واستعنت الله	فكان نور سنده جلاهما (٣)

ونظم المعلوم كان معروفًا في عصر ابن الحاجب ، فقد نظم ابن معيط " ألفتيه في النحو ، وقد توفي قبل ابن الحاجب سنة ٦٢٨ هـ ، ولا يعرف من السابق منهما بنظم النحو ، وأنا أرجح أن ابن معيط هو السابق فقد نظم ألفتيه عام ٥٩٥ هـ (٤) ، وابن الحاجب لم يستقر في دمشق حيث يوجد داود ابن الملك المعظم عيسى إلا عام ٦١٧ هـ وليث هناك حتى عام ٦٢٨ هـ ، وهي فترة يمكنه فيها أن يجيب رغبة داود ابن الملك المعظم عيسى لأنه مستقر ، وإن كان قد زار دمشق مرارا قبل هذه الزيارة إلا أنه لم يستقر بها مثل هذا الاستقرار ويؤخذ من قوله (داود نجل الملك المعظم) أنه طلب من ابن الحاجب هذا النظم قبل أن يتولى الملك عام ٦٢٤ هـ ، وعلى ذلك فيكون طلبه هذا عقب الزيارة الأخيرة لدمشق عام ٦١٧ هـ ، وذلك مرجح لسبق ابن معيط لابن الحاجب في نظم النحو ، ولا يمنع من ذلك قول ابن الحاجب في منظومته :

- (١) تولى داود بعد أبيه حكم دمشق سنة ٦٢٤ إلى أن أخذها منه
- عنه الملك الكامل سنة ٦٢٦ (النجوم الزاهرة : ص ٢٦٨ ، ٢٧٢)
- (٢) الديهاج المذهب ص : ١٨٩ .
- (٣) الوافية في نظم الكافية (مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٠٩)
- (٤) كشف الظنون : ج ١ نهر ١٥٥ .

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على موالها كمثلها

فلعله يقصد أنها أفضل مما سبقها من منظومات ه كما أشار ابن مالك إلى هذا في قوله عن ألفيته (فائقة ألفية ابن معيط) ه وقال السيوطي بعده عن ألفيته (فائقة ألفية ابن مالك) ه وقال الأجهوري بعده (فائقة ألفية السيوطي) . (١)

وقد أتى ابن الحاجب بالمعاني التي أتت في الكافية منظومة فهو يقول :

اللفظ موضوع لمعنى مفرد	كلمة جنس ثلاث تفتدى
اسم وفعل ثم حرف تاتى	محصورة بالنفس والإثبات
فإن يكن معناه لافى نفسه	فالحرف وهو مشكل في جنسه
وإن يكن في نفسه فالفعل	لزمين محصل يدل
ماضٍ أو الحال أو المستقبل	والاسم عن ثلاثها بمعزل (٢)

وهذا موافق لقوله في الكافية : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ه وهي اسم وفعل وحرف ه لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً والثاني الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً ، الثاني الاسم والأول الفصل (٣) " .

وملاحظ اهتمام ابن الحاجب بالمنطق في حصر أنواع الكلمة حتى في النظم ولم يتمرض لذلك ابن مالك في ألفيته .

وقد جاء بعد هذه الأبيات بيت يعتبر حشواً لداعى له وهو قوله :

وقد علمت حد كل منها فلا تسائل بعد هذا عنها

ولكننا إذا علمنا أنه ينظم الكافية عذراً في إيراد هذا البيت لأنه يترجم به مقاله في الكافية وهو : (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) ه يريد بذلك أن الحصر أفادنا أيضاً تعريف كل واحد من الأنواع الثلاثة .

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ١٢/١ .

(٢) الوافية في نظم الكافية (مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٠٩) .

(٣) شرح الرضى على الكافية ٢/١ .

ومما يدعو الى العجب أن ابن الحاجب قد يزيد بعض المعاني
في نظمه عما جاء في الكافية مع صعوبة النظم ، والهروب من بعض المعاني
فيه من ذلك أنه قال في الكافية عن خواص الاسم " ومن خواصه دخول
اللام والجر والتنوين والإسناد إليه والاضافة (١) "

وزاد في نظمه على هذه الخصائص النداء ، والنعت ، والتصغير ،
والجمع ، فقال :

باللام خصَّ الاسم والاسناد إليه والجر وأن تنادي
والنعت والتنوين والتصغير والجمع بالتصحيح والتكسير (٢)

وهذان البيتان يدلان على براعته في النظم حيث جمع المعاني الكثيرة
في بيتين اثنين ، وذكر السيوطي أن ابن الحاجب شرح الوافية
في نظم الكافية (٣) .

وهذا شأنه يؤلف المتن ، ثم يورى أنه مختصر ، صعب الحل
على طلابه فيقوم بشرحه ، وقد سبق أنه شرح الكافية والشافية ، ولم
يكف بشرح الكافية ، بل شرح نظمها أيضا ، فكانه شرحها مرتين .
وقد اطلع على هذا الشرح " ابن هشام " فقد جاء في المعنى " وفي شرح
منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة
المعادلة بأم نحو " أرجل في الدار أم امرأة ؟ " كما مثل به في الكافية ،
وليس كما قال (٤) .

٤- شرح كتاب سيبويه :

ذكر صاحب كشف الظنون أن ابن الحاجب من شرحوا كتاب
سيبويه وكذلك جاء في (هدية المارفين (٦)) ، ولم أجد هذا
الكتاب بدار الكتب .

(١) شرح الرضي على الكافية ١٢/١

(٢) الوافية في نظم الكافية (مخطوط رقم ١٤٠٩ بدار الكتب) .

(٣) بنية الوعاة ١٣٥/٢ ، وحسن المحاضرة : ١٩٤ .

(٤) معنى اللبيب ٩٣/٢ .

(٥) كشف الظنون : ج ٢ نهر ١٤٢٧

(٦) هدية المارفين : المجلد الأول ص ٦٥٤

"وكتاب سيبويه" هو المنهج الفزير الذي استقى منه النحويون ، وكان لعلماء مصر هاديا وإماما ، فقد قرأ "محمد بن ولاد" الكتاب على المبرد ونسخه وأخضره معه إلى مصر (١) ، واتقن ابنه "أبو المباسم" الكتاب على الزجاج (٢) ، وألف كتاب (الانتصار لسيبويه من المبرد) ، وسار علماء مصر على هذا النهج فو أخذ النحو عن كتاب سيبويه ، واهتم به أبو جعفر "حامس فألف (تفسير أبيات كتاب سيبويه) ، ولم يسبق إلى مثله ، وكل من جاء بعده أخذ عنه (٣) .

ولم يكن علماء مصر وحدهم هم الذين اهتموا بالكتاب ، بل كان هناك علماء آخرون ، وخاصة في الأندلس والمغرب ، وقد أعد الدكتور حسن عون "إحصائية ثبت له فيها أن العلماء الذين اهتموا بكتاب سيبويه ، ثم كتبوا عنه شارحين أو معلقين أو مستنطحين أو ملخصين يقرب عددهم من المائة في سائر الأقطار العربية ، ووجد منهم أربعين من الأندلس والمغرب الأقصى (٤) .

فليس غريبا أن يهتم ابن الحاجب بكتاب سيبويه وشرحه .

٥- (المكفي للمبتدى شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي)

جاء في "هدية المارفين" أنه ألف شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي وسماه (المكفي للمبتدى) (٥) ، وقد ذكر الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي) أسماء من شرح الإيضاح في القرن السابع وعدددهم ثلاثة عشر منهم ابن الحاجب (٦) .

وإذا علمنا أن ابن الحاجب سار في الكافية على ترتيب (المفصل) للزمخشري ، وأن "أبا علي" سبق "الزمخشري" إلى هذا الترتيب في كتابه

(١) إنباه الرواه ٢٢٤/٣

(٢) نغم: المصدر ٩٩/١

(٣) إنباه السرواة ١٠١/١

(٤) (أول كتاب في نحو العربية) بحث للدكتور حسن عون بمجلة

كلية الآداب بالاسكندرية (المجلد الحادى عشر سنة ١٩٥٧)

ص: ٤٢ .

(٥) هدية المارفين : المجلد الأول ص ٦٥٤ .

(٦) أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص: ٥٣٨ .

(١) (الإيضاح) ، والترتيب ما يثير انتباه ابن الحاجب الأصولي ، عرفنا مدى اهتمامه بالكاتبين "المفصل" و"الإيضاح" .

٦- الإيضاح شرح المفصل للزمخشري :

ذكر السيوطي أن ابن الحاجب شرح المفصل بشرح سماه الإيضاح (٢) .

وجاء في كتاب (الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية) للدكتور أحمد بدوي أن هذا الكتاب توجد منه نسخة في مكتبة بلدية الاسكندرية تحت رقم ٥٤٥ ب وأخرى بمكتبة ابراهيم باشا رقم ١٨ ، وثالثة بمكتبة سوهاج . وقد ظننت حين قرأت هذا أنه لا توجد منه نسخ بدار الكتب إذ هي أقرب للباحث من هذه المكتبات ، ولكنني عثرت بدار الكتب على نسختين مخطوطتين من هذا الكتاب إحداهما رقم ١٨٥٥ نحو ، والأخرى رقم ٢٨٦ (تيمورية) والنسخة الأولى أوضح خطأ من الثانية ، ولا توجد بها الصفحة الأولى التي بها العنوان ، وكتب عنوان الكتاب في هامش الورقة الثانية على اليسار هكذا (كتاب إيضاح شرح مفصل نحو) ويبدو من أسلوب هذا الكتاب أنه ليس عرس الأصل ، ولعلسه تركي أو فارسي ، وهذه النسخة تنقص صفحة أخرى من أول الكتاب ، وبدل على ذلك ابتداء الكلام فيها بقوله : " (أحمد) في تقدير المفصول لتمظيمه " .

والرجوع إلى النسخة التيمورية رقم ٢٨٦ وجد أن أول الكتاب : " بسم الله الرحمن الرحيم (الله أحمد) على طريقة (إياك نعبد) تقديماً للأهم ، وما ينقل أنه للحصر لا دليل عليه ، والتسك فيه بمشعل (بل الله فاعبد) ضعيف ، لأنه قد جاء (فاعبد الله) " .

ومن هذه العبارة تظهر شخصية ابن الحاجب في المناقشة والمعارضة للآراء والرد بالدليل على من يعارضه ، وذلك في يد الكتاب . وسأتحدث عن هذا الكتاب عند دراسة القسم الخاص بمفصل الزمخشري من كتاب (الأمالي النحوية) لأقارن بين ابن الحاجب في أماليه على المفصل وشرحه للمفصل .

(١) أبو علي الفارسي ص : ٥٢١ .

(٢) بخية الوعاة : ١٣٥ / ٢ .

وقد ذكر المرحوم الأستاذ محمود مصطفى أن كتابه " الإيضاح
شرح المفصل للزمخشري " مفعول (١) ود ، وما سبق يتبين أن الكتاب
موجود بدار الكتب بالقاهرة ، والاسكندرية ، وسوهاج .

٧- الأمالي النحوية :

وهو موضوع هذا البحث ، وله حديث خاص به سيأتي .

٨- قصيدة المؤنثات السماعية :

وهي قصيدة جمع فيها الأسماء المؤنثة بدون علامة تأنيث
وقسم هذه الأسماء إلى قسمين : قسم يجب تأنيثه ، وقسم يجوز
تأنيثه ، وجمع في القسم الأول ستين لفظا ، وفي الثاني سبعة عشر لفظا .
وعدد أبيات هذه القصيدة ثلاثة وعشرون ، ويوجد منها بدار
الكتب أربع نسخ مخطوط (٢) ، وقد طبع هذه القصيدة (هاغروشيخو)
في بيروت عام ١٩٠٨م (٣) .

وأول هذه القصيدة :

نفس الفداء لسائل وإفانسي	بمسائل فاحت كروض جنان
أسماء تأنيث بغير علامة	هي يافتي في عرفهم ضويبان
قد كان منها ما يؤنث هم ما	هو فيه خير لا اختلاف ممان
أما التي لا بد من تأنيثها	ستون منها المين والأذنان

وفي نهايتها يقول :

وقصيدتي تبقى وإني أكسى ثوب الفناء وكل شيء فنان (٤)

٩- رسالة في العشر :

وهي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) في الصفتين (أول
وآخر) ويوجد في برلين رقم ٦٨٩٤ . (٥)

- (١) الأدب العربي في مصر من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الأيوبي " للمرحوم محمود مصطفى ص ٣٢٥ .
- (٢) رقم ٣ نحوه ٥٤ هي ٩٣ مجاميع ، ٣٥٨ نحوه والأخيرتان أوضحها خطأ .
- (٣) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول : ١٢٧ .
- (٤) النسخة رقم ٩٣ مجاميع ، ٣٥٨ نحوه .
- (٥) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول : ١٢٧ .

ثانياً : مؤلفاته في الفقه والأصول :

١- جامع الأمهات :

ومرف بالمختصر الفرعي ، وهو موجز في الفقه المالكي مع التوضيح (٢) وقد انتظم في هذا المختصر فوائد ابن شـ (٢) ، وكان ابن الحاجب متقناً لمذهب الإمام مالك بن أنس (٣) ، قال ابن فرحون : " وقد بالسـ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح هذا الكتاب في أول شرح له ، وكان قد شرع في شرحه على طريقة حسنة من البسط والإيضاح والتنقيح ، وخلاف المذاهب ، واللغة ، والعربية ، والأصول فلو تم هذا الشرح لبلغ به المالكية غاية المأمول ، وما ذكره في مدح الكتاب أن قال : هذا كتاب أتى بمجيب المجاب ، ودعا قصص الإجابة فكان المجاب وواضح المراد فأزال شامته وانجاب هوأيدى ما حقه أن يبالح في استحسانه وتشكر نفعات خاطره ، ونفحات لسانه ، فإنه - رحمه الله - تيسرت له ينابيع الحكمة فكان خاطره يبطن المسيل ، وقرب المرص ، نخف الحمل الثقيل وقام بوظيفة الإيجاز ، فناده لسان الإنصاف ماعلى المحسنين من سبيل (٤) " . . .

وكان يقال : ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية وقد اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب (٥) . . .

ومن شرحه : أبو عهد الله محمد بن عهد السلام بن يوسف بن كير قاض الجماعة بتونس المتوفى سنة ٧٤٩ هـ في مجلدات ، وشرحه شرف الدين أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور الحيمري الزواوي المالكي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ في ثمانية أجزاء (٦) ، وشرحه محمد بن حسن الملقى المتوفى سنة ٧٧١ هـ . . .

وما سبق تبين لنا مقدرة ابن الحاجب في فقه المالكية ، وسيوره فيه على طريقته في الاختصار ، وتأليف المتن المركزة ، التي تجمع الممانى الكبيرة في الألفاظ القليلة ، كسأنه في النحو والصرف حين ألف الكافية والثانية ، وسنرى أن له مختصراً في الأصول ، ولا ريب أن الاختصار والتركيز مهمة أشق من الإيضاح والإسهاب . . .

- (١) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الاول ص ١٢٦ . . .
- (٢) البداية والنهاية : ج ١٣ ص ١٧٦ . . .
- (٣) الذيل على الروضتين : ص ١٨٢ . . .
- (٤) الديباج المذهب : ص ١٨٩ . . .
- (٥) نفس المصدر . . .
- (٦) إيضاح المكون : ج ١ ص ٣٥ . . .

٢- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل :

صنف ابن الحاجب هذا الكتاب في أصول الفقه (١) هـ وكان بارطا في هذا المصنف (٢) هـ وقد جاء في أول هذا الكتاب " لما كان علم أصول الفقه من الأمر الجليل هـ وكانت التصانيف فيه بين خطي الإملا والخلل هـ ندمنى ذلك إلى تصنيف مختصر هـ أنشأته مترجما بمعناه: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل (٣) دل " وتلاحظ كلمة (الوصول) مكان (السؤل) وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ على نسخة كتبت سنة ٧٣٨ هـ هـ (٤)

وذكر صاحب كشف الظنون له شراحا كثيرين (٥) هـ

وهذا الكتاب اختصره ابن الحاجب كتاب الأحكام في أصول الفقه للآمدى قال أبو الفداء: صنف في الصورية مقدمته الكافية هـ واختصر كتاب الأحكام للآمدى في أصول الفقه هـ فطبق ذكر هذين الكتابين أغنى "الكافية" ومختصرة في أصول الفقه "جميع البلاد هـ خصوصا بلاد المجمع هـ وأكسب الناس على الاشتغال بهما إلى زماننا هـ (٦) هذا " قال أبو الفداء: وقد من الله على بحظه هـ وجمعت منه كرايس ما فيه من الأحاديث (٨) هـ ومن ذلك نعلم أن ابن الحاجب أخذ الأصول عن سيف الدين الآمدى هو أن كتابه شاع في بلاد المجمع مثل الكافية هـ

ومع أن الكتاب السابق (المنتهى) كان مختصرا لكتاب الأحكام للآمدى هـ فقد اختصره ابن الحاجب هـ قال ابن فرحون: " وألف مختصرا في أصول الفقه هـ ثم اختصره هـ والمختصر الثاني هو كتاب الناس شرقا وغربا (٩) هـ "

(١٠) وقد اطلعت على كتاب شرح القاضي عضد الملة والدين المتوفى سنة ٧٥٦

- (١) وفيات الاعيان: ج٢ ص ٤١٣ هـ
- (٢) الذيل على الرضتين: ص ١٨٢ هـ
- (٣) معجم مركب: ج١ ص ٧ هـ
- (٤) نفس المصدر هـ
- (٥) كشف الظنون: (المجلد الثاني نهر ١٨٥٣-١٨٥٧) هـ
- (٦) أصول الفقه: للشيخ محمد الخضرى: ص ٨ هـ
- (٧) تاريخ ابن الفداء (البداية والنهاية) ج١٣ ص ١٧٨ هـ
- (٨) البداية والنهاية: ج١٣ ص ١٧٦ هـ
- (٩) الديهاج المذهب: ص ١٨٩ هـ
- (١٠) هو عضد الدين عبد الرحمن بن احمد الايجى الشافعى وتوجد بدار الكتب نسخة مخطوطة من شرحه رقم ٢٥٩١٧ ب هـ

لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ه وقد طبع مع هذا الشرح ثلاثة
حواشي :

الحاشية الأولى لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١ هـ والثانية
للسيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ والثالثة للشيخ حسن الهروري
على حاشية السيد الجرجاني وقد طبع كل ذلك في كتاب واحد بالمطبعة الأميرية
بيولاق سنة ١٣١٦ هـ ، وقع الكتاب في جزئين ..

وقد قال ابن الحاجب مقدا هذا المختصر : " أما بعد فإنني
لما رأيت قصور المهتم عن الإكثار فوميلها إلى الإيجاز والاختصار ه صفت مختصرا
في أصول الفقه ثم اختصرته على وجه بديع ه وسبيل منوع لا يصد اللبيب عن
تعلمه صاد هولا يورد الأريب عن نفسه راد ، والله أسأل أن ينفع به ه وهو
حسبي ونعم الوكيل .. "

ثم بين موضوعات بحثه فقال : وينحصر في المبادئ والأدلة
السمعية والترجيح والاجتهاد (١) .. "

ثالثا : في العروض والقافية :

ألف ابن الحاجب في العروض منظومة من بحر البسيط سماها
(المقصد الجليل في علم الخليل) (٢) جا في أولها :

الحمد لله ذي العرش المجيد على في الباسه من لباس فضله حللا
ثم على المصطفى الهادي صلاة فتسى يرجو بها سكن الفردوس مبتهلا
ثم على صجه الذين فضلهم وضرب النزع في صفاتهم مشلا
ومعد أن عروض الشعر قد صعبت نشرا فخذ نظمها تجد ه سهلا (٣)

وعدد أبيات هذه القصيدة ١٧١ بيتا ه ووجد منها بدار الكتب
خمس نسخ مخطوطة (٤) ..

ونقد السيوطي نظم هذه القصيدة قائلا :

" وصف في العروض قصيدة ه وفي نظمه قلائد (٥) .. "

- (١) شرح المضد على مختصر المنتهى مع الحواشي : جا ص ٥ ..
- (٢) دائرة المعارف الاسلامية : المجلد الاول ص ١٢ ه وفيها الأماكن التي
توجد بها نسخها ..
- (٣) نهاية الرغب شرح عروض ابن الحاجب تأليف جمال الدين عبد الرحيم
الأسنوي مخطوط رقم ٥٧٣٠ بدار الكتب ..
- (٤) أرقامها : (١٩ ه ٢٠ ه ٦٨ ه ٤ م ٥ ٣ ه) ..
- (٥) بغية الوعاة : جا ص ١٣٥ ..

وصدق السيوطي في نقده ، فقد قرأت القصيدة ، فوجدت فيها
هذه القلقة ، حتى في الوزن مع أنها في العروض ، لأن الزجاف يكررها ..
وذكر أبو الفداء أن هذه القصيدة على وزن الشاطبية فقال : " وله
عروض على وزن الشاطبية ^(١) " ، وقد رجعت إلى الشاطبية المسماة (حوزة
الأمانى) في علم القراءات ، وأولها :
بدأت ببسم اللغوي النظم أولا تبارك رحمانا رحيمًا وهو ^(٢) لا
فوجدت أنها من بحر (الطويل) ، أما قصيدة ابن الحاجب في العروض
فهى من بحر (البسيط) ، وكذلك يكون وزنهما مختلفا ، لا كما ذكر أبو الفداء
أما حرف الروي فيهما فهو متفق في القصيدتين ، إذ أنهما لا يمتان ، ولمس
ذلك هو سبب شبهة أبي الفداء ..

وقد اهتم العلماء بهذه القصيدة فشرحها منهم : أبو المبراس
أحمد بن ابي عثمان سعيد بن أبي طاهر اسماعيل النقاسي ، وسعى شرحه
(إيضاح السبيل إلى المقصد الجليل في علم الخليل ^(٣)) ، وندر الدين
حسن بن قاسم بن عبد الله المرادى المصرى المعروف بابن أم قاسم
واسم كتابه (شرح المقصد الجليل في علم الخليل ^(٤)) ، وجمال الدين
أبو محمد عبد الرحيم بن الحسين بن علي القرشي الأموي الأسنوي الشافعي
وسعى كتابه (نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب ^(٥)) ..
وهناك شروح أخرى غير هذه ذكرها صاحب كشف الظنون ^(٦) ..

رابعاً : مباحث أخرى :

أ - في القراءات :

وابن الحاجب الذي درس القراءات دراسة وافية على أئمتها مثل
" الشاطبي وأبي الجود والغزوي " حتى بن فيها ، كما سنرى في أماليه ، وكان
لا يد لعان يؤولف في القراءات ، قال ابن فرحون : وصف ابن الحاجب في
القراءات ^(٧) " وجاء في الفتح المبين في طبقات الأصوليين أن له سفراً
في فن القراءات ^(٨) ، ولم أعر على هذا الكتاب ..

- (١) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ ..
- (٢) إبراز المعاني من حوزة الأمانى شرح الشاطبية لأبي شامة : ٨ ..
- (٣) مخطوط بدار الكتب ضمن مجموعة رقم ٣ مجاميع ..
- (٤) مخطوط رقم ٧٣ مجاميع بدار الكتب ..
- (٥) مخطوط بدار الكتب رقم ٢٠ ، ورقم ٥٧٣٠ هـ ..
- (٦) كشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١١٣٤ ..
- (٧) الديباج المذهب : ١٩٠ ..
- (٨) الجزء الثاني : ٦٥ ..

ب - في التاريخ :

ألف أبو القاسم ابن عساكر كتاب (تاريخ دمشق) على نسق تاريخ بغداد ، وذي له ابنه القاسم ، كما ذي له أيضا ابن الحاجب (١) وذلك اشتراك أستاذ في أن كلا منهما له تذييل على تاريخ دمشق ..

ولابن الحاجب كتاب (معجم الشيوخ) ، ووجد غيره من العلماء ألفوا كتابا تحمل هذا الاسم مثل : القوص ، وعبد العظيم المنذرى تلميذ ابن الحاجب ، والسيوطي ، وأبي حامد الانصاري (٣) ..

ج - في الأدب :

جاء في كشف الظنون أن من مصنفاته كتاب (جمال العرب نفس علم الأدب) (٤) وجاء ذكر هذا الكتاب في هدية المارثيين (٥) .. ولم أشر على هذا الكتاب كما لم أشر على معجم الشيوخ ..

-
- (١) كشف الظنون : المجلد الاول نهر ٢٦٤ ..
(٢) هدية المارثيين : ١ : ٦٥٤ وكشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١٧٣٥
(٣) نفس المصدر ..
(٤) كشف الظنون : المجلد الاول : ٥٩٣ ..
(٥) هدية المارثيين : ١ : ٦٥٤ ..

الفصل الثاني

كتاب الأمالي النحوية

تمهيد

جاء في المصباح الخيبر (١) : " أمّلت الكتاب على الكاتب إملا لا ألقينه عليه وأملته عليه إملا " ، والأولى لغة الحجاز ومن أسد ، والثانية لغة بني تميم وهم قبيلة وجاء الكتاب المنزه بهما " وليمل الذي عليه الحلق (٢) فمن تمل على عيبكرة وأصل (٣) لا " أوه

والأصل (أمّلت) أبدل من اللام ياء لأنه أخ (٤) ، هذا ما قاله القرطبي ومضى قوله هذا أن (أمّلت) ظهرت قبل (أمليت) ، وما قاله المصباح من أنها لهجتان مختلفتان لا يمنع من ظهورهما معا وهو الأوضح . .
والأمالي جمع إملا على غير قبيل (٥) ، وقد تسمى الأمالي عند بعض العلماء المجالس ، مثل (مجالس ثعلب) ، وسميها علماء الشافعية (التمليق) (٦) . .

وقد شرح صاحب كشف الظنون طريقة الأمالي فقال : الأمالي جمع الإملا وهو أن يقصد عالم ، وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتابا ويسمونه (الإملاء) و (الأمالي) ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والنحّثين وأهل العربية وغيرها من علومهم ، فاندروا لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير (٧) . .

وذكر صاحب كشف الظنون أسماء الكتب التي سميت (الأمالي) وقد بلغت عنده ٦٧ كتابا (٨) ، وأكثر الأمالي التي ذكرها في علم الحديث عليه الفقه ثم اللغة ، ولا ريب أن هناك كتباً أخرى غير ما ذكره كشف الظنون . .

(١) المصباح المنير : ج ٢ ص ٢٨٠ . .

(٢) البقرة : ٢٨٢ . .

(٣) الفرقان : ٥ . .

(٤) تفسير القرطبي : ج ٣ ص ٣٨٥ . .

(٥) مقدمة أمالي الزجاجي للاستاذ عبد السلام هارون : ص ١٤ . .

(٦) كشف الظنون : ج ١ نهر ١٦١ . .

(٧) نفس المصدر . .

(٨) كشف الظنون : ج ١ نهر من ١٦١ حتى ١٦٦ . .

هو المحقق الأستاذ عبد السلام هارون أن أشهر كتب
الأمالي هي: (١)

- ١- أمالي ثعلب (٢٠٠-٢٩١) وقد حققها الأستاذ عبد السلام هارون
وطبعت بدار المعارف مرتين عام ١٩٤٨م و١٩٦٠م ٠٠
- ٢- أمالي اليزيدي محمد بن العباس (٣١٠-) وقد نشرت في
حيدرآباد سنة ١٣٦٧ ٠٠
- ٣- أمالي الزجاجي (٣٤٠-) وقد حققها الأستاذ عبد السلام هارون
وطبعت بالمؤسسة المصرية الحديثة سنة ١٣٨٢ هـ ٠٠
- ٤- أمالي القالي اسماعيل بن القاسم (٢٨٨-٣٥٦) وقد نشرت
لأول مرة في بولاق سنة ١٣٢٤ هـ و صنع لها "كوكب وبيان" فهرسا
طبع في لندن سنة ١٩١٣م ثم نشرت في دار الكتب سنة ١٣٤٤ هـ وكسر
طبعتها بعد ذلك ٠٠
- ٥- أمالي المرزوقى أحمد بن محمد بن الحسن (٤٣١-) ومنها
قطعة بدار الكتب المصرية رقم (٣٣٠٠ ادب) ٠٠
- ٦- أمالي المرتضى علي بن الحسين (٣٥٥-٤٣٦) وقد نشرت قديما
بمطبعة السعادة بمناية الشنقيطي سنة ١٣٢٥ هـ ثم أعيد نشرها
بتحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل ابراهيم سنة ١٣٧٣ هـ ٠٠
- ٧- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي (٥٠٠-٥٤٢) وقد طبعت
في حيدرآباد سنة ١٣٤٩ هـ ٠٠
- ٨- أمالي ابن الحاجب عثمان بن عمر (٥٧٠-٦٤٦) وهي إملاء على
آيات من القرآن الكريم ، وأبيات من المفصل ، ومواضع من كافيته
وغيرها ، ومنه نسخ بدار الكتب برقم ٢٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٣٤ نحو
وكل واحدة من هذه الأمالي تنحو نحو غير الذي تنحوه الأخرى
ولاحظ أن أشهر الأمالي هذه قد طبعت معدا اثنتين هما "أمالي المرزوقى"
و"أمالي ابن الحاجب" - موضوع هذه الدراسة ٠٠

(١) مقدمة أمالي الزجاجي بتحقيق عبد السلام هارون (طبع المؤسسة
المصرية الحديثة) ص ١٥ ٠٠

وهناك أمال - غير هذه التي اعتبرها الأستاذ هارون أشهرها

منها:

- ١- أمالي ابن دريد : محمد بن أبي بكر اللغوي (المتوفى سنة ٣٢١)
وهي في المروية لخصها جلال الدين عبد الرحمن السيوطي وسماه
(قطف الورد) (١) ..
- ٢- أمالي الإمام الشافعي : في الفقه (٢) ..
- ٣- أمالي يديع الزمان الهمداني : أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٢٩٨ .. (٣)
- ٤- أمالي أبي الصلاء : أحمد بن عبد الله المعمر المتوفى سنة ٤٩٤ هـ
وهي مائة كراسة ، ولم يكملها (٤) ..
- ٥- أمالي جابر الله : هو أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري المتوفى
سنة ٥٣٨ .. (٥)
- ٦- أمالي ابن عساكر : وهو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ صاحب التاريخ الكبير الذي تذيله
ابن الحاجب ، وهذه الأمالي في الحديث (٦) ..
- ٧- أمالي السيوطي : وهي ثلاثة أمال :
(أ) الأمالي المطلقة ..
(ب) الأمالي على القرآن ..
(ج) الأمالي على الدرّة الفاخرة (٧) ..
- ٨- أمالي ابن الأنباري : ذكرها السيوطي من مراجعه في (شرح شواهد
المغني) ولعله أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري (٩) ..

-
- (١) كشف الظنون : ج١ ص ١٦٢ ..
 - (٢) المرجع السابق نهر ١٦٤ ..
 - (٣) المرجع السابق ..
 - (٤) كشف الظنون : ج١ نهر ١٦٢ ..
 - (٥) نفس المرجع ج١ ص ١٦٤ ..
 - (٦) نفس المرجع : ج١ نهر ١٦٢ ..
 - (٧) نفس المرجع نهر ١٦٥ ، ١٦٦ ..
 - (٨) شرح شواهد المغني للسيوطي (المطبعة البهية) ص ٣ ..
 - (٩) انظر مقدمة أمالي الزجاجي للأستاذ هارون ص ١٤ ..

ومن أقدم الأمالي اللغوية التي عرفت لنا "أمالي ثعلب" أو "مجالسة"
 وقد توفي سنة ٢٩١هـ، ومن أحدث الأمالي أمالي السيوطي الذي قال:
 "ولما شرعت في إملاء الحديث سنة ٨٧٢هـ وجدته بعد انقطاعه
 عشرين سنة، من سنة مات الحافظ أبو الفضل بن حجر أردت أن أجسد
 إملاء اللغة وأحييته بعد دثور، فأملت مجلدا واحدا فلم أجد له حملة
 ولا من يرغب فيه فتكسبه (١) .."

ولعل ابن الحاجب أول من أملى في النحو خاصة، وإن كان ابن
 الشجري قد سبقه إلا أنه كان يخلط الأمالي النحوية بالشعر والأدب واللغة.
 أما ابن الحاجب فأما ليه تدور في تلك النحو حتى أماليه على الآيات
 القرآنية الهدف الأول منها الإعراب، بخلاف أمالي المرتضى مثلا فإن أماليه
 على القرآن كان الهدف منها التفسير الذي يخدم مذهب المعتزلة ..
 أما أمالي الزجاجي فهي أمشاج من نصوص القرآن والحديث النبوي
 ومختار كلام العرب وحكمائهم وشعرائهم وخطبائهم وأبينائهم، مقرونة
 بأشارة من فنون النقد والموازنة، وأطراف من غريب اللغة ونادرها، وطوائف
 من قصص العرب والمجم، إلى بعض مسائل العربية والتاريخ (٢) ..

١- نسخ كتاب الأمالي:

ذكر (بروكلمان^(٣)) أنه توجد نسخ من كتاب الأمالي النحوية
 لابن الحاجب في المكتبات الآتية:

٢٢٥٤	طوب قيو سراي باستنبول	١-
٢٤٣٢	عاطف افندي	٢-
١٤٠٢	رائب افندي	٣-
٩٣٠ و ٩٣١	بينو أحمد خان	٤-
١٠٣٢	عاشر افندي	٥-
٢٣٣٧	شهيد علي ياشا	٦-

وتوجد في معهد المخطوطات
 بالجامعة السورية ميكروفيلم
 وفي المجمع اللغوي مصورة ..

(١) انظر مقدمة أمالي الزجاجي للأستاذ هارون ص ١٤ ..

(٢) نفس المرجع: ص ١٦ ..

(٣) الجزء الأول، ص ٥٣٧ ..

١٥٧٢	فيض الله افندي	٧-
٢٥٥٢	شيخ الإسلام بالمدينة	٨-

١٢٨٧	مطبوع باستنبول سنة	٩-	شرح الأملی
٣٦١٣		١٠-	برلين
٣٨٦		١١-	فيينا
٦٢١٤ ٥٤٣٩٢		١٢-	باريس

في دار الكتب:

أما في دار الكتب المصرية فتوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة تحمّل الأرقام الآتية : ٢٦-١٠٠٧-١٠٣٤ ٠٠

وسأحدث عن كل واحدة منها :

النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب:

هذه النسخة أفضل النسخ الموجودة بدار الكتب ، لأنها كاملة وخطها واضح مقروء ، وأقدم من أختيها ، ولم يطلع على هذه النسخة مَنْ كَتَبَ عن ابن الحاجب أو عصره كالدكتور أحمد بدوي في كتابه (الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية^(١)) وغيره ، واقتصر من بحث في الأمالي على روية النسخين رقم ١٠٠٧ و ١٠٣٤ على ما فيها من نقص واضطراب وهيب ساذكرها عند الحديث عنهما وسبب عدم اطلاع الباحثين على النسخة الكاملة رقم (٢٦) أنها غير موجودة تقريبا في المخطوطات بدار الكتب ليطلع عليها من يتروّد على المخطوطات ، ولكنها محفوظة بمعرض دار الكتب ، والمعرض ليس معدا للاطلاع ، وقد ساعدني بعض المسئولين بالدار على نقلها إلي قسم المخطوطات مدة كافية لنسخها كلها ، ثم مراجعة ما نسخ على الأصل وقد استغرق ذلك وقتا ليس بالقليل ، ترددت فيه على الدار ٠٠ ولم تكن هذه النسخة موقفة الصفحات ، وقد قمت بتزويقها بالقلم الرصاص واختصرت تزويق كل صفحة لا تزويق الورقة المكونة من صفحتين متقابلتين برقم واحد كما يفعل أكثر من يزوقون المخطوطات ، إذ رأيت أن تزويق الصفحات أدق عند الرجوع إليها وأكثر اختصارا ، حتى لا يضطر من يرشد إلى صفحة أن يقول : انظر الورقة رقم (كذا) الصفحة اليمنى أو اليسرى ٠٠

(١) انظر ص ٢٠٨ ٠٠

وقد بلغ عدد صفحات هذه النسخة (٢٦٦) ست وستين وثلاثمائة
صفحة ولا يوجد بالصفحة الأولى عنوان الكتاب ، كما هو معهود في الكتب
وإنما جاء في أعلى هذه الصفحة هذا العنوان (فهرست الإملاء على آيات
القرآن) . . . وتحت هذا العنوان الفهرست الخاص بالقسم الأول من
الأمالس وهو "الإملاء على الآيات القرآنية" ، وتذكر فيه الآية موضوع الإملاء
وقد لاحظت أن الفهرست ليس كاملا في هذه النسخة ، وقد ذكر كاملا في
المخطوط رقم ١٠٣٤ . . .

وعلى حواشي الصفحة الثانية والثالثة (عبارة وقفية) نصها :
(وقف المرحوم محمد بيك بجامعه) وأعلى هاتين الصفحتين خاتمه
ويحمل اسم (محمد) بالخط الثلث الكبير . . .

وقد أخبرني المرحوم فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار
بأن محمد بك هذا هو "محمد بك أبو الذهب" هو جامع أبي الذهب
المواجه للجامع الأزهر الشريف ، وجاء في نهاية هذه النسخة ما يأتي :

" وقع الفراغ من نسخ يوم السبت لثنتي عشرة ليلة بقيت من رجب
الفرد سنة ست وتسعين وستمائة على يد الفقير إلى الله تعالى علي بن داود
ابن يحيى القرشي الحنفي " . . .

وكتب في الصفحة الأخيرة أيضا بخط السيوطي (١) ما نصه " الحمد لله
طالع وانتقى من فوائده عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي " ،
وهذا توثيق للنسخة . . .

وفي هذه الصفحة أيضا كتب بخط الناسخ " بلغ مقابلة بالأصل
بقدر الإمكان والله أعلم بالصواب ولعله أصل المؤلف ، وأول كل إملاء
وهو قوله (وقال أيضا ممليا . . .) يكتب بالخط الأحمر للتمييز . . .

وقد لاحظت أثناء نسخي هذه النسخة أن بها قدرا بخط مخالف
لبقية النسخة ، وذلك من الصفحة رقم ٢١ حتى نهاية رقم ٤٠ والذي دلني
على ذلك ، كتابة بعض الكلمات برسم يفاير نظيره في بقية النسخة كما
أن هذه الصفحات لا يذكر فيها في نهاية كل إملاء عبارة (والله أعلم بالصواب)

(١) أطلعت المرحوم فؤاد سيد أمين المخطوطات على هذا الخط
فأخبرني بأنه خط السيوطي ومثله ذو خبرة بهذه الخطوط رحمه
الله . . .

التي تكاد تكون لازمة في بقية النسخة ، وفي هذه الصفحات أيضا يكتب اسم السورة على الهامش بجوار الآية المراد الإيماء عليها ، وفيها أيضا تكتب في نهاية الصفحة من أسفل الكلمة المراد كتابتها أول الصفحة التالية ، وتعمل أيضا في هذا الجزء المغاير لبقية النسخة رموز لم تستعمل في باقي الكتاب مثل (م) يريد بها (ممنوع) فهو يقول مثلا (وهو عند كبير من النحويين) أي وهو ممنوع ، وكلمة (الثاني) تكتب هكذا (الثا) و (تعالي) تكتب (تما) وكلمة المطلب تكتب (المط) والقصود (القصد) و (رضى الله عنه) (رضى) . . .

ولم تستعمل هذه الرموز إلا في هذا الجزء من الكتاب الذي كتب بخط مغاير لبقية ، وقد استطعت فك هذه الرموز بالسياق ، وبالمقابلة على نسخ أخرى من الأمازيغ ، ولاحظت أن ورق هذه الصفحات المغايرة أشد بيضا من غيره من ورق النسخة . . .

وقد جعلت هذه النسخة رقم (٢٦) أصلا أعتمد عليه ، لمزاياها عن غيرها من النسخ ، فهي تامة ، واضحة الخط ، تاريخ نسخها قريب من وفاة المؤلف ، إذ أنها نسخت بعد وفاته بخمسين سنة ، ومزكها أيضا اطلاع السيوطي عليها ، وكتابته بخطه أنه انتقى من فوائدها ، وعدد صفحات هذه النسخة كما ذكرت ٣٦٦ ، ومتوسط عدد أسطر الصفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة ، وقد نسختها على ورق حجم (الفولسكاب) مع الكتابة على سطر وترك سطر فبلغت صفحاتها ٨٦٦ صفحة . . .

وهذه النسخة أكبر النسخ حجما بدار الكتب ، وقد ذكر (جورج زيدان) في كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية) (١) أن بدار الكتب نسخة من الأمازيغ تبلغ صفحاتها ٦٦٦ صفحة ، فهو بذلك تزيد ثلثمائة صفحة عن هذه النسخة ، ولم أجد هذه النسخة ، ولعله يريد النسخة التي نسختها رقم ٢٦ بدار الكتب ، وحدث خطأ في الرقم فهو يريد ٣٦٦ لا ٦٦٦ أو لعله اطلع على نسخة غير موجودة الآن بدار الكتب فيها هذا العدد من الصفحات . . .

ومما ذكره (جورج زيدان) أيضا أن ابن الحاجب أملاها فـ
 دمشق (١) وابن الحاجب لم يمل في دمشق فقط ، ولكنه أملى ليهـ
 وفي القاهرة وغزة وبيت المقدس ، وذكر أنها على مواضع من الفصل ، ومواضع
 من الكافية (٢) . وهذان نوعان فقط من أنواعها الستة التي سأذكرها
 بالتفصيل . . .

النسخة رقم (١٠٠٧) :

نسخة على شكل سفينة ، مكتوبة بخط تمليق ، وهو نوع من الخط
 الفارسي (٣) وفي الصفحة الأولى كتب العنوان بالخط الأحمر وهو (كتاب
 الأملى لابن الحاجب) وتحت عنوان آخر (كتاب الأملى المنفردة لابن
 الحاجب ، ورسالة أخرى متعلقة باطناف التاريخ اليميني ، وكتاب منظوم
 في النحو وخواصه أخرى) . . .

وفهم من هذا العنوان الكبير أن هذا المجلد يحتوي مع الأملى
 على هذه الأشياء الأخرى ولكن هذا المجلد لا يوجد به الكتاب المنظوم في
 النحو ، وتوجد رسالتان في النحو ، وثمان صغيران في النحو أيضا فـ
 آخر المجلد . . .

وفي الصفحة الثانية من هذه النسخة عبارة تليق تفيد أن الكتاب
 انتقل إلى الفقير محمد أسعد الحسيني "عفا الله عنه" ، وفي الصفحة الثالثة
 ما يفيد أن صاحبها الأول هو "أبو المظفر أحمد بن محمد بن حمد الخالدي"
 وانتقل منه إلى أصغر عبده "عبد المنزب بن محمود السعدي" على سبيل
 الهبة والانتهاج في أوائل شوال سنة ٧٥٧ هـ وخمسين وسبعمائة . . .

وقد جاء بعد ذلك في هذه الصفحة : " هذه الأجزاء مشتتة على
 أمال مفرقة في النحو جليظة ، من كلام الشيخ الإمام حجة العرب وفخرهم
 منشىء الملوم ومصيرها ، والمرجوع إليه في تقريرها وتحويرها جمال الدين
 أبي عمرو ابن الحاجب ، برود الله مضجعه ، وطيب مهجعه " . . .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية : ج٣ ص ٥٥٥ . . .

(٢) المرجع السابق . . .

(٣) كما ذكر لي ذلك المرجع فواد حيد أمين المخطوطات بدار الكتب
 وهو الذي قال لي اصطلاح (شكل سفينة) يريد بذلك أنك حين
 تفتحها تكون صفحة فوق وصفحة أسفل حتى تمكن القراءة ، لا صفحة
 على اليمين وأخرى على الشمال كالمعتاد في الكتب . . .

وعدد أوراق هذا المجلد كله ٩٤ ورقة • واستغرقت أمالسى
ابن الحاجب منها ٨٩ ورقة • ومتوسط أسطر كل صفحة ٣٦ سطرا • ومتوسط
عدد كلمات السطر ١٧ كلمة • وملاحظ أن الخط دقيق، والأسطر متلاصقة •

ولى كتاب الأمالى فى هذا المجلد يسالتان فى النحو : الأولسى
فى إعراب قولهم " إن الضارب الشاتم والده كان زيدا " تصنيف "أبى القاسم
الحسين ابن الوليد بن النضر المعروف بابن الفرات" (١) الاندلسى
المتوفى بطليطلة سنة ٣٩٠ هـ ذكر فيها أوجه كثيرة فى إعراب هذه
الجملة • وجاء فى عنوانها (مسألة غريبة فيها ثمانمائة ونيف وخمسون
وجهها) ولكن هذه الأوجه لم تذكر كلها ••

والرسالة الثانية فى إعراب جملة وردت فى كتاب (تاريخ اليمينسى
فى أخبار يمين الدولة أبى القاسم محمود بن ناصر الدين أبى منصور سيديكين)
تأليف أبى النصر محمد بن عبد الجبار المتبى • والمباراة التى ألفت فى
إعرابها هذه الرسالة هى : " فطيروا البريد إليه فى البدار إلى ما أورثه
الله من عقلية الملك • وذخيرة الملك • غفوا لأمته لأحد عليه بسه
ولاحق • فحتم لسه بشكره " ••

ولم يعرف مرثف هذه الرسالة ••

ومعد هاتين الرسالتين النحويتين حديثان آخران فى النحو
استغرق أحدهما صفحة تقريبا والآخر نصف صفحة ••

والحديث الأول عن الجملة إما ألا تحمل الصدق والكذب
أو تحمل الصدق والكذب • والحديث الثانى عن أن (الخائض فى علم
النحو يحتاج إلى معرفة حده وركه وسببه وعلته وشرطه) قال فيها كاتبها
" أما حده فهو اسم علم للمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب • وأما
ركه فهو الوقوف على أنواع الحروف ومخارجها • والإحاطة بكيفية جرسها
ومذاقتها • وأما سببه فما روى أن غنيا سمع أعرابيا يقرأ قول الله تعالى
(أن الله بوى من المشركين ورسوله) فحزن لذلك واهتم وأمر أبا الأسود
بجمع النحو ••••• " ••

وهذه النسخة مخطوطة عام ٧٠٦ هـ وهى بخط كاهيار بن أحمد
ابن كاهيار المشهدى الأبهوى • فهى بذلك أحدث من النسخة السابقة رقم ٢٦
التي اتخذتها أصلا للبحث • فهى مكتوبة عام ٦٩٦ هـ ••

(١) فى فهرس دار المعارف بابن الصريف : (فهرس دار لغايبه
سنة ١٩٢٥) : ص ٢ ••

ومن عيوب هذه النسخة رقم (١٠٠٧) أنه قد حدث أثناء تجليدها اضطراب في أوراقها بالتقديم والتأخير ، وما يصعب معه على الباحث قراءتها ومتابعتها ، ولأضرب مثلاً بكيفية ترتيب الصفحات الأولى من الأملس فقد جاءت هكذا : (١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩) فبعد الصفحة رقم (٣) ألصقت الصفحة رقم (٧) وكان المفروض أن تجاور (٣) الصفحة رقم (٤) وليست الصفحات مرقمة حتى يعرف السابق واللاحق منها ، وإنما عرفت هذا الخلل بالمقابلة على النسخة رقم (٢٦) الكاملة ، ولأن سياق الكلام يدل على هذا الخلل ، ومع ذلك فقد جمعت هذه النسخة أنواع الأملس الستة التي أملاها ابن الحاجب ، وليست ناقصة نقصاً كبيراً مثل النسخة رقم ١٠٣٤ التي سأحدث عنها بعد هذه . .

وجاء في نهاية الأملس في هذه النسخة (١٠٠٧) ما يأتي: نسم كتاب الأملس ، فرغ من تعليقه على سبيل الاستمجال كإيثار بن أحمد بسن كإيثار الشهدي الأبهري في المدرسة الصردية ، غفر الله لبايها ، وعموها مع سائر مدارس أهل الإيمان ، ليلة الجمعة في السادس من رجب المبارك سنة ست وسبعمائة) . .

وقد كتبت هذه العبارة قبل الرسالتين النحويتين السابق التتويه عنهما . .

النسخة رقم (١٠٣٤) :

كتبت هذه النسخة بالخط النسخ الواضح ، الذي يشبه تماماً خطنا النسخ المستعمل الآن ، وهي مضبوطة بالشكل ، ولم يذكر تاريخ نسخها وقد رجح المرحوم فؤاد سيد أمين المخطوطات أنها مكتوبة في القرن الثامن الهجري وفي الصفحة الأولى كتب بالحبر الأحمر (كتاب الأملس لابن الحاجب) من كتب الصبد الفقير إبراهيم بن محمد الحسيني غفر له . .
وفي الجانب الأيسر من هذه الصفحة عبارة تليق هي: (ملكه الفقير إليه تعالى محمد المسطار سنة ١٣١٠ هـ) (أحمد الحلبي غفر الله عنه) . .

وفي الصفحة الثانية (فهرس الإملاء على آيات القرآن) وهو عبارة عن ذكر الآية أو بعضها ، ويكتب بدو كل إملاء بالخط الأحمر في قوله (وقال أيضا مسلماً بالقاهرة) أو (وقال أيضا مسلماً بدمشق) وهكذا . .

وفي هذه النسخة نقص كبير ، فقد نقصت من آخرها ما يزيد عن النصف من الأملية ، فتركت أقساما كاملة من الكتاب ، فلم يذكر فيها (الإملاء على الكافية) ولا (الإملاء على أبيات من الشعر) ولا (الأملية المتفرقة) وهذه الأملية المتروكة تبلغ صفحاتها في النسخة الكاملة (٢٦) (١٩٣) صفحة والنسخة الكاملة كلها (٣٦٦) ، فالأملية الموجودة في النسخة رقم ١٠٣٤ يقابلها في نسخة (٢٦) (١٧٣) صفحة ، أي أن ماضع أكثر مما وجد . .

وليس ذلك فحسب ، بل ظهر لي بمقابلة النسختين أن نسخة ١٠٣٤ نقص منها في الأملية القرآنية نحو أربعة عشر إملاء على أربع عشرة آية من القرآن وهذا الجزء الذي سقط في وسط الأملية القرآنية يساوي سبع وثلاثين نسخة رقم (٢٦) . .

والآيات التي سقط الإملاء عليها في النسخة رقم ١٠٣٤ هي :

- ١- تنحة الآية (وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه) . .
- ٢- أنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين . .
- ٣- وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء . .
- ٤- أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه . .
- ٥- ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله . .
- ٦- فماذا بعد الحق إلا الضلال . .
- ٧- فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون . .
- ٨- فما كان جواب قومه إلا أن قالوا . .
- ٩- والنجوم مسخرات . .
- ١٠- وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما . .
- ١١- فاستجنا له ونجناه من الغم ، وكذلك نتجى المؤمنون . .
- ١٢- ونوعنا ما في صدورهم من غل إخوانا . .
- ١٣- أم من لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون . .
- ١٤- ما يتذكر فيه من تذكرة . .
- ١٥- وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها . .

ومن العجيب أن هذه الآيات المتروكة ذكرت في فهرس هذه النسخة الناقصة ، مما يدل على أن هذه الصفحات فقدت منها قبل التجليد ، وإن بقية النسخة ضاعت . .

وهذه النسخة غير دقيقة في الكتابة ، فقد وجدت كثيرا من عباراتها
وسطورها محذوفا بسبب انتقال النظر إلى كلمة مشابهة لأخرى قبلها ونقصت
أيضا بعض الأمالى من القسم الخاص بالمفصل للزمخشري ، فلم يذكر بهما
الإملاء على قول الشاعر في المفصل :

إذا قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدت على يسزورا
والتعليق على قول الزمخشري في المفصل : (الكلام هو المركب من كلمتين)
وعلى قول الشاعر في المفصل :

نُبئت أخوالي بنو ينيه ظلما علينا لهم فديه
فهذه النسخة لا يصح الاعتماد عليها ، لهذا الخلل الكبير ، فهي لا تمثل
إلا جزءا من (أمالي ابن الحاجب) .

عدد أوراق النسخة (١٠٣٤) : ١٣٩ ورقة

عدد أسطر كل صفحة : ١٧ سطرا

ومتوسط كلمات كل سطر : ١٠ كلمات

نسخ الجامعة العربية :

يوجد بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ثلاث نسخ من أمالي
ابن الحاجب مصورة بالميكروفلم وهي :

- ١- نسخة مصورة عن نسخة (٢٦) الكلمة بدار الكب - التي اتخذتها
أصلا لهذا البحث ، وقد سبق وصفها - وتحمل رقم ٠٠١٨ .
 - ٢- نسخة أخرى كتبت عام ٧٣٣ هـ بقلم نسخ نفيس بخط عبد الله بن محمد
ابن ابراهيم بن المهندس الحنفي الدمشقي بالقاهرة وهي مصورة عن
مكتبة (أحمد الثالث رقم ٢٢٦٣) (وتحمل رقم ١٩) .
- وقد راجعت هذه النسخة فوجدت أن صفحة العنوان كتبت بهما
(الأمالي الكبرى لابن الحاجب) .

وتحت هذا العنوان ترجمة مختصرة لابن الحاجب لا تزيد عما ذكره
عنه ابن خلكان^(١) ، بل تنقص ، وجاء في آخر الصفحة (وكتب عبد الله
ابن احمد البشبيشي) ووجدت بها نقص بسبب انتقال النظر كثيرا . . .
وتوجد في هذه النسخة عناوين جانبية في الهامش أول كل املاء
من الأمالي على المفصل ، وتوجد بها صفحات محاة ولا يمكن قراءتها بسبب

(١) وفيات الاعيان : ج ٢ ص ٤١٣ . . .

الرطوبة وقد رأيت بها خمس صفحات من هذا النوع ، ولاحظت أن
خط القسم الخاص بالإملاء على أبيات من الشعر أوضح من غيره وهو من نسوع
خط النسخة ، ولكن يظهر أن الرطوبة لم تصل إليه . . .

وهذه النسخة جميع أنواع الأمالى يدون نقص ، وفي آخرها كسب
مايلو: تمت الأمالى المفارقة بحمد الله ومنه وكرمه ، وكان الفراغ من تمامها
عشية الجمعة سادس رمضان المعظم من سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة
المعزية على يد عبد اللببن محمد بن ابراهيم ههرف والدهما بن المهندس
الحنفى الدمشقى ، ويوجد بأخر النسخة ختم وقف كسب به (وقف السلطان
محمد أحمد خان بن غازى) . . .

والنسخة على وجه العموم أقل دقة من النسخة رقم ٢٦ بدار الكسب
وأحدث منها . . .

٢- نسخة أخرى كتبت عام ٦٨٢ هـ وهى نسخة جيدة ، خطها واضح مقروء
وهى مصورة عن مكتبة (شهيد على ٢٣٣٧) وتحمل رقم ٢٠ نحو بالجامعة
العربية وقد أشار " بروكلمان " إلى هذه النسخة . . .

وعلمت أن بمجمع اللغة العربية نسخة من الأمالى ، فذهبت إليه
وترددت عليه لمطالمتها ، فوجدت أنها مصورة عن النسخة السابقة
رقم ٢٠ بمعهد المخطوطات المصورة عن مكتبة (شهيد على رقم ٢٣٣٧) . . .

وخط هذه النسخة كالخط الفارسى المعروف لنا الآن ، وجاء
فى الصفحة الأولى منها العنوان وهو (الأمالى لابن الحاجب) وكتبت بمعد
ذلك أقسام هذه الأمالى وجاء فيها أيضا : (وهذه المجلدة عزيزة الوجود
جدا فليعرف قدرها) . . . ثم يوجد ختم ممدور به ما يأتى : (مما وقفه الوزير
الشهيد على باشا رحمه الله تعالى بشرط ألا يخرج من خزائنه) . . .

وفى نهاية النسخة جاء ما يلى : فرغ المرتضى رحمة ربه ومغفرته عبد
الرحمن بن يحيى عمر بن يوسف بن أبى الحسن التبريزى المذهب عفا الله عنه
وستر عيونه من الأمالى المفارقة نسخا صبيحة يوم . . . الرابع والعشرين من
المحرم المبارك لسنة اثنتين وثمانين وستمائة هجرية فى جامع مدينة دمشق
المحروسة ، محاذيا لقبر هود النهى عليه السلام ، وذلك من نسخة مقروءة
على المولى رحمه الله مصححة ، عليها خط يده رحمه الله ولله الحمد على
توفيق الإتمام . . .

وجاء بعد ذلك بالخط النسخ المخالف لخط النسخة كلها ما يأتي:
 "قابل هذه النسخة المباركة كاتبها الإمام العالم العامل والصدر
 الكامل جامع أسباب الفضائل ونسح الله في مقته ، وأعاد من بركته بالأصل
 المنقول منه ، وهو أصل الشيخ شهاب الدين رحمه الله ، يبدى أعارضه
 بقوله (موافق) والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله
 أجمعين ، كتبه أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الغزالي عفا الله عنه " .
 وبعد ذلك زادت هذه النسخة عن غيرها إملاءً عن (لو) ييلسخ
 حوالي ثلاث وثلاثين صفحة ، وهي جملتها بعد الكلام السابق السدي
 يدل على تمام أمالي ابن الحاجب مما يشك معه أنها من أماليه . .

وفي نهاية الكتاب ختم (شهيد على) . .

وعدد أوراق هذه النسخة : ٢٦٥ ورقة

ومتوسط أسطر الصفحة اليسرى من كل ورقة : ١٩ سطرا

ومتوسط أسطر الصفحة اليمنى من كل ورقة : ٢٠ سطرا

ومتوسط كلمات السطر ١٢ كلمة

وهذه النسخة دقيقة وكاملة هي المقابلة بينها وبين نسخة دار
 الكتب رقم (٢٦) وجد خلاف يسير جدا ، ويمكن أن نعتبر هذه النسخة
 عند التحقيق أصلا ثانيا إلى جانب نسخة دار الكتب ، فهي أقدم من نسخة
 دار الكتب ، ومراجعة على نسخة أخرى مقروءة على المولى نفسه وهو ابن الحاجب
 ومصححة عليه ، فهي بذلك نسخة لها قيمتها هي والنسخة ٢٦ بدار الكتب . .

٢ أقسام الكتاب وأهميته :

ينقسم كتاب الأمالي إلى ستة أقسام هي :

- ١- الأمالي على آيات من القرآن وعددها : ١٣٩ إملاء
- ٢- الأمالي على مواضع من كتاب الفصل للزمخشري وعددها : ١٣٧ إملاء
- ٣- الأمالي على بعض الخلاف بين النحويين وعددها : ٦ أمال
- ٤- الأماني على مقدمته (الكافية) وعددها : ٩٨ إملاء
- ٥- الأمالي على أبيات من الشعر وعددها : ٤٥ إملاء
- ٦- الأمالي على موضوعات متفرقة وعددها : ٢١٣ إملاء

فيكون العدد الكلي للمسائل المنشورة في الكتاب : ٦٣٨ إملاء
 وبعد كل قسم من هذه الأقسام مستقلا في موضوعه عن الآخر وإن كان
 الكتاب كله في المباحث النحوية . .

وقد عنيت في بحثي بالقميين الأولين فلنقارة مادتهما ، ولأنسى رأيتهما مرتبطين بعلاقة ابن الحاجب بالزمخشري ، فان زمخشري تعرض في الكشف إلى إعراب بعض الآيات التي وردت في القسم الأول وابن الحاجب له اهتمام بفصل الزمخشري ، إذ خصص جزءاً من أماليه للفصل ، وألف كتاباً مستقلاً شرح فيه الفصل ، وقال بعض الملما : إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن الزمخشري ، فأجبت أن أعرف الصلة بينهما بهذا البحث وذلك لم يمتنعني من دراسة الأقسام الأخرى ، إذ رأيت أن أخصص لها باباً مستقلاً ، واستفدت من هذه الأقسام في ثنايا البحث كله ، حتى تكسبون الصورة كاملة عن هذا الكتاب . .

وقد لقي كتاب الأمالي اهتماماً كبيراً من الملما ، وعرفوا لسه قدره فكان مرجعاً لهم فيما يكتبون ، وعرضوا لما أتى فيه من آراء ، وأثنى بعضهم عليه ثناءً عاطرًا ، واعتبروه من أجل مؤلفات ابن الحاجب . .

قال الجزري : " ومؤلفاته تنهى عن فضله كمختصرى الأصول والفقهاء ومقدمتى النحو والصرف ، ولا سيما أماليه التي يظهر منها ما آتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور " (١) . .

وقال ابن فرحون : " وله الأمالي ثلاثون مجلدات في غاية الإفادة " (٢)
وقال السيوطي : " وله الأمالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق " (٣)
وقد ذكرت أن السيوطي قرأ النسخة ٢٦ بدار الكتب التي اعتمدت عليها في هذا البحث وكتب بخط يده في آخرها : " طالعه وانتقى من فوائده عند الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي " (٤) ، وذكر السيوطي مقدمة كتابه (الإتيان في علم القرآن) أن من المراجع التي اعتمد عليها ، ولخص منها كتابه ، كتاب أمالي ابن الحاجب . (٥)

وذكر البغدادي أن من مراجعه التي اعتمد عليها في النحو عند تأليف كتابه المعروف (خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب) كتاب الأمالي لابن الحاجب (٦) وكذلك نقل عنه في كتابه (شرح شواهد الشافعية) (٧) .

- (١) غاية النهاية في طبقات القراء : ج ١ ص ٩٥٠ . .
- (٢) الديباج المذهب : ص ١٩١ . .
- (٣) بنية الوعاة : ج ٢ ص ١٣٥ . .
- (٤) الأمالي النحوية رقم ٢٦ بدار الكتب ص ٣٦٦ . .
- (٥) الإتيان في علم القرآن للسيوطي : ج ١ ص ٧٤ . .
- (٦) خزنة الأدب : ج ١ ص ٩ . .
- (٧) شرح شواهد الشافعية للبغدادي : ص ٤٧٥ . .

ولا ريب أن كثيرين غير هؤلاء عرفوا لكتاب الأملى قدره و استفادوا منه مما يدل على أهميته و وجوب العناية به ، لذلك اخترته موضوعاً لهذا البحث . .

٣- أماكن الأملى وتاريخها وعددها :

أملى ابن الحاجب في القاهرة ، ودمشق ، وغزة ، وبغداد المقدس و ذكر في بعض الأماكن الإملاء وتاريخه ، وأهمله في بعضها الآخر وقد عملت إحصاءاً لأماكن الأملى وتاريخها وعددها ، لأعرف منتهى المكان الذي أملى فيه أكثره ، وتاريخ الأملى ، وعدد الأملى المجهولة التاريخ والمكان . .

وإليك جدولاً يبين هذا الإحصاء :

جدول يبين مكان الأمالي وتاريخها وعددها

نوع الأمالي	مكانها	تاريخها	عدددها
١- الأمالي القرآنية	القاهرة	من سنة ٦٠٩ حتى ٦١٦	٣٢
	غزة	سنة ٦١٦	١
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٨٦
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٢٠
			<u>١٣٩</u> المجموع
٢- الأمالي على الفصل للزمخشري	القاهرة	من سنة ٦١٠ حتى ٦١٥	٥
	القدس	سنة ٦١٦	١
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٧٤
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٥٧
			<u>١٣٧</u> المجموع
٣- الأمالي على الخلاف بين النحويين	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٦
٤- الأمالي على الكافية	القاهرة	من سنة ٦١٥ حتى ٦١٦	٧
	بيت المقدس	سنة ٦١٦	٢
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٦	٦١
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٢٢
	مجهولة المكان	من سنة ٦١٨ حتى ٦٢٥	٦
			<u>٩٨</u> المجموع
ملاحظة: الأمالي الستة الأخيرة مجهولة المكان ومعروفة التاريخ، ومن هذا التاريخ نستدل على أنها كانت في دمشق ..			
٥- الأمالي على أبيات الشعر	القاهرة	سنة ٦١٢	٢
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٢	٩
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٣٤
			<u>٤٥</u> المجموع
٦- الأمالي المفقودة	القاهرة	من سنة ٦٠٩ حتى ٦١٣	٢٧
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٣٢
	القدس	سنة ٦١٦	١
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	١٥٣ منها ١٨ ذكر فيها المكان
			<u>٢١٣</u> المجموع

ملاحظة: في القسم الأخير ١٨ إملاء ذكر فيها المكان ولم يذكر التاريخ منها ٧ في القاهرة وواحدة في دمشق وإملاء ذكر تاريخه فقط وهو سنة ٦٢٥ وعرف منه أنه يدمشق ..

ومن الجدول السابق يتبين لنا أنه أملى في القاهرة ٧٢ إملاءً
منها ٣٢ على آيات من القرآن ، وخمس أمان على الفصل وسبع على الكافية
وإملاءً ٢٧ على الشعر و ٢٧ من الأمالي المتفرقة . .

وأنه أملى بدمشق ٢٦٦ إملاءً ، منها ٨٦ على القرآن و ٧٤ على
الفصل و ٦١ على الكافية و ٩ على الشعر و ٣٢ من الأمالي المتفرقة . .

أما في بيت المقدس فقد أملى أربعة أمان ، وفي غزة إملاءً واحداً
وهذا يدل على أنه أملى أكثر أماليه بجامع دمشق ، ولم يذكر لنا
مكان ٢٨٦ من الأمالي ، ولكننا نفترض أن أكثرها أملى بدمشق قياساً على
ما ذكر مكانه ، وقد لاحظت أن أكثر الأمالي المجهولة المكان كانت من القسم
الأخير في الكتاب وهو الأمالي المتفرقة فمجموع عددها ٢١٣ ومجهول المكان
منها ١٥٣ تقريباً ، ولو أن من كتبوا الأمالي اهتموا بتحديد المكان والتاريخ
لكان الإحصاء لكل الأمالي دقيقاً . .

وإذا نظرنا إلى تاريخ الإملاء نجد أن ابن الحاجب بدأ يملس
في القاهرة من سنة ٦٠٩ هـ ، واستمر يملئ فيها حتى سنة ٦١٦ هـ ، وأنه
أزج السفر في هذه السنة إلى دمشق ، وفي طريقه مر بغزة فأملئ في السنة
نفسها ٦١٦ هـ ، ثم عاد رغبةً وروبيبت المقدس فأملئ في السنة نفسها
سنة ٦١٦ هـ ، وهذا يدلنا على أنه لم يتم بغزة أو بالقدس طويلاً ففي عام
٦١٦ أملى في القاهرة وغزة والقدس . .

ومجد ذلك وصل إلى دمشق وبدأ يملئ بها عام ٦١٧ هـ واستمر
في الإملاء حتى عام ٦٢٦ هـ . .

ومن ذلك نعلم أن الأمالي كانت في أوقات مختلفة — من سنة ٦٠٩
حتى سنة ٦٢٦ وأماكن متباينة (القاهرة — غزة — القدس — دمشق) . .
مما كان له أثر في عدم ترتيبها ، وعدم وحدتها إلى حد ما ولقد روي في
ترتيبها الإطار الواسع لكل قسم من الأقسام الستة أما داخل القسم فلم يسراع
أي ترتيب من حيث التاريخ أو المكان أو الموضوع ، كما سيوضح ذلك عند
الحديث عن كل قسم . .

وأكثر الأمالي لم تحدد المكان الذي كان ابن الحاجب يملئ فيه
داخل المدينة فهي تقول " وقال مملئاً بدمشق " أو " وقال مملئاً
بالقاهرة " ، ولكن بعض الأمالي حددت المكان داخل المدينة كالإملاءين

رقم ١٧ هـ ١٨ من الأملى على الكافية^(١) هـ فقد جاء فيهما أنه
أملما سنة خمس عشرة وستمائة بمدرسة الفاضل بدر بن ملوخية^(٢)
بالقاهرة فعرفنا من ذلك المكان الذى كان يملوه فى القاهرة وهو مدرسة
القاضى الفاضل هـ وجاء فى الإملاء رقم ٥٠ من الأملى على الكافية^(٣) أنه
أملاه فى جامع دمشق سنة ٦١٧ هـ وذلك عرفنا أن أماليه بدمشق كانت
فى الجامع الأموى ..

وجاء فى الإملاء رقم ١٦ من القسم الخامس - وهو الأملى على
أبيات من الشعر^(٤) - أنه أملاه بحضرة السلطان الكامل هـ ومنه نعرف
مدى شهرة ابن الحاجب حتى إن السلطان يحضر مجلسه هـ وتتلمذ على
يديه هـ وستمع إلى أماليه كما يدلنا ذلك على مدى حب الحكام للعلم والسعى
إليه وتقريب العلماء ..

وكان ابن الحاجب يلقى تلاميذه يكتبون هـ وهذا يتضح من
قولهم أول كل إملاء " وقال مليسا " هـ ويذكرون أحيانا وسط الإملاء أو أوله
عبارة " قال الشيخ " ويريدون به أستاذهم ابن الحاجب ..

وهناك بعض الأملى كان ابن الحاجب يكتبها بخط يده هـ فقد
جاء فى الإملاء رقم ١٥ من قسم الإملاء على أبيات الشعرية:
" وسئل فى ورقة عن إعراب قول الشاعر:
أحب بلاد الله ما بين منقج إلى وسعدى أن يصوب صاحبها
فكتب بيده الكريمة ما هذه صورته^(٥) ..

ويبدو أن بعض الأملى كان إجابة عن استفسارات من تلاميذه
ابن الحاجب هـ فيما أشكل عليهم من مسائل النحو هـ وكان يوضح لهم
ما طلبوه مشافهة أو فى ورقة ..

-
- (١) الأملى النحوية نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص ١٨٥ ..
 - (٢) درب ملوخية ينسب لملوخية صاحب ركب الحاكم هـ وهى مدرسة
القاضى الفاضل وزير السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب هـ وهى
كانت داره (صحح الأعمش: ج ٣ ص ٣٥٥) ..
 - (٣) الأملى النحوية نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص ١٩٦ ..
 - (٤) الأملى النحوية نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص ٢٤٨
 - (٥) الأملى النحوية نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص ٢٤٨ ..

الباب الثاني
في الأمل القرآني

الفصل الأول منهجه في أماليه القرآنية

١- آيات الإملاء :

يبدأ الإملاء بذكر الآية التي يريد الإملاء عليها هكذا " وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى " . . . " ، وقد يذكر الآية كاملة أو يكفي بذكر الجزء الذي يريد الحديث عنه ، وقد يتحدث على أكثر من هذا الجزء الذي ذكره من الآية .

ومن أمثلة اختصاره في ذكر الآيات قوله :

"فأتولونهم أويسلمون" (١) " فعدة من أيام أخر " (٢) " حتى إذا استناب الرسل (٣) " ، ولهم ما يدعون سلام (٤) ولا " ، " وإذ لم يهتدوا به فسيقولون (٥) " ، " زهرة الحياة الدنيا (٦) " ، " أحصى لما لبثوا أمدا (٧) " ، " أتقولون للحق لما جاءكم (٨) " .

وأحيانا يقول " يوصيكم الله " إلى قوله " ولأبويهم " فيختصر من وسط الآية .

ولا يعاب عليه عدم ذكر الآية كاملة ، وذلك لأنه كان يملئ على تلاميذ مستظهرين للقرآن كله ، ويعرفون موضع جزء الآية من الآية ، وإن كنت أرى أنه يجب عند تحقيق الكتاب أن تذكر الآية كاملة في الهامش ، حتى يساعد ذلك على فهم ما يملئ عليها ، لأنه يذكر أحيانا أشياء متصلة بما لم يذكره من الآية ، وحتى لا يضطر القارئ إلى الرجوع إلى المصحف عند كل إملاء .

-
- (١) الفتح : ١٦ (ص ٢ من المخطوطة ٢٦) .
 - (٢) البقرة : ١٨٥ (ص ٥ من المخطوطة) .
 - (٣) يوسف : ١٢٠ (ص ١٢ من المخطوطة) .
 - (٤) يس : ٥٨ (ص ١٢ من المخطوطة) .
 - (٥) الأحقاف : ١١ (ص ٥١ من المخطوطة) .
 - (٦) طه : ١٣١ (ص ٥٩ من المخطوطة) .
 - (٧) الكهف : ١٢ (ص ٧٨ من المخطوطة) .
 - (٨) يونس : ٧٧ (ص ٧٩ مخطوط) .
 - (٩) النساء : ١١ (ص ٦ من المخطوطة) .

وفي أكثر الأمالي القرآنية تطالعك الآية أول الإملاء وقد يترك ذلك أحيانا ، مستخدما الطريقة التي نسميها الآن "طريقة تروية" ، فيمهد لما يريد أن يذكره ، ويوضح الفكرة قبل أن يذكر الآية المراد الإملاء عليها ، مثال ذلك ما جاء في الإملاء رقم ٩٢ " وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين ، إذا قلت : (ماضيته للتأديب) فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب ، فاللام متعلقة بضرمت ، ولم تنف إلا ضرونا مخصوصا ، والتأديب تعليل للضرب المنفى ، وإن أردت نفى الضرب مطلقا على كل حال ، فاللام متعلقة بالنفس والتعليل للنفي ، ويكون المعنى إن انتفأ الضرب كان من أجل التأديب لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب ، ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي ، لجواز قولهم : " ما أكرمته لتأديبه " وما أهنته للإحسان إليه " ، فإنك لو عقلت ها هنا بالفعل فسد المعنى إذ لم ترد أنك أكرمته تأديبا ، ولا أهنته إحسانا ، وإنما يتعلق بما في الحرف من معنى (انتفى) ، لأن المعنى أن انتفأ الإكرام لأجل التأديب ، وانتفأ الإهانة لأجل الإحسان ، وقوله تعالى : " ما أنت بنعمة ربك بمجنون (١) " الباء في (بنعمة ربك) متعلقة بالنفي لابقوله (بمجنون) . . . الخ . فالمراد ها هنا الإملاء على قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " ولكنه قدم بهذه المقدمة قبل ذكر الآية تمهيدا لها وتوضيحا .

ومثل ذلك أيضا ما ورد في الإملاء رقم ١٣١ فقد جاء في أوله : وقال مليا : إذا دخل الاستفهام الإنكاري على الشرط كان المعنى إنكار أن يكون الجواب معلقا عليه ، فإذا قلت (أنتن أكرمتك أهنتني) كان المعنى إنكار أن تكون الإهانة مسببة عن الإكرام ، والأكثر ادخال الهزة الإنكارية على ما هو معنى الجواب مقدما على الشرط ، ثم ذكر الشرط بعده مثل " أنهينني إن أكرمتك " ، وإن كان الإنكار باعتبار شرط مستقبل كان الفعل المقدم مضارعا ، وإن كان باعتبار شرط ماض في المعنى كان الفعل المقدم ماضيا ، إن قصد التوبيخ ، ومضارعا إن قصد النهي ، فنقول " أضربت زيدا لما أكرمتك " توبيخا له على الضرب المسبب عن الإكرام ، وتقول " أنضرب زيدا لما أكرمتك " نهيا له عن أن يفعل ذلك بمعد

(١) سورة القلم : آية ٣ .

(٢) الأمالي نسخة ٢٦ : ص ٦٣ .

إكرامه ، ومنه قوله تعالى : " أتقولون للحق لما جاءكم " . . . إلخ فمضى
فى توضيح هذه الآية التى هى مقصودة أصلا ، ولكنه مهد لما يريد به هذا
الحديث .

وهذه الطريقة التى يمهدها للآية لاتعد ظاهرة من الظواهر
عنده ، فهى قليلة لاتزيد عن أربعة مواضع (١) فى الأمالى القرآنية .

وقد يملى على الآية الواحدة مرتين فى موضعين مختلفين ، فما السر
فى ذلك ؟ إذا نظرنا إلى قوله تعالى " إن كان قميصه قد من قبل
فصدقت وهو من الكاذبين (٢) " نجد أنه أملى عليها فى الإملاء رقم ٤
(ص ٤ من الأمالى) ومرة أخرى فى رقم ٢٣ (ص ٥٢ من الأمالى) ، وكان
إملاؤه فى الموضع الأول لبيان سبب دخول الفاء فى جواب الشرط ، وسبب
ذلك عنده أن الشرط هنا لم يقد استقبالا فى الجزاء فصح دخول الفاء
وإنما لم يقد استقبالا ، لأنه إخبار عن ماض محقق ، فلا بد فيه من دخول
الفاء (٣) ، وفى الموضع الثانى أملى على الآية نفسها قائلا : الصحيح
أن " إن " الشرطية إذا دخلت على الماضى قبلته مستقبلا ، فأما قوله
" إن كان قميصه " فلأن (كان) بمعنى ثبت فكأنه قيل : إن ثبت أن
قميصه ، وثبت الشئ لا يلزم منه ألا يكون قبل ذلك ثابتا فهى على بابها فى
الاستقبال ، لأن المعنى إن ثبت هذا فى المستقبل فهى صادقة . (٤)
والإملاء الثانى فى هذه الآية كان بعد الأول بأربع سنوات ، ولم يتعرض
فيه لدخول الفاء فى قوله (فصدقت) . (٥)

(١) هذان الموضعان ، والإملاء رقم ٤ ص ٤ ، و ٨٨ ص ٦١ من

المخطوط ٢٦ .

(٢) سورة يوسف : ٢٦

(٣) الأمالى : ص ٤ وانظر المواضع التى يجب فيها دخول الفاء فى

حاشية يمر على التصريح : ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٤) الأمالى : ص ٥٣

(٥) ولاتناقض بين الإملاءين لأنه يريد أن " إن " أفادت الاستقبال

فى الشرط ، أما الجواب فهو ماض ، لأن المعنى إن ثبت فى

المستقبل أن قميصه قد من قبل فقد صدقت فيما قالته .

وأملى ابن الحاجب مرتين على قوله تعالى " ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا على صرر متقابلين " في الاملاء رقم (١٥ ص ١١) والاملاء
رقم ٦٠ ص ٤٥ وفي كلا الاملايين بين أن (اخوانا) ليست حالا ، واختار
أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (أمدح اخوانا " ، وكان أسلوب
الحديث في كل املاء مختلفا عن الآخر ، مما يدل على أنه أملى على الآية
مرتين بتاريخين مختلفين فالأول سنة ٦٠٩ بالقاهرة ، والثاني سنة ٦٢١
بدمشق . ويظهر أن السرف في هذا التكرار هو السؤال عن الآية مرة
ثانية من تلاميذه الذين لم يكونوا قد عرفوا املاءه الأول عليها " . ويجب
أن يشار عند تحقيق الكتاب الى أنه أملى على الآية مرة ثانية ، وسدل
على المكان الذي أملى فيه من الكتاب .

ويخص ابن الحاجب كل املاء بآية من القرآن ، وأحيانا يملى على
أكثر من آية ، اذا كان هناك غرض يجمع الآيات .

مثال ذلك الاملاء رقم (٦٨ ص ٤٥) فقد أملى فيه على الآيتين :
" وأن ليس للانسان الا ما سمى (١) " ، " وأن عسى أن يكون قسدا
اقرب أجلبهم (٢) " ، وقال بعد ذلك " أن في الموضفين مخففة
من الثقيلة (٣) " ، وهذا هو سبب الجمع بين الآيتين في املاء واحد
وفي الاملاء (رقم ٧٣ ص ٥٢) أملى على آيتين بيت من الشعر أما الآيتان
فهما : ان كان قميصه قد من قبل فصدق (٤) " وقوله تعالى :
" ان كنت قلته فقد علمته (٥) " ، أما بيت الشعر فهو :

أنفضب إن أذنا قتيبة حزتنا جهارا ولم تفضب لقتل ابن خانم (٦)
وسبب جمعه بين هذه الثلاثة أنها قد اجتمع فيها أن " إن " الشرطية

(١) النجم : ٣٩ (٢) الأعراف : ١٨٥

(٣) الأملئ : ٤٩ (٤) يوسف : ٢٦

(٥) المائدة : ١١٦

(٦) انظر سيبويه ٤٧٩/١ ، خزنة الأدب ٦٥٥/٣ ، وفيها كلمة
(أذينة) بدل (قتيبة) ، والدرر اللوامع ١٣/٢ ، والبيت
من قصيدة طهيلة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك
وسهجو جويرا وذكر قتل قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين
وقد قتله وكيع بن حسان وخانم بمجمعتين .

(شواهد المفنى ص ٣٢ و ٣٣) .

الداخلة على الفعل الماضى تعلقه مستقبلا ، وهنا " كان " بمعنى ثبت
ولى البيت تقدر " كان " بعد " إن " ونراه أيضا فى الإملاء رقم (٨٧ ص ٦٠)
يملى على ثلاث آيات لاتفاقها فى موضع الشاهد منها ، والآيات هى :

- ١- " قل لمبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة " (١)
- ٢- " قل للمؤمنين يفضوا من أبصارهم " (٢)
- ٣- " قل لمبادى يقولوا التى هى أحسن " (٣)

وموضع الشاهد هو حذف المقول استغناء بتفسير جواب الأمر له أى " قل
لهم أقيموا الصلاة يقيموا الصلاة " فلذلك جمع الآيات الثلاث .

ولم يتبع ابن الحاجب نظاما معروفا فى ترتيب أماليه القرآنية ،
فلم يرتب الآيات حسب ورودها فى المصحف ، كما فعل المكبرى فى كتابه
(إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن) ، ~~يسدل~~
على ذلك أن ترتيب الآيات الخمس الأولى مثلا- التى أملى عليها ابن الحاجب
كانت سورها هكذا :

- ١- آية من سورة الفتح ، ورقم السورة فى المصحف ٤٨
- ٢- آية من سورة الشعراء ، ورقم السورة فى المصحف ٢٦
- ٣- آية من سورة الفجر ، ورقم السورة فى المصحف ٨٩
- ٤- آية من سورة يوسف ، ورقم السورة فى المصحف ١٢
- ٥- آية من سورة البقرة ، ورقم السورة فى المصحف ٢ .

كما أنه اذا أملى على آيات من سورة واحدة لا يأتى بها متجاوزة بل يفترق
بينها ، وهكذا تسير الأمالى فلا تراعى أى ترتيب للورود فى المصحف . وكان
يمكن أن يراعى الترتيب حسب الموضوع النحوى للآيات ، فتجمع الآيات التى
يبحث فيها موضوع واحد فى مكان واحد متجاوزة ، كما فعل ذلك صاحب
كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ، وهو لمكى بن أبى طالب القيسى (٤) ،

(١) سورة ابراهيم : ٣١ (٢) النور : ٣٠

(٣) الامراء : ٥٣

(٤) انظر الكتاب بتحقيق الأستاذ ابراهيم الأبيارى فى ثلاثة أجزاء ،

وفى نهاية الجزء الأخير دراسة تبيين النسبة الصحيحة
للكتاب .

الذى سار معها الموضوع النحوى مثل قوله (الباب الأول ماورد فى التنزيل من إضمار الجمل) (الباب الثانى ماجاء فى التنزيل من حذف المضاف) (الباب الثالث ماجاء فى التنزيل بمطوفا بالواو والفاء) ثم من ترتيب الثانى على الأول) وهكذا .

وابن الحاجب لم يسر على هذا النهج أيضا ، فقد جعل كل إملا " لاعلاقة له بما قبله ولا بما بعده ، من حيث الآية ومن حيث الموضوع الذى أوردها من أجله ، وإذا ورد ذلك فى مضمين متجاورين كان غير مقصود له كما جاء فى الإملايين ٢٥١ فكل منهما عن العطف (١) ، وفى الإملايين ٢٢ ، ٣٣ فكل منهما عن تعلق الجار والمجرور (٢) ، كما أنه قد تتجاوز الآيتان من سورة واحدة ، ولكن ذلك أيضا غير مقصود لندرته ، كالإملايين رقم ٩٢ ، ٩٣ فكلاهما عن آيتين من سورة النساء ، والإملايين ٤١ ، ٤٢ كلاهما عن آيتين من سورة البقرة (٣) ، ومدل على أنه لا يقصد الترتيب أن الإملا رقم ٩٢ من سورة النساء رقم الآية فيه ٤٦ ، والإملا رقم ٩٣ من نفس السورة رقم الآية فيه ٢٠ ، فالترتيب غير مقصود له .

وإذا قيل إن طبيعة الأمالى لاتراعى الترتيب ، لأنها تكون حسب الحاجة إليها كما يتراعى لمليها ، أو كما يشيرنا سؤال تلاميذه عنها ، وأنها تكون فى موضوعات شتى ، ومسائل متباينة لاترابط بينها قلنا لابس من ذلك ، على أن يكون ترتيبها موافقا لتاريخ إملائها ، وإن كانت موضوعاتها مختلفة ، ولكن هذا الترتيب الزمنى لم يراع أيضا فى أمالى ابن الحاجب كما وصلت إلينا ، وهذا يدعو إلى العجب فإذا نظرنا إلى الأمالى الأربعة الأولى نجد أنها أمليت فى دمشق سنة ٦١٧ هـ وبعدها مباشرة أربعة أخرى أمليت فى القاهرة سنة ٦١٣ ، والأمالى من رقم ٣١ حتى ٣٥ أمليت بدمشق سنة ٦٢١ ، ومن رقم ٣٦ حتى رقم ٣٩ أمليت بدمشق سنة ٦١٨ ، ونجد الإملا رقم ٩٣ أملى سنة ٦٢٠ بدمشق ورقم ٩٤ بعده بالقاهرة سنة ٦١٣ ، ورقم ٩٥ بعدها أملى بدمشق سنة ٦٢٠ ورقم ١٢٥ ، ١٢٦ بدمشق سنة ٦٢٥ ورقم ٢٨ بالقاهرة سنة ٦١٥ .

وهذه الأمثلة توضح لنا بصورة بارزة أن الترتيب حسب التاريخ غير مراعى أيضا ، وتبين أن الترتيب وفق المكان بالقاهرة أو دمشق لم يراع كذلك

(١) الأمالى نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب ص ٢

(٢) نفس المصدر ص ٢٦ (٣) نفس المصدر ص ٣١

ويظهر أن هذه الأمالى لم تكن مرتبة على أى صورة من صور الترتيب بسبل كانت أوراقا متناثرة ، ثم جمعت واكفى بالتقسيم الواسع لها ، فهذا القسم مثلا "أمال قرآنية" ، ويكفى أن ترتبط بهذا الرباط التضاض ، دون مراعاة لأى ترتيب آخر . وهذا يدعو إلى وجوب عمل فهرس لهذا القسم من الكتاب عند تحقيقه يراعى فيه ترتيب الآيات حسب ورودها فى المصحف ، أو يراعى فيه ترتيب الأمالى حسب أغراضها ومرايها النحوية حتى يسهل الرجوع إليها .

وعدد الأمالى القرآنية ١٣٩ إملا ، وأملى منها فى القاهرة ٣٢ إملا ، وذلك من سنة ٦٠٩ هـ حتى سنة ٦١٦ هـ ، وأملى منها فى دمشق ٨٦ إملا ، من سنة ٦١٢ حتى سنة ٦٢٥ ، وأملى منها فى غزة إملا ، واحدا فى سنة ٦١٦ هـ ، وهناك عشرون إملا لم يذكر لها تاريخ .

وقد أملى ابن الحاجب على آيات من سور مختلفة يبلغ عددها ٥٨ سورة .
واليك جدولا مرتبا قمت بعمله يبين هذه السور حسب ورودها فى المصحف ، وأرقام الآيات التى أملى عليها من كل سورة ، ورقم الإملا ، ومكانه فى الأمالى ، واكتفيت بذكر أول الآية ، مع ملاحظة أن كتاب الأمالى لم يذكر اسم السورة عند ذكر الآية ، ولا أرقام الآيات ، ومقارنة رقم الآية برقم الإملا يتضح عدم مراعاة الترتيب فى الأمالى .

جدول بأسماء السور وأرقام الآيات
التي أُمس عليها ابن الحاجب مرتبة

رقم اسم سلسلة السورة	رقمها	رقم الآية	رقم الأملاء	رقم صفحة المخطوط	أول الآية
١- البقرة ٢	١١	٨٨	٦١	٦١	وإذا قيل لهم لا تفسدوا... مثلهم كمثل الذي استوقد نارا... ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم وقالوا قلوبنا غلف... ولتجدنهم أحرص الناس على حياة... وقال الذين لا يعلمون... ووصيها إبراهيم بنبيه وصفوب... أم تقولون إن إبراهيم... شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن... ليس عليكم جناح أن تبتغوا... لاجناح عليكم إن طلقتم النساء... إن تبدوا الصدقات فنعما هي... يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم...
٢- آل عمران ٣	٣٦	٧١	٥١	٥١	فلما وضعتها قالت رب إنني وضعتها أنثى... وإذا أخذ الله ميثاق النبيين...

٣- النساء	٤	١١	٤٣٥٦	٣٢٥٦	يوصيكم الله في أولادكم ...
		١٢	٤٣٥٢٦	٣٢٥٢٠	ولكم نصف ما ترك أزواجكم ...
		٢٠	٩٤	٦٤	وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ...
		٤٦	٩٣	٦٤	من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ...
		٧٧	١٩	١٣	ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم ...
		٩٥	٩٧	٦٤	لا يستوي القاعدون من المؤمنين ...
		١٠٤	٤٨	٣٣	ولا تهنوا في ابتغاء القوم ...
		١٠٤	١٣٨	٨٢	وقد نزل عليكم في الكتاب ...
		١٧٦	٢٠	١٥	يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ...
٤- المائدة	٥	٦	١٣٢	٧٩	يأيها الذين آمنوا إذا قفتم ...
		٤٦	١٣٩	٨٢	وقفنا على آثارهم بحيسى ابن مريم ...
		٤٧	١٠٨	٧٠	وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ...
		٦٧	٤٤	٣٢	يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك ...
٥- الأنعام	٦	٧٥	٩	٧	وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات ...
		١٥٨	١٠٧	٦٩	هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة ...
٦- الأعراف	٧	٢١	١٣٦	٨١	وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين ...
		٨١	١١٠	٧٠	إنكم لتأتون الرجال شهوة ...

وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ..	٥٨	٨٢	١٤٢
فلما عتوا عما نهوا عنه	٧٤	١١٧	١٦٦
قلنا لهم ...			
قل لا أملك لنفسي نفعا	٤٨	٦٥	١٨٨
ولا ضرا ...			

٧- الأنفال	٨	١٢	٢٥
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين			
ظلموا منكم خاصة ...			
ولا تكونوا كالذين خرجوا	٧٤	١١٩	٤٧
من ديارهم ...			

٨- التوبة	٩	٧٩	١٢٣
يأيها الذين آمنوا قاتلوا	٥٦		
الذين يلونكم من الكفار ..			

٩- يونس	١٠	٣٢	٥٤
فذلكم الله ربكم الحق ..	٤٢		
قل هل من شركائكم من	٤٦	٦١	٣٥
يهدى إلى الحق ...			
قل لا أملك لنفسي ضرا	٦٢	٩٠	٤٩
ولا نفعا ...			
قل أرأيتم إن أتاكم	٣٠	٤٠	٥٠
عذابه بيانا ...			
وما تكون في شأن ...	٤٠	٥١	٦١
قال موسى أتقولون للحق	٧٩	١٣١	٧٧
لما جاءكم ...			
قال قد أجيبت دعوتكما ..	٤٣	٥٥	٨٩

١٠- هود	١١	١٢	٦٤
فلملك تارك بـمـض	٤٨		
ما يوحى إليك ...			
وجاءه قومه يهرعون إليه ..	٦٠	٨٦	٧٨
خالدين فيها مادامت	٥٧	٨٠	١٠٧
السموات والأرض ...			

وأما الذين سعدوا ففسى الجنة ...	٥٧	٨٠	١٠٨
وإن كلالها ليوفينهم ربك أعمالهم ...	٢٥	٣٥	١١١

١١- يوسف	١٢	١٩	١٣٥	٨١
وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم ...				
قال هو راودتني عن نفسي ...	٢٦	٧٣٥٤	٥٢٥٤	
فبدأ بأوصيتهم قبل وعاء أخيه ...	٧٦	٦٦	٤٨	
حتى إذا استيأس الرسل ...	١١٠	١٦	١٢	

١٢- ابراهيم	١٤	٣١	٨٧	٦٠
قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا ...				
وقد مكروا مكروهم وعند الله مكروهم ...	٤٦	١١١	٧١	

١٣- الحجر	١٥	٣٨	٣٦	٢٦
إلى يوم الوقت المعلوم ...				
ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا ...	٤٧	٦٠٥١٥	٤٥٥١١	

١٤- النحل	١٦	١٢	٥٧	٤٤
وسخر لكم الليل والنهار ...				
وجعلون لله ما يكرهون ...	٦٢	٨٥	٦٠	

١٥- الاسراء	١٧	٣٧	١٢٦	٧٧
ولانمش في الأرض مرحا ...				
وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ...	٥٣	٨٧	٦٠	
وما منع الناس أن يؤمنوا ...	٩٤	١٣٤	٨٠	

١٦- الكهف	١٨	١٢	١٢٩	٧٨
ثم بعثناهم لنعلم أى الحزبين ...				

وَأَذِيعُوا لَهُم مَّا يُعْبَدُونَ ۝	٦٨	١٠٣	١٦
سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ۝	٦٦	٩٩	٢٢
وَلَا تَقُولُوا لَشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ	٤١	٥٣	٢٣
ذَلِكَ غَدَا ۝			
لَكِن هُوَ اللَّهُ رَبِّي ۝	٦٧	١٠٠	٢٨
فَارْتَلِقُوا حَتَّىٰ إِذَا تُبَيِّنَ	٥٢	٧٢	٧٧
أَهْلَ قَرْيَةٍ ۝			

وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا	٧٨	١٣٠	٦٦	١٩	مريم
مَاتَ لَسَوْفَ ۝					
ثُمَّ نَنْزَعُنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ	١٨	٢٥	٦٩		
أَيُّهُمْ أَشَدَّ ۝					

قَالَ مَوْعِدْكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ۝	٦٥	٩٨	٥٩	٢٠	١٨ - طه
قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ	٢٢	٣٠	٦٣		
وَلَا تَمُنُّنَّ بِعَيْنِكَ ۝	٥٩	٨٣	١٣١		

فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ	٤٥	٥٩	٨٨	٢١	١٩ - الأنبياء
الْغَمِّ ۝					
وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ۝	١٨	٢٤	٩٥		
وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقِّ ۝	٦٨	١٠٤	٩٧		
يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ ۝	٦	٧	١٠٤		

يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنَ	٦	٨	١٣	٢٢	٢٠ - الحج
نَفْسِهِ ۝					
كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا	٢٤	٣٢	٢٢		
مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ۝					
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ	٨	١١	٦٣		
السَّمَاءِ مَاءً ۝					

٢١- المؤمنون	٢٣	٢٢	١٠٦	٦٨	وعليها وعلى الفلك تحملون . . .
٢٢- النور	٢٤	٤	١٢٢	٧٦	والذين يرمون المحصنات . . .
		٣٠	٨٧	٦٠	قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . . .
		٦٣	١١٨	٧٤	لا تجعلوا دعاة الرسول بينكم . . .
٢٣- الشعراء	٢٦	١١٢	١٣٧	٨١	قال وما علمى بما كانوا يعملون . . .
		٢٠٠	٢	٢	كذلك سلكاه في قلوب المجرمين . . .
٢٤- النمل	٢٧	٤٥	١٢٨	٧٧	ولقد أرسلنا النمل أخاهم صالحا . . .
٢٥- القصص	٢٨	٢٥	١٢٧	٧٧	فجاءته إحداهما تمشى على استحياء . . .
		٥٥	٤٩	٣٤	وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه . . .
٢٦- لقمان	٣١	١٥	٥٨	٤٤	وإن جاهدك على أن تشرى بى . . .
		٢٧	٣١	٢٣	ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام . . .
٢٧- السجدة	٣٢	٢٠	٢٨	٢١	وأما الذين فسقوا فمأواهم النار . . .
٢٨- الأحزاب	٣٣	٢٤	٤٥	٣٢	ليجزى الله الصادقين بمصدقهم . . .

٢٩- سبأ	٣٤	١٢	١٢٣	٧٦	ولسليمان الريح غدوها شهر يحملون له مايشاء من مخارج فلما قضينا عليه الموت ماد لهم على موته
٣٠- فاطر	٣٥	٣٧	٦٢	٤٧	وهم يصطرخون فيها
٣١- يس	٣٦	٣١	٩٥	٦٤	ألم يروا كم أهلكنا قبلهم سلام قولا من رب رحيم وما علمناه الشعر وما ينبغي له
٣٢- الصافات	٣٧	٦	١٢١	٧٥	إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب
٣٣- ص	٣٨	٣٢	١٠١	٦٧	قال إني أحببت حب الخير جنات عدن مفتحة لهم الأبواب
٣٤- غافر	٤٠	٣	٢٧	٢٠	غافر الذنب وقابل التوب إن الذين كفروا ينادون الذين يجادلون فسى آيات الله
٣٥- فصلت	٤١	٤٤	٢٩	٢١	ولو جعلتنا نارا التي نزلنا بها آياتنا
٣٦- الشورى	٤٢	٥١	٨١	٥٧	وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا

٣٧- الزخرف	٤٣	٥	٥٠	٣٩	أفضرب عنكم الذكر صفحة ..
		٣٩	٢٢	١٦	ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ..
		٤٨	٦٣	٤٧	وإنيهم من آية إلا هي أكبر من أختها ..
٣٨- الجاثية	٤٥	٥	١٨	١٢	واختلاف الليل والنهار ..
		٢١	٣٩	٢٩	أم حسب الذين اجترحوا السيئات ..
٣٩- الأحقاف	٤٦	١١	٧٠	٥١	وقال الذين كفروا للذين آمنوا ...
		١٥	١٠٢	٦٧	ووصينا الإنسان بوالديه ..
٤٠- محمد	٤٧	٣١	٤٧	٣٣	ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم ..
٤١- الفتح	٤٨	١٦	١	٢	قل للمخلفين من الأعراب ..
٤٢- الحجرات	٤٩	١٢	٥٢	٤١	يأيتها الذين آمنوا اجتنبوا ..
٤٣- ق	٥٠	٣١	٩٦	٦٤	وأزلفت الجنة للمتقين ..
٤٤- النجم	٥٣	٣٩	٦٨	٤٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ..
٤٥- الرحمن	٥٥	٢٦	٧٤	٥٣	كل من عليها فان
٤٦- المجادلة	٥٨	١٠	٩١	٦٢	إنما النجوى من الشيطان ..

٤٧- المناقون	٦٣	٤	١١٢	٧١	واذا رأيتمهم تعجبك أجسامهم ..
٤٨- التغابن	٦٤	١٤	١٠٩	٧٠	يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم ..
٤٩- التحريم	٦٦	٤	٧٨	٥٥	إن تنوا إلى الله فقد صفت قلوبكم ..
٥٠- القلم	٦٨	٢	٩٢	٦٣	ما أنت بنعمة ربك بمجنون ..
٥١- الجن	٧٢	١	١٠٥	٦٨	قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن ..
٥٢- المزمل	٧٣	٣	٣٨	٢٨	نصفه أو انقص منه قليلا .. يوم ترجف الأرض والجبال ..
٥٣- الانسان	٧٦	١٣	١١٦	٧٤	متكئين فيها على الأراك .. عينا فيها تسمى سلسبيلا ..
٥٤- النبأ	٧٨	٢٣	٣٧	٢٧	لابئين فيها أحقابا ..
٥٥- المطفون	٨٣	١٧	٨٨	٦١	ثم يقال هذا الذي كتم به تكذبون ..
٥٦- الحجر	٨٩	٢٥	٣	٣	فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ..
٥٧- الملق	٩٦	١٥	١٣٣	٧٩	كلا لئن لم ينته لنسفنا .. ناصية كاذبة خاطئة ..
٥٨- القارعة	١٠١	١	٧٥	٥٤	القارعة .. ما القارعة ..

٢- طريقة الإملاء :

لم يكن ابن الحاجب مطيلاً في أماليه القرآنية ، فالصفحة الواحدة من المخطوطة رقم ٢٦ تستوعب أماليتين في الغالب ، ولكنه أطال في إملاء واحد هو رقم ٤٩ ، إذا استغرق من صفحة ٣٤ حتى صفحة ٣٩ وقد أملاه بدمشق سنة ٦١٩ هـ على قوله تعالى : " وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لننا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين " (١) .

وتعرض فيه للمسائل الآتية :

- ١- " إذا " ظرف فيه معنى الشرط ، وهل العامل فيها جوابها وهو رأى الكثرة أو شرطها وهو رأى ابن الحاجب ، وهي لا تجزم إلا في لغة قليلة وتدخل على ما لا بد من حصوله .
 - ٢- الفرق بين (متى) و " إذا " والعامل فيهما الشرط لا الجواب .
 - ٣- " سمع " فعل متعمد إلى واحد ، والإجابة على من توهم أنه متعمد لاثنتين ، والفرق بين " سمع " و " سرق " في التحديد .
 - ٤- معنى اللغو " وشرح الآية .
 - ٥- لماذا قدم الخبر في " لنا أعمالنا " .
 - ٦- أعراب " سلام عليكم " .
 - ٧- معنى " لا نبتغي الجاهلين " .
 - ٨- أعراب الجمل بعد القول ، وفي رأيه أنها مصدر لا مفعول به .
- ولم يكن هذا الاستيعاب للآية - شرحاً وإعراباً لكل كلمة فيها مع الأسباب من منهج ابن الحاجب في أماليه القرآنية ، فمنهجه في هذه الآية مخالف لمنهجه في بقية الأمالي القرآنية ، ذلك لأن منهجه أن يقتصر على أعراب كلمة في الآية أو أكثر ، ولكنه لا يستوعب كل الآية .

وهناك على النقيض من إسبابه في هذه الآية أمال جاءت مختصرة اختصاراً واضحاً ، فاكفى فيها بأسطر قليلة ، وهذه بعض الأمثلة : جاء في الإملاء رقم ٦ :

" وقال ملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة : لا يشترط أن يكون الضمير عائداً على مذكور ليس إلا ، بل على مذكور وغير مذكور ويدل عليه قوله تعالى : " يوصيكم الله في أولادكم (٢) " إلى قوله " ولأبويه " فان الضمير عائداً على الميت ، وإن لم يتقدم له ذكر إلا أنه لما قال " يوصيكم " علم أن ثم ميتاً ، فيعود الضمير

على مذكور وغير مذكور ، إذا كان في الكلام ما يرشد إليه ، وإن لم يكن مصرحا
بسه ، والله أعلم بالصواب " (١)

ومن ذلك الإملاء رقم ٣٢ جاء فيه " وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى
وعشرين على قوله تعالى " كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم (٢) " : يجوز
أن يتعلق قوله " من غم " بيخرجوا ، أي يخرجوا من أجل الغم ، ويجوز
أن يتعلق بأرادوا ، لأن المفعول أولى بالتقديم ، ويجوز أن يكون بدلا
من قوله " منها " بدل الاشتغال ، والضمير محذوف للملم به أي " من
غم فيها " وشبهه ، والله أعلم بالصواب . (٣)

ومثل ذلك في الاختصار الأمالي رقم ٤٧ ص ٣٣ ، ورقم ٦٣ ص ١٠٨ ، ورقم
٨٦ ص ٦٠ ، ولاحظ في كثير من الأمالي أن ابن الحاجب بعد ذكر الآفة
أول الإملاء يتحدث عن إعراب كلمة فيها دون أن يصرح بهذه الكلمة ، ولا يفهم
أنها المقصودة إلا بعد سطور من تعليقه عليها ، ولأضرب لذلك أمثلة توضح
ما أريد :

يقول في قوله تعالى : " كما بدأنا أول خلق نعيده " (٤) : يجوز أن يكون
في موضع نصب على المصدر بنعيده " ، (٥) يريد أن الذي يجوز فيه ذلك
قوله تعالى " كما بدأنا " ولكنه لم يصرح بذلك ، ويقول أيضا في قوله تعالى :
" ولهم ما يدعون سلام قولا (٦) " : في رفعه أو جسه (٧) ، يريد في رفع
" سلام " ويقول في قوله تعالى " فان كانتا اثنتين " (٨) : " انما جاز ذلك (٩)
يريد انما جاز مجيء (اثنتين) بعد التثنية الاستفادة من قوله كانتا ، كما
يفيده سياق الكلام بعد ذلك ، ويقول في قوله تعالى : " وليس الذكر للأُنثى (١٠)
" يجوز أن يكون وليس الذكر مثل هذه الأنثى ، فتكون الألف واللام في الذكر
للمصهود الذم (١١) ، فبدأ بعد ذكر الآية بجيب عن اعتراض لم يذكره
بثلاثة ردود ، والاعتراض الذي كان يجب أن يذكره أولا هو : لماذا لم يقل :

- | | |
|---------------------------|--------------------|
| (١) الأمالي : ٦ | (٢) الحج : ٢٢ |
| (٣) الأمالي : ٢٤ | (٤) الأنبياء : ١٠٤ |
| (٥) الأمالي نسخة ٢٦ : ص ٦ | (٦) يس : ٥٨ |
| (٧) الأمالي : ص ١٢ | (٨) النساء : ١٧٦ |
| (٩) الأمالي : ص ١٥ | (١٠) آل عمران : ٣٠ |
| (١١) الأمالي : ص ٥١ | |

وليس الأثنى كالذكر ، وفهم ذلك من حديثه في الرد على هذا الاعتراض الذي لم يذكره . ومن اختصاره قوله في آية " وليحكم أهل الأبي (١) " :
" على قراءة حمزة أما معطوف (٢) " . ولم يبين لنا هذه القراءة وأمراد على قراءة حمزة بنصب (يحكم) بلام التعليل .

وقد تتبعنا مثل هذه المواضع التي أبهم فيها ما يريد الحديث عنه فوجدتها ٢٢ موضعا ، ولمل عذره في ذلك أنه ربما كان يجب بهذه الأمالي عن استفسار معين في الآية ، فيكون موضع الحديث معروفا لدى السامع ، لذلك يعتمد على هذه المعرفة ، وتحدث وثقا من معرفة سامعه بموضوع الحديث .

ويستخدم ابن الحاجب في أماليه الأمثلة التي تؤيد فكرته وتوضحها وتثبت القاعدة التي يتحدث عنها ، والأمثلة ثلاث الأمالي ، فالأمالي أكثر ما تكون اجابة عن استفسار ، وهي أشبه بحاضرات يلقيها الأستاذ ، فالمفروض فيها التوسع في المبرارة ، وكشف الرأي بالأمثلة التي تبرز حقيقته ، إذا احتج الي هذه الأمثلة .

ومن أمثله ما جاء في حديثه عن الآية " وتزنا ما في صدورهم من غل إخرا (٣) " فقد ذكر أن " إخوانا " لا يصح أن تكون حالا من الضمير في " صدورهم " لأنه مضاف إليه اسم جامد ، والمضاف إليه لا يستقيم أن يكون منه حال ، إلا أن يكون في معنى الفاعل أو المفعول ، وإنما لم يكن منه حال لأنه لا يقبل التقييد ، والحال إنما جرى بها مقيدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وغير ذلك لا يقبل التقييد ، ثم أراد أن يوضح هذا الرأي وهو أن المضاف إليه لا يقبل التقييد ، لأن ذلك ربما خفى على بعض الناس ، فقال :
" ألا ترى أنك لو قلت " حصير زيد راجبا سمار " لم يستقم ، لأنها سمار سواء أكان راجبا أو غير ذلك ، فوقع التقييد مفسدا ، وكذلك لو قلت " زيد قائما أبوك " لكان فاسدا ، لأنه أبوك قائما أو قاعدا أو غير ذلك ، فتقييده يقع مفسدا " ، ثم يطبق ذلك على الآية فيقول " وكذلك لو جمعت " إخوانا " الضمير في " صدورهم " لم يستقم ، لأنها صدورهم إخوانا كانوا أو غير إخوانا (٤) "

ومن ذلك أيضا رده على الخليل الذي يرى أن " أيهم " في قوله تعالى :
" ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيا (٥) " استفهامية ،

(٢) : الأمالي : ص ٧٠

(٤) : الأمالي : ص ١١

(١) : المائدة : ٤٧

(٣) : الحجر : ٤٧

(٥) : مريم : ٦٩

وقد جاء في قوله ابن الحاجب أن " الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال الملمس أو القول على الحكاية ولا يقع بعد غيره من الأفعال " هـ وصرى أن هذا القول يحتاج إلى مثال يوضحه فيضى في حديثه " تقول : " علمت أزيد عندك أم عمرو " ولو قلت " ضربت أزيد عندك أم عمرو " لم يجز ، و" ننزعن " ليس من أفعال الملمس فإذا قلت " ضربت أيهم قام " فالوجه أن تقول : هي الموصولة (١) .

ويقول في موضع آخر عند ذكر الآية " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعلوا الصالحات سوا " محياهم ومماتهم " (٢) " في نصب سوا " أقوال : أحدها أن يكون مفعولا بعد مفعول لجملة فيكون " كالذين " و" سوا " في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني هـ كما تقول : " جعلت زيدا عالما كريما " فعالما كريما وشبهه ولو تعددت آلافا مفعول ثان لأن الجمع في معنى واحد هـ باعتبار تعلق الجمل به هـ وهي كأخبار المبتدأ إذا تعددت " (٣)

ومن أمثلة التوضيح قوله في الآية " يا ولنا قد كا في غفلة من هـ (٤) " : " من " هاهنا يجوز أن تكون بمعنى (عن) كما تقول " أطعمه عن الجوع ومن الجوع " هـ " وكما عن الصرى ومن العسرى " هـ " ورعى عن القوس ومن القوس " هـ " وأخذت عنه الحديث وأخذت منه الحديث " (٥)

ومن هذا المرض السريع يتبين لنا أنه كان موافقا فيما يورد من أمثلة لاتدع مجالا للشك فيما يريد توضيحه وتجليته هـ وهو في ذلك يسير على نهج قوسهم هـ إذ الأمالى - كما قلت - تعتبر شرحا وتوضيحا لما يشكّل على تلاميذه من مسائل النحو هـ وذلك في حاجة - إلى ذكر الأمثلة .

والتزم ابن الحاجب في هذا القسم من الأمالى أن يقول في نهاية كل املا " والله أعلم بالصواب " هـ وذلك لأن هذا القسم خاص بالأمالى القرآنية هـ وكان العلماء - لورعهم - يخشون أن يكون إعرابهم أو شرحهم للقرآن مجانبها للصواب هـ ورأيهم فيه هو مبلغ علمهم هـ لذلك حرص على أن يقول " والله أعلم بالصواب " في نهاية الإملا هـ وأحيانا كان يذكرها

(٢) الجائية : ٢١

(١) الأمالى : ص ١٩

(٤) الأنبياء : ٩٧

(٣) الأمالى : ص ٢٩

(٥) الأمالى : ٦٨ .

في وسط الإملاء كما في (رقم ١٢٥ ص ٧٧) ، وقد يخير في العبارة فيقول :
" والله الموفق للصواب " أو " والله تعالى أعلم " .

أما أماليه على المفصل فلم يحتفظ فيها بهذه العبارة ، فقد أحصيت
ما يقرب من ستين إملاءً خاليا منها ، وفي بقية الكتاب يكرر منها ولكن
لا يلتزمها ، وعلى كل حال فهذه العبارة تدل على تواضع الملماء ، وعلى
أن من يبدى رأيا لا يصر على أنه هو الصواب ، فالله أعلم بالصواب .

٣- تفسير القرآن والفقهاء بأسلوبه :

ليست كل الأمالي القرآنية مقصورة على البحث في النحو مع أن اسم
الكتاب " الأمالي النحوية " ، إذ وجدت فيها ثلاثة عشر إملاءً تبحث
في تفسير الآيات تفسيراً متصلاً باللغة ، أو الأسلوب ، أو العقيدة بعيداً
عن الإعراب .

فما يتصل باللغة ما جاء في الإملاء رقم : ٤٧ على قوله تعالى :
" ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ^(١) " فقد قال :
" العلم يطلق باعتبار الرؤية ، والشئ لا يرى حتى يقع ، والثاني أن العلم
بمعنى المجازاة ، فكأنه قال : حتى تجازي المجاهدين منكم والصابرين ،
ومعنى الابتلاء أن الله يفعل بنا فعلاً يسمى بلاً من بعضنا لبعض ^(٢) " .
وتفسيره العلم بمعنى الرؤية هو تفسير علي رضي الله عنه ، أما ابن عباس
فقد قال : " حتى نعلم " : حتى نميز ^(٣) ، وتفسيره العلم بالمجازاة
هو ما ذكره القرطبي في قوله " وهذا العلم هو العلم الذي يقع به الجزاء ،
لأنه إنما يجازيهم بأعمالهم لا بعلمه القديم ^(٤) " .

أما تفسيره الابتلاء فسيبهم غير واضح ، وقد فسره القرطبي بقوله :
" ولنبلونكم " أي نتجيدكم بالشرايح ^(٥) فإن علمنا عواقب الأمور ، وقيل :
لنماملكم معاملة المختبرين ^(٥) .

(١) سورة محمد : ٣١ (٢) الأمالي : ص ٣٣

(٣) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : ج ١٦ ص ٢٥٣

(٤) تفسير القرطبي : ج ١٦ ص ٢٥٤

(٥) نفس المصدر .

ومن تفسيره المتصل باللغة أيضا قوله عند آية " وما علمناه الشعر وما ينبغي له " (١) : " ما ينبغي بمعنى ما يستقيم عقلا كقوله " وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا " (٢) وقال : ما ينبغي بمعنى أنه ما يفعله الله لمصلحة علمها كقوله تعالى : " وما علمناه الشعر وما ينبغي له " وكقوله تعالى " وما تنزلت به الشياطين " وما ينبغي لهم وما يستطيعون " (٣) وقال (ما ينبغي) في الحرام والمكروه والمصلحة التي علمها الله أنه لو كان ممن يقول الشعر لتطرفت التهمة عند كثير من الناس في أن ماجأ به من قبل نفسه لتقويه عليه بقوة الشعر ، كما جعله أميا لذلك ، ألا ترى إلى قوله تعالى : " وما كنت تتلون من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون " (٤) وابن الحاجب هنا أتى بمعنىين لكلمة (ينبغي) مستشهدا على ما يذكر من معنى آيات من القرآن ، وهو يفسر معناها هنا في لغة القرآن لاقى اللغة ، وهذا منهج سليم ، ومعناها اللغوي يتيسر ونسبيل (٥) ، أو يحسن ويستحب (٦) .

أما ما يتصل بالأسلوب فهو ما ذكره عند التعليل على قوله تعالى : " وإن لم تفعل فما بلغت رسالتي " (٧) فقد قال : العرب لا تقول : " إن لم تفعل فما فعلت " وأجاب عن أسلوب الآية مدائعا بجوابين : أحدهما أن معناها أيها الرسول بلغ جميع ما أنزل إليك ، وإن لم تبلغ الجميع فما بلغت الرسالة ، والثاني - وهو الذي رجحه - أن قوله " فما بلغت رسالتي " وضع موضع أمر عظيم ، فكأنه قيل : بلغ جميع ما أنزل إليك ، وإن لم تفعل فقد ارتكبت أمرا عظيما عبر عنه بقوله " فما بلغت رسالتي " ، ويدل عليه قوله تعالى : " ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا " (٨) معناه فإنه يرجع إلى رب عظيم كريم ، عبر بقوله " فإنه يتوب إلى الله متابا " عن ذلك (٩) .

(١) يس : ٦٩ (٢) مريم : ٩٢

(٣) الشعراء : ٢١٠ ، ٢١١

(٤) الأمالي : ص ٧٣ املا رقم ١١٤ ، الآية (وما كنت تتلو الخ) من سورة المنكوت : ٤٨ .

(٥) لتأموس المحيط : ج ٤ ص ٣٠٤ .

(٦) المعجم الوسيط : ج ١ ص ٦٤

(٧) البائدة : ٦٧ (٨) الفرقان : ٧١

(٩) الأمالي : ص ٣٢ .

وما يتصل بالأسلوب أيضا قوله تعليقا على الآية " فلا تموتن
إلا وأنتم مسلمون^(١) " : إن قيل كيف نهى عن الموت ، وليس الانكشاف
عنه من قدره ، وإنما ينهى عما للمكلف تركه ؟

وأجاب عن هذا التساؤل بما يفيد أن الله لم ينه عن الموت مطلقا
وإنما نهى عن الموت في حال غير حال الإسلام ، وذلك يتوصل إليه بالثبوت
والدوام على الإسلام ، أو أن المراد اثبتوا على الإسلام حتى يأتكم الموت ،
والمقصود دوام الإسلام حتى الموت ، فهو من باب النهى عن المسبب والمراد
السبب ، لأن مفارقتها للإسلام سبب لموته على غير^(٢)ه

أما التفسير المرتبط بالمقيدة فما ذكره على قوله تعالى : " فلملك
تارك بعض ما يوحى اليك ضائق به صدرك^(٣) " من الإجابة عن اعتراض
من يعترض بأن الله كيف يعبر بلعل التي تفيد عدم تمام العلم بوقوع الشيء ؟
فقال : ألقاظ التوقع إذا وردت من الله تعالى فهي محمولة على التوقيع
من المخاطب كقوله تعالى " لعله يتذكر^(٤) " بمعنى اذهبنا على
توقعكما ذلك ، وخطاب الرسول (فلملك تارك) يفيد التوقيع منه^(٥) .
وما يتصل بالمقيدة أيضا قوله ممليا على قوله تعالى : " ولو كنت أعلم الغيب
لاستكرت من الخ^(٦)ير " ، " ان قيل : قد علم أنه لا يقع إلا ما أَرَادَهُ اللهُ
تعالى ، وما يريد الله تعالى متحقق ، فكيف يستقيم أن يفعل من علم الغيب
مالم يكن فاعلا له لولم يعلم ؟ فالجواب : أن مما علمه الله تعالى وأراده أن
الأفعال لا يقع من العالم بها في الغالب إلا ما هو نفع له غير مضر ، فاستقام
أن يقال " لو كنت أعلم الغيب^(٧)ب " .

هذا نموذج من الآيات التي تعرض فيها للتفسير ولم يتعرض لمسائل
نحوية ، وهناك غيرها كبخثه في سبب تقديم الأزواج على الأولاد فسي
قوله تعالى : " إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم^(٨) " فذكر أن السبب

-
- (١) البقرة : ١٣٢
(٢) الأمل : ٣١ وانظر في تفسير الآية الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٩٥
(٣) هود : ١٢
(٤) طه : ٤٤ والآية يخاطب بها الله موسى وهارون ليذهبا السى
الى فرعون ليقولا له قولا لنا لعله يتذكر أو يخشى .
(٥) الأمل : ص ٤٨ (٦) الأعراف : ١٨٨
(٧) الأمل : ص ٤٨ (٨) التغابن : ١٤

هو أن العداوة في الأزواج أكثر منها في الأولاد^(١) ، وبحته في تشبيه الكفار
بالخشب المسندة^(٢) ، وحته في تكرر كلمة (ناصية) في قوله تعالى:
" لنسفن بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة^(٣) " وحته في هذه
الآيات أقرب إلى البلاغة .

وإذا أردنا أن نبحت علاقة الآيات التي لم يتعرض فيها لمشكلات
الإعراب بالأمالى النحوية ، نستطيع أن نقول : إن النحو عند ابن الحاجب
كان يشمل ما هو أكثر من الإعراب ، من تركيب الجملة ومدى إفادة هذا
التركيب للمعنى المراد منها ، أو نقول : إن هذه الأمالى ليست من النحو
وإنما وضعت مع أمالى النحو لأن ابن الحاجب أملاها إجابة عن استفسار
بعض تلاميذه ، فالجامع بينها وبين غيرها أنها أمال قرآنية أملاها ابن الحاجب .
أما بقية الأمالى فارتباطها وثيق بالنحو ، على أنه كان يتعرض أحيانا
للمعنى لارتباطه بالإعراب .

وابن الحاجب لم بالقرآن ، مطلع على دقائقه ، محيط بأسرار التفسير
فيه فهو إذا تحدث عن آية يستشهد بما يماثلها في الموضع الذي يبحث
فيه ويتخذ ذلك أداة لتوضيح القرآن ، وهذا منهج علمي سليم ، فالقرآن
من منبع واحد ، وقياس الآية على الآية يوصل إلى نتيجة صحيحة ، وحكم
صواب^(٤) .

من ذلك بحته في قوله تعالى : " لا يؤمنون حتى يروا المذابح الأليم
فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون^(٥) " ، قال : غب الإتيان بغتة بمد
الرؤية ، ولا يستقيم ظاهرا إتيانه بغتة بعد أن شوهد ورؤى ، ثم أجاب عن
هذا بأن المراد بالرؤية مشارفتها ومقارنتها لوصولها ، ثم قال وإطلاق
الفعل بمعنى مشارفته وقربه كبير ، قال الله تعالى : " كتب عليكم إذا حضر
أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية^(٦) " ، والمعنى إذا قارب حضور
الموت ، وكذلك " إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكنهن^(٧) " ، ومعلوم

(١) الأمالى : ص ٢٠ (٢) الأمالى : ص ٧١

(٣) العلق : ١٥ ، ١٦

(٤) تدعو إلى هذا المنهج الدكتورة عائشة عبد الرحمن في كتابها " التفسير
البياني للقرآن "

(٥) الشعراء : ٢٠١ ، ٢٠٢ (٦) البقرة : ١٨٠

(٧) البقرة : ٢٣١ .

أن الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل ، وإنما المراد فقارين ببلغ الأجل (١) .
ومن ذلك ما يذكره عند قوله تعالى : " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة " فقد قال : إن " لا " ناهية ، والمعنى واتقوا فتنة
مقولا فيها لا تصيبن الذين ظلموا منكم ، والنهي في الظاهر للفتنة ، والمعنى
نهي المتعرضين لها . . . وقد يعدل الناهي عن الشيء لمسيبه لأنه هو
المقصود بالنهي ، وإذا انتقل إلى السبب أسنده إلى ما هو فاعل له كقوله
" لا يفتننكم الشيطان (٢) " ، و " لا يحطمنكم سليمان (٣) " ، وكقولك
لصاحبك عند تعرضه للمصيبة " لا تحرقك نار جهنم " (٤)

ومن ذلك أيضا أن الخليل يرى في قوله تعالى : " ثم لننزعن من كل
شعبة أيهم أشد على الرحمن عتياً (٥) " ، أن " أيهم " مرفوع على
الحكائية وتقديره : لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد ، فهي على هذا
استفهامية ، وقد رد ابن الحاجب عليه بأن القول الذي يصح حذفه قول
مفرد غير واقع صلة مثل قوله تعالى : " والملائكة باسطو أيديهم أخرجوا
أنفسكم (٦) " وكذلك قوله تعالى : " والذين اتخذوا من دونه أولياء
ما نعبدهم (٧) " ومثله في القرآن كـ (٨) .

(١٠) ومن ذلك أيضا قوله : " وليحكم أهل الانجيل (٩) " على قراءة
حمزة إما معطوفا باعتبار المعنى فيما تقدم من قوله " وآتيناه الإنجيل " لأن
المعنى وآتيناه الإنجيل للمهدى والنور والتصديق وليحكم ، لأن المعنى ليهدى
ونور وصدق ، فحسن قوله " وليحكم " لذلك ، كما جاء قوله " إنا زينا السما
الدنيا بزينة الكواكب وحفظ (١١) " ، لأن المعنى خلقناها زينة ، فحسن
مجى " حفظا " لذلك .

- | | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|
| (١) الأملی : ص ٣٥٢ | (٢) الأعراف : ٢٢ |
| (٣) النمل : ١٨ | (٤) الأملی : ص ٩٥٨ |
| (٥) مريم : ٦٩ | (٦) الأنعام : ٩٣ |
| (٧) الزمر : ٣ | (٨) الأملی : ص ١٩ |
| (٩) المائدة : ٤٧ | |
| (١٠) قراءة حمزة " ليحكم " بنصب يحكم وكسر اللام (البدور الزاهرة فسى
القراءات العشر المتواترة) : ص ٩١ . | |
| (١١) الصافات : ٧٥٦ | (١٢) الأملی : ٧٠ |

وهناك أمثلة كثيرة تدل على فهم ابن الحاجب لأسرار التعبير
القرآني، وقياسه النظير على النظير، حتى إنه قال في أحد المواضع وإنما من
كلامه " إذا تقدم القسم على الشرط روي القسم المقدم بجمل اللفظ له
على ما يستحقه جواب القسم ٠٠٠ ثم قال : وجميع ما في القرآن والكلام
الفصيح على هذا " (١).

فهو بذلك يحكم بأنه أحاط بكل أساليب القرآن، والكلام
الفصيح أيضا .

الفصل الثاني آراء النحويين في الأملية القرآنية

١- موقفه من القراءات :

عرفنا أن ابن الحاجب أخذ القراءات عن الشاطبي ، وأبى الجود اللخمي شيخ القراء بديار مصر (٢) ، وأبى الفضل الفزاري (٣) ، وهو " من أئمة القراء " ، في عصره ، فأتقن بذلك هذا الفن ، وورع فيه حتى إنه ألف فيه مفسراً (٤) .

وظهر أثر ذلك في أماليه القرآنية ، إذ تعرض لكثير من القراءات ونسبها إلى أصحابها ، وبين توجيهها النحوي .

من ذلك قوله عند الإملاء على قوله تعالى : " أمن لا يهدي إلا أن يهدي " (٥) :
" قرأ ابن كبير وورش وابن عامر " يَهْدِي " بفتح اليا ، والها ، وتشديد الدال ، ومع أن وجه هذه القراءة قال : " قرأ حفص " يَهْدِي " بفتح اليا ، وكسر الها ، وتشديد الدال " ومع أن وجه هذه القراءة قال : " قرأ أبو بكر مثل حفص إلا أنه يكسر اليا ، ووجهه كوجهه ، وكسر اليا ، لإتباع الها ، لما في الها من الخفاء ، فلما كسرت أشبهت اليا ، فكسر ما قبلها لذلك " ثم قال : " وقرأ أبو عمرو وقالون (يَهْدِي) بفتح اليا ، وإخفاء فتحة الها ، وتشديد الدال " (٦)
ومع أن وجه هذه القراءة قال : " قرأ حمزة والكسائي " يَهْدِي " بفتح اليا ، وإسكان الها ، وتخفيف الدال ، وهو مضارع " هدى " فلا إشكال فيه " (٧) .

وذكر أسماء القراء على هذه الصورة يدل على تمكن ابن الحاجب من القراءات واهتمامه بها ، وقد تابع في هذه الآية الشاطبي في أن قالون " قرأ كُأبى عمرو " يَهْدِي " بفتح اليا ، وإخفاء فتحة الها - ومطلق عليه القراء أيضا اختلاس الفتحة - وتشديد الدال ، مع أن لقالون قراءة أخرى مثل قراءة أبي جعفر ، وهي بفتح اليا ، وإسكان الها ، وتشديد الدال " (٨) .

(١) الطالع السعيد : ص ٣٥٢ .

(٢) غاية النهاية لابن الجزري : ج ١ ص ٥٠٨ .

(٣) نفس المصدر (٤) الديباج الذهب : ص ١٩٠ .

(٥) يونس : ٣٥ (٦) الأملية : ص ٤٦ .

(٧) الأملية : ص ٤٧ .

(٨) البدور الزاهرة في القراءات المشعر : ص ١٤٣ .

وملاحظ على هذه القراءة الأخيرة التقاء الساكنين فيها ، وهما
الهاء الساكنة وأول الحرف المشدد بعدها وهو الدال ، وذلك غير
مألوف في اللغة العربية .

وقد اهتم بالقراء السبعة ، وذكر لهم قراءات في أماليه ، وهم :
نافع المدني ، وابن كثير المكي ، وأبو عمرو البصري ، وابن عامر الشامي ،
وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون ، وقد جمعهم في أحد أماليه عند قوله
تعالى : " أن كنتم قومًا ^(١) " كما ذكر قراءات لبعض رواة السبعة مثل
" ابن ذكوان " راوي عامر ، و" حفص " راوي عاصم ، و" ورش " وقالون " راوي نافع ^(٢) .
ولم يذكر في أماليه قراءات عن غير السبعة ورواتهم إلا قراءة واحدة
من القراءات الشاذة .

والقراءة الشاذة هي ما خرجت عن القراءات السبع التي اجتمع عليها
أكثر قراء الأمصار ، وقد أودع أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد هذه
القراءات كتابه الموسوم بقراءات السبعة ، قال ابن جنى : وما تعدى ذلك
سماه أهل زماننا شاذًا ، أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة إلا أنه مع
خروجه نازع بالثقة إلى قرائه ، مخوف بالروايات من أماله ومن رواه ، ولعله
أو كثيرًا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه ^(٣) ، ورأى ابن جنى هذا
فيه تقوية للقراءات الشاذة ، وأنه يمكن توجيهها على نصيح كلام العرب
ولذلك ألف كتابه (المحتسب) مدافعًا عن هذه القراءات التي سببت
شاذة ، وموجهًا لها التوجيه الإعرابي واللغوي المناسب .

وابن الحاجب يسير على مذهب ابن جنى ، فقد وجه قراءة شاذة في
قوله تعالى " هؤُلاءِ بناتى هن أطهرَ لكم ^(٤) " فقال : قرئ بالنصب
في الشواذ ، وأشبه ما يقال أن " هؤُلاءِ " مفعول وبناتى هن " مبتدأ وخبره
جاء به كالتفسير للمشار إليه ، و" أطهر " حال المشار إليه محمول للفعل المقدر
العامل في " هؤُلاءِ " ، وجوز أن يكون " هؤُلاءِ " مبتدأ و " بناتى " خبره
و " هن " بدل من " بناتى " أو " هن بناتى " مبتدأ وخبر عن المبتدأ .

(١) الأمالي : ص ٣٩ ، ٤٠

(٢) انظر أسماء القراء السبعة ورواتهم والطرق في (شرح طيبة النشر ص ٦
وما بعدها) .

(٣) المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى
ج ١ ص ٣٢ .

(٤) سورة هود : ٧٨ .

الأول ، و "أطهر" حال من اسم الإشارة ، والعامل فيه مافى اسم الإشارة من معنى الفصل ، أى أشير إليهن فى حال كونهن أطهر لكم^(١) . هذا رأى ابن الحاجب فى هذه القراءة الشاذة ، وهو بذلك موافق لرأى الزمخشرى الذى يرى أن "أطهر" حال والعامل فيها فعل مستتر أو مافى "هؤلاء" من معنى الإشارة ، ولم يجز عنده أن تكون (هن) فصلا ، لأن ضمير الفصل ممنوع بين الحال وصاحبها ، ومكانه بين جزأى الجملة^(٢) . قال القرطبى : قرأ العامة برفع الراء ، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر "هن أطهر" بالنصب على الحال و "هن" عماد ، أى ضمير فصل ، ولا يجيز الخليل وسيبويه والأخفش أن يكون "هن" هاهنا عمادا ، وإنما يكون عمادا فيما لا يتم الكلام إلا بما بعده^(٣) .

ورأى المعبرى أن يكون "بناتى" خبرا و "هن" فصلا "وأطهر" حالا ، أو أن يكون "هن" مبتدأ و "لكم" خبره و "أطهر" حالا ، والعامل فيها مافى "هن" من معنى التوكيد بتكرير المعنى ، وقيل العامل "لكم"^(٤) ورأى المعبرى فيه بعد عن آراء النحويين الذين يمتنعون أن تكون "هن" ضمير فصل ، كما أن رأيه فى العامل فى الحال بعيد ، ورأى ابن الحاجب والزمخشرى فى العامل أفضل من رأيه ، ومؤيد ذلك ما ذكره ابن جنى فى المحتسب فقد قال : قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد ابن مروان وعيسى الثقفى وابن أبى اسحق "هن أطهر لكم" بالنصب ، ذكر "سيبويه" هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها احتجى ابن مروان فى لحنه ، وإنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل "هن" فصلا ، وليست بين أحد الجزئين اللذين هما مبتدأ وخبر ، ونحو ذلك كقولك "ظننت زيدا هو خيرا منك" و "كان زيد هو القائم" ←

← وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهها صحيحا وهو أن تجعل (هن) أحد جزأى الجملة وتجعلها خبرا لبناتى كقولك "زيد أخوك هو" وتجعل "أطهر" حالا من "هن" أو من "بناتى" ، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك "هذا زيد هو قائما أو جالسا" أو نحو ذلك

(٢) الكشاف : ج ٢ ص ٢٢٦

(١) الأمل : ٦٠

(٣) تفسير القرطبى : ٧٧ ، ٧٦/٩

(٤) إملاء ما من به الرحمن للمعبرى ٤٣/٢

فعلوا هذا مجازة ، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد (١) .

فابن الحاجب يوافق ابن جنى فى رأيه إذ أعرب (أظهر) حلالا
و " هن " ليس ضمير فصل ، والعامل فى الحال : الإشارة أو الفعل المحذوف
وابن جنى يعتبر حجة فى هذا الميدان ، وذلك يرجع ابن الحاجب
العكبرى فى رأيه .

ومع توجيه هذه القراءة انشادة ، فإن ثقتي كانت كبيرة بالنسبة
حدا فى القراء السبعة ، فهو يعتبر أن القراءة الضعيفة فى اللفظة لم تنأت
فى السبعة ، إذ يقول عند الإملاء على قوله تعالى : " لا يستوى القاعدون
من المؤمنين غير أولى الضللال " (٢) : " خفض " غير " لم يأت فى السبعة
لضعفه ، لأنه إن جعل صفة كان ضعيفا ، وإن جعل استثناء لم يستقم
لأنه يكون من قوله " من المؤمنين " ومن المؤمنين ليس فى سياق النفس
فيستثنى منه على البدلية ، لأنه إنما جئ به بيانا للقاعدين لا غير ، فلم
يستقم أن يستثنى منه كما يستثنى من المنفى ، فظهر من ذلك أن الرفع
هو الوجه على الحمل على الاستثناء ، كما حمل النصب على الاستثناء مع
أنه أضعف ، وظهر أن الخفض ضعيف ، ولذلك لم يقرأ (٣) .

وفهم من ذلك أن ابن الحاجب يرى أن القراء السبعة لم ترد
فى قراءتهم لفة ضعيفة ليس لها توجيه صحيح عند اللغويين والنحويين .
ولكن مع ذلك نراه فى موضع آخر يحكم على قراءة قارئين من السبعة بأنهم
ضعيفة فيقول عند إملائه على قوله تعالى " وكذلك ننجي المؤمنين " (٤) :
" قراءة ابن عامر وعاصم (نَجَّى) لا يظهر فيها وجه مستقيم ، فمن
وجهها على أنه ماض بنى لما لم يسم فاعله فضعيف ، من حيث أسكت
الياء ، ومن حيث نصب المفعول به الصريح ، وأقيم المصدر لما لم يسم
فاعله مقام فاعله ، ومن وجهها على أنه مضارع " أنجى " أدغمت النون
فى الجيم فضعيف ، من حيث إن النون لم يثبت إدغامها فى الجيم ، وإنما
تخفى فيها لاتدغم ، فإدغامها فيها بعيد ، ومن وجهها على أنه مضارع
" نَجَّى " لزمه حذف النون الثانية ، ومثلها لا يحذف ، فلا يقال فى

(١) المحتسب لابن جنى : ج ١ ص ٣٢٥ و ٣٢٦ .

(٢) سورة النساء : ٩٥ (٣) الأملى : ص ٦٥ .

(٤) سورة الأنبياء : ٨٨

مضارع " نَسَى " نَسِيَ " ، ولا في مضارع (نَزَلَ) (نَزَّلَ) وتشبيههم
إياها بالتأنيب في " تتفعل " و " تتفاعل " غير مستقيم لاختلاف الحركات
هنا ، واثباتها ثم ، ثم ولو اتفقت فلا يثبت حذف النون بمجرد القياس
على حذف التاء (١) .

وقد وافق المكبري ابن الحاجب في تضعيف هذه القراءة ، ورد
عليها بما يشبه رده (٢) .

وابن الجزري شارح طيبة النشر (٣) يوجه هذه القراءة فيقول :
" قرأ قوله " ننجى " بنون واحدة وتشديد الجيم ابن عامر وأبو بكر على
أن أصلها (ننجى) بنونين مشددة الجيم ، فاستثقل توالي مثلين بعدهما
مثلان ، فأدغم أحدهما في الآخر ، فحذف ثاني المثلين الأولين نحو
" تتذكرون " ، ولا التفت إلى من رده (٤) ، وكأنه بهذا يرد على
ابن الحاجب والمكبري .

وابن الحاجب - في مناقشته للقراءات السبع - يسير على منهج سليم
وهو أن القراءة لابد أن تكون موافقة للمعربة التي نزل بلسانها القرآن ، وهذه
القراءة ضعيفة في رأيه لضعف توجيهها في اللغة سواء أكانت من السبعة
أم من غيرها .

قال السيوطي مؤيدا هذا الرأي : وأحسن من تكلم في هذا النوع
إمام القراءة في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجزري (٥) قال في
أول كتابه النشر : كل قراءة وافقت المعربة ولو بوجه ، ووافقت أحد
المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة
التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة الستى

(١) الأملی : ص ٤٥ ويرى ابن جنى أن هذه القراءة على حذف النون

من (ننجى) فابن الحاجب يرد عليه ، انظر : (الخصائص ١ / ٣٩٨) .

(٢) املاء ما من به الرحمن ٢ / ١٣٦ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري

شارح طيبة النشر نظم والده .

(٤) شرح طيبة النشر : ص ٣٥١

(٥) هو والد شارح طيبة النشر السابق ذكره .

نزل بها للقرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن المشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عن أكبرهم ، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف . (١)

ولقد سار ابن الحاجب على هذا النهج نهج أئمة التحقيق ، وهو مناقشة القراء السبعة ، وعدم التسليم بقراءتهم الا اذا وافقت اللفظة وأساليبها .

ومن ذلك ما رآه في قراءة ابن عامر وحزمة وحفص لقوله تعالى :
" وَإِنَّ كَلِمًا لَّيُؤْتِينَهُم رِيكَ أَعْمَالِهِمْ " (٢) بتشديد " إِنَّ " وتشديد
" لَمَّا " من أنها مشكلة ، فقد قيل في توجيه هذه القراءة " لما " مصدر
مثل قوله تعالى : " أَكَلًا لَمَّا " أي وإن كلا جميما ، ثم حذفوا التنوين
إجراء للوصل مجرى الوقف (٣) . ورد ابن الحاجب على هذا التوجيه
فقال : وهو ضعيف ، لأن استعمال (لما) في هذا المعنى بعيد ، وحذف
التنوين من المنصرف في الوصل أبعد ، وقيل في توجيهها : أصله (لمن ما)
فأدغمت النون في اليم ، فاجتمع ثلاث ميمات ، فاستقل اجتماع الأمثال ،
فحذفت اليم الأولى فيقى (لما) ، ورد أيضا على ذلك بأنه بعيد لا ينبغي
أن يحمل عليه كتاب الله ، فإن حذف مثل هذه اليم استقالا لم يثبت
في كلام ولا شعر ، فكيف يحمل عليه كتاب الله تعالى ، وقيل في توجيهها
(لَمَّا) فعلى من اللس ، ومنح الصرف لأجل ألف التانيث ، والمعنى
فيه مثل معنى (لما) المنصرف ، ورد هذا الرأي أيضا قائلًا : وهذا
أبعد إذ لا يعرف (لما) فعلى بهذا المعنى ولا يخيره ثم كان يلزم هؤلاء
أن يملوا ، وهو خلاف الإجماع ، وأن يكتبوها بالياء ، وليس ذلك بمستقيم .
ثم يختار هورأيا قريبا من الصواب ، فيقول : ولو قيل : إن (لَمَّا) هذه

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٢٥

(٢) سورة هود : ١١١

(٣) قراءة الزهري ، وسليمان بن أرقم " لما " بالتشديد

والتنوين .

معاني القرآن للفرّاء : ج ٢ ص : ٣٠ ، والمحتسب :

ج ١ ص : ٣٢٨ .

هي (لما) المجازة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز فعلها ^{حذف}
في قولهم (خرجت ولما) و (سافرت ولما) ونحوه ، وهو سائغ فصيح (١) ،
فيكون المعنى (وان كلا لما يهملوا أو لما يتركوا) ، لما تقدم من الدلالة
عليه من تفصيل المجموعين لقوله " فمنهم شقى وسعيد " ثم ذكر الأشقياء
والسعداء ومجازاتهم ، ثم بين ذلك بقوله " ليوفينهم ربك أعمالهم " ،
وعلق على هذا الرأي بقوله : " ما رأيت وجهها أشبه من هذا " وان كانت
النفوس تستعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن ، والتحقيق بأبى
استبعاده لذلك . (٢)

بهذا الاطلاع الواسع على أساليب اللغة ودقائقها يناقش ابن الحاجب
القراءات ، ورد على من وجهها ، غير ناظر الى شهرة القارى ، وأنه
من السبعة ، لأن البحث العلمي عنده للوصول الى الحقيقة أولى من أى
اعتبار آخر .

ومن آراء ابن الحاجب أنه لا يصح تناقض القرائين في المعنى ،
فإذا كان في ظاهر القرائين تناقض ، فلا بد من التوفيق بينهما بطريق
التأويل ، وذلك حين أُملي على آية " وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال " (٣)
فقد قال : " قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى من (لتزول) ورفع الفعل بعدها
وهذه اللام على هذه القراءة هي اللام الفارقة بين المخففة والنافية ، تلزم
المخففة لتفصلها عن النافية ، فيكون معنى قرائته أن مكروهم تزول منه
الجبال " . ثم قال : وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من (لتزول) ونصب
النضار بعدها ، لأنها اللام المؤكدة التي ينصب الفعل بعدها ، إما بتقدير
" أن " على قول البصريين ، وإما بخبرها على قول غيرهم وتسمى " لام الجوزد "
لأنها لاتأتى إلا بعد جحد ، فتكون " إن " نافية والمعنى : ما كان
مكروهم تزول منه الجبال ، والجمع بين القرائين مع أن النفي والإثبات فيهما
تواردا على صورة واحدة ، ولا يستقيم تناقض القرائين عندنا ، لأنهما ثابتان
بالتواتر ، فكلاهما مقطوع به هو أنه لا بد من التأويل ، فمعنى قراءة الكسائي
إثبات أن مكروهم عظيم ، تزول منه الأمور العظيمة ، التي لا تبلغ مبلغ المعجزات
كالقرآن ونحوه ، ومعنى قراءة الجماعة نفي أن مكروهم تزول منه المعجزات

(١) يخالف المعبرى هذا الرأي فقد قال : ولا يجوز أن تكون (لما)

بالتشديد حرف جزم ولا حيناً لفساد المعنى " (إملاً ما من به الرحمن ٢/٤٦)

(٢) سورة ابراهيم : ٤٦

(٣) الأملى : ٢٦

المعظم كالقرآن ونحوه ، لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال ، فالجبال على قراءة الكسائي الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات ، والجبال على قراءة الجماعة المعجزات كالقرآن ونحوه ، وعلى هذا التأويل ^١ آيات النفس والإيات باعتبار واحد ، وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تمارض بسين القرائين * (١)

فهو يرى أن قراءة الكسائي للآية تفيد الإيات ، وقراءة غيره لها تفيد النفي ، ولا يعقل أن يريد القرآن الإيات والنفي لمعنى واحد في آية واحدة ، فماذا يفعل ؟ هل يرفض إحدى القرائين حتى يسام القرآن من التناقض ؟ لا يصح رفض قراءة متواترة ، لذلك سمى إلى الجمع بسين القرائين ، بحيث لا تؤدي قراءة إلى معنى يناقض القراءة الأخرى ، ففسير المراد بكلمة (الجبال) في كل قراءة ، فزال التناقض بين القرائين ، لأن التناقض في المعنى بين قرائين في موضع واحد لا يصح عنده .

وابن الحاجب يرى أنه لا يلزم من وجود وجه قوى في اللفظة وجود قراءة به فالقراء يمكن أن يجمعوا على قراءة بوجه قوى مع صحة وجود وجه آخر في اللفظة لم ترد به قراءة ، فقد جاءت كلمة (سلمبيلا) في قوله تعالى : " عينا فيها تسمى سلمبيلا ^(٢) " مصروفة بإجماع القراء ، مع جواز أن تكون منوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو وجه ابن الحاجب قراءة الصرف بقوله : " وصرف لأنه اسم لما مراعاة للتذكير ، ثم يقول : وجوز أن يكون صرف لتناسب رؤس الآي ، كما في قوله " قواريرا " ، ثم يذكر قاعدة عامة فيقول : " وإجماع القراء على صرفه لا يمنع من ذلك ، فقد يجمعون على أحد الجائزين إذا كان قويا ، وإن لم يجمعوا على أحد الجائزين إذا كان ضعيفا ^(٣) " .

ويذكر الزمخشري في الكشاف أنه قرئ (سلمبيل) على منع الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث ^(٤) ، وهو بذلك يثبت قراءة نفاها ابن الحاجب وقال إن القراء أجمعوا على صرفها ، وقد رجعت إلى شرح طيبة النشر في القراءات العشر ^(٥) ، وشرح الشاطبية ^(٦) فلم أجد قراءة منع الصرف

(١) الأمل : ص ٧١ (٢) سورة الانسان : ١٨

(٣) الأمل : ص ٧٣ (٤) الكشاف ٤ / ١٧٠

(٥) لابن الجوزي ص ٤١٢

(٦) إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة : ص ٤٨٨ .

التي ذكرها الزمخشري ، وقد تكون قراءة شاذة لم يطلع عليها ابن الحاجب .
 واهتمام ابن الحاجب في أماليه بالقراءات متبسط بما يتصل بالإعراب ،
 فهو يوجه كل قراءة التوجيه النحوي الملائم لها ، ولا يتعرض للمعنى
 المراد من الآية إذا كان هذا المعنى لا يختلف باختلاف القراءة ، وذلك
 كتوجيهه للقراءات في قوله تعالى " إن هذان لساحران ^(١) " فقد قرأ
 أبو عمرو " إن هذين لساحران " وهي واضحة ، ولذلك روى عنه أنه قال :
 " إنى لأستحيى أن أقرأ " إن هذان لساحران " ، وقرأ ابن كثير وحفص
 " إن هذان لساحران " بسكون النون إلا أن ابن كثير شددتها ، وقرأ
 الباقون " إن هذان لساحران " ثم شرع يوجه كل قراءة ^(٢) ، ولا يختلف
 المعنى في القراءات كلها ، لذلك لم يتعرض إليه .

أما إذا كانت القراءة تدل على معنى غير المعنى الذي تغيده القراءة
 الأخرى فإنه يوضح ذلك ، ويتعرض لتفسير الآية حسب كل قراءة . من ذلك
 ما ذكره في قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ^(٣) " .
 فقد قال : قرأ أبو عمرو وابن ذكوان بتثنية " قلب " فيكون المصوم في
 القلوب مستفاداً من غير تأويل ، لأن " كل " داخلة عليه وهو نكرة غير
 مضاف ^(٤) ، ثم تعرض لقراءة باقي القراء ، وهي بإضافة (قلب) إلى (متكبر)
 فلا يستفاد المصوم في القلوب من الظاهر ، فلا بد من التأويل ، لأنك لما
 أضفت " قلب " إلى " متكبر " و " متكبر " مفرد غير مضاف إليه " كل " وجب
 أن يبقى على حكم الأفراد ، وبعد أن وضح أن المصوم على ذلك في كل
 القلوب غير مستفاد من هذه القراءة ، قال : " فوجب تأويل الآية لأن المعنى
 الذي سقت له الإخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر ، وذلك حاصل بتقدير
 " كل " محذوفة مضافة إلى متكبر ، لأنه قيل : " كذلك يطبع الله على كل
 قلب كل متكبر ^(٥) " .

ويتعرض كذلك للمعنى الذي يختلف باختلاف القراءة في قوله
 تعالى : " إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلث ^(٦) " .

(٢) الأمالي : ص ٢٢

(١) سورة طه : ٦٣

(٤) الأمالي : ص ٧

(٣) سورة غافر : ٣٥

(٦) سورة المزمل : ٢٠

(٥) الأمالي : ص ٨

قري " ونصفه وثلثه " بالخفض عطفًا على ثلثي الليل (١) ، فيكون المعنى أقل من نصفه أو أقل من ثلثه ، والنصب عطفًا على " أدنى " فيكون المعنى نصفًا مكملاً وثلثًا مكملاً .

ومما يتصل بالمعنى أيضا قراءة حمزة " وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله في (٢) " ، فقد قرأ باللام المكسورة والييم المفتوحة في " وليحكم " فتكون اللام حينئذ للتعليل ، وقد وجه ابن الحاجب هذه القراءة بأن المعنى وآتيناها الإنجيل للهدى والنور والتصديق وليحكم (٣) أما باقى القراء فقد قرؤوا بلام الأمر " وليحكم " ، ومظهر أن ابن الحاجب رأى أن هذه القراءة واضحة لاحتياج إلى توجيه من حيث المعنى فلم يتعرض لها .

ومما تعرض له ابن الحاجب الوقف فى القرآن ، والوقف له ارتباط بالقراءات ، فهو يتصل بالأداء القرآنى السليم ، ولأهميته أثره بمضى المؤلفين بالتصنيف ، منهم أبو جعفر النحاس وابن الأنبارى والزجاجى والدانى وغيرهم (٤) ، وقد روى عن على بن رضى الله عنه أنه قال فى تفسير قوله تعالى : " ورتل القرآن ترتيلاً (٥) " ، الترتيل تجويد الحروف ، ومعرفة الوقف (٦) ، وللوقف صلة بالنحو ، لأن معرفة ما يوقف عليه تتوقف على معرفة النحو ، وشريك الجملة ، فيوقف على ما يتم به الكلام ، وينتدأ بالكلام المستأنف ، وذلك يفيد من يسمح التلاوة فى توضيح المعنى المراد .

لذلك رفض ابن الحاجب الوقف على قوله تعالى : " ويبقى " فى الآية " كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام (٧) " وكان قد سئل عن ذلك فى دمشق ، فقال : " لا ينبغى الوقف على قوله " ويبقى " تمعدا ، لأنه يلزم أن يكون فيه ضمير فاعل ، وهو غير سائغ

(١) لم ينسب ابن الحاجب هذه القراءة موقد قرأ بها نافع وأبو جعفر

وأبو عمرو وعقوب وابن عامر ، وقرأ الباقون بالنصب .

(البدور الزاهرة : ص ٣٢٨) .

(٢) سورة المائدة : ٤٧ (٣) الأمالى : ص ٧٠

(٤) الإتيان للسيوطى : ج ١ ص ٨٣ .

(٥) سورة المزمل : ٤ (٦) الاتقان ١/٨٣

(٧) سورة الرحمن : ٥٦

(١) أو مستبعد " وهو من أنه لاجابة إلى إضمار فاعل مع وجود الفاعل بمسده ظاهرا ، وهو " وجه ربك " ووصف من قال بالوقف على " يبقى " بأنه جاهل ، ثم تعرض لرأى يقول ، إنه لا يصح الوقف على " فان " ، وهذا الرأى روى عن الشعبي فقد قال : إذا قرأت " كل من عليها فان " فلا تسكت حتى تقرأ " ويبقى وجه ربك ذوالجلال والإكرام (٢) " ، وابن الحاجب يورد على هذا الرأى فيقول : وأما الوقف على قوله تعالى " فان " فتام ، لأن ما بعده لا يعترف بإيراده على ما قبله ، ولا أثر لولا والعطف في الجمل فـى ذلك ، ثم وضع أن صحة الوقف على " فان " بسبب تمام المعنى ، لا بسبب أنها رأس آية ، ولا بسبب أنها تستقل بها الجملة ، فإن قوله تعالى : " رب العالمين (٣) " رأس آية باتفاق ، وليس بتام باتفاق ، وقوله " الحمد لله (٤) " تستقل الجملة بقوله " لله " وليس بتام ولا كاف باتفاق (٥) .

أما الوقف على " فان " فهو تام وكاف عند ابن الحاجب ، وإن خالف فيه غيره من يرى عدم الوقف على " فان " ، ويظهر أن وجهة نظر من يرى عدم الوقف أن معنى الآية : كل من عليها فان إلا وجه ربك فالآيتان مرتبطتان ، أما ابن الحاجب فيرى أن كل من على الأرض ممن ابشر فان ، وهذا يتم الكلام ، ولا يوهم نسبة شيء إلى الله ، ثم يأتي بمسده ذلك أن الله يبقى ، وهذا الاتصال بينه وبين فنا البشر .

ويختلف الوقف حسب اختلاف الإعراب ، واختلاف المعنى تبعاً لذلك ، ففي الآية " قل رأيتم إن أتاكم عذابه بيانا أونهارا ماذا يستمجل منه المجرمون (٦) " ، بحث ابن الحاجب في صحة الوقف على " نهارا " والابتداء بقوله " ماذا يستمجل منه المجرمون " ، وخلاصة قوله " أن " رأيتم " إذا كانت بمعنى التعجب فيصح الوقف على " نهارا " وذلك لأن جواب الشرط سيكون مستفادا من " رأيتم " فيكون " ماذا يستمجل منه المجرمون " غير مرتبط بالشرط ، أما إذا كانت رأيتم بمعنى

(١) الأملى : ص ٥٣

(٢) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي : ٨٣/١

(٣) سورة الفاتحة : ٢

(٤) سورة الفاتحة : ٢

(٥) سورة يونس : ٥

(٦) الأملى : ص ٥٤

" أخبروني " وكان الشرط مستفادا من " ماذا يستعجل منه المجرمون " فلا يصح الوقف ، لارتباط ذلك بالشرط " . (١)

وصح الوقف عنده على قوله تعالى " وقولون سبعة " ثم يبتدأ بقوله " وثامنهم كلبهم " ، وذلك إذا كان قوله " وثامنهم كلبهم " قول الله استثنافا لاحكامية عنـ (٣) ، فالوقف هنا يختلف باختلاف تفسير الآية ، وبيان المراد منها .

وصح الوقف عنده أيضا على " ساعة " في قوله تعالى : " إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون " (٤) ، لأن الأولى عنده أن تكون جملة "لايستقدمون" معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزء ، جيمافا ، لأنه لايتوهم متوهم تقديما على الأجل عند مجيء الأجل ، فينفى ، وإنما ينفي مايتوهم أو يمتقد أو يظن ، وأما مثل هذا المعلوم ضرورة ، فيبعد أن يذكر نفيا في سياق الشرط " . (٥)

ورد ابن الحاجب على من يرى الوقف على " لا " ويبدأ بقوله " جرم " في قوله تعالى " لا جرم أن لهم النار " (٦) بأن توهم الوقف على " لا " وقع فيه من يراه ، بسبب قول البصريين : إن " لا " رد لما قبلها ، و " جرم " جملة فعلية ، ولم يتبين أن الشيء يكون له أصل في الإعراب ، ثم يدخله معنى آخر لايجوز الإخلال بهـ (٧) ، وذلك يورد ابن الحاجب بحاسته اللغوية ودقته التي عرف بها ، بأن الأسلوب المرص يلتزم " لا جرم " متصلة ولا تأتي " جرم " وحدها بدون " لا " فكيف يصح الوقف على " لا " دونها ، والأسلوب الصحيح يأبى ذلك مهما قيل إن " لا " رد لما سبق فالتصاقها ب " جرم " أهم .

ولاهتمامه بالوقف أفرد إملا صغيرا في القسم السادس من أماليه وهو " الأمالي المتفرقة " ، بين فيه ضابطا للوقف الحسن والوقف الكافي فقال : " الوقف الحسن هو الوقف على كلام مستقل ، بعده جملة مستقلة ، بينها

(١) انظر الأمالي (مخطوطة ٢٦) ص ٢٩ ، ٣٠ ، والكشاف

للزمخشري ١٩٣/٢ .

(٢) سورة الكهف : ٢٢ (٣) الأمالي : ص ٦٦ ، ٦٧

(٤) سورة يونس : ٤٩ (٥) الأمالي : ص ٦٢

(٦) سورة النحل : ٦٢ (٧) الأمالي : ص ٦٠

وبين ما قبلها ربط لا يوضح الاستقلال ، وقد فرق بعضهم بين الحسن والكافي فجعل ما تقدم هو الكافي ، وجعل الحسن الوقف على مستقل ، وما بعده غير مستقل مثل قوله " الحمد لله " وشبهه ، وعلى ذلك فلا يستقيم على قول هؤلاء الوقف على الحسن تممدا ، والله أعلم بالصواب (١) .

٢- بينه وبين الزمخشري :

هناك رابطة قوية تربط ابن الحاجب بالزمخشري ، فابن الحاجب قد اهتم بكتاب المفصل للزمخشري ، فشرحه في كتاب سماه " الإيضاح شرح المفصل (٢) " ، وجعل قسما كبيرا من كتاب الأمالي - موضوع هذا الدراسة - عن المفصل نقدا وتحليلا ، وسأقوم بدراسة هذا القسم عقب دراسة الأمالي القرآنية ، ولاهتمامه بكتاب المفصل اختصره في متن مركز فكان " الكافية " كما سبق .

وسرى بعض العلماء أن ابن الحاجب أخذ نحوه عن الزمخشري فقد قال ابن مالك : إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صفيير (٣) . وليس هنا مجال مناقشة هذه العبارة فهي تحتاج إلى مناقشة ، فليس ابن الحاجب ولا الزمخشري صغيرين في النحو ، وإن كانت تدل على شيء فهي تدل على تأثير ابن الحاجب بالزمخشري .

لذلك أجببت أن أبحث عن مدى هذا التأثير ، فقرأت الكشاف للزمخشري في الآيات التي تعرض لها ابن الحاجب في أماليه ، وقمت بدراسة مقارنة بينهما ، ولأعرف هل سار ابن الحاجب مقتفيا أثر الزمخشري في إعراب القرآن ، أو أنه كان صاحب رأي مستقل ؟ ولا بد أن يكون ابن الحاجب قد احتفى بالكشاف احتفاءً بالمفصل ، وقد صرح في أماليه القرآنية بأنه اطلع على كشاف الزمخشري ، وذكر بعض الآراء منه .

وقد تبين لي بالمقارنة الدقيقة بينهما أنه قد تأثر بالزمخشري في إعراب بعض الآيات القرآنية وتفسيرها إلى حد ما ، وأنه استقل في بعضها

(١) الأمالي : ص ٣٦٣

(٢) مخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو ورقم ٢٨٦ تيمورية بدار الكب .

(٣) البغية للسيوطي ١/١٣٤ .

الآخر عنه استقلالا تاما ، بل عارضه في بعضها ورد عليه وخطاه وهذا إحصاء
يوضح ما أقول :

موضعا	٣٥	وافق فيها ابن الحاجب الزمخشري في آرائه
موضعا	٣٠	خالف فيها ابن الحاجب الزمخشري ورد عليه في بعضها
موضعا	٤٧	اتفق ابن الحاجب بالحديث فيها ، ولم يتحدث عنها الزمخشري .
موضعا	١٣	زاد فيها آراء على آراء الزمخشري .
مواضع	٣	زاد فيها الزمخشري على ابن الحاجب في آرائه .

ومن هذا الإحصاء يتضح لنا أن ابن الحاجب لم يكن تابعا للزمخشري في آرائه ، ولكنه كان صاحب رأي مستقل ، فهو يوافق الزمخشري إن رأى أن آرائه قوية مقنعة ، مستندة إلى دليل يرضي عنه ، وإن لم يجد ذلك عارضه وأظهر عيوب رأيه ، ولو كان تابعا له لما أتى بأمر جديد لم يتحدث عنها الزمخشري إطلاقا ، أو زاد آراء جديدة على آراء الزمخشري التي أتى بها .

وسأعرض نماذج توضح مدى التوافق والمخالفة بينهما .

أ- موافقته له :

لفت نظري توافقهما الكامل في إعراب قوله تعالى : " اعلموا آل داود شكرا (١) " ، فقد رأى الزمخشري أنه يجوز في إعراب كلمة " شكرا " أربعة أوجه ، وكذلك رأى ابن الحاجب .

ولأبأس من إيراد عبارة كل منهما لتعرف الفرق بينهما في التعبير فهذا الفرق في العبارة - وإن اتفقا في الآراء - يدل على أن ابن الحاجب لم يكن ينقل من الكشاف نقلا ، حتى عند التوافق في الرأي ، بل إنه متأثر بالرأي فقط .

قال الزمخشري : وانتصب " شكرا " على أنه مفعول له ، أي اعلموا لله واعبدوه على وجه الشكر لنعماته ، وفيه دليل على أن العبادة يجب أن تؤدي على طريق الشكر ، أو على الحال أي شاكرين ، أو على تقدير

(١) سورة سبأ : ١٣ .

" اشكروا شكرا " ، لأن " اعملوا " فيه معنى اشكروا من حيث ان العمل للضم شكرا ، ويجوز أن ينتصب باعملوا مفعولا به ، ومعناه انا سخرنا لكم الجن يعملون لكم ما شئتم فاعملوا انتم شكرا على طريق المشاكلة " . (١)

وقال ابن الحاجب في هذا الموضع : " يجوز أن ينتصب " شكرا " على أنه مفعول من أجله ، أي اعملوا من أجل الشكر على إحسانه ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدر ، لأن المراد أمر بالعمل الذي هو شكر لأنه نوعه ، فيكون من باب " قعد القرفصا " ، وإما لأنه إذا عملوا فقد تضمن ذلك شكرا لا يحتمل العمل غيره ، فيكون من باب كتاب الله (٢) ، ويجوز أن ينتصب على الحال لأنه قال : " شاكرين " فأوقع لفظ المصدر موقع الحال ، ويجوز أن يكون منصوبا على أنه مفعول به ، لأن العمل له تعلق بالشكر كما تقول " عملت كذا " فأجراه لذلك مجرى المفعول به (٣) .

والنظر الى مقاله كل منهما يتبين لنا أنهما اتفقا على أنه يجوز في " شكرا " أن تكون مفعولا له ، أو مفعولا مطلقا ، أو حالا ، أو مفعولا به وهذا اتفاق غريب بينهما ، فالعكبري - مثلا - اقتصر في إعراب " شكرا " على وجهين فقط : أن تكون مفعولا له أو مفعولا مطلقا (٤) ، والقرطبي اقتصر في إعرابها على وجه واحد وهو أنها مفعول به ، أي اعملوا عملا هو الشكر ، ولأن الصادات كلها هي نفسها الشكر إذ سدت مسده (٥) .

(١) الكشاف : ٣ / ٣٥٤

(٢) سورة النساء : ٢٤ وأول الآية " والمحصنات من النساء " إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم " قال العكبري : " كتاب الله " منصوب على المصدر بكتب محذوفة دل عليه قوله " حرمت " في الآية السابقة ، لأن التحريم كتب (إملا) ما من به الرحمن : (١ / ١٧٤) .

(٣) الأمل : ص ٧٦ ، ٧٧

(٤) إملا ما من به الرحمن : ٢ / ١٩٦

(٥) تفسير القرطبي : ١٤ / ٢٧٧

وفي قوله تعالى " حم و تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير " (١)

اتفقا على تساؤل هو : كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيراً لأن اضافة " غافر " و " قابل " إضافة غير محضة لاتفيد تعريفا ، فالمراد بهما " يغفر " و " يقبل " الآن أو غدا لاني الماضي ؟

واتفقا على الاجابة عن هذا التساؤل بأن المراد بخافر الذنب وقابل التوب ثبوت ذلك ، وإذا أريد بهما الثبوت والدوام فتكون الإضافة محضة لتفيد التعريف ، واتفق كل منهما أيضا على أن الثبوت إذا صح في " غافر الذنب وقابل التوب " فلا يصح في (شديد العقاب) . قال الزمخشري : وأما شديد العقاب فأمره مشكل ، لأنه في تقدير (شديد عقابه) لا ينفك عن هذا التقدير (٢) ، وقال ابن الحاجب : (شديد العقاب) لا تكون إضافته إلا غير محضة على كل حال ، لأنه صفة مشبهة ، فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل ، فلا تكون إلا نكرة فيبقى الاعتراض قائما (٣) .

وروي كل منهما أن بعض النحويين - وهو الزجاج كما ذكر الزمخشري - أعربه بدلا ، وروي ابن الحاجب أن بعض النحويين أعرب الجميع بدلا ، كراهة أن يخالف بين الصفات ، وروي الزمخشري أن حذف الألف والسلام من (شديد العقاب) للمزاوجة لما قبله في اللفظ ، وروي أمثلة عن العسرب تدل على مخالفة اللغة طلبا للمزاوجة والموافقة بين الكلام (٤) .

وحدِيثهما في هذه الآية يدل على أن طريقة التفكير عندهما واحدة في الاعتراض والاجابة عنه .

وفي قوله تعالى : " وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة " اتفقا على (٥) تفسير " الكلالة " بأنها إما أن يراد منها الوارث أو الموروث الذي ليس يولد ولا والد أو يراد نفس القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا وال (٦) .

(١) سورة غافر : ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) الكشاف : ج ٣ ص ٣٥٩

(٣) الأمل : ٢٠ (٤) الكشاف ج ٣ ص ٣٥٩

(٥) سورة النساء : ١٢ .

(٦) الكشاف : ج ١ ص ٢٥٤ ، والأمل : ص ٢٠ .

واتفقا على أن إعراب " كلالسة " إن كان المراد بها القراية فهي مفسول لأجله ، والتقدير وإن كان رجل مهورث لأجل هذه القراية ، وعلى أنها حال إذا كان المراد الميت أو الوارث " (١) واختلفا في " كان " فرأى الزمخشري أنها ناقصة (٢) ، وابن الحاجب يرى أنها تامة (٣) .

وفى قوله تعالى : " وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد " (٤) اتفقا على أن " غير " إما ظرف وإما حال ، غير أن الزمخشري يرى في حاله الظرف أنها ظرف مكملان (٥) ، وابن الحاجب يراه ظرف زمان (٦) .

وكما يتفقان أحيانا في الإعراب يتفقان أيضا في فهم أسلوب القرآن ومعرفة ما تهدف إليه عباراته ، وفى قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار " (٧) على قراءة " قلب " بالتنوين (٨) وقف كل منهما عند وصف القلب بالتكبر فقال الزمخشري : " ووصف القلب بالتكبر والتجبر لأنه مركزهما ومنبعضهما كما تقول (رأيت العين وسمعت الأذان) ونحوه قوله عز وجل " فإنه آثم قلبه " (٩) ، وإن كان الآثم هو الجملة (١٠) ، وقال ابن الحاجب : العرب تصف الجزء الذى يصح نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة بما تصف به الجملة ، كما تنسب إليه كقولك " أبصرت عيني ، وسمعت أذني ، وفهمته قلبي " ، ومنه قوله تعالى : " فإنه آثم قلبه " ، " وقلوبهم وجلا " (١١) " وأشباه ذلك كثير " (١٢) .

ولاحظ تشابههما في توجيه وصف القلب بالتكبر ، وفى التمثيل بالأسلوب العروى ، والآيات القرآنية ، وكلمة (الجملة) التى عبر بها كل منهما يريد الإنسان كله لاجزائه ، فالزمخشري يقول : " وإن كان الآثم هو الجملة " وقول ابن الحاجب " العرب تصف الجزء " . بما تصف به الجملة " كل ذلك يدل على ارتباطهما إلى حد ما فى التفكير ، وفهم أساليب القرآن .

-
- (١) الكشاف ٢٥٤/١ ، والأماي : ٢٠ (٢) الكشاف : ٢٥٤/١
 (٣) الأماي : ص ٢٠ (٤) سورة ق : ٣١
 (٥) الكشاف : ٢٤/٤ (٦) الأماي : ص ٢٤
 (٧) سورة غافر : ٣٥
 (٨) وهى قراءة أبي عمرو وابن ذكوان (البدور الزاهرة : ص ٢٧٧) .
 (٩) سورة البقرة : ٢٨٣ (١٠) الكشاف ٣٧١/٣
 (١١) سورة المؤمنون : ٦٠ (١٢) الأماي : ص ٧ .

ومن ذلك اتفاقهما في تفسير قوله تعالى: " وأصلح لى فى ذرىتى (١) " وفى الاستشهاد بببيت واحد من الشعر متصل بهذه الآية فقد قال الزمخشري: معناه أن يجعل ذريته موقعا للصالح ومطننة له ، لأنه قال: هب لى الصالح فى ذرىتى وأوقعه فيهم نحو " يجرح فى عراقيبها نصلى " (٢) ، وقال ابن الحاجب: هذا من باب قولهم " فلان يعطى ومنع ويصل ومقطع " ما استعمل فيه الفعل المتعدى محذوفاً مفعوله محذوفاً غير مقصود به مفعول مراد ، وهو أبلغ فى المدح من القصد إلى مفعول على طريقة خصوص أو عموم ثم قال: وكذلك قول الشاعر:

(٣)
وإن تمتذر بالمحل من ذى ضروعها . . إلى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى
وموضوع الاستشهاد من البيت " يجرح فى عراقيبها (٤) " .

وظهر تأثر ابن الحاجب بالزمخشري فى هذا الموضع إذا وازنا بسين كلام ابن الحاجب هذا وماجا فى فصل الزمخشري من أن " حذف المفعول على نوعين: أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً ، والثانى أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية " ومع أن مثل للنوع الأول قال: " ومن الثانى قولهم " فلان يعطى ومنع ويصل ومقطع " ومنه قوله عز وجل: " وأصلح لى فى ذرىتى " وقول ذى الرمة:

(٥)
وإن تمتذر بالمحل من ذى ضروعها . . إلى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى
فابن الحاجب يسير هنا مقتنيا رأى الزمخشري مستشهداً بما استشهد به ، قائلاً مثله: إن هذا من باب حذف المفعول وعدم إرادة تقديره ، بل يراد تناسى وجود مفعول ، حتى يكون الحديث أبلغ .

(١) سورة الأحقاف: ١٥

(٢) الكشاف ٤٤٦/٣ ، وسيأتى الحديث عن البيت .

(٣) قائله ذو الرمة (الفصل للزمخشري: ص ٥٤) وانظر خزنة الأدب:

٢٨٤/١ ، والرضى على الكافية ١٣١/١ ، ٣٤٥/٢ ، والحديث عن الإبسل

والمحل: الجذب ، وعن ذى ضروعها: يريد اللبن ، والمراقيب: جمع

عرقوب وهو فى الرجل مقابل للركبة فى اليد ، والنصل: حديدة السيف

والسكين .

(٤) الأمالى: ٦٧

(٥) الفصل للزمخشري: ص ٥٣ ، ٥٤ .

وعند قوله تعالى: " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر
إحداهما الأخرى (١) " يتفقان في تساؤل هو أن قوله " أن تضل "
ذكر تعليلا لاستشهاد المرأتين موضع رجل ، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون
الضلال تعليلا لاستشهاد ، وإنما العلة التذكير . (٢)

وهن ذلك يجيب الزمخشري بأنه لما كان الضلال سببا للإذكار ، والإذكار
مسببا عنه ، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر للتباسهما
واتصالهما ، كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار إرادة للإذكار ، فكأنه
قيل : إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ، ونظيره قولهم " أعددت
الخشبة أن يميل الحائط فأدعته " وأعددت السلاح أن يجئ عدو فأدفعته " (٣)
ومثل هذه الإجابة ولكن بتمبير آخر يجيب ابن الحاجب عن هذا التساؤل
فيقول : إن التعليل في التحقيق للتذكير ، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا
علة ، وكان للعلة علة ، قدموا ذكر علة العلة ، وجعلوا العلة مطوفا عليها
بالفاء ، لتحصل الدالتان مما بمباراة واحدة كقولك " أعددت الخشبة
أن يميل الحائط فأدعته " فالإدغام هو العلة في إعداد الخشبة والمييل
هو سبب الإدغام ، فذكر على نحو ما ذكرناه ، فقيل أن يميل الحائط فأدعته " (٤) ،
وبمباراة ابن الحاجب تميل إلى الأسلوب المنطقي ، فذكر " العلة " و " علة العلة "
يدل على ذلك ، واتفاقهما في ذكر المثال " أعددت الخشبة . . . " يدلنا
على تأثر ابن الحاجب بالزمخشري ، وقد سبقهما الفراء إلى هذا الرأي فقال :
معناه - والله أعلم - استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر الذاكرة
الناسية إن نسيت ، فلما تقدم الجزء اتصل بما قبله ، وصار جوابه مردودا عليه
ومثله في الكلام " إني ليمجني أن يسأل السائل فيعطى " فالذي يعجبك
الإعطاء إن يسأل ، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار " (٥)

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ (٢) الأمل لابن الحاجب : ص ١٠

(٣) الكشاف ١/١٦٨

(٤) جاء في الأمل ص ١٠ " فأدعها " بالتأنيث ، ولم يشر المصباح والقاموس

إلى نوع هذه الكلمة ، وفي المعجم الوسيط ما يفيد تذكيرها فقد قال :

(الحائط هو الجدار) فالتمبير (بهو) يفيد تذكيرها ، وابن الحاجب

نفسه في قصيدة المؤنثات السماعية لم يذكر (الحائط) .

(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٨٤ .

ولابن الحاجب رأى آخر في هذا الموضع لم يره الزمخشري ولا الفراء وهو أنه لا يبعد أن يكون "الميل" في المثال "والضلال" في الآية هو السبب لأن الضلال المعلوم من إحداهما يكثر وقوعه ، فصح أن يكون علة في استشادهما مقام رجل ، وإنما يجئ اللبس هاهنا إذا توهم أن وقوع الضلال هو السبب ، فيؤدى إلى أن يكون مقصودا وقوعه باستشادهما ، وليس التعليل واجبا فيه أن يكون مقصودا وقوعه ، بل العلة هي المقتضية لذلك المعلوم ، ألا ترى إلى قولك " بعدت عن الحرب من أجل الخوف " فالخوف هاهنا ليس مرادا وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود ، فكذلك هاهنا المقصود أن الضلال المعلوم هو السبب المقتضى في المعنى استشادهما في موضع رجلا (١) .

وهذا الأسلوب المنطقي يرى ابن الحاجب أن خوف الضلال من إحداهما هو السبب في شهادة اثنتين منهما ، وإن لم يقع هذا الضلال ، لأن التعليل عنده ليس واجبا أن يكون مقصودا الوقوع .

وملاحظ أن كلام ابن الحاجب والزمخشري قد تأثر في رأيه وفي المثال الذى أورده وهو " أعددت الخشبة . . . " بسببويه ، فقد سبقهما إلى هذا المثال في الحديث عن هذه الآية ، إذ جاء في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج " فإن قيل فإن الشهادة لم توقع للضلال الذى هو النسيان إنما وقعت للذكر والحفظ ، فالقول في ذلك أن سببويه قد قال : أمر بالإشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى ، ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى هو ذكر الضلال لأنه سبب للإدكار كما تقول : " أعددت أن يعيل الحائط فأدعمه " . وهو لا يطلب بذلك ميسلان الحائط ، ولكنه أخبره بحلة الدم وسببه " (٢)

ومما يدل على تلاقى أفكارهما رفضهما لأحد الآراء واتفاقهما في الحكم عليه ، وذلك في قوله تعالى " عينا فيها تسمى سلسبيلا " (٣) . فالزمخشري يصرى أن " السلسبيلا " في اللغة ما كان في غاية السلاسة ، ولكن نسب إلى علي بن أبي طالب أنه قال : إن معناه (سل سبيلا إليها) ، وصرى أن هذا غير مستقيم على ظاهره إلا أن يراد أن هذه الجملة جعلت علما للعين كما قيل " تأبط شرا " ثم قال الزمخشري : وهذا مع استقامته في العربية تكلف وابتداع ، وعزوه إلى مثل علي

(١) الأملس : ص ١٠

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ج ١ ص ٥٣ ، وانظر الكتاب لسببويه :

٠٤٣٠/١

(٣) الإنسان : ١٨

(رضي الله عنه) أهدع ، وفي شعر بعض المحدثين :

سل سبيلا فيها الى راحة النفس . . . براح كأنها سلسبيلا (١)

ويرى ابن الحاجب أن هذا الرأي له تأويلان : الأول أن يكون قوله " تسمى " يتم به الكلام ، وحذف المفعول به ، ويكون " سل سبيلا " استثناء . ثم قال : وفي هذا الرأي تصسف ، الثاني أن يكون كتابط شرا " . (٢)

تألفتهما على هذا الرأي في (سل سبيلا) بأنه تكلف وابتداع عند الزمخشري وفيه تصسف عند ابن الحاجب يدل على التقاء فكرهما في بعض الأمور .

وليس كل ما ذكرت من تلاقهما في بعض الآراء اللغوية والتفسيرية في القرآن ينهض دليلا على أنه أخذ منه عندما أطلق هذه الأمالي ، ولكنه يدل على أن بعض آراء الزمخشري قد تكون قد علفت بذهند من أثر قراءة سابقة لا أنه يخذو حذوه ، فالكثير من آرائه الأخرى بعيد عن الزمخشري ، بل انه تعرض لمسائل لم يتعرض لها ، وخالفه ورد عليه في مسائل أخرى .

ب- مخالفته لآرائه :

يخالف ابن الحاجب في كثير من توجيهاته لآيات القرآن آراء الزمخشري وهو لا يصرح باسمه إلا نادرا جدا ، ولكن بالرجوع إلى كشف الزمخشري تبين لو أن بعض الآراء التي لا يرتضيها ابن الحاجب ارتضاها الزمخشري من قبله فكان ابن الحاجب بذلك يخالفه في الرأي ، وهذا مما يدل على استقلال شخصيته النحوية ، وأنه لم يكن تابعا للزمخشري كما يقول ابن مالك .

من ذلك اختلافهما في قوله تعالى : " فيومئذ لا يمدب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد " (٣) فالزمخشري يرى أن الضمير في قراءة فتح الذال (يه) من يوثق يعود للإنسان ، وفي قراءة الكسر

(١) الكشاف ١٧٠/٤ ولم ينسب البيت صاحب (مشاهد الإنصاف على

شرح شواهد الكشاف) وقال في شرح " السلسبيل " : السلسبيل

والسلسال والسلسل عين في الجنة سهلة الانحدار في الحلق سلسلة

المساج : ص ١٠٦ .

(٢) الأمالي : ص ٧٣ .

(٣) الفجر : ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) قراءة الكسائي ومقوب (البدر الزاهرة ص ٣٤٠) .

يعود إلى الله أى لا يتولى عذاب الله أحد ، لأن الأمر له وحده ، أو الإنسان
أى لا يعذب أحد من الزانية مثل ما يعذبونه . (١)

وابن الحاجب يرى عكس ذلك فالضير فى قراءة الكسر للإنسان المتقدم
ذكرة ولا يحسن أن يكون الضير فى "عذابه" لله لأن المعنى لا يقوى لما سبق
له ، فقد سبق لتعظيم عذاب الله هذا الإنسان أكثر من عذاب غيره ، فإذا
جعل المعنى أن الله لا يعذب أحد مثل عذابه فقد فقد المعنى المقصود ، وفى
قراءة الفتح الضير عنده يعود للإنسان أولاً فيكون المعنى على الأول لا يعذب
ذلك اليوم أحد مثل عذاب ذلك الإنسان ، وعلى الثانى لا يعذب أحد مثل
عذاب الله هذا الإنسان . (٢)

ورأى ابن الحاجب هنا موافق للمعنى المقصود من الآيات ، لأن المراد
تعظيم عذاب هذا الإنسان ، لا تعظيم عذاب الله فقط .

وفى قوله تعالى " من بعد وصية يوصى بها أو دين " (٣) تساؤل كل منهما
لماذا قدمت الوصية على الدين ، والدين أحق بالأداء ؟ وأجاب الزمخشري
بأن إخراج الوصية يشق على المورثة أكثر من إخراج الدين لأن الوصية من
غير عوض فلذلك قدمت عليه بمثل على المسارعة فى إخراجها مع الدين ، ولذلك
جئ "أو" للتسوية بينهما فى الوجوب . (٤) وأجاب ابن الحاجب بأن " أو "
حكما فى كلام العرب والقرآن حكم الاستثناء فى أن ما بعدها يرفع ما قبلها
والدليل على ذلك قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون " (٥) فان الإسلام
رافع للمقاتلة ، فكأنه قال : تقاتلونهم إلا أن يسلموا ، وكذلك هذه الآية
معناها من بعد وصية يوصى بها إلا أن يكون ديناً ، فلا تقدم حينئذ
للوصية على الدين . (٦)

ويجب المكبرى عن هذا التساؤل بقوله " أو " لأحد الشئيين ،
ولا تدل على الترتيب ، وهذا يفسر قول من قال : التقدير من بعد دين
أو وصية . (٧)

-
- | | |
|---------------------------------|----------------------|
| (١) الكشاف ٢١١/٤ ، ٢١٢ | (٢) الأملى : ص ٣ ، ٤ |
| (٣) سورة النساء : ١١ | (٤) الكشاف : ١/٢٥٤ |
| (٥) سورة الفتح : ١٦ | (٦) الأملى : ص ٣٢ |
| (٧) إملاء ما من به الرحمن ١/١٦٩ | |

وأرى أن قول ابن الحاجب إن "أو" لها في كلام العرب اثنا عشر معنى ذكرها ابن هشام^(١) ، ومن معانيها أن تكون للاستثناء ، وهي التي ينتصب المضارع بعدها^(٢) ، لذلك قال الزمخشري في قوله تعالى: "لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تغرضوا لهن فريضة"^(٣) إن المعنى إلا أن تغرضوا أو حتى تغرضوا^(٤) ، وكذلك رأى ابن هشام فالشرط لأن تكون "أو" بمعنى "إلا" أن يكون المضارع بعدها منصوباً .

فقول ابن الحاجب إن "أو" بمعنى "إلا" في قوله تعالى: "من بعد وصية يوصي بها أو دين" - وليس بعد "أو" هاهنا مضارع ، بل اسم - غير واضح ، فإن الظاهر هنا أن "أو للتسوية" ولا يقصد بها الترتيب كما قال العكبري ، فتقديم الوصية لا يدل على الترتيب ، أو أنها قدمت كما رأى الزمخشري للاهتمام بها ، لتكونها مظنة عدم الرضا من الوثبة .

وفي قوله تعالى: "وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره"^(٥) ، على قراءة النصيب^(٦) يرى الزمخشري أن "سخر" بمعنى "نفع" ، فكأنه قيل: ونفعمكم بها في حال كونها مسخرات لما خلقن له بأمره^(٧) أي يعمرها على أن مسخرات "حال" ، والعامل فيها "سخر" ويفسرهما أيضا على أنها مفعول مطلق ، فيقول: "ويجوز أن يكون المعنى أنه سخرها أنواعا من التسخير فمسخرات" جمع مسخر بمعنى تسخير ، كأنه قيل: وسخرها الله تسخيرات بأمره^(٨) .

وابن الحاجب يرفض الرأيين فيقول: لا يجوز أن ينتصب "مسخرات" على الحال ، والعامل "سخر" لأنه لا يجوز أن يقال: "ضربته مضموما"^(٩) .

(١) المغني: ٥٩/١ (٢) المغني: ٦٤/١

(٣) سورة البقرة: ٢٣٦ (٤) الكشاف: ١٤٤/١

(٥) سورة النحل: ١٢

(٦) قرأ ابن عامر بنصيب الأسماء الأربعة الأخيرة ، وحذف بنصب الشمس والقمر ورفع "والنجوم مسخرات" والباقيون بنصب الأربعة (البيضاوي الزاهرة ص ١٧٦) .

(٧) الكشاف: ٣٢٤/٢ (٨) الكشاف: ٣٢٤/٢

(٩) الأمل: ٤٤

وهذا ما جعل الزمخشري يقول : إن " سخر " بمعنى " نفع " حتى لا يكون العامل في الحال من جنس لفظه ، والعكبري يوافق الزمخشري في أنها حال (١) .

ورد ابن الحاجب الرأي الثاني للزمخشري بقوله : ولا يحسن أن يكون مصدرا لمجيئه مجموعا ، والمصادر التي يراد بها المعنى الكلي لاتجمع ، فإن حمل على قصد الأعداد جاز على ما فيه من بعد ، والأحسن أن يكون حالا لعمل محذوف تقديره " وخلق الشمس والقمر مسخرات " أو مفعولا ثانيا بمعنى : وجعلها مسخرة (٢) وقد أشار الزمخشري إلى هذا الرأي الأخير فأجاز أن يكون التقدير " وجعل النجوم مسخرات " (٣)

ورأى ابن الحاجب أقرب إلى الصواب ، لأن العامل في الحال لابد أن يكون مفايرا لها في اللفظ ، وكذلك المصدر الذي يقع مفعولا مطلقا لا يكون جمعا ، إذا أريد المعنى لا العدد ، وجمعه لا يفيد شيئا .

وقد يختلفان في المعنى اللغوي لبعض ألفاظ القرآن ، فالزمخشري يرى أن معنى " ضرب " في قوله تعالى " أفنضرب عنكم الذكر صفحا (٤) " أفننحى عنكم الذكر ونزود عنكم على سبيل المبالغة ^{من قولهم " ضربت عنقه "} ، ومنه قول الحجاج " ولاضربنكم ضرب غرائب الأبل (٥) "

ويرى ابن الحاجب أن معنى " ضرب " حقيقى وليس مجازيا فيقول : معنى " أضربت عن كذا " حدث عنه ، ومعنى " ضربت كذا عن فلان " أى منعته عنه (٦) ، وقال الكسائى في معنى الآية : أفنطوى عنكم الذكر طيا فلا يعظون ولا تؤمرون (٧) ويرى القرطبى أن معنى " صفحا " إعراضا ، وانتصب على المصدر لأن معنى أفنضرب " أفنصفح (٨) " ، ويظهر عندى أن " أفنضرب " هنا معناها حقيقى كما قال ابن الحاجب لامجازى كما رأى الزمخشري لأن معنى " ضربت عنه صفحا " أعرضت عنه وتركته على وجه الحقيقة .

وكما يختلفان في إعراب القرآن ويبان بعض كلماته اللغوية ، يختلفان في تفسيره من حيث الأحكام الشرعية ، ففي قوله تعالى : " يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا (٩) " ويرى

- | | | | |
|-----|----------------------------|-----|-----------------|
| (١) | إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٩ | (٢) | الأمالى : ٤٤ |
| (٣) | الكشاف ٢/٣٢٤ | (٤) | سورة الزخرف : ٥ |
| (٥) | الكشاف ٣/٤١١ | (٦) | الأمالى : ص ٣٩ |
| (٧) | تفسير القرطبى ١٦/٦٢ | (٨) | نفس المصدر ص ٦٣ |
| (٩) | سورة الأنعام : ١٥٨ | | |

الزمخشري أن الإيمان عند وجود أسراط الساعة لا ينفع ، وإذا تقدم الإيمان عليها ولم يتقدم العمل الصالح فلا يفيد الإيمان أيضا (١) ، ويرى ابن الجوزي أن الإيمان وحده قبل مجئ الآيات - وهي علامات الساعة - نافع وإن لم يكن عمل صالح غيره ، ومعنى الآية عنده لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح إذا لم تكن آمنت من قبل الآيات .

ج - رده على آراء الزمخشري :

لم يكف ابن الحاجب بأن يذكر بعض الآراء المخالفة لآراء الزمخشري بل يذكر أحيانا بعض آراء الزمخشري - وإن لم ينسبها إليه ^{أحيانا} ثم يحلها ويردها بالدليل مؤيدا عدم صحتها ، ويذكر بعد ذلك الرأي الذي يرى صوابه .

ففي قوله تعالى : " فإذا قضيتُم مناسككم فاذكروا الله كذكرتم آباءكم أو أشد ذكرا " (٢) يقول ابن الحاجب مصرحا باسم الزمخشري في هذا الموضع : ذكر الزمخشري في هذه الآية وجهين : أحدهما أنه قال : إن " أشد " معطوف على ما أضيف إليه الذكر ، والوجه الثاني أنه معطوف على " آباءكم " فيكون التقدير " فاذكروا الله مثل ذكركم آباءكم أو مثل قوم أشد ذكرا " على معنى المذكورين كـ (٣) .

وقد رد ابن الحاجب الرأي الأول بأن هذا عطف على المضمرة المخفوض وذلك لا يجوز عنده ^{أي} عند الزمخشري - ، ورد الوجه الثاني بأنه يلزم منه أن يكون (أفعل) للمفعول وهو شاذ ، لا يرجع إليه إلا بثبت ، و" أفعل " لا يكون إلا للفاعل كقولك " هو أضرب الناس " على معنى أنه فاعل الضرب . (٤)

وتصریح ابن الحاجب هنا باسم الزمخشري ورده الرأيين اللذين أنسى بهما له أهميته في أنه يناقش الزمخشري ، ولا يقدر آراءه ، أو يأخذها قضية مسلطة ، كما ظن بعض العلماء ، أما رأى ابن الحاجب في هذا الموضع فهو

(٢) سورة البقرة : ٢٠٠

(١) الكشاف ٥٠/٢

(٣) الكشاف : ١٢٥/١ .

(٤) الأمالي : ص ١٤ ، ص ١٥ .

أن " أشد " تصوب حالا ، والتقدير فاذكروا الله ذكرا مثل ذكركم آباءكم
أو اذكروا الله في حال كونكم أشد ذكرا من ذكرا آباءكم (١) .

وفي قوله تعالى " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة (٢) "
يصح أيضا باسم الزمخشري فيقول : وقد ذكر الزمخشري أن " لا " يصح
أن تكون نافية وجعل الإصابة خاصة ، وليس بجيد ، إذ المعنى وصفها
بأنها لا تصيب الظالمين ، وإذا لم تصبهم خاصة فتكون عامة ، وكيف يصح
وصفها بأنها خاصة ، وذكر له رأيا آخر في هذه الآية فقال : إن الزمخشري
ذكر أنه يصح أن تكون " لا تصيبن " جواب الأمر فيكون التقدير على ذلك
" إن تتقوا لا تصب الظالمين " فيفسد المعنى ولا يستقيم ، لأن الانتفاء يكون
سببا لانتفاء الإصابة عن الظالمين خاصة ، فيعكس المعنى ، لأن المقصود
إن لا تتقوا لا تصيبن الذين ظلموا خاصة ، لا " إن تتقوا " . (٣)

(٤) وفي قوله تعالى : " ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين "
يرى الزمخشري أن " إخوانا " نصب على الحال (٥) . ويرى ابن الحاجب
أن " إخوانا " منصوب بفعل مقدر هو " أمدح " أو " أعنى " ، ثم قال : وضعف
أن يكون " حالا " ، لأنه إذا كان حالا ، فإما أن يكون حالا من الضمير في
" ادخلوها " أو من الضمير في " آمين " أو من الضمير في " صدورهم " وضعف
أن يكون من الأولين و للفصل بينه وبينه بالجملة الأجنبية وهي " ونزعنا ما في
صدورهم من غل " ، ولا يجوز أن يكون من الضمير في " صدورهم " ، لأنه
مضاف إليه اسم جامد ، والمضاف إليه لا يستقيم أن يكون منه حال إلا أن يكون
في معنى الفاعل أو المفعول ، وإنما لم يكن منه حال ، لأنه لا يقبل التقييد ، والحال
إنما جرى بها مقيدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وغير ذلك لا يقبل التقييد
ثم مضى في توضيح هذا الرأي فقال : ألا ترى أنك لو قلت " حصير زيد راكبا
سار " لم يستقم ، لأنها سار سوا ، أكلن راكبا أم غير ذلك فوقع التقييد مفسدا
وكذلك لو جعلت " إخوانا " حالا من الضمير في صدورهم لم يستقم ، لأنهم
صدورهم إخوانا كانوا أو غير إخوان (٦) .

(٢) سورة الأنفال : ٢٥

(٤) سورة الحجر : ٤٧

(١) الأمل : ص ١٤

(٣) الأمل : ص ٩

(٥) الكشاف : ج ٢ ص ٣١٤

(٦) الأمل : ص ١٢٥١١ .

ومذ لك يرد على الزمخشري في كون "إخوانا" حالا على احتمالاته الثلاثة ولا يترك احتمالا يصح منه أن يكون حالا موقوده على الزمخشري يصلح للرد على المكبري الذي يرى أن "إخوانا" حال من الضمير في قوله تعالى "في جنات" أو من الفاعل في "ادخلوها" أو من الضمير في "آمين" (١)

وفي قوله تعالى "لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضمير والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم" (٢) يرى الزمخشري أن "غير" في قراءة الرفع صفة للقاعدون (٣) ، ويرى هذا الرأي المكبري (٤)

وابن الحاجب يرى أن ذلك لا يستقيم ، لأن "غير" نكرة ، وإن أضيفت إلى المعارف لشدة إبهامها ، فإن قيل : إن هذا مثل قوله تعالى : "أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم" ، قلت إن هذا الأسلوب فيد انحصار فصيح لئلا أن تكون "غير" صفة ، مثل "موت بالمسلم غير الكافر" وليس في الآية موضوع الحديث انحصار ، وإذا لم تستقم فيها أن تكون "غير" صفة فهي استثناء ، والمختار الرفع والنصب جائز (٥) .

وفي قوله تعالى "فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت مكانا" (٦) يرى الزمخشري أن "مكانا" منصوب بالمصدر أو يفعل يدل عليه (٧) ، وابن الحاجب يرى أنه لا يستقيم نصبه بموعدكم وإن كان مصدرا ، لأنه قد فصل بينه وبينه بالوصف ، فصار مثل قولك "أعجبي ضرب حسن زيدا" وهو غير سائغ ، لأن منصوب المصدر من تتمته ، ولا يوصف الشيء إلا بعد تمامه ، ثم يقيس ذلك على الموصول فيقول : فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته ، ثم يبدي رأيه في إعراب "مكانا" فيقول : إن "موعد" على حذف مضاف أي "مكان موعد" ويكون "مكانا" بدلا من المكان المضاف المحذوف (٨) .

ويرى الزمخشري في قوله تعالى "إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب" (٩) أنه يجوز أن تكون "الكواكب" على قراءة النصب بدلا من محل بزينة (١٠)

- | | |
|--------------------------------|---------------------------------|
| (١) إملاء ما من به الرحمن ٢/٧٥ | (٢) سورة النساء : ٩٥ |
| (٣) الكشاف ١/٢٩١ | (٤) إملاء ما من به الرحمن ٢/١٩١ |
| (٥) الأملالي : ٦٤ ، ٦٥ | (٦) سورة طه : ٥٨ |
| (٧) الكشاف ٢/٤٣٧ ، ٤٣٨ | (٨) الأملالي : ٦٥ |
| (٩) سورة الصافات : ٦ | (١٠) الكشاف ٣/٢٩٦ |

ورد ابن الحاجب بقوله : وأما قول من قال : إن الكواكب بدل
من "زينة" على المحل فضعيف ضعف قولهم "مرت بزيد أخاك" فلا ينبغي
أن تحمل عليه قراءة ثابت صحتها ، ووجه ضعفه أنه إن جعل بدلا كان
في المعنى معمولا للعامل الأول ، والعامل الأول لا يصح تسلطه عليه فهو
مثل "مرت بزيد أخاك" فلا يصح "مرت أخاك" (١)

من هذا المرض يتبين لنا مدى معارضة ابن الحاجب لآراء الزمخشري
مستندا في معارضته إلى الأدلة القوية من الأسلوب العربي الفصيح أو القواعد
التي يخضع لها الزمخشري وابن الحاجب مما ، فتظهر صحة تطبيقه الآيات
القرآنية على المصروف من القواعد التي تخفى أحيانا على الزمخشري .

د - آراء لم يتحدث عنها الزمخشري :

ما يدل على استقلاله بالرأي ، وعدم متابعتها لآراء الزمخشري أنه
يأتى بآراء لم يتحدث عنها الزمخشري ، وذلك يشمل ناحيتين :

- الناحية الأولى : تعرضه لمواضع نحوية في الآيات لم يذكرها الزمخشري .
- الناحية الثانية : توسعه في ذكر آراء زائدة على ما أتى به الزمخشري ،
فالزمخشري يذكر مثلا في إعرابه الآية رأيا ، وابن الحاجب يذكر في الموضع
نفسه هذا الرأي وزيد عليه آراء أخرى .

ويمكن تحليل هذه الظاهرة بأن ابن الحاجب يملأ أمانه في النحو ،
والزمخشري يكتب كتابا في تفسير القرآن ، وليس بلازم أن يتعرض لإعراب كل
كلمة إلا ما يقتضيه المعنى ، ويتوقف عليه التفسير ، فتوسع ابن الحاجب في
النحو لإغرابه فيه ، لأن أمانه خاصة بذلك ، فللزمخشري عذره إن قصر عن
ابن الحاجب في هذا المجال .

وقد أحصيت الموضوعات التي أهمل الحديث فيها الزمخشري ، واهتم
بها ابن الحاجب وأعد لكل موضوع منها إملا مستقلا ، فكان عددها مائة
وأربعين موضوعا ، من ذلك قوله تعالى : " حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما
أهلهم (٢) " لم يتعرض الزمخشري لإعادة " الأهل " بلفظ الظاهر ، ولكن
ابن الحاجب يقف عند ذلك ويدافع عن أسلوب القرآن بأمرين : أحدهما :

(٢) سورة الكهف : ٧٧

(١) الأمان : ٧٦

أن جملة " استطمعا " صفة لقوية ، ولا بد من ضمير يعود على للقوية ، فليس
قال " استطمعاهم " لكان الضمير لغير القوية ، ولو قال " استطمعاهما " ^(١)
لكان على التجوز ، لأن القوية لا تستطمع حقيقة ، فلما لم يكن بد من ذكر الضمير
المائد على القوية ، ولا يمكن ذكره وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف ، ولا يمكن
ذكر المضاف ضمرا لتعذر إضافة المضمرة تعيين ذكره ظاهرا ، ويؤيد أن " استطمع " ^(٢)
صفة للقوية ، وأن " قال " هي الجواب سياق القرآن في القصة " حتى إذا لقيا
غلاما فقتله ^(١) قال " فإن " قال " هي جواب إذا .

والجواب الثاني عن هدة الظاهر موضع الضمير هنا أن الأهل لو أضر
لكان مدلوله مدلول الأهل الأول ، والأهل الأول لجميع من في القرية
لأنك إذا قلت " أتيت أهل قرية كذا " فإنما تعنى وصلت إليهم ، فلا خصوصية
لأحدهم على الآخر ، والأهل الثاني لبعضهم ، لأنه لا يمكن استطماع الجميع
بل استطماع من يلي النازل منهم ، فأنى بالظاهر ليفيد معنى غير معنى " الأهل " ^(٢)
الأول الدال على الجميع .

وفي هذا ما فيه من الدقة اللغوية التي عرف بها ابن الحاجب ، ومن
حكاه على (استطمعا) بأن الجملة صفة ، وليست جواب الشرط ، ومن أن الأهل
الأول غير الثاني .

وفي قوله تعالى " غدوها شهر ورواحها شهر " ^(٣) لم يتعرض الزمخشري
لإعادة لفظ شهر ^(٤) ، ويقول ابن الحاجب : الألفاظ التي تأتي للمقادير
لا يحسن فيها الإضمار ، ثم بين أننا لو أضمرنا لكان الضمير للشهر السابق
والمقصود أن الرواح له شهر آخر ، ويوضح فيقول ألا ترى أنك لو أكرمت رجلا
وكسوته لكانت العبارة " أكرمت رجلا وكسوته " ولو أكرمت رجلا وكسوته ^(٥)
لقلت " أكرمت رجلا وكسوت رجلا " فليس هذا من وضع الظاهر موضع الضمير
إذ المضمرة لا يستقيم هنا أصلا .

ومما اهتم به ابن الحاجب ولم يذكره الزمخشري في بعض المواضع
تعلق الجار والمجرور مع ارتباط ذلك بالمعنى في مثل قوله تعالى " كلما أرادوا

(٢) الأمل : ٥٢

(١) سورة الكهف : ٧٤

(٤) انظر الكشاف ٢٥٣/٣

(٣) سورة سبأ : ١٢

(٥) الأمل : ٧٦

أن يخرجوا منها من غم أعدهوا فيها^(١) " وقوله تعالى " حتى توارت بالحجاب^(٢) " كما لم يتحدث عن معنى بعض حروف الجر في مثل قوله تعالى " وعليها وعلى الفلك حملون^(٣) " وقوله " قد كما في غلظة من هذا^(٤) " وسيأتي رأى ابن الحاجب في هذه الآيات .

وفي مواضع أخرى لها أهميتها تحدث ابن الحاجب ولم يتحدث الزمخشري من ذلك دخول الفاء في جواب الشرط إذا كان فعلا ماضيا في قوله تعالى :
" إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين^(٥) "

فهو يرى أنك إذا قلت " إن أكرمتني أكرمتك " لا يجوز دخول الفاء في الجواب ، لأن حرف الشرط إذا أفاد في الجزاء استقبالا لم يجز دخول الفاء وكل موضع لم يقد فيه الشرط استقبالا فإنه يجب دخول الفاء ، وكل موضع يحتمل الأمرين يجوز فيه الوجهان ، و يرى أن هناك اعتراضا وهو كيف اقترن الجواب في الآية بالفاء في قوله تعالى " فصدقت " ، وجيب عن ذلك بأن السبب هو أن الشرط لم يقد هنا في الجواب استقبالا البتة ، لأنه إخبار عن ماضٍ محقق ، فعلى هذا لا بد من دخول الفاء ، لتؤذن بجواب الشرط واستطرد بعد ذلك في توضيح هذا الرأي ، وما يرد عليه من آيات أخرى^(٦) .

ويدافع عن أسلوب القرآن في موضع لم يتعرض له الزمخشري وهو قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ، وليجدا فيكم غلظة^(٧) "

يخاطب الله المؤمنين ، فكيف يأمر الكفار بأن يجدا في المؤمنين غلظة ؟ ورد على ذلك قائلا : الأمر في الحقيقة المخاطبون ، والمأمور به الغلظة ، وإن كان في اللفظ للكفار ، والمأمور به وجدانهم ذلك ، ووجهه أن العرب تعدل عن المطلوب تارة إلى مسببه ، لأنه المقصود وتارة إلى سببه تنبيها للمأمور على تحصيل المطلوب منه ، ومن الأول هذه الآية ، ومن الثاني

(١) سورة الحج : ٢٢

(٢) سورة ص : ٣٢

(٣) سورة المؤمنون : ٢٢

(٤) سورة الأنبياء : ٩٧

(٥) سورة يوسف : ٢٦

(٦) الأمل : ٤ ، ٥

(٧) سورة التوبة : ١٢٣ .

قوله تعالى: " لا يفتنكم الشيطان (١) " ، فالملطوب في الحقيقة اجتناب الآثام ، ولما كان سبب اجتناب الآثام اجتناب فتنة الشيطان ، عدل إليها على لفظ المطلوبات (٢) .

وتمعرض للتقديم والتأخير في قوله تعالى " إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم (٣) " فيقول : إنما قدمت الأزواج على الأولاد ، لأن المقصود الإخبار أن منهم أعداء ، ووقع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد ، ولذلك قدمت الأموال في قوله " إنما أموالكم وأولادكم فتنة (٤) " ، لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة (٥) .

وتمرض ابن الحاجب في أماليه النحوية لمسائل لغوية وأسلوبية لسم يتمرض لها الزمخشري لاغرابة فيه ، ولكن الغريب أن يتمرض لتفسير بمرض الآيات بتوسع لم يذكره الزمخشري في كشافه .

من ذلك ما ذكره في قوله تعالى : " ولا تنهوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون وكان الله عليماً حكيماً (٦) " فقد تعرض لتفسير قوله تعالى " وترجون من الله ما لا يرجون " فقال : لا يخلو إما أن نقول الآية عامة أو خاصة والمراد بالعموم في منكرى البعث وجمدة الأوثان ونصارى العرب واليهود والنصارى فإن كانت على ما ذكرناه كان معنى الكلام ظاهراً ، وهو أنهم لا يرجون جزاء القتال ، لأنهم لا يؤمنون بالدار الآخرة ، والمؤمنون بها يرجون شيئاً : أحدهما النصر العاجل والآخر الثواب الآجل ، وإن قلنا إنها خاصة في اليهود والنصارى ، لأنهم يرجون المجازاة ، فالعنى أن هذا الرجاء الذي لهم رجاء وهم لا حقيقة له ، ثم يوضح بأنه لما كان كذلك نفاه الله عنهم كما نفى السمع والبصر لما لسم ينتفعوا بهم (٧) ، أما الزمخشري فلم يذكر في هذا الموضع إلا قوله : " ترجون من الله ما لا يرجون " من إظهار دينكم على سائر الأديان ، ومسئ الثواب العظيم في الآخرة (٨) .

هذا عن الناحية الأولى وهي إتيان ابن الحاجب بآراء لم يتمرض لها الزمخشري أما الناحية الثانية وهي توسع ابن الحاجب في الآراء النحوية أكثر من

- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الأعراف : ٢٧ | (٢) الأمالي : ٥٦ ، ٥٧ |
| (٣) سورة التغابن : ١٤ | (٤) سورة التغابن : ١٥ |
| (٥) الأمالي : ٧٠ | (٦) سورة النما : ١٠٤ |
| (٧) الأمالي : ٣٣ ، ٣٤ | (٨) الكشاف : ١ / ٢٩٦ |

الزمخشري . فمن أمثله قوله تعالى " فتم ميقات ربه أربعين ليلة (١) " .
 أعرب الزمخشري " أربعين " حالا ، أي تم بالفا هذا المـ (٢) ،
 وأجاز ابن الحاجب في " أربعين " أربعة أوجه ، أن تكون ظرفا ، لأن
 تمام الميقات فيها ، ويجوز أن تنتصب على المصدر ، لأن الأربعين اسم
 تمام المدد ، فصح أن ينتصب نصب لفظ " التمام " ، وإيا على حذف مضاف
 أي تمام الأربعين ، ويجوز أن تكون حالا أي تم في حال كونه بالفا هذا
 المدد - وهذا رأى الزمخشري - ويجوز أن يكون مفعولا بتم ، كأن الميقات
 وهو التوقيت هو الذي أكمل الأربعين لما كان متعلقا (٣) .

فابن الحاجب زاد ثلاثة آراء على الزمخشري الذي أتى برأى واحد .
 وفي قوله تعالى : " وتركهم في ظلمات لا يبصرون " يرى الزمخشري
 أن " ترك " هنا بمعنى " صير " فتنتصب مفعولين " في ظلمات " و" لا يبصرون " (٥)

وابن الحاجب يرى هذا الرأى مزيد عليه أنه يجوز أن يكون الأول
 هو المفعول والثاني حالا من الضمير المفعول في " تركهم " أي تركهم مستقرين
 في ظلمات في حال كونهم لا يبصرون ، ويجوز عنده أن يكون الأول حالا
 والثاني مفعولا ، ويجوز أن يكون تركهم " بمعنى خلاصهم فيتمدى إلى مفعول
 واحد فيكون " في ظلمات " و" لا يبصرون " حالين من الضمير في تركهم (٦) .
 ويرى المبكرى ما يراه الزمخشري من أن " ترك " تتمدى لمفعولين (٧)

وهذا يتوسع ابن الحاجب في الإعراب بآراء متعددة ولكنها لا تخرج
 عن المعنى المراد من الآية ، فلا تخضع لصنعة الإعراب ، بعيدا عما ترمى إليه .

ومن الحق في هذا المجال أن نذكر أن الزمخشري زاد على آراء
 ابن الحاجب في ثلاثة مواضع من ذلك قوله تعالى : " أتقولون للحق لما جاءكم
 أسحرا هذا ولا يفلح الساحر (٨) " فقد ذكر ابن الحاجب أن مقول القول
 محذوف والتقدير أتقولون للحق لما جاءكم إنه سحر ، فليس قوله " أسحر هذا " .
 من مقول القول لأنهم لم يكونوا يستفهمون عنه (٩) .

(١) سورة الأعراف : ١٤٢

(٢) الكشاف ٨٨/٢

(٣) الأمل : ٥٩ ، ٥٨

(٤) سورة البقرة : ١٧

(٥) الكشاف ٣٩/١

(٦) الأمل : ٧٥

(٧) أملاء ما من به الرحمن ٢١/١

(٨) سورة يونس : ٧٧

(٩) الأمل : ٧٩

ويرى الزمخشري أن معنى " أتقولون للحق " أتميمونه من قولهم
" فلان يخاف القالة " أى الميب ، ثم قال : أسحر هذا ؟ فأذكر
ماقالوه فى عيبه والطمع عليه ، وعلى ذلك فلا يكون هناك حذف ، وأجاز
أيضا رأى ابن الحاجب فى أنه قد حذف مفعول القول ، وأجاز أن يكون
" أسحر هذا ولايفلح الساحرون " حكاية لكلامهم كأنهم قالوا : أجتـمـعـا
بالسحر تطلبان به الفلاح ولايفلح الساحرون . (١)

ولم يذكر العكبرى إلا رأى ابن الحاجب . (٢)
وأجاز الفراء أن يكونوا قد قالوا " أسحر هذا " بالهمزة ، وشبهه
ذلك بمن تأتبه جائزة فيقول " أحق هذا " وهو يعلم أنه حق لاشك فيه . (٣)
ما سبق نستطيع أن نقول : إن ابن الحاجب لم يكن يسير على هدى
الزمخشري فى جميع آرائه ، بل كان له رأيه الذى ينفرد به ، ورأيه الذى
يؤيد به على الزمخشري مستمينا بمعرفته الواسعة لقواعد النحو ومستخدمها
سلاح المنطق والجدل الذى اكتسبه من تعمقه فى علم الأصول .

وإذا كان أحد الباحثين قد أثبت أن منهج الزمخشري فى إعراب
القرآن أن يجعل همه المعنى ، وأنه يربط ارتباط القرآن كله فيفضل الوجه
النحوى الذى يتفق والمعنى القرآنى (٤) ، فإن ابن الحاجب قد سار على
هذا النهج وتوسع فيه ، فقد كان يرفض أى رأى نحوى يتعارض مع المعنى
المراد من الآية ، وستأتى أمثلة لذلك عند الحديث عن (ربط الإعراب
بالمعنى) عند ابن الحاجب .

وأستطيع أن أخص الموازنة بين ابن الحاجب والزمخشري فيما يأتى :

١- يوافق ابن الحاجب الزمخشري أحيانا فى بعض الآراء النحوية
كالأوجه التى تجوز فى إعراب كلمة واحدة ، وذلك مثل كلمة " شكرا "
فى قوله تعالى : " اعلموا آل داود شكرا " فقد جوز كل منهما فى

(١) الكشاف ١٩٨/٢ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن : ٣١/٢ .

(٣) معانى القرآن للفراء : ٤٧٤/١ .

(٤) منهج الزمخشري فى تفسير القرآن وبيان إعجازه ، للدكتور مصطفى

الصاوى الجوينى . طبعة دار المعارف (سلسلة الدراسات

الأدبية) : ص : ٢٧٦ .

اعرابها أربعة أوجه ، ويتفقان أحيانا في فهم أسلوب القرآن قراءة
(قلب) بالتنوين في قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب
متكبرا " (٢) . يستعين كل منهما بالآيات المناظرة ، والشواهد
الشعرية في تأييد رأيه كما يتفقان أحيانا في تفسير بعض الآيات ،
وفي الحكم على بعض الآراء التي لاتعجبهما مثل رأى من يقول :
" سلسبيلا " أصلها (سل سبيلا) (٣)

٢- يخالفه في بعض الآراء النحوية كمودة الضمير في (عذابه) في قوله
تعالى : " فيومئذ لا يعذب عذابه أحدا " (٤) ، وتفسير بعض
الآيات كقوله تعالى " يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها " (٥)
وفي الشرح اللغوي لبعض الكلمات كقوله تعالى : " أفنضرب عنكم الذكر
صفحا " (٦) .

٣- يرد على آرائه مستندا إلى القواعد النحوية التي يرتضيها . كل منهما
ولكن الزمخشري أحيانا لا يخالفه التوفيق في تطبيق الآيات عليها ، فيأخذ
عليه ذلك ابن الحاجب ويذكره بالقاعدة ، وذكر الرأى الصواب
في قوله تعالى : " فاذكروا الله كذكرم آبائكم أو أشد ذكرا " يرى
الزمخشري أن " أشد " معطوفة على المضاف إليه في قوله (كذكرم)
ويرد ابن الحاجب مستندا إلى القاعدة النحوية التي تقول : إن المطف
على الضمير المخفوض لا يجوز وذكر الزمخشري بأن هذا لا يجوز
عنده أيضا فكيف يوافق عليه (٧) .

وفي قوله تعالى " فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت
مكنا سوى " يرى الزمخشري أن " موعدا " تعمل في (مكانا) فيرد
عليه ابن الحاجب بأن القاعدة اللغوية أن المصدر لا يفصل بينه
وبين معموله المنصوب (٨) .

-
- (١) انظر : ص ٩٩ ، ص من هذه الرسالة
(٢) انظر ص ١٠١ من هذه الرسالة .
(٣) انظر ص ١٠٤ من هذه الرسالة .
(٤) انظر ص ١٠٥ من هذه الرسالة .
(٥) انظر ص ١٠٨ من هذه الرسالة .
(٦) انظر ص ١٠٨ من هذه الرسالة .
(٧) الأملسى : ص ١٤ ، ١٥
(٨) الأملسى : ص ٦٥ .

فابن الحاجب يحترم القاعدة أكثر من الزمخشري ، أويراعى الدقة
في تطبيقها .

٤- يستخدم ابن الحاجب الأسلوب العقلي المنطقي ، والزمخشري يستخدم
الأسلوب الأدبي ويكثر من الاستشهاد بالشعر وأقوال السابقين (١)

٣- بينه وبين العكبري :

أشرت فيما سبق إلى بعض آراء العكبري ، وفي أغلبها كان ابن الحاجب
يخالف رأيه ، وقد يردده ويبين ضعفه ، فالتعارض بين آرائهما هو السمة الغالبة
والعكبري سبق ابن الحاجب فقد توفي عام ٦١٦ هـ وابن الحاجب عام ٦٤٦ هـ ،
وقد يكون ابن الحاجب قرأ كتابه ، وتتبعه ما لا يتفق ورأيه ، فأظهر مخالفته .

وقد رأيت أن أعرض لأوجه التشابه والتعارض بينهما ، كي أؤكد أن
ابن الحاجب مستقل الرأي ، مجتهد فيه ، يناقش بثقة ما سبقه من آراء .

وقد لاحظت أن العكبري يختصر في توضيح آرائه ، وقد تكون حجته
في ذلك الاختصار أنه يكتب كتابا في إعراب القرآن كله فيكفي بذكر أوجه
الإعراب من غير شرح أو تحليل للآراء ، أما ابن الحاجب فإنه يهمل أمالي على
آيات محددة ، تكون غالبا موضع تساؤل في إعرابها ، فيشرح في إطناب موضحا
رأيه رافضا ما لا يحججه من الآراء ، مستندا إلى أدلة هذا الرفض .

ويظهر ذلك في إعراب كلمة " طولا " في قوله تعالى " ولاتمش في الأرض
مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا " (٢) قال العكبري
" طولا " مصدر في موضع الحال من الفاعل أو المفعول ، ويجوز أن يكون تمييزا
ومفعولا له ومصدرا من معنى تبلغ " (٣)

هذا عرض العكبري للأوجه التي تجوز في إعراب كلمة " طولا " من غير
تفضيل لرأي على رأي آخر ، أو توضيح للآراء .

أما ابن الحاجب فيرى أن الأحسن أن يكون " طولا " تمييزا ، إما عن
الفاعل أي لن يبلغ طولك الجبال ، أو عن المفعول أي لن تبلغ طول الجبال ،

(١) الكشاف : ٣ / ٤٤٤٤ وغيره الموضع (٢) سورة الاسراء : ٣٧

(٣) إملا ما من به الرحمن ١٢/٢ .

ثم يرد على من يراه حالا فيقول : وأما نصبه على الحال من الفاعل
أو المفعول على معنى " طويلا " فضعيف ياباه اللفظ والمعنى أما اللفظ
فواضح ، وأما المعنى فلما يجفها من تقدير " ولن تبلغ في حال كونك
طويلا أو في حال كونها طويلة ، وليس المعنى عليه ، وأما نصبه على
معنى " مطاولا " فمفيد ، من حيث إن " طويلا " لم يثبت استعماله بمعنى
" مطاولا " ، وأما نصبه على وجه نصب قوله " ذهبت طويلا وذهبت
عرضا " على معنى ذهبت في طول أو أخذ في طول فليس ببيعيه (١)
وفي قوله تعالى " أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه " (٢)
ذكر المكبري أن الفاء في قوله " فكرهتموه " عاطفة والمعطوف عليه
محذوف والتقدير عرض عليكم ذلك فكرهتموه ، ثم أشار إلى أنها يصح
أن تكون في جواب شرط ، والتقدير إن صح ذلك عندكم فأنتم تكفهون^(٣)
وكونها في معنى الشرط هو ما رآه الزمخشري . (٤)

أما ابن الحاجب فيرى أنها للسببية ، لأن معنى " أوجب أحدكم "
نفي الحب ، لأن الهمزة للإنكار فهي تجعل ما بعدها نغيا ، ولما كان المعنى
ما يوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ، ذكر ما هو سبب عن هذا النفي
وهو تحقق الكراهة وثبوت^(٥)ه ، وكره ابن الحاجب أن تكون عاطفة
والمعطوف عليه محذوف .

وأرى أن كون الفاء للسببية أوضح في المعنى من أن تكون عاطفة
أو واقعة في جواب الشرط ، ثم إنها إذا كانت للسببية لا تحتاج إلى
تقدير محذوف ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

وفي قوله تعالى " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم
كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سوا " محياهم ومماتهم^(٦) قال المكبري
ويقراً " سوا " بالنصب ، وفيه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير
في الكاف أي نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال ، والثاني أن يكون
مفعولا ثانيا لحسب ، والكاف حال وقد دخل " سوا " في الحسان . (٧)

(١) الأمل : ٧٧ (٢) الحجرات : ١٢

(٣) إملا ما من به الرحمن : ٢٤٠ / ٢

(٤) الكشاف : ١٥ / ٤ (٥) الأمل : ٤١

(٦) سورة الجاثية : ٢١ (٧) إملا ما من به الرحمن ٢٣٣٢ / ٢

صرى ابن الحاجب أن فى نصب (سواً) أقولاً أحدها :
أن يكون مفعولاً بعد مفعول لجعل كما تقول " جعلت زيدا عالماً
كريماً " فىكون التقدير " أحسب المجترحون أن نجعلهم مثاليين
مستويين فى الحياة والموت ، أى هذا ليس بكائن . والثانى : أن يكون
" سواً " حالاً من الذين آمنوا ، ويكون المفعول الثانى (كالذين)
أى أحسبوا أن نجعلهم مثاليين للمؤمنين حال كون المؤمنين مستويين
محياتهم وموتهم ، هذا إذا كان المعنى استواء المؤمنين فى الدنيا
والآخرة فإنهم لا يعذبون فيها ، أما إذا أريد استواء الكفار فى أنهم
لا ينعمون بالجنة فى الدنيا ولا فى الآخرة فىكون الإعراب على غير ذلك ، لأنه
يتمين حينئذ أن يكون " سواً " حالاً من الضمير فى " نجعلهم " . والثالث
أنه يجوز أن يكون " سواً " منصوباً على المصدر بما تضمنه التشبيه فى
(كالذين) أى نجعلهم مثاليين للذين آمنوا مثالاً (١) .

والمقارنة بينهما فى إعراب (سواً) بالنصب نجد أن كلا منهما
أجاز أن تكون حالاً ، ولكن العكبرى رأى أنها حال من الضمير فى الكاف
وهذا رأى غريب ، فالكاف حرف وقد تكون اسماً بمعنى " مثل " ، ولعل هذا
مُبريداً هنا فهل كلمة " مثل " فيها ضمير ؟ ، ولا داعى إلى ذلك
مادام من الممكن أن تكون حالاً من الضمير فى " نجعلهم " إذا أراد الكفار
أو من (الذين آمنوا) إذا أراد المؤمنين كما رأى ذلك ابن الحاجب
وصرى كل منهما أن " سواً " يصح أن تكون مفعولاً به ، ولكن العكبرى
يراهها مفعولاً ثانياً للحسب ، وابن الحاجب يجعلها مفعولاً بعد مفعول لجعل
وفى رأى أن جعلها مفعولاً لجعل وهو الفعل القريب أولى ، ولعل شبهة
العكبرى أن " جعل " أخذت مفعولها وهما " هم " فى " نجعلهم " .
و " كالذين " ، ولكن المعنى يقتضى أن تكون مفعولاً لجعل ، لأن المقصود
أن نجعلهم سواً لا أنهم (حسبوا سواً) ، فكونها مفعولاً به مكرراً
أصوب وهو رأى ابن الحاجب .

وفى قوله تعالى : " سيقولون ثلاثة رابصهم كلبهم ، ويقولون خمسة
سادسهم كلبهم رجماً بالنيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم " (٢) اتفق
العكبرى وابن الحاجب والزمخشري على أن " جملة " رابصهم كلبهم " صفة

لقوله " ثلاثة " • ولكن الخلاف وقع بينهم في جملة " واثمهم كلبهم " بالواو •

قال الزمخشري : هذه الواو هي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة ، ومنه قوله تعالى " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ^(١) " ، ثم قال : " وفائدتها تأكيد لصدق الصفة بالموصوف ، وقد آذنت هذه الواو بسأن من قالوا : " سبعة واثمهم كلبهم " قالوه عند ثبات العلم ، ولذلك تتبع بقوله " رجما بالفيب " ^(٢)

وقال المبكرى : " واثمهم كلبهم " الجملة إذا وقعت صفة لنكرة جاز أن تدخلها الواو ^(٣) ، ويرى مثل ذلك في قوله تعالى : " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " السابق ذكرها ، وفي قوله تعالى " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ^(٤) " فهو موافق للزمخشري •

أما ابن الحاجب فقد أجاز وجها آخر في قوله تعالى " واثمهم كلبهم " وهو أن تكون الجملة خبرا للبتداء المحذوف " هم " بعد خبر ، فيكون أخبر بخبرين مفرد وجملة ، واعتبر هذا الوجه أقوى من كون الجملة صفة ، واستدل بأن الواو تدخل على الأخبار المتعددة ولا تدخل على الصفات فلا يصح أن تقول " مررت برجل واقف ^(٥) " .

وإذا احتكنا إلى ابن هشام في هذه القضية نجد في كلامه ما يفيد أن الواو في الصفات من اختراع الزمخشري ومن قلده - ولعل ممن قلده المبكرى - وحملوا على ذلك آيات منها " سبعة واثمهم كلبهم " " أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها ^(٦) " " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ^(٧) " " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ^(٨) " ، ويرى ابن هشام أن الواو في هذه الآيات واو الحال ، والذي سوغ مجيئها من النكرة امتناع الوصفية ، إذا لحال متى امتنع كونها صفة جارية

-
- | | |
|----------------------------------|-----------------------|
| (١) سورة الحجر : ٤ | (٢) الكشاف ٢/ ٣٨٥ |
| (٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٠٠ | |
| (٤) سورة البقرة : ٢١٦ | (٥) الأمالي : ٦٦ ، ٦٧ |
| (٦) سورة البقرة : ٢٥٩ | (٧) سورة الحجر : ٤ |
| (٨) سورة البقرة : ٢١٦ • | |

مجهتها من النكسة (١) ، وهذا يطالما ابن هشام برأى جديد في الآية وهو أن الواو للحال فهو يعارض من يراها للصفة ، ورأى ابن الحاجب في أنها لتعدد الأخبار لاجتاج عليه فهي مثل قولك " محمد كريم وعاقل ومكرم الضيف " فهي عاطفة .

ولا يخالف ابن الحاجب المكبرى في جميع الآراء ، بل يوافقها في بعضها كما في قوله تعالى " قل لمبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة " (٢) وقد اتفق كلاهما على أن " يقيموا " مجزوم في جواب " قل " ، والتقدير " إن تقل لهم أقيموا يقيموا " وهذا هو رأي الأخفش (٣) وذكر كل منهما اعتراضا على هذا الرأي ، واتفقا في الإجابة عليه ، والاعتراض هو أن الإقامة ليست بلازمة للقول ، لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا ، وكانت إجابة كل منهما على هذا أن الأمر للمؤمن يقتضى في الفالسب الإجابة .

وذكر كل منهما رأيا آخر في هذه الآية وأبطالاه وهو أن " يقيموا " جواب " أقيموا " ، ونسب ابن الحاجب هذا الرأي لأبي علي القاسمي ، وكان ردهما عليه أنه فاسد من وجهين : أن جواب الشرط غير فعل الشرط ، فلا يصح أن تقول : " اخرج تخرج " لاتحاد السبب والمسبب ، والوجه الثاني أنه كان يجب أن يقول " أقيموا يقيموا " لأنه مقول للمخاطبين (٤) ومع اتحادهما في الرأي هنا يلاحظ أن ابن الحاجب يميل إلى التفصيل وتحليل الآراء ، والرد عليها أكثر من المكبرى ، إذ قال : فان قيل يجمل " يقيموا " من قول الأمر فيندفع المحذور ، فالجواب أنه يلزم من ذلك محذور أعظم منه وهو أن يكون الأمر من كلام المأمور ، والجواب من كلام الأمر فيصير الأمر والجواب من كلامين ، وذلك فاسد (٥) ، وزاد المكبرى رأيا آخر وهو أنها مجزومة بلام الأمر المحذوفة والتقدير " ليقموا " فهو أمر مستأنف (٦) ، ونسب القرطبي هذا الرأي للزجاج (٧) .

-
- (١) المغنى : ٣٧/٢ (٢) سورة ابراهيم : ٣١
(٣) إملاء ما من به الرحمن : ٦٩/١ .
(٤) إملاء ما من به الرحمن : ٦٨/٢ ، ٦٩ ، والأمل : ٦٠ ، ٦١ .
(٥) الأمل : ٦١ .
(٦) إملاء ما من به الرحمن : ٦٩/٢ .
(٧) تفسير القرطبي ٣٦٦/٩ .

وما سبق أستطيع أن أخص الموازنة بينهما فيما يلي :

- ١- يميل المكبري إلى الإيجاز في إعراب القرآن ، ولعل السرفي ذلك أنه أعرب القرآن كله فلم يرد أن يطيل ، أما ابن الحاجب فكان يميل إلى الشرح والتفصيل والرد على الآراء ، وذلك لأنه أملى على بعض القرآن موضحا لتلاميذه ما أشكل عليهم ، وهذا مجال يدعو إلى الإطناب والإسهاب ، والتوضيح .
- ٢- يعارض ابن الحاجب آراء المكبري ويرد عليها في كثير من الآيات .
- ٣- يراعى ابن الحاجب جانب المعنى عند الإعراب ، ويجعل العقل والمنطق مقياسه ، ولا يهمله أن يعارض ما سبقه من آراء ما دامست بعيدة عن المنطق ، والمكبري يعرب على ظاهر النحو ، ويتابع من سبقه في أوجه الإعراب من غير تحليل إلا فيما ندر كآية الأخيرة .

٤- آراء مختلفة :

أ- ربط الإعراب بالمعنى :

قال ابن هشام : " أول واجب على مصرب القرآن أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا أو مركبا قبل الإعراب ، فإنه فرع المعنى ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه " وهناك بعض المصريين يراعون ما تقتضيه صناعة النحو فسي الظاهر ، فيقومون في أخطاء تخل بالمعنى . فقال ابن هشام عنهم " وكثيرا ما تنزل الأقدام بسبب ذلك (١) " وقال السيوطي : قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى الأمر ، والإعراب يمنع منه ، والتمسك به صحة المعنى ، وسؤؤل لصحة المعنى الإعراب " . (٢)

وكان السيوطي يعنى ابن الحاجب الذي يتمسك بالمعنى في إعراب ما يتعرض له من الآيات القرآنية ، فهو يرفض ما يقتضيه ظاهر صناعة النحو ، إذا لم يتفق مع المعنى ، ويختار الرأي المناسب للمعنى ، وقد صرح فسي

(١) المعنى لابن هشام ١١٩/٢

(٢) الإبتقان في علوم القرآن ١٨٢/١

أحد أماليه بأن مراعاة الأمر المعنى أولى من مراعاة الأمر اللفظي (١) ،
لذلك نراه يهتم بالمعنى أولاً في دقة بالغة ، وفهم عميق لأسرار
التمبير القرآني .

ففي قوله تعالى : " إن جهنم كانت مرصداً ، للطاغين ما بها ، لابثين
فيها أحقاباً (٢) " قال بعض المصنفين ومنهم المكي (٣) : إن
" لابثين " حال من الضمير في " الطاغين " ورد ابن الحاجب هذا الرأي
ناظراً إلى المعنى فقال : لو جملته حالاً من الضمير في " للطاغين " ،
لوجب أن يكون العامل " طاغين " فيلزم أن يكونوا طاغين في حال كونهم
لابثين ، فيلزم أن يكون معناه طفوا في حال لبثهم ، وهو غير مستقيم ،
لأنهم لم يطفوا في حال اللبث ، ولأن الطفيان المراد ما كان في الدنيا
واللبث في الآخرة ، فكيف يستقيم تقييد ما مضى بحال (٤) ، وللبعد عن
هذا الإخلال بالمعنى يختار ابن الحاجب أن يكون صاحب الحال هو
" أل " الموصولة بمعنى الذين في قوله " للطاغين " أي الذين طفوا ،
لا من الضمير وإن كان مدلولها واحداً ، لأن المعنى - إذا جعل حالاً
من الموصول - استقرت جهنم للذين كانوا طاغين في حال كونهم لابثين ،
أي في حال كون الذين كانوا طاغين لابثين ، لا أنهم طفوا لابثين " ،
ومضى موضحاً رأيه فيقول : " وما يحق ذلك أن رجلاً لو ضرب غلامه
وهو كافر ، ثم جاء بحد ذلك إليك وهو مسلم ، فإن قلت : " جائسي
الضارب غلامه كافراً " كان حالاً من الضمير ، وإن قلت " جائسي الضارب
غلامه مسلماً " علمت أنه حال من الموصول ، إذ لم يضرب في حال كونه
مسلماً ، وإنما جاء في حال كونه مسلماً ، فكذلك هذا (٥) " ، ومثل ذلك
نعرف مدى اهتمامه بارتباط الإعراب بالمعنى ، ومدى توفيقه في
ضرب الأمثلة الموضحة لما أبهم من القواعد ، ودقته في الفهم ، والنصوص
وراء المعاني التي تخفى على غيره .

(١) الأمالي : ص ٦٩ عند الإملاء على قوله تعالى : " وعليها وعلى
الفلك حاملون "

(٢) سورة النبأ : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن : ٢٢٩/٢ .

(٤) الأمالي : ٢٧ (٥) الأمالي : ٢٧

ومن ذلك طهراً في قوله تعالى " وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً
متكئين فيها على الأرائك لا يهرون فيها همساً ولا زمهيراً " (١) من
أن " متكئين " لا يجوز أن ينتصب على الحال ، لأنه إذا جعل حالاً
من " جزاهم " وجب أن يكون تقييداً له ، فإن جعل في المعنى ماضياً
صار المعنى وجزاهم في حال كونهم متكئين في الجنة قبل ذلك ، ولا يستقيم ،
وإن جعل مستقبلاً فأبعد ، فالأولى أن يكون منصوباً بفعل بقدر على
المدح ، كأنه قال : أمدح أبراراً متكئين فيها على الأرائك (٢) .
وهو بذلك يفارض المكبري الذي قال : ويجوز أن يكون (متكئين)
حالا من المفعول في " جزاهم " ، وأن يكون صفة لجنّة (٣) . ومعارض
أيضاً القرطبي الذي قال : " ونصب متكئين على الحال من الهاء والميم في
جزاهم ، والمامل فيها جزى ، ولا يعمل فيها " صبروا " لأن الصبر
إنما كان في الدنيا ، والاتكاء في الآخرة " (٤) ثم نسب القرطبي إلى
الفراء أنه قال : إن شئت جعلت متكئين تابعا ، كأنه قال جزاهم جنة
متكئين فيها (٥) ، ولم يشر ابن الحاجب إلى جعل (متكئين) صفة
كما أشار إلى ذلك المكبري والقرطبي ، ولعل ذلك لأنها لو كانت صفة
لكان الأولى أن يقال " جنة متكأ فيها " ولوجود فاصل بين الصفة والموصوف
وهو " وحريراً " فكونها صفة لم يتضح عنده .

وهو راعى فيه المعنى أيضا إعراب " ما " في قوله تعالى : " ليجزيك
أجر ما سقيت لنا " (٦) ، فقد رأى أنها مصدرية أي أجر سقيت لنا ،
ولا يحسن عنده أن تكون موصولة ، لأنه يلزم أن تكون للفم ، أي الذي
سقيته والأجر يكون على فعله ، لا على ما تعلق به فعله ، فيلزم أن يكون
التقدير أجر سقى الفم التي سقيتها لنا ، فيحتاج إلى تقدير سقى آخر
مع الضمير العائد على الموصول من غير حاجته (٧) .

(١) سورة الإنسان : ١٢ ، ١٣ (٢) الأملی : ص ٧٢

(٣) أملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٧٦

(٤) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٣٧ / ١٩

(٥) نفس المصدر .

(٦) سورة القصص : الآية ٢٥

(٧) الأملی : ص ٧٧ .

وفي قوله تعالى: " حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها (١) " يُظن لأول وهلة أن " استطعما " جواب الشرط ، كما ذكر ذلك المكبري (٢) ولكن ابن الحاجب يرى بفطنته أن " استطعما " صفة لقرية ، وأن قال " في قوله تعالى " قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا " هي الجواب ، مستدلا بسياق الآيات في قوله تعالى " حتى إذا لقيا غلاما قتلته (٣) قال " ، " فقال " هنا جواب إذا متعين ، ولا يصح أن يكون " قتلته " جوابا إذا ، لأن الماضي الواقع في جواب " إذا " لا يكون بالفاء ، وإذا تعين ذلك هنا ، فالظاهر عنده أن الآية الأخرى على هذا النمط ، لأن الآيات سقت سياقا واحدا (٤) "

وفي قوله تعالى " إنما النجوى من الشيطان ليحزن الذين آمنوا وليس بضارهم شيئا (٥) " يعرب " وليس بضارهم شيئا " على أن فسي " ليس ضمير " مضارهم " الخبر ، وشيئا " منصوب على المصدر ، لأن المعنى " وليس بضارهم شيئا من الضرر ، ثم يقول : ولا يستقيم أن يكون " شيئا " خبرا هو " بضارهم " في موضع نصب على الحال ، لأنه يثبت عكس المسمى المقصود ، إذ المقصود نفي كونه ضارا والحال مثبتة فيصير الضرر مثبتا (٦) .
مدل كل ذلك على تعمق ابن الحاجب ، وفوضه على المعاني ، وحسن تذوقه لأسلوب القرآن ، وورط الآيات بعضها ببعض ، وعلى دقة ملاحظته ، وسعة أفقه ، فهو يمتد أن النحو في خدمة المعنى ، ولا يصح أن يطفئ عليه .

ب - عود الضمير :

ما يلفت النظر في كتاب الأمالي اهتمام ابن الحاجب ببيان ما يعود عليه الضمير إذا كان فيه غموض .
وقد أفرد في القسم الأخير من أماليه إملا خاصا بمعنى عود الضمير ، وضع فيه أن الذي يعود عليه الضمير لا بد أن يكون اسما لأن الضمير اسم ،

(١) سورة الكهف : ٧٧

(٢) أملا ما من به الرحمن : ١٠٧ / ٢ .

(٣) سورة الكهف : ٧٤ (٤) الأمالي : ص ٥٢ .

(٥) سورة المجادلة : ١٠ (٦) الأمالي : ص ٦٣ .

فلا بد أن يعود على ما هو بمعنى (١) ، لذلك نراه إذا لم يذكر اسم صريح يعود عليه الضمير ، ووجد في الآية فصل ، يصوغ من حروف هذا الفعل اسما يعود عليه الضمير ، حتى يكون الضمير عائدا على اسم لافعل .

من ذلك ما ذكره في قوله تعالى : " واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين " (٢) من أن الأحسن أن يكون الضمير في قوله " من قبله " عائدا على الهدى الذي دل عليه قوله " هداكم " (٣) ، وهو بذلك يوافق الزمخشري (٤) .

وفي قوله تعالى " ولتجدنهم أحوص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يصر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أن يصر والله بصير بما يعملون " (٥) كان رأيه أن الضمير " هو " يجوز أن يعود على " الواو " المفهوم من " يود " وجوز أن يكون الضمير ضمير " الوداد " دل عليه " يود " ، كقوله تعالى " اعدلوا هو أقرب للتقوى " (٦) - أي العدل - وجوز عنده أيضا أن يكون الضمير ضمير " التعمير " المفهوم من " يصر " وجوز أن يكون ضمير الشأن ، ويختلف إعراب ما بعده باختلاف هذه الحالات الأربع . (٧)

ولم يذكر العكبري إلا أن الضمير لأحد ، أو للتعمير ، ثم قال : " ولا يجوز أن يكون " هو " ضمير الشأن ، لأن الفسر لضمير الشأن مبتدأ وخبر ، ودخول الباء في " بمزحزحه " يمنع من ذلك (٨) ، أما ابن الحاجب فقد أجاز كونه ضمير الشأن ، وأن ما بعده مبتدأ وخبر تفسير له في موضع الخبر لما أواخر البتدأ على اللفتين (٩) ، ويريد باللفتين أن " ما " إما أن تكون حجازية أو غير حجازية ، وهو بهذا يوافق رأي الفراء الذي قال : " هو ضمير المجهول أي ما الأمر والشأن يزحزح أحدا "

(١) الأملی : إملا رقم ١٥٣ من الأملی المتفرقة : ص ٣٤٠ .

(٢) سورة البقرة : ١٩٨ (٣) الأملی ص ٤٨ .

(٤) الكشاف ١/ ١٢٤ (٥) سورة البقرة : ٩٦

(٦) سورة المائدة : ٨ (٧) انظر الأملی ص ٦٢

(٨) إملا ما من به الرحمن : ١ / ٥٣ .

(٩) الأملی : ص ٦٢ .

تمصيره من الضمير (١) " ذاب "

وفي آية " إن تهدوا الصدقات فمما هي (٢) " يرى ابن الحاجب أن الضمير " هي " يحتمل أن يكون عائدا إلى الصدقات ، ويحتمل أن يكون عائدا على الإبداء ، ثم رجح عوده على الإبداء ، فقال : وهذا هو الظاهر بدليل قوله " وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم " فالضمير عائده على الإخفاء ، ولو قصد الصدقات لقال " فهي " ، ثم يجيب بمسئد ذلك عن اعتراض هو : لماذا أنت " هي " والإبداء مذكر ؟ فيقول : فالجواب أن هذا على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير " إبدائها " كقولك " القرية أسألها " فلما حذف المضاف بقى المضاف إليه على حاله (٣) ، وقد أشار الزمخشري إلى هذا الرأي فقال : " فنمأهي " معناه فنعم شيئا إبدائها " (٤) .

وكما يعود الضمير على ما يدل عليه الفصل السابق ، يعود على غير مذكور أصلا ، وإنما يفهم ما يعود عليه من سياق الكلام ، وذلك كما فسره قوله تعالى : " ولأبويه لكل واحد منهما السدس " (٥) ، وفيها يسرى ابن الحاجب أن الضمير يعود على الميت ، وإن لم يتقدم له ذكر إلا أنه لما قال " يوصيكم الله في أولادكم " علم أن ثم ميتا ، ثم ذكر القاعدة التي تشمل عود الضمير عامة فقال : " فيعود الضمير على مذكور وغير مذكور ، إذا كان في الكلام ما يرشد إليه ، وإن لم يكن مصرحاً به " (٦) .

ومن ذلك عند قوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب " (٧) أي الشمس ولم يسبق ذكرها ، ويرى الزمخشري أن الضمير للشمس المفهوم من " المشى " أو للصفات (٨) ، قال الزجاج : إن في الآية دليلا على الشمس وهو قوله " إذ عرض عليه بالمشى " لأن معناه إذ عرض عليه

-
- (١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٥٥٥/٢ ، ولم أجد هذا الرأي للقرآني في كتابه (معاني القرآن) عند تعرضه لهذه الآية ٦٣/١ .
ولعله في كتاب آخر له نقله عنه صاحب إعراب القرآن .
- (٢) سورة البقرة : ٢٧١ (٣) الأملی : ١٠
(٤) الكشاف ١٦٣/١ (٥) سورة النساء : ١١
(٦) الأملی ص ٦ (٧) سورة ص : ٣٢ والأملی ص ٦٧
(٨) الكشاف : ٣٢٨/٣

بعد زوال الشمس ، وليس يجوز الإضرار إلا أن يجرى له ذكر ، أو دليل بمنزلة الذكر (١) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى " كل من عليها فان " (٢) أي على الدنيا ، وإنما حسن ذلك لوضوح المراد عود الضمير عليه ، لذلك يقول الشريف المرتضى " والكتابة عن غير مذكور لا تحسن إلا بحيث لا يقع لبس ، ولا يسبق وهم إلى تعلق الكتابة بغير مكنى عنه ، حتى يكون ذكره كترك ذكره في البيان عن المعنى المقصود مثل قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب " و " كل من عليها فان " وقول الشاعر :

(٣)
أماوي ما يغني الثراء عن الفتى . . إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
يريد إذا حشرجت الريح ، وضاق بها الصدر ، وذلك عند الوفاة .

ومح عند ابن الحاجب أن يعود الضمير المفرد على الجمع ، وذلك بتأويل الجمع بالمفرد كقوله تعالى " ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا " (٤) فقد عاد الضمير " منه " وهو مفرد مذكر على ثمرات النخيل والأعناب وهي جمع ، وقوله تعالى : " وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطوننا " (٥) فقد عاد الضمير في " بطوننا " وهو مفرد على " الأنعام " وهي جمع وذلك بتقدير أن الضمير يعود على (المقدم ذكره) أو (المذكور) . قال سيبويه : وأما أفعال " فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول " هو الأنعام " وقال الله عز وجل : " نسقيكم مما في بطوننا " (٦) ثم ذكر أن أبا عبيدة سأل رؤبة عن قوله :

(١) أمالي ابن الشجري : ٥٨/١

(٢) سورة الرحمن : ٢٧

(٣) أمالي المرتضى : ١٥٥/٢ ، ومع الهوامع ٦٥/١ ، والبيت لحاتم

ابن عبد الله الطائي يخاطب زوجته مأهبة وكانت تعذله على كثرة العطاء (الدرر اللوامع للشنقيطي) ٤٤/١ .

(٤) سورة النحل : ٦٧

(٥) سورة النحل : ٦٦

(٦) الكتاب لسيبويه : ١٧/٢

ففيها خطوط من سواد وبلق . . . كأنه في الجلد توليع البهق (١)
فقال : كيف تقول " كأنه " ، ولا يخلو أن تريد " الخطوط " فقل " كأنها "
أو السواد والبلق فقل " كأنهما " ، فقال : أردت " ذلك " ولب (٢) .
وجاء في موضع آخر عند قوله تعالى : " يوصيكم الله في أولادكم
للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك . . . " (٣)
قوله : إن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سيق له
ونسب إلى صاحبه ، فإذا قلت " إذا جاءك رجال " فإن كان واحدا
فأفعل به كذا ، وإن كانا اثنين فصح إعادة الضمير باعتبار
المعنى ، لأن المقصود " الجائي " فكأنك قلت : فإن كان الجائي من
الرجال ، لأنه علم من قولك " إذا جاءك " والآية سقت لبيان السوارث
من الأولاد ، فكأنه قيل : فإن كان الوارث من الأولاد ، لأنه المعنى السدى
سيق له الكلام ، وكذلك في آية الكلاله ، المعنى فإن كان الوارث من الكلاله
لأنه الفرض المقصود " (٤) .

ومذ لك يبدو اهتمام ابن الحاجب يعود الضمير في المواضع التي
لا يتضح فيها ما يعود عليه ، واهتمامه بذلك ناشئ من اهتمامه بالمعنى
الذي سقت له الآية ، لأن معرفة ما يعود عليه الضمير تترتب عليه معرفة
المعنى المراد ، وأفرد كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج بابا
لعود الضمير قال في عنوانه : (هذا باب ماجاء في التنزيل من الضميرين
إلى أي شيء يعود مما قبله) (٥) .

(١) قائله رؤبة بن العجاج يصف بقرة وحشية وقيل فرسا وقيل

خيلا فيها لون السواد ولون البلق أي البياض ، وسيروى

من بياض وبلق " والبهق : دا " يتخير منه لون الجلد :

(مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف) للمرزوقي ص : ٨٢ .

(٢) الأملی : ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٣) سورة النساء : ١١ .

(٤) الأملی : ص ١٥ .

(٥) إعراب القرآن : الباب الثالث والمشرون : ٥٥٢/٢ - ٥٢٦ .

ج - وضع الظاهر موضع الضمير :

ومما يناسب عود الضمير أن نذكر ظاهرة في القرآن الكريم لفتت نظرا بن الحاجب ، وهي ذكر الاسم الظاهر في موضع الضمير ، فالذي يتبادر إلى الذهن أن يكون في موضع معين ضمير ، ولكن يؤتى مكانه باسم ظاهر ، وقد وضع لنا سر هذا التعبير في كل آية جاءت على هذا النمط .
من ذلك قوله تعالى : " أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى (١) " وقد جاءت هذه الآية في بيان السبب في أن شهادة الرأيتين تعادل شهادة الرجل ، قال ابن الحاجب : قياس الكلام أن يقال : فتذكرها الأخرى ولا حاجة إلى إعادة الظاهر "إحداهما" ، ثم أجاب عن سر هذا التعبير القرآني بكلام مفصل يتلخص في أن المعنى يقتضى ذلك ، لأنه إذا قال : أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى ، وجب أن يكون الضمير عائدا على الضالة فيتمين لها ، وذلك مخل بالمعنى ، لأن الضالة الآن قد تكون ذاكرة في وقت آخر ، والذاكرة الآن قد تكون ضالة في وقت آخر والشهادة بعينها ، وذلك يحصل بالتعبير القرآني لا بالتعبير الآخر . (٢)

ويبحث في قوله تعالى : " فبدأ بأوعينهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه (٣) " لماذا لم يقل ثم استخرجها منه ؟

وجيب بأن ذلك يوهم أن الضمير للأخ نفسه ، فيكون الأخ مباشرا بطلب خروج الوعاء ، وهي الجاشرة أذى تأباه النفوس الأبية (٤) .
وتسأل مرة أخرى ، لماذا لم يقل ثم استخرجها من وعائه ؟ وجيب بأن ضمير الفاعل في " استخرجها " ليوسف ، فلو قال من وعائه لتوهم أنه ليوسف ، لأنه أقرب مذكور ، ثم إن الأخ مذكور مضافا إليه ، ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتج إلى إعادة ما أضيف إليه أظهر أيضا (٥) .

وصى المكبري في هذا الموضع أنه لم يصح بتفتيش وعاء أخيه ، حتى يعيد ذكره ضمرا ، فأظهره ، ليكون ذلك تنبيها على المحذوف ، فتقديره " ثم فتش وعاء أخيه فاستخرجها منه (٦) " ، وكلام المكبري

(١) سورة البقرة : ٢٨٢

(٢) الأملی : ص ١٠١٠

(٣) سورة يوسف : ٧٦

(٤) الأملی : ص ٤٨

(٥) الأملی : ص ٤٨

(٦) إملاء ما من به الرحمن : ٦/٢٠٥

غير واضح ، لأن قوله تعالى " فبدأ بأوجنتهم قبل وعاء أخيه " يفيد أنه
فتى وعاء أخيه بعد تفتيش أوجنتهم .

وفي قوله تعالى : " يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال
كثيبا مهيبا (١) لا " أعيد لفظ " الجبال " وكان يمكن أن يضرر ، والسبب
عند ابن الحاجب أن الآية سقت للتخوف والتنبيه على عظم الأمر ، وذلك
بإعادة الظاهر يكون أبلغ ، وأيضا لولم يذكر " الجبال " لكان الضمير
محملا أن يعود إلى الأرض ، فذكر الظاهر دفعا لهذا الاحتمال (٢) .

وأعيد لفظ الظاهر وهو " ربي " في قوله تعالى : " لئن كان الله
ربي ولا أشرك بربي أحسدا (٣) " كما أعيد لفظ الله في قوله تعالى :
" واتقوا الله ان الله (٤) " وأشياؤه ، لما في ذكر الاسم الظاهر
هنا من التعظيم ، فكان أحسن لهذا المعنى (٥) ، وإعادة " الإنجيل
والتوراة " للتعظيم أيضا في قوله تعالى : " وقفينا على آثارهم بعيسى بن
مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور
ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين ، وليحكم أهمل
الإنجيل بما أنزل الله في (٦) " .

ومن إعادة الظاهر للتعظيم والتخوف إعادة " الموت " في قول
الشاعر :

(٧)
لا أرى الموت يسبق الموت شيئا نخس الموت ذا الغنى والفقير
وهو مثل قوله تعالى : " وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن
يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون " (٨)

(١) سورة المزمل : ٧٤ (٢) الأملالي ص ٥٥٥

(٣) سورة الكهف : ٣٨ (٤) سورة المائدة : ٨٥ ٧٥٤

(٥) الأملالي : ص ٦٧

(٦) سورة المائدة : ٤٦ ، ٤٧ وانظر الأملالي : ص ٧٠ ، ٨٢ .

(٧) الأملالي : ص ٨٢ ، ٨١ والبيت لعدي بن زيد وقيل لابنه سواده ،

وقيل لأمية بن أبي الصلت (خزانة الأدب ١/١٨٣) وانظر سيرته

٣٠/١ وابن الشجري ١/٣٤٣ والخصاص : ٤٣/٣ ، وشواهده

المغنى : ص ٢٩٦ . والرضي على الكافية : ١/٩٢ .

(٨) سورة السجدة : ٢٠ ، والأملالي : ص ٢١ .

وهذا يخرج ابن الحاجب البلاغة بالنحو في أماليه .
وقد يعمد الاسم الظاهر بخير لفظه ، وفي هذا يقول : " ومثل
ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام - وإن اختلفت
المساقان - قوله تعالى " إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيق
أجر من أحسن عملاً (١) " وقوله " والذين يمسون بالكتاب وأقاموا
الصلاة إنا لانضيق أجر الصالحين " (٢) قال ابن الحاجب : ومثل ذلك
في القرآن كـ (٣) .

وقد اختلف الملما في وضع الظاهر موضع الضمير ، فإن كان في
معرض التخييم جاز قياساً ، كقوله تعالى : " الحاقة ، ما الحاقة (٤) " .
أى ما هي وإن لم يكن في معرض التخييم فعند " سبيوه " يجوز في
الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كالبيت السابق " لا أرى الموت يسبق
الموت شيئاً " وكقول الشاعر :

لمررك ما معن بتارك حقه . . ولا منسى ممن ولا مشير (٥)

وقال الأخفش : يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر أو في غيره مثل :
إذا المرء لم يفش الكربة أو شكت . . حال الهوى بالفتى أن تقطما (٦)
وقوله تعالى " ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيق أجر من أحسن
عملاً " ، وضع بعضهم في غير التخييم مطلقاً قال الرضى : " ولا وجه له
مع وروده " (٧)

وستفاد من هذا أن ابن الحاجب يؤيد الأخفش في وضع الظاهر
بخير لفظه موضع الضمير ، ومخالف بذلك سبيوه ، والحق في جانب ابن الحاجب
لورود ذلك في القرآن والشعر الفصيح في الشواهد التي مرت .

(١) سورة الكهف : ٣٠ (٢) سورة الأعراف : ١٧٠

(٣) الأمل : ص ٢١ (٤) سورة الحاقة : ٢٥١

(٥) سبيوه : ٣١/١ ، وهمع الهوامع ١٢٨/١ و وديوان الفرزدق : ٣٨٤

والخزاعة ١٨١/١ والرضى على الكافية ٩٢/١ والبيت للفرزدق هو منسى :
مؤخره والمفعول محذوف أى : حقه

(٦) الخزاعة ١٨٦/١ ، والمينى : ١٣٢/٣ ، والخصائص ٥٣/٣ ، والهمع :

١٨٠/١ وهو لكعبة الصيرنى .

(٧) الرضى على الكافية ٩٢/١ في الأقوال الثلاثة .

أما ابن جنى فقد قال بعد أن ذكر البيت : " إذا المرء لم يفتش
الكريهة أوشكت " ٥٠ ، وهذا عندهم قبيح وهو إعادة الثاني مظهرا
بغير لفظه الأول " ثم قال : " ولو قال : " زيد مرت بأبي محمد " وكنيته
" أبو محمد " لم يجز عند "سيبويه" وإن كان "أبو الحسن" أجازوه ، وذلك
أنه لم يعد على الأول ضميره كما يجب ، ولا عاد عليه لفظه ، فهذا وجه
القبح " ثم عاد وقال : ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن ، وذلك
أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة وعاد مخالفاً للأول شابه - بخلافه -
الضمير الذي هو أبداً مخالف للمظهر (٢) .

وقد ذكر ابن جنى بذلك رأى سيبويه ورأى أبي الحسن الأخفش
ثم ذكر رأيا له ، وهو أنه جعل ما هو قبيح عند سيبويه حسنا ، لأن القائل
لم يعد الظاهر بلفظه ، بل أعاده بلفظ يخالف للأول ، فكانه بهذا أعاد
الضمير ، إذ الضمير يخالف لفظ الظاهر ، وعود الضمير مقبول عند
الجميع .

وابن الحاجب سار على هذا النهج فأجاز عود الظاهر بغير لفظه
والم يجعله قبيحا لوروده في القرآن والشعر الفصيح ، ولكنه لم يشر إلى
موطن الحسن الذي أشار إليه ابن جنى .

د - تعلق الجار والمجرور :

ما عني به في أماليه القرآنية تعلق الجار والمجرور ، إذا كان في
تعلقها بمض الخفاء ، أو يمكن أن يتعلقا بفعلين مختلفين ، وتعلق الجار
والمجرور له أهمية في ربط الآية وفهم معناها ، فكانت عنايته به من أجل
ذلك .

وقد عقد إملاءً خاصا في كتابه لتوضيح معنى التعلق جاء فيه : وقال
أيضا مليا بالقاهرة ، معنى تعلق هذا بهذا في مثل قولنا " مرت بزيد "
وشبهه إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم ، فالذي وصل معناه هو
الذي يتعلق به الحرف ، كقولك " سرت من البصرة " (فمن) أوصلت معنى
السير إلى البصرة على معنى الابتداء ، وهو متعلق به " (٣) .

(١) في الخصائص (يخفى) مكان (يفتش) ٥٣/٣ .

(٢) الخصائص لابن جنى : ٥٣/٣ ، ٥٤ .

(٣) الأمالي : ص ٢٦٩ .

وفهم من حديثه هذا أن الجار يتعلق بالفعل ، وهو ما يرواه ابن هشام إذ يقول : " لا بد من تعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شئ من هذه الأربعة موجودا قدر ، وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو " زيد عندك " و " عمرو في الدار " فقال الكوفيون الناصب أمر معنوي وهو مخالفة الخبر للمبتدأ ، وقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ ، وعلق ابن هشام عليهما بقوله : " ولا ممول على هذين المذهبين " .
ومن الآيات التي بحث ابن الحاجب تعلق الجار فيها قوله تعالى :
" كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها وذوقوا عذاب الحريق " (١)
قال : يجوز أن يتعلق " من غم " " بيخرجوا " أي يخرجوا من أجل الغم ويجوز أن يتعلق " بأرادوا " أي كلما أرادوا من أجل الغم أن يخرجوا فأخر عن مفعول " أرادوا " لأن المفعول أولى بالتقديم ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله " منها " بدل الاشتغال ، والضمير محذوف للمعلم به أي " من غم فيها " (٢) ومثل هذا قاله ابن هشام في المفنى فقد جاء فيه بعد أن ذكر الآية : " من " الأولى للإبتداء ، " ومن " الثانية للتعليل ، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا ، أو للإبتداء ، فالغم بدل اشتغال وأعيد الخافض وحذف الضمير أي من غم فيها (٤) وهو بهذا يتابع ابن الحاجب .
وفي قوله تعالى " ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله " (٥)
قال ابن الحاجب : يجوز أن يتعلق (من الله) بكم ، ويكون كتمانها عن الأداة الذي أوجه الله تعالى كتمانها عن الله ، ويجوز أن يتعلق بما تعلق به " عنده " أي شهادة حاصلة عنده من الله ، ثم أخذ يشرح المعنى المراد على هذا التعلق ، وقال بعد ذلك : ويجوز أن يقدر " من الله " متعلقا بمحذوف غير متعلق (عنده) والمعنى " تأ " وتحدث ابن هشام عن هذه الآية بما يشبه حديث ابن الحاجب (٧) .

(١) المفنى لابن هشام ٧٤/٢ ، وانظر في هذا الموضوع الهمع ١/٩٨ ٩٩٤

(٢) الحج : ٢٢ (٣) الأملی : ٢٤

(٤) المفنى : ١٨/٢ (٥) سورة البقرة : ١٤٠

(٦) الأملی : ص ٢٤

(٧) المفنى لابن هشام : ١٨/٢ .

وفي قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب " ^(١) يرى ابن الحاجب أن الجار والمجرور متعلق بتوارت ، إما على نحو " كتبت بالقلم " أي حصل لها التوارى بالحجاب وإما على نحو تعلق قولك " سكنت بالبلد " على معنى " فيه " ، كأنها توارت فيه ، وجوز أن يكون حالا متعلقا بمحذوف والأول أوجه لأنه لا حاجة إلى التقدير مع وجود ظاهر يفتى عنه ^(٢) .

وفي قوله تعالى " إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النسأ " ^(٣) يرى أن " من دون " يمكن أن يتعلق بتأتون ، وهو الظاهر عنده ، لأن المعنى تجعلون الإتيان لهؤلاء عوضا عن أولئك إذا كانت " من " للتعاقبة أو تأخذون في الإتيان من هؤلاء إذا كانت لابتداء الغاية ، ويمكن أن يتعلق بشهوة " على المعنيين " ^(٤) .

وفي قوله تعالى : " وقاسمها إني لكما لمن الناصحين " ^(٥) لم يجز أكثر النحاة تعلق " لكما " بالناصحين ، لأن " أل " موصول ، وما بمصدر الموصول لا يعمل فيما قبله ، ولكن ابن الحاجب يخالف هؤلاء النحاة ، ويرى أن " لكما " متعلق بالناصحين ، لأن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم ، وخالفت بذلك الموصولات الأخرى ، ولم يعجبه تعسف النحاة في تلمس ما يتعلق به الجار من قولهم : إنه متعلق بما دل عليه " لمن الناصحين " وتقديرهم الكلام على أنه " إني لمن الناصحين لكما لمن الناصحين " ، أو متعلق بمحذوف مستقل كأنه قال " إرادتي لكما " ، أو متعلق بما تعلق به قوله " من الناصحين " كأنه قال : إني حاصل من الناصحين لكما ، وعلمتق ابن الحاجب على هذه الآراء بقوله : " وكله تعسف لا حاجة إليه " ^(٦) .

وجوز المكبري أن تكون " أل " للتعريف لا موصولة حتى يصلح تعلق " لكما " بالناصحين ^(٧) ، ولكن ابن الحاجب يجعلها موصولة ، ويجيز التعلق بما بعدها من صلة لأن صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة .

-
- | | |
|------------------------------------|-------------------|
| (١) سورة ص : ٣٢ | (٢) الأملئ : ص ٦٧ |
| (٣) سورة الأعراف : ٨١ | (٤) الأملئ : ص ٧١ |
| (٥) سورة الأعراف : ٢١ | (٦) الأملئ : ص ٨١ |
| (٧) إملاء ما من به الرحمن : ٦٤ / ١ | |

وفى رده على النحاة تظهر شخصيته ، وعدم تسليمه بقواعد النحاة ،
إذا كانت غير موافقة للذوق اللغوي ، بأن كانت فيها تقديرات تدل على
التعسف وكثرة التأويل ، وعدم الوضع ، فهو لا يخضع للقاعدة خضوعاً كاملاً
وفرق بين الموصول إذا كان كلمة مستقلة أو في صورة الحرف مثل " أل " .
ومن آرائه أنه يجيز تعلق الظروف والجار والمجرور بحرف النفي ،
تعد ذكر في قوله تعالى " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في المذاب
مشركون ^(١) " أنه يجوز أن يكون " إذ " بدلا من " اليوم " والماثل
فيه ما عمل في اليوم وهو إما النفع المنفي ، وإما ما في " لن " من معنى النفي ،
أى انتفى في هذا اليوم النفع ، فالنفي نفع ^(٢) مطلق ، وقد نقل
ابن هشام هذا الرأي عن ابن الحاجب . ^(٣)

ويرى في قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " أن الباء نسي
" بنعمة " متعلقة بالنفي لبقوله " بمجنون " ، إذ لو علق به لكان المصداق
نفي جنون من نعمة الله ، وذلك غير مستقيم لوجهين : أحدهما : أنه لا يوصف
جنون بأنه من نعمة الله ، والآخر أنه لم يرد نفي جنون مخصوص ، وإنما أريد
نفيه عموماً ، فتحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقاً بنعمة الله ، ثم قال
بقرار قاعدة عامة : وعلى هذا يحكم في التعلق ، فإن صح تعلقه بالفعل والاعلق
بالحرف على ما ^(٥) تقرر " وكأنه بذلك يرد على الزمخشري الذي يرى أن
" بنعمة " متعلق بقوله تعالى " بمجنون " منفياً ، ومحلّه عنده النصب
على الحال ، كأنه تعالى قال : ما أنت بمجنون منما عليك بذلك ^(٦) .

ورأى ابن الحاجب هنا يخالف جمهور النحويين ، فقد قال ابن هشام
بعد أن نقل رأى ابن الحاجب - وهذا كلام بديع إلا أن جمهور
النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغي على قولهم أن يقدر
أن التعلق بفعل دل عليه النافي أى : انتفى ذلك بنعمة ربك ^(٧) .
فالتعلق بطريق النيابة لا الأصالة وهو رأى أبى على وأبى الفتح ^(٨) .

(١) سورة الزخرف : ٣٩ (٢) الأملى : ص ١٦

(٣) المغنى : ٧٧/٢ (٤) سورة القلم : ٣

(٥) الأملى : ص ٢٣ (٦) الكشاف : ١٢٦/٤ .

(٧) المغنى لابن هشام : ٧٧/٢ .

(٨) نفس المصدر السابق .

ويلاحظ أن ابن الحاجب حين يعلق الظرف أو الجار والمجرور بحرف النفي يقدر أيضا فعلا كما يقدر ابن هشام فهو يقول في قوله تعالى "ولسن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم" : إنه متعلق بما في "لن" من معنى النفي أي انتفى في هذا اليوم النفع ، وفي قوله تعالى "ما أنت بنعمة ربك بمجنون" يقول : تحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقا ، فهو يقدر الفعل "انتفى" ، ولولا أنه صرح بأن التعلق بالحرف ، لفهنا من تقديره أنه يعلق بفعل دل عليه حرف النفي كجمهور النحويين .

هـ - معاني حروف الجر :

يسمى ابن الحاجب المجرور بحرف الجر مضافا إليه ، قال الرضى :
وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، ثم قال : وأما من حيث اللفظة فلا شك أن "زيدا" في "مرت بزيد" مضاف إليه ، إذ أضيف إليه العرور بواسطة حرف الجر (١) ،
أيضا يسمى حروف الجر حروف الإضافة (٢) . وقال : سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضى بمعاني الأفعال إلى الأسماء (٣) . وهذه التسمية أيضا تسمية الكوفيين فهم يسمونها (حروف الإضافة) لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أو (حروف الصفات) لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وغيرها (٤) .

ويلاحظ أن من يسميها "حروف الجر" ينظر إلى عملها فيما بعدها ، ومن يسميها "حروف الإضافة" ينظر إلى معناها وهو أنها تضيف ما قبلها إلى ما بعدها ، ومن العجيب أن ابن الحاجب سماها في الكافية أيضا (حروف الجر) ولعله بهذا ينظر إلى عملها ، وقد عرفها في الكافية بأنها ما وضعت للإضافة بفعل أو شبه أو معناه إلى ما يليه ، فهو قد عرفها بمعناها لا بعملها ، وعلق على ذلك الرضى بأن تسمية بعضهم لها "حروف الإضافة" لهذا المعنى ، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء (٥) . فالذي يهيم ابن الحاجب هو معننى

(١) شرح الرضى على الكافية : ٢٧٢/١

(٢) نفس المصدر .

(٣) شرح ابن يعين على المفصل : ٧/٨

(٤) نفس المصدر .

(٥) شرح التصريح على التوضيح : ٢/٢

(٦) شرح الرضى على الكافية : ٣١٩ / ٢ .

هذه الحروف ه لذلك تموضر لتوضيح معنى بعض هذه الحروف فى القرآن
إذا كان هذا المعنى خفيا وحتاج إلى بيان .

وقد ذكر لنا معنى (مِنْ) فى قوله تعالى " يوم يأتى بعض آيات
ربك لا ينفخ نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيرا " (١)
فقال : (من) لابتداء الفاية ه تقول : " ما آمن زيد من يوم كذا " لابتداء
الفاية ه ثم قال : " وإن أسقطت (من) فى نحو " ما آمن من قبل وما آمن
قبل " لم يختلف المعنى . (٢)

وفى قوله تعالى : " إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء " (٣)
يقول : (من) لابتداء الفاية ه أى تأتون فى ابتداء هذا الفعل من
غير النساء ه أو على معنى المقابلة ه أى تجملون هذا عواضا عن هذا (٤)
ولاحظ أن تفسيره (من) بأنها للابتداء فى هذه الآية غير واضح
ولكنى لاحظت أنه يعيل إلى أن تكون (من) للابتداء فى مواضع مختلفة من
الأمالى وإن كان المعنى يستبعد ذلك كما ورد فى أماليه على الفصل عند
قول الشاعر :

باعد أمَّ العمر من أسيرها . . حراس أبواب على قصورها (٥)

من أن (من أسيرها) متعلق بباعد على معنى ابتداء الفاية (٦) .

وقد وضع معنى كون " من " لابتداء الفاية فى إحدى أماليه بأنها
التي تصلح قبالتها " إلى " كقولك " سرت من البصرة إلى الكوفة " ثم قال :
وتجئ ملتبسة فى بعض المواضع مثل قولك " زيدا أفضل من عمرو " و " أعجبون
بالله من الشيطان الرجيم " وأشبهها ه لبعده تقدير (إلى) . (٧)

وما المانع من أن تكون (من) بمعنى (عن) فى قول الشاعر :
" باعد أمَّ العمر من أسيرها " وأنها لا تكون للابتداء ه لأن " عن
تناسب البعد ه إذ يقال (بعدت عن الشروقيت من الخير " ه وقال تعالى :

(١) سورة الأنعام : ١٥٨ (٢) الأمالى : ٧٠

(٣) سورة الأعراف : ٨١ (٤) الأمالى ص ٧١

(٥) ذكره السيوطى فى شواهد المفنى وقال أنشده الأصمعى ولم ينسبه
إلى أحد : ص ٦٠ وذكر ابن يعينى فى شرح المفصل أن قائله أبو النجم
ج ١ / ٤٤ .

(٦) الأمالى : ٩٦ (٧) الأمالى : ١١١

" ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها معدون " وجاءت كلمة (بعيد) متعدية بمن في قوله تعالى " وما قوم لوط منكم ببعيـد " (٢) ويمكن أن تكون (من) هنا أيضا بمعنى (عن) ، ومؤيد ذلك ما يراه ابن الحاجب في قوله تعالى " يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا " (٣) من أن (من) هاهنا يجوز أن تكون بمعنى (عن) كما تقول " أطممه عن الجوع ومن الجوع " وكساه عن المرى ومن المرى " ورمى عن القوس ومن القوس " وأخذت عنه الحديث ومنه الحديث " ثم عاد بعد ذلك إلى ما يبيل إليه من أن (من) لابتداء الغاية فقال في هذه الآية : والأحسن أن تكون على بابها لابتداء الغاية ، تنبيهها على أنه ابتداء ما غفل عنه ، لأن الذي بعد ذلك من العذاب أشد عليهم ولوقيل (عن هذا) لم يكن فيه ذلك المعنى (٤) ، فهو يبيل إلى أن تكون (من) دائما على أصل وضعها وهو ابتداء الغاية ، وإذا لم يكن المعنى واضحا أخذ يلتصق له ما يبرره .

وفي قوله تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمره " يرى أن الفعل " يخالف " عدى بمن ، لما في المخالفة من معنى التبعاد والحيد ، كأن المعنى الذين يحيدون عن أمره بالمخالفة ، فكان الإتيان بمن أبلغ للتثنية على هذا الفرض ، لما في ذكر (عن) مع المخالفة من التنبيه على البعد والحيد (٦) ، وفي ذلك إشارة من ابن الحاجب إلى " التضمين " فهو قد ضمن (يخالف) معنى (يبعد) وقد صرح الرضى بأن يخالفون عن أمره ضمن معنى (يتجاوزون) (٧) وإلى التضمين يشير ابن جنى بقوله : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إذا ناسا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر " (٨) .

ورى (يمس) أن التضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما قرينه ، وقيل إن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز

(١) سورة الأنبياء : ١٠١

(٢) سورة هود : ٨٩

(٣) سورة الأنبياء : ٩٧

(٤) الأملی : ص ٦٨

(٥) سورة النور : ٦٣

(٦) الأملی : ٧٤

(٧) شرح الرضى على الكافية : ٣٤٢ / ٢

(٨) الخصائص لابن جنى ٣٠٨ / ٢

وهو ظاهر قول المغنى أن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين (١)

وفى قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب (٢) " يرى ابن الحاجب أن الباء هنا مثل قولك " كتبت بالقلم أى حصل لها التوارى بالحجاب ، أو مثل " سكنت بالبلد " أى فيه كأنها توارت في (٣) ، فتكون الباء بمعنى (فى) .

وحيث بحثنا مستفيضا فى قوله تعالى " وعليها وعلى الفلك تحملون (٤) " فالقياس والاستعمال يقتضيان (فى) أما القياس فلأنه بمعنى الظرفية وأما الاستعمال فلقوله تعالى " قلنا احمل فيها " واسلك فيها " ، وأجاب بما يلخص فى أن الآدميين يكونون بأعلى السفينة فناسب ذلك ذكر (على) ثم قال : وهذا أحسن ممن يقول : إنما أتى بحلى لمناسبة (على) فى قوله و (عليها) ، لأن هذا مراعاة أمر لفظي ، وما تقدم مراعاة الأمر معنوي (٥) . وابن الحاجب دائما يفضل تقديم الأمر المعنوي على الأمر اللفظي .

وكما يجوز تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يجوز عنده تضمين الاسم معنى الفعل كتضمين (إذ الفجائية) معنى الفعل فى قوله تعالى " فإذا هم فريقان يختصمون (٦) " فقد أجاز أن تكون (يختصمون) صفة لفريقان أو خبرا بعد خبر أو حالا مما فى (فريقان) من معنى الفعل أى افترقوا مختصمين ، وأجاز أن تكون حالا مما فى (إذا) من معنى الفعل ، وذلك بشرط أن تجعله معمولا لمحذوف (٧) وكأنه يسير على نهج الزمخشري الذى يرى أن العامل فى " إذا " فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ، وعلق على هذا رأى ابن هشام بقوله : " ولا يعرف هذا لفظه " مع أن ابن الحاجب قد صح به فقال : يجوز أن تكون " إذا " متعلقة بمحذوف دل عليه معناها الذى هو المفاجأة كأنه قيل " فوجدوا أو كانوا أو حصلوا " (٩) .

(١) حاشية يس على شرح التصريح : ٤ / ٢ ، وفيها بحث مسهب

عن التضمين .

(٣) الأملى : ٦٧

(٢) سورة ص : ٣٢

(٥) الأملى : ٦٩

(٤) سورة المؤمنون : ٢٢

(٧) الأملى : ٧٨

(٦) سورة النمل : ٤٥

(٩) الأملى : ٧٨ .

(٨) المغنى ١ / ٨٠

يرى أن حرف الجر قد يكون اسماً مثل (الكاف) في قوله تعالى :
" واذكروه كما هداكم ^(١) " فهو يرى أن الكاف نعمت لمصدر محذوف ، أى
اذكروا الله ذكراً مثل ما هداكم فالكاف حلت محل (مثل) فتكون اسماً
مثلها ^(٢) .

يرى ابن هشام أن الكاف الاسم الجارة المرادفة لمثل لا تشع
كذلك عند " سيبويه " والمحققين إلا في الضرورة كقوله " يضحكن عن كالبرد
النهم ^(٣) " وقال كثير منهم " الأخفش " و" الفارسي " يجوز في الاختيار فجوزوا
في (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع ، وجوز ذلك
الزمخشري ^(٤) .

فابن الحاجب هنا يوافق الأخفش والفارسي والزمخشري ، وخالف
سيبويه وبعض المحققين . وفي هذه الآية " واذكروه كما هداكم " يرى
ابن هشام أن الكاف حرف معناه التعليل و" ما " مصدرية ، والتقدير
" واذكروه لهدايتهم أياكم ^(٥) " . وكذلك يرى ابن عقيل في شرح
الألف ^(٦) .

و - المطف على معمولي عاملين :

شاع بين النحويين ومنهم ابن الحاجب تسمية هذا الموضوع " المطف
على عاملين " ولكن الصواب أن يسمى " المطف على معمولي عاملين " ^(٧)
لأن معمولين لا يعطقان على عاملين بل على معموليهما ، وتسمية النحويين
على حذف مضاف . ^(٨)

(١) سورة البقرة : ١٦٨ (٢) الأماي : ٤٨

(٣) قوله المجاج وشدته : " بيض ثلاث كعماج جم " ، والنعاج : البقر

الوحش ، والجم : الكثير ، والمنتهم بتشديد الميم : الذائب ، يصف

نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة . (شرح

شواهد المغني للسيوطي : ص ١٧١ ، ١٧٢) .

(٤) المغني : ١٥٤ / ١ (٥) التصريح على التوضيح ٦ / ٢ :

(٦) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٣٢ / ١

(٧) المغني لابن هشام : ١٧٨ / ٢ .

(٨) شرح الرض على الكافية : ٣٢٤ / ١ .

والمطف على معمولي عاملين موضع خلاف بين النحويين ، فسيبويه
يمنع المطف على معمولي عاملين مطلقاً (١) ، وجاء في كتابه عند ذكر
" ماكل سوداً ، ثمرة ولا بيضاء ، شحمة " قوله : إن شئت نصبت شحمة ، وبيضاء
في موضع جر كأنك أظهرت " كل " فقلت " ولاكل بيضاء " ، وكذلك فسي
قول الشاعر أبي دؤاد :

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقدُ بالليل نارا (٢)
قدر سيبويه " كل " قبل " نارا " (٣) وإنما منع " سيبويه " المطف على
عاملين لضعف حرف المطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين (٤) ، وتبعه
كثير من النحويين البصريين . (٥)

والفراء يبيز المطف على معمولي عاملين مطلقاً ، حكى ذلك عنه
القارسي وابن الحاجب (٦) ، ونسب " ابن مالك " إلى الفراء أن مذهبه
كذهب سيبويه فهو يضمير الجار في كل صورة توهم المطف على عاملين (٧) .

وإذا رجعنا إلى " معاني القرآن " للفراء نجده يقول فيه عند
قوله تعالى : " والذين كتبوا السبآت جزاء سيئة بمثلها (٨) " : " رفعت
الجزاء باضمار " لهم " كأنك قلت : فلهم جزاء السيئة بمثلها (٩) " ،
ولم يجعله من المطف على معمولين على الآية السابقة " للذين أحسنوا
الحسنى وزيادة " (١٠) وهذا يؤيد موافقه لسبويه .

أما أبو الحسن الأخفش تلميذ سيبويه فيخالف أستاذه ، ويجيز
المطف على عاملين مختلفين مطلقاً إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمطوف
المجرور ، فلا يجوز عنده " دخل زيدٌ إلى عمرو مكرَّ خالدٍ " . وهذا المثال

-
- (١) الكتاب لسبويه : ٣٣/١ والرضي على الكافية ٣٢٤/١
 - (٢) الكتاب ٣٣/١ ، وأما لي ابن الشجري ٢٩٦/١ ولم ينسب فيها لقائله ،
وفي الكامل للمبرد نسب لعدي بن زيد العبادي ص ١٦٣ .
 - (٣) الكتاب لسبويه ٣٣/١
 - (٤) الرضي على الكافية : ٣٢٤/١
 - (٥) أمالي ابن الحاجب : ص ١٣ .
 - (٦) شرح التصريح على التوضيح ١٥٤/٢ والرضي على الكافية ٣٢٣/١ .
 - (٧) الرضي : ٣٢٥/١ (٨) سورة يونس : ٢٧ .
 - (٩) معاني القرآن للفراء : ٤٦١/١ .
 - (١٠) سورة يونس : ٢٦ .

(١) لا يجوز عند جميع النحويين ، للفصل بين الواو العاطفة و " خالد " المجزوء
أما ما عدا ذلك فيجوز عند الأخفش فهو يرى في البيت السابق أن " نار " ^(٢)
الأولى مجزوة لعطفها على امرئ ، و " ناراً " الثانية منصوبة لعطفها على الخبر
قال ابن عيسى : وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحسن ^(٢) .
وتبع الأخفش في جواز العطف على عاملين أكثر الكوفيين ، وهذا يؤيد ^(٣)
ما يراه الدكتور شوقي ضيف من أن الأخفش يعتبر الإمام الأول للمدرسة ^(٤)
الكوفية .

وروى ابن هشام أن الزمخشري يمنع العطف على معمولي عاملين بدليل ^(٥)
ما جاء في الآيات " والشمس وضحاها ، والقمر إذا تلالها ، والنهار إذا جلاها " ^(٥)
من قوله : " فإن قلت : نصب " إذا " معضل ، لأنك إن جعلت الواو عاطفة
وقعت في العطف على عاملين ^(٦) " قال ابن هشام : يعني أن " إذا " ^(٦)
عطف على " إذا " المنصوبة بأقسام ، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة
بواو القسم ^(٧) ، وأجاب الزمخشري عن ذلك بأن واو القسم نائبة عن فعله
والواو العاطفة نوابغ عن هذه الواو ، فيكون من باب عطف العامل على
معمولي عامل واحد ، مثل " ضرب زيد عمراً وكر خالداً " ، وهذا ^(٨)
جائز بلا خلاف .

واستدل ابن هشام بذلك على أن الزمخشري لا يرى العطف على
عاملين غير صحيح ، إذ أن الزمخشري يجب هنا عن تساؤل من يسأل
هذا المنع ، وهذا لا يدل على أنه يرى منع العطف على معمولي عاملين ، بدليل
أنه يرى هذا العطف في آية أخرى هي قوله تعالى " إن في السموات والأرض
آياتٍ للمؤمنين ، وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل
والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح
آيات لقوم يعقلون " ^(٩) إذ قال فيها : وأما قوله " آيات لقوم يعقلون " فمن
العطف على عاملين نصبت أو رفعت ، فالعاملان إذا نصبت هما " إن " و " في " ،

(١) شرح الرضى على الكافية ١/ ٣٢٤

(٢) شرح الفصل لابن عيسى ٣/ ٢٧٧ ، ٢٨

(٣) الأمالي : ١٣ (٤) المدارس النحوية : ٩٩

(٥) صورة الشمس : ١ ، ٢٥ ، ٣٥ (٦) الكشاف ٤/ ٢١٤

(٧) المفنى ٢/ ١٠٢ (٨) الكشاف ٤/ ٢١٥

(٩) سورة الجاثية : ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٥

وإذا رفعت فالعاملان الابتداء و " في " عملاً الرفع في آيات " والجرف في " واختلاف " ، ومعد أن ذكر هذا الرأي قال : والمطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد لا يقال فيه ، فإن قلت : فما وجه تخريج الآية عند سيبويه ؟ وأجاب على ذلك باضمار " في " أو نصب " آيات " على الاختصاص أو رفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف (١) ، فهو يرى المطف على عاملين بدليل قوله : " والمطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد " ولكنه يجب لمن يرى رأى سيبويه ، وقد علق الزمخشري في (الفصل) على إضمار الضاف في رأى سيبويه في مثل " مأكلاً سوداً ثمرةً ، ولا بيضاء شحمةً " بأنه شاذ . (٢)

وابن هشام يرى جواز المطف على معمولي عاملين فيقول : والحق جواز ذلك ، ويرى أن جوازه يمنع الإشكال فيما ورد فيه من الآيات القرآنية .

والآن ما موقف ابن الحاجب من هذا المطف .

لقد أبدى اهتمامه بهذا الموضوع ، فتحدث عنه في أماليه في أربعة مواضع ، منها موضحان في أماليه القرآنية (٤) ، و مرة في أماليه على الفصل (٥) ، وأخرى في أماليه على آيات من الشعر (٦) .

أما الموضع الأول فهو عندما تحدث عن قوله تعالى : " وتصريف الرياح آيات (٧) " ودها من باب المطف على عاملين ، سواء أكانت " آيات " مرفوعة أم منصوبة ، وقد سبق توضيح ذلك في قول الزمخشري عن هذه الآية ، وابن الحاجب يوافق في أنها عطف على عاملين ، ثم أخذ يوضح الآراء في هذا النوع من المطف ، فذكر أن أكثر البصريين ينعمه وأكثر الكوفيين يجيزه ، ومنهم من يفصل فيقول : أما مثل " في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ " فجائز ، وأما مثل قولك " زيد في الدار وعمرو الحجرة " فلا يجوز ، وبين أن من يمنع المطف على عاملين يرى في الآية أن " آيات " تأكيد لآيات الأولي ،

(١) الكشاف : ٤٣٦/٣

(٢) شرح الفصل لابن يعين : ٢٦/٣

(٣) المغنى : ١٠٢/٢ (٤) الأمالي : ١٢ ، ١٣ ، ٢١

(٥) الأمالي : ٨٦ ، ٨٧ (٦) الأمالي : ٢٦٥

(٧) سورة الجاثية : ٥

ووضح رأى سيبويه فى المثال " ماكل سوداء نمرة ٠٠٠ " ، والبيت :
" أكل امرئ تحسبين امرأ " (١)

وفى الموضع الثانى تحدث عن إعراب الآية " قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عمى " (٢) فقال :
يجوز أن يكون (الذين) مخفوضا عطفا على قوله " للذين آمنوا " ، وقوله
" قر " مرفوع على المطف على قوله " هدى " ، وفى آذانهم " بيان لمحل
القر لا خبر للمبتدأ الذى هو " قر " (٣) حتى يوافق المطف على
المعمولين السابقين ثم قال : ولزم من هذا أن يكون عطفا على عاملين
ومثل هذا من المطف جائز عند المحققين المتأخرين كقولك : " فى الدار
زيد والحجرة عمرو " و" ماكل سوداء نمرة ولابيضا شحمة " ونظائره ، وهو
كـ (٤) ثم أخذ يذكر أقوالا أخرى فى إعراب الآية .

وفى الموضع الثالث كان يعلق على بيت ورد فى الفصل للزمخشري

وهو :

أكل امرئ تحسبين امرأ وثار توعد بالليل نـ (٥)

وقد أسهب فى توضيح هذا المذهب ، وشرح مذهب سيبويه وأنه يقدر مضافا
محدوفا ومؤول البيت والآيات التى وردت فى ذلك وهذا التأويل لا يرضى
ابن الحاجب فيقول : وغير سيبويه لا يحتاج إلى شئ من هذه التأويلات كلها
فيحمل الباب كله على ظاهره من غير تأويل (٦) .

وفى الموضع الرابع تحدث عن رأى سيبويه أيضا باختصاص (٧) .

من ذلك يتضح لنا أن ابن الحاجب يجيز المطف على معمولي عاملين
فى هذه المواضع ، وقد تحدث عن هذا الموضوع بإسهاب فى كتابه " الإيضاح
شرح الفصل للزمخشري " وبين فيه رأيه فاختر جواز المطف على عاملين ،
إذا تقدم الجرور وتأخر غيره ، ثم أتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك
" فى الدار زيد والحجرة عمرو " وعلى ذلك حمل قوله تعالى " واختلاف الليل

(١) الأمالى : ١٢ ، ١٣ (٢) سورة فصلت : ٤٤

(٣) الأمالى : ٢١ (٤) الأمالى : ٢١ ، ٢٢

(٥) البيت لأبى دؤاد (انظر الكتاب لسيبويه : ٣٣/١)

(٦) الأمالى : ص ٨٧ ، ٨٨ (٧) الأمالى : ٢٦٥ .

والنهار " إلى قوله " آيات " ^(١) وقوله " والذين كسبوا السيئات " ^(٢) بمد قوله " للذين أحسنوا الحسنى " ^(٣) " فالذين كسبوا " في موضع خفض عندهم ، ثم قال : وهذا هو الوجه المستقيم لظاهر القرآن ، وأشعار العرب ، ولا حاجة إلى التمسك ^(٤) . فهو يصف رأى سيئوه بالتمسك ، وعلل لمن أجاز مطلقا بأنه نظر إلى هذه النماذج فأجاز جمع الباب ، وعلل لمن منع مطلقا كسيئوه ، بأنه لما رأى منع " زيد في الدار وعمرو الحجر " ظن أن الباب واحد ^(٥) ، وابن الحاجب يقف عند السماع عن العرب هذا الموقف الوسط فيجيز ماورد عنهم ومنع ما لم يرد ، وهو بذلك يخالف سيئوه ومؤيد الأخص ، ووصف من يرون هذا المذهب بأنهم ممن المحققين ، ومعيب على سيئوه بأن مذهبه فيه تأويل لا حاجة إليه ، وأن ماورد في القرآن والنصوص الأخرى من شعر ونثر يؤيد هذا المذهب وهو المطف على عالمين .

وبذلك يقف ابن الحاجب حرا في مذهبه لا يهجمه أن الرأي لإمام مسن نحاة البصريين (سيئوه) مع أنه يدين بمذهبهم غالبا ، ولكنه لا يوافقهم في كل آرائهم ، كما سنرى ذلك في كثير من المسائل .

ز - من أساليب الاستثناء في القرآن :

ما تعرض له ابن الحاجب كثيرا في أماليه أسلوب الاستثناء في بعض الآيات التي يخفى فيها المراد منه ، فيبين المستثنى منه ، ومن أي نوع هو هذا الاستثناء ، ومؤيدا رأيه بالدليل .

من ذلك قوله تعالى : " فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق ، خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد ، وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات

(١) الجاثية : ٣ ، ٤ ، ٥ (٢) سورة يونس : ٢٧

(٣) سورة يونس : ٢٦

(٤) الإيضاح شرح المفصل للزمخشري تأليف ابن الحاجب (مخطوطة رقم

١٨٥٥ بدارالكتب) . (٥) ورقة : ٧٧ الصفحة اليسرى .

(٥) نفس المصدر .

والأرض إلا ماشاء ربك عطاء غير مجدود " (١) والاستثناء هنا "إلا ماشاء ربك" مرتين ، ووجه الإشكال ذكره الزمخشري بقوله : فإن قلت : فما معنى الاستثناء في قوله "إلا ماشاء ربك" وقد ثبت خلود أهل الجنة والنار في الأبد من غير استثناء؟ (٢) وللإجابة على هذا التساؤل اختلف العلماء اختلافا كبيرا ، فذكر القرطبي في تفسيره أحد عشر قولاً في المراد بهذا الاستثناء (٣) .

وخلاصة رأى ابن الحاجب أن الاستثناء الأول والثاني متصل والمستثنى منه "مادامت السموات والأرض" أي جميع الأزمان "إلا ماشاء ربك" وهو زمن إقامتهم في المحشر ، فهم ليسوا فيه في جنة ولانار ، ويرى رأياً آخر يصلح للاستثناء الأول فقط وهو أن يكون المراد بالذين شقوا المؤمن العاصي والكافر ، فيكون "إلا ماشاء ربك" استثناءً للمدة التي تكون بعد إخراج العصاة ، ومضعف عنده أن يكون استثناءً منقطعاً ، وللحاجة التي تقدير ، ولحاجة إلى تقدير الانفصال مع تسويغ الاتصال ، لأنه أظهر وأكبر (٤) .
ومن الذين قالوا بجواز الاستثناء المنقطع هنا المكبر (٥) يرى ، وللزمخشري رأى في ذلك يخالف رأى ابن الحاجب ، فهو يرى أن الاستثناء من الخلود ، والمراد به أن أهل النار لا يخلدون في عذابها ، لأنهم يمدبون بالزهور ، وأنواع أخرى من العذاب ، وكذلك أهل الجنة لهم نعيم آخر كرضوان الله في قوله تعالى : " وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر " (٦) .

ورأى الزمخشري مقبول وله وجهه ، لأن يوم الحشر الذي اختص به ابن الحاجب أنه المراد بالاستثناء يكون قبل دخول الجنة أو النار فالاستثناء غير واضح ، لأن المفهوم أنه بعد دخولها ، أما التعذيب بأنواع أخرى وكذلك اختلاف النعيم فهو أظهر في الاستثناء .

(١) سورة هود : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨

(٢) الكشاف : ٢٣٥ / ٢

(٣) تفسير القرطبي : ٩٩ / ٩ وما بعدها .

(٤) الأمالي : ٥٧

(٥) إملاء ما من به الرحمن : ٤٥ / ٢ .

(٦) سورة التوبة : ٧٢ .

وفي قوله تعالى " ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله " (١)
يرى ابن الحاجب أن الاستثناء مفرغ ، وهناك باء محذوفة ، والتقدير " إلا بأن
يشاء الله " أي إلا بذكر المشيئة وستبمد أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً
لأدلة ذكرها ويرى أن الاستثناء لا يتعلق بالنهي ، لأن المعنى يكون " نهيتكم
إلا أن أشاء " والنهي لا يقيد بالمشيئة ، ولا يصح أن يكون متصلاً بقوله
" إني فاعل " إذ يصير المعنى إني فاعل بكل حال إلا في حال مشيئة الله ،
فيصير منهياً عن ذلك ، ورد على بعض المتأخرين - وهو عبد المنعم النحوي
من أصحاب ابن بوري الذي زعم أن " إلا " ليست باستثناء اتصال - فيقول :
تقدم الكلام عن ذلك ، وإن أراد أنها ليست باستثناء أصلاً ، فلا يصدر ذلك
إلا عن جهل (٢) .

ويرى الزمخشري أن الاستثناء هنا متعلق بالنهي لا بقوله " إني
فاعل " والمعنى عنده : " ولا تقولن ذلك القول إلا أن يشاء الله أن تقوليه
بأن يأذن لك فيه ، أو يكون المعنى ولا تقولنه إلا بأن يشاء الله أي قولا
إن شاء الله (٣) ، فابن الحاجب يوافق الزمخشري في أنه لا يتعلق بإنسي
فاعل ، ومخالف الزمخشري في أنه لا يتعلق بالنهي . ويرى أن الاستثناء
مفرغ في الآيات الآتية :

قوله تعالى : " فماذا بعد الحق إلا الضلال " (٤) فالضلال يرتفع على
أنه بدل ، كأنه قيل ما شيء بعد الحق إلا الضلال ، أو مبتدأ على تقدير
استثناء مفرغ من حيث إن المعنى ما بعد الحق إلا الضلال (٥) .

وقوله : " أمن لا يهدي إلا أن يهدى " يرى أيضا أن الاستثناء مفرغ ،
لأن المعنى أم من لا يهدي بسبب من الأسباب إلا بأن يهدى وحذفت الباء
لأن حذفها وإثباتها قبل " أن " قياس مطرد (٦) ، والزمخشري لیس
يتحدث في كشافه عن هذا الاستثناء .

(١) سورة الكهف : ٢٣

(٢) الأملی : ٤٢ وفيه تفصيل هذا الموضوع .

(٣) الكشاف : ٣٨٦/٢ (٤) سورة يونس : ٣٢

(٥) الأملی : ٤٢ و ٤٣ (٦) سورة يونس : ٣٥

(٧) الأملی : ص ٤٧ .

وفي قوله تعالى " وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين " (١) يرى أن الاستثناء مفرغ من عموم الصفات المقدرة لورقة أى وما تسقط من ورقة إلا معلومة ، و" إلا في كتاب مبين " بدل من قوله " إلا يعلمها " ، لأن ما يعلمه الله حاصل في كتاب ثم يقول ، والبدل بتكرير لفظ الاستثناء سائغ كقول الشاعر:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسمه ولا رملا (٢)

قال الزمخشري : وقوله " إلا في كتاب " كالتكرير لقوله " إلا يعلمها " لأن معناها واحد (٣) ، وهو إشارة إلى أن " إلا في كتاب " بدل .

وفي قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا " (٤) يرى أن " وحيا " استثناء مفرغ من عموم الأحوال المقدمة في سياق النفي من الضمير في الخبر (٥) ، أو من اسم الله تعالى ، ويجوز أن يكون (وحيا) هو الخبر على أنه استثناء مفرغ من عموم الأخبار المقدرة ، ويجوز أن يكون استثناء منقطعا قال ابن الحاجب : وليس بواضح إذ المفهوم من سياق الكلام بيان حصول التكليم من الله لبشر ولأنه لا ينهض المدول إلى المنقطع إلا بعد تمسك المنقطع (٦) .

وهو بذلك يرد على المعبرى الذى يرى أن " وحيا " استثناء منقطع ، لأن الوحي ليس بتكليم .

وفي قوله تعالى " وإن اعتزلتموهما وما يعبدون إلا الله " (٨) ، يجوز عنده أن يكون الاستثناء متصلا ومنقطعا ، فالاتصال على أن تكون " ما " للمعبود على تقدير أن يكونوا يعبدون مع الله غيره ، ويجوز أن يكون منقطعا

-
- (١) سورة الأنعام : ٥٩
(٢) الأمالي : ٤٩ ، قال العيني رجز لم أدر راجزه : ١٥١/٢ والرواية (شيخك) والأولى (شنجك) والمراد به الجمل والرسم والرمل : البطىء والسريع من السير ، ومعتبر الجرجاوى رواية (شيخك) تحريفًا من الناسخ ولم ينسب البيت . (شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى : ص ١٢٢ ، ١٢٣ . وانظر همع الهوامع : ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ .)
(٣) الكشاف : ١٩/٢ (٤) سورة الشورى : ٥١
(٥) المراد بالضمير " هو " والتقدير وما كان تكليم الله كائنا (هو) لبشرًا أو حيا .
(٦) الأمالي : ٥٨ (٧) أملا ما من به الرحمن ٢٢٦/٢
(٨) سورة الكهف : ١٦ .

على ألا يكونوا يعبدون الله أصلاً ، أو على أن تكون " ما " مصدرية تقديره
وإن اعتزلتموهم وعبادتهم ، والاتصال أظهر ، لأنه الواقع كثيراً مع الاختصال
الظاهر ، فكان حمله عليه أولى (١) .

وهي هذين الرأيين في الاستثناء هنا الزمخشري والمكبري (٢) (٣) .

من هذا المرض يبحث ابن الحاجب في الاستثناء نرى أنه يبحث في
الآيات التي خفي معنى الاستثناء فيها ، وأنه لا يميل إلى أن يكون الاستثناء
منقطعاً مع إمكان الاستثناء المتصل ، لأن المتصل عنده هو الأصل في
هذا الباب .

ح - توجيه المشكل في القرآن :

في قوله تعالى " إن هذان لساحران " (٤) حديث مستفيض عند النحويين
والمفسرين ، وخلاصة القول أن في هذه الآية ثلاث قراءات :

القراءة الأولى : " إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ " بتشديد " إِنَّ " ورويت عن عثمان
وعائشة وغيرهما وهذه القراءة موافقة للإعراب ومخالفة للمصحف .

والقراءة الثانية : " إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " بتخفيف " إِنْ " وهذه
القراءة سلمت من مخالفة المصحف ، ومن فساد الإعراب .

والقراءة الثالثة : وهي قراءة المدنيين والكوفيين " إَنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " بتشديد النون ، وهذه القراءة توافق المصحف ، وتخالف الإعراب (٥) وقد
خطأها قوم حتى قال أبو عمرو : إني لأستحي من الله أن أقرأ " إَنَّ هَذَانِ " (٦)
ولذلك قرأ " إَنَّ هَذَيْنِ " (٧) .

(١) الأمالي : ٦٨ (٢) الكشاف : ٣٨٢/٢

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٩٩/٢ (٤) سورة طه : ٦٣

(٥) انظر القراءات الثلاث وتوجيهها : تفسير القرطبي ٢١٦/١ وحاشية

عبادة على شذرات الذهب : ٦٥/١ وإملاء ما من به الرحمن للمكبري ١٢٣/٢

والكشاف للزمخشري ٤٣٨/٢ ، ٤٣٩ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل

٤١/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٧٩/١ .

(٦) تفسير القرطبي ٢١٦/١

(٧) الأمالي : ٢٢ ، حاشية عبادة على الشذور : ٦٥/١

وروى عروة عن عائشة أنها سئلت عن قوله تعالى: " لكن الراسخون في العلم " ثم قال " والقيمين الصلاة " ، وفي المائدة " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " ، و" إن هذان لساحران " قالت : يابن أخى: هذا خطأ من الكاتب^(١) ، وروى عن عثمان أنه قال : في المصحف لحن وستقيمه العرب بالسنتهم ، وروى ابن تيمية أن هذا الخبر عن عثمان باطل لأن الصحابة لاتسكت على وجود لحن في القرآن . (٢)

وقد شمر العلماء عن سواعدهم للدفاع عن هذه القراءة ، ولهم في ذلك آراء كثيرة ، وقد روى أن للعلماء في هذه القراءة ستة أقوال ذكرها ابن الأنباري والنحاس والمهدوي ، وخلاصة هذه الآراء (٣)

١- أن من القبائل من يجعل المثنى بالألف في جميع حالات الإعراب وهم بنو الحارث بن كعب وزبيد وخثعم وكنانة بن زيد ، قال شاعرهم: إن أباهما وأبأ أباهما . . . قد بلغنا في المجد غايتاهما^(٤)
قال أبو جعفر النحاس : وهذا القول من أحسن ما حطت عليه الآية وهو رأى أبي الخطاب الأخفي والكسائي والفسرا . (٥)

٢- أن " إن " بمعنى نعم ، قال النحاس : ورأيت أباً إسحق الزجاج وعلى بن سليمان يذهبان إليه ، قال الزمخشري : وقد أعجب بسـه أبو إسحق^(٦) ، وحكى سيهويه أن " إن " تأتي بمعنى أجل .
ولكن هذا الرأي لا يعجب ابن الحاجب ، وصفه بأنه ضعيف ، لأن " إن " بمعنى نعم لم يثبت إلا شاذاً ، ولا يصح حمل القرآن على الشاذ ، ثم إن لام الابتداء لاتدخل على الخبر^(٧) ، وودَّ على هذا بأنها لام زائدة أو داخلة على مبتدأ محذوف . (٨)

(١) تفسير القرطبي : ٢١٦/١١ والإتقان للسيوطي : ١ : ١٨٢

(٢) شذور الذهب لابن هشام بتحقيق محمد محيي الدين : ٤١

(٣) القرطبي : ٢١٦/١١ وما بعدها .

(٤) قوله أبو النجم ونسب لرؤبة .

(٥) القرطبي : ٢١٧/١١ .

(٦) الكشاف : ٤٣٩/٢

(٧) الأمالي : ٢٣ .

(٨) حاشية الخضري على ابن عقيل : ٦٦/١ .

٣- يرى الفراء أن " هذا " مثل " الذى " تزداد عليهما النون بلا تغيير فكما يقال (الذين) فى جميع حالات الإعراب يقال (هذان) كذلك فى جميع الحالات .

٤- الألف فى (هذان) تشبه ألف (يفعلان) فلا تغيير .

٥- قال أبو اسحق : ضمير الشأن مضمرة ، والمعنى إنه هذان لساحران ، وقال ابن الأنبارى فأضرت الهاء التى هى منصوب " إِنَّ " وهذان خبر " إِنَّ " ، وساحران يرفعهما (هما) المضمرة .

وقد عد ابن الحاجب هذا الرأى أضعف من السابق فقال : وأما من قال إن " إِنَّ " فيها ضمير الشأن محذوفا والمراد " إنه هذان لساحران " فأضعف ، لدخول اللام فى الخبر ، ولأن حذف ضمير الشأن المذكور لم يثبت إلا شاذاً فى مثل قولهم : إِنَّ من يدخل الكنائس يوماً . . . يلقى فيها جازراً وظيراً (١) .
وعلى ثبوته فهو ضعيف بانفـاق (٢) .

٦- المفرد لم يتغير إعرابه وهو (هذا) فكذلك مثناه ، روى هذا الرأى أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان .

وذكر ابن هشام فى شذور الذهب الرأى الأول والثانى والخامس والسادس من الآراء السابقة ، وزاد رأياً وهو أنه لما اجتمع ألفان ، ألف هذا وألف التثنية حذفت ألف التثنية لالتقاء الساكنين ، فبقيت ألف (هذا) وهى لا تتغير ، لأنها ليست ألف الإعراب . (٣)

وذكر السيوطى أنه قد ظهر له فى الآية رأى ، وهو أن (هذان) بالألف جاء لمناسبة (ساحران) و (يريدان) ، كما نون (سلاسل) لمناسبة " أغلالا " (٤) . وهذا مراعاة لأمر لفظى ، وقد تمت الآراء بهذا ثمانية .

أما الرأى الذى يوجهه ابن الحاجب وميل إليه فهو أن (هذان) مبنى فجاء فى حالات الإعراب على صورة واحدة ، وهى لفظة واضحة ويرى أن

(١) الخزانة : ٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢ ، وابن يعينى على المفصل : ١١٥/٣ ، والهمع ١٣٦/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٩٥/١ ، ونسب للأخطل وقيل ليس

فهرديوانه (الخزانة) .

(٢) الأمالى : ٢٣ .

(٣) شذور الذهب بتحقيق محبى الدين عبد الحميد ص ٤٠

(٤) الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى : ١/١٨٤ .

اختلاف الصيغ في اللفظة الأخرى التي يقال فيها (هذان وفما و(هذين)
نصبا وجرا ، ليست إعرابا في التحقيق ، لأن علة البناء موجودة وهي أنه
اسم اشارة ، وذكر أن هذا الرأي أظهر الآراء (١) ، وهذا الرأي يشبه
الرأي الثالث وهو للفرأ .

وفي قوله تعالى : " وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج
الأكبر أن الله يرى " من المشركين ورسوله (٢) " يتمرض لإعراب (ورسوله)
بالرفع في موضعين من الأمالي (٣) ، أما قراءة النصب فهي واضحة عطفًا
على (الله) وهو اسم " أن " وفي قراءة الرفع يرى أن (رسوله) معطوف
على اسم (أن) باعتبار المحل الأصلي وهو الابتداء ، والمطف على اسم
(أن) المفتوحة ينمعه النحويون ، ولكنه هنا يخالفهم ، ويرى أنهم لم
ينتبهوا إلى أن المفتوحة قسمان : قسم يجوز المطف على اسمها بالرفع
وقسم لا يجوز ، أما الأول فهو أن تكون في حكم المكسورة كقولك " علمت
أن زيدا قائم وعمرو " وذلك لأن " علم " لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ،
بدليل وجوب الكسر في قولك " علمت إن زيدا قائم " أما إذا كانت المفتوحة
على غير هذه الصفة فلا يصح الرفع مثل " أعجبتني أن زيدا قائم وعمرو " (٤)
وإنما لم يصح ذلك ، لأن المفتوحة هي واسمها وخبرها في تأويل جز
واحد مشرك لأن ، فلو قدرت (أن) في حكم المدم لم يصح بخلاف المكسورة ،
فإن تقدير عدمها لا يخل بالمعنى ، كما جاز تقدير عدم الباء المؤكدة في
قول الشاعر : " فلنا بالجال ولا الحديد " (٥) فمطف (الحديد)
على (الجال) بالنصب على تقدير حذف الباء أي (فلنا الجال ولا الحديد) .
فخلاصة رأيه هنا أن العطف بالرفع جائز على اسم (أن) المفتوحة باعتبار
المحل الأصلي وهو الابتداء إذا كانت في حكم المكسورة ، وهي في الآية في
حكم المكسورة ، لأنه سبقها قوله تعالى " وأذان " أي وإعلام ، فأصبحت
كالثال الذي ذكره وهو " علمت أن زيدا قائم وعمرو " ، أما في قوله تعالى :

(١) الأمالي : ٢٣ (٢) سورة التوبة : ٣

(٣) الأمالي : ٢٣ ، ٣٣ (٤) الأمالي : ٣٣

(٥) الأمالي ص : ٢٣ ، ٢٤ ، وصدر البيت (معاوي إننا بشر فأسجج)

وقائله عقبة بن هبيرة الأسدي (الخزانة ١/٣٤٣ ، ٣٤٥) واستشهد

به سيومه في أربعة مواضع ١/٣٤٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ (الإنصاف

ص ٢٠٧) والمقتضب للبرد ٢/٣٣٨ .

" ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام^١ والبحر يمده من بعده سبعة أبحر^(١)"
فلا يصح عنده عطف (البحر) على اسم (أن) لأنها ليست فى حكم المكسورة
بل (البحر) مصطوف على فاعل (ثبت) المقدر بـ " لو " .

ولم يتنبه المكبرى إلى هذا الفرق فقال : إن عطف (ورسوله)
على موضع الابتداء غير جائز عند المحققين ، لأن المفتوحة لها موضع غير
الابتداء بخلاف المكسورة . (٢)

أما ابن مالك فأجاز المطف على اسم إن المكسورة والمفتوحة
بالرفع حيث قال :

وجائز رفعك مطوفا على منصوب إن بـمد أن تستكملا
والحقت بإن لكنَّ وأن من دون ليت ولمل وكان
واشترط الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل فى (أن) المفتوحة أن تكون
فى موضع الجملة بأن تسد سد مفعولى العلم اللذين أصلهما الجملة فتكون
فى حكم المكسورة ، وكذا مافى معنى العلم كآية " وأذان من الله ورسوله " .
فهو بذلك يوافق ابن الحاجب ، ثم قال الخضرى بـمد ذلك وقيل : يجوز
مطلقا ، وقيل يمنع مطلقا . (٣)

وقال ابن هشام : والمحققون من البصريين فى الآية على أنه مبتدأ
حذف خبره والتقدير (ورسوله برى) أو على المطف على ضمير الخبر
المستتر أى (برى) هو رسول^(٤) . ومن شواهد المطف على
اسم (إن) المكسورة بالرفع قول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فان لنا الأم النجبية والأدب^(٥)
وشترط ابن مالك لجواز الرفع أن تستكمل (إن) خبرها ، والكسائسى
يجوز الرفع عطا على اسم إن مطلقا ولو لم تستكمل خبرها تسكا بظاهـ
قوله تعالى " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " وقراءة بعضهم
" إن الله وملائكته يصلون برفع ملائكته " وقول الشاعر :

(١) لقمان : ٢٢ (٢) إملاء ما من به الرحمن : ١١ / ٢

(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل : ١٣٢ / ١

(٤) شرح التصريح على التوضيح : ٢٢٢ / ١

(٥) التصريح على التوضيح : ٢٢٢ / ١ والصبان على الأشمونسى :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقصار" بها لفريسي (١)
وتعبير النحاة هنا يفيد أن المطف على اسم (إِنَّ) باعتبار المحصل
الأصل وهو الابتداء وذلك قبل دخول " إِنَّ " ولكن ابن هشام حير بأن
المطف هنا على محل إِنَّ مع اسمها ، ومحلها رفع بالابتداء ، وذلك
عند إعرابه لقوله تعالى " رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي (٢) " فقد ذكر
من وجوه الرفع في " أخي " أن يكون عطفاً على محل " إِنَّ " واسمها . وقال
" عبادة " معلقاً على هذا : في الحقيقة المطف على اسمها أما ما ذكره ابن هشام
فهو على مذهب الكوفيين . (٣)

ووجه قوله تعالى " كذلك ملكناه في قلوب المجرمين ، لا يؤمنون به
حتى يروا العذاب الأليم ، فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون " (٤)

وجه الإشكال : كيف يكون إتيان العذاب بغتة بعد أن شوهد رؤى ؟
وهذا الاعتراض وإن كان متصلاً بالمعنى لا بالإعراب إلا أنه يجب عنه في
أما ليه بوجهين : أحدهما أن المراد بالرؤية مشارقتها وقارنتها ، وإطلاق
الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير قال تعالى : " كتب عليكم إذا حضر أحدكم
الموت إن ترك خيراً الوصية (٥) " والمعنى إذا قارب حضور الأجل ،
وقوله تعالى " وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكنهن (٦) " ومعنى
أن الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل ، وإنما المراد قاربت بلوغ الأجل ،
والوجه الثاني أنهم قد يرونه ولا يمتقدون أنه عذاب ، فتأتي البغتة بعد
رؤيته حين يأخذهم ، كقوله تعالى : " وإن يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا
سحاب مرسوم " (٧)

وفي قوله تعالى " قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم " (٨)
عن قول من يقول : كيف أضيف " يوم " إلى " الوقت " والمراد باليوم الوقت
فكأنه قال : إلى وقت الوقت المعلوم ، وكان يفنى عن ذلك إلى الوقت المعلوم ؟

(١) قاله ضابئ بن الحارث البرجمي (شواهد العيني على الأشموني :

٢٨٦/١)

(٢) المائدة : ٢٥

(٣) حاشية عادة على الشذو : ٦١/١

(٤) سورة الشعراء : ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

(٥) سورة البقرة : ١٨٠ (٦) سورة المائدة : ١٣١

(٧) سورة الطور : ٤٤ وانظر الأماي : ٣٥٢ (٨) سورة الحجر : ٣٨

ورد على هذا الاشكال بأربعة آراء تتلخص في أن المراد بالوقت المعلوم النفخ في الصور فكأنه قال : إلى وقت النفخ ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم " القيامة " ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم النفخ ، و مراد باليوم يوم القيامة ، وأضيف لوجود الملازمة بينهما ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم يوم القيامة والمراد بيومه يوم النفخ ، وهذا يندفع الإشكال (١) .

وروى عن ابن عباس أنه قال : المراد بيوم الوقت المعلوم النفخة الأولى يوم موت الخلائق ، وهذا المعنى هو ما يدور حوله ابن الحاجب .
مدافع عن أسلوب القرآن في قوله تعالى " يأتيها الرسول بلغ ما أنزل إليك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " (٢) بأنه قد اعترض بشأن المرب لا تقول " إن لم تفعل فما فعلت " لموافقة الشرط للجواب ، ولعدم الفائدة ، وكان جوابه عن هذا الاعتراض أن المراد تبليغ جميع ما أنزل إليه ، حتى إنه لو لم يبلغ الجميع فكأنه لم يبلغ شيئا أو يكون معنى " فما بلغت رسالته " وضع موضع أمر عظيم ، أي إن لم تفعل فقد ارتكبت أمرا عظيما . (٣)
قال الزمخشري في هذا الموضع : " المراد فإن لم تفعل فلك ما يوجه كتمان الوحي كله من العقاب ، فوضع السبب موضع السبب ، ومعضده قوله صلى الله عليه وسلم : فأوحى الله إلي إن لم تبلغ رسالتي عذبتك " (٤) وهذا موافق للرأى الثانى عند ابن الحاجب .
وروى عن ابن عباس أنه قال : المعنى بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك فإن كتبت شيئا منه فما بلغت رسالته ، وهذا تأديب للنبي (ص) ، وتأديب لحملة العلم من أمته ألا يكتموا شيئا من أمر شريعتهم . (٥)
والرأى الأول لابن الحاجب موافق لما روى عن ابن عباس .

وفي قوله تعالى " وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها " (٦) يرى أن فيها إشكالا ، لأن أفضل التفضيل يفيد زيادة المفضل على المفضل عليه ، فقوله تعالى " إلا هي أكبر من أختها " يلزم منه أن تكون كل آية أكبر من الأخرى ، وذلك يؤدي إلى أن تكون أكبر وليست بأكبر ، وأجاب عن هذا بإجابات ثلاث : أن يكون المراد إلا هي أكبر من أختها ،

(١) الأملى : ٢٦ ، ٢٧
(٢) المائدة : ٦٧
(٣) الأملى : ٣٢
(٤) الكشاف : ٣٥٣/١
(٥) تفسير القرطبي : ٦/٢٤٢
(٦) سورة الزخرف : ٤٨

المقدمة عليها ، أو يكون المراد أكبر من أختها من وجه ، والثانية أكبر من وجه آخر ، أو يراد أنها تكون أكبر من أختها وقت حصولها ، لأن المشاهدة لها أثر عظيم في النفس . (١)

وعند الزمخشري ليس هناك تفضيل في هذه الآية ، وإنما هذا أسلوب عربي يفيد أن الآيات كلها كبيرة ، ولا تفاوت بينها ، كقول القائل :
" رأيت رجلا بمضهم أفضل من بعض " ، وقول الشاعر :

(٢)
من تلق منهم تقل لاقيت سيدهم مثل النجوم التي يسرى بها السارى
وقول الأنبارية عن بنيتها " شكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، هم كالحلقة
المفرقة لا يدري أين طرفاه " (٣) .

وملاحظ أن ابن الحاجب يرد على الاعتراض ردا عقليا منطقيًا
حاملًا التفضيل على حقيقته ، وأنه لا بد أن يكون هناك فضل ومفضل عليه ،
أما الزمخشري فيرد ردا أدبيا ، فيه تذوق للأسلوب العربي ، وأنه
لا يلزم عنده أن يكون هناك تفضيل ، وإنما هذا أسلوب عربي يفيد
تشابه جميع الآيات في أنها كبيرة ، ويستشهد بكلام العرب على ذلك
وأنا أؤيد تفسير الزمخشري ، وأن التفضيل ليس مرادا .

ط - أحكام لغوية خاصة بالقرآن :

وللقرآن عنده أحكام لغوية خاصة به ، لأنه كلام الله سبحانه وتعالى ،
ومعنى ما يصح في حق البشر لا يصح في حقه تعالى ، قاله منزّه عن الصفات
التي يتصف بها الإنسان ، فإذا عبر - سبحانه - " بلعمل " فليس معنى ذلك
أنه يرجو أو يتوَجَّع أو ينتظره ، وأنه ليس عالمًا بما سيحدث ، فذلك مستحيل
على الله العالم بكل شيء .

(١) الأمل : ٤٧

(٢) قائله المرندس وهو من بنى بكر بن كلاب يمدح بنى عمرو والفتوسيين

(الحماسة ٢/٢٥٥ ، ٢٥٦ ط صبيح) وقيل لمبيد بين الأبرص

(مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : للمرزوقي : ص ٥٧) .

وقبله :

لا ينطقون عن الفحشاء إن نطقوا . . ولا يمارون إن ماروا بإكتار

(٣) الكشاف : ٣/٤٢١ ، ٤٢٢ .

فماذا نفسر قوله تعالى " فلملك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق بسـ
(١) صدرك " ، وقد أجاب عن توهم ذلك ، بأن ألفاظ التوقع إذا وردت
من الله تعالى ، فهي محمولة على التوقع من المخاطب كقوله تعالى " لعله
يتذكر " (٢) بمعنى اذهبها على توقعكما ذلك (٣) ، وقوله " فلملك
تارك " بمعنى أن التوقع منك للترك حاصل لأجل هذه الملة والتعنيت
المذكور ، وهو قولهم " لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك (٤) " .

ومن أنواع البدل في النحو " بدل الغلط " ، وهذا النوع لا يمكن حمل
القرآن عليه ، لاستحالة الغلط على الله سبحانه ، فهذا النوع يتمتع وروده
في القرآن الكـ (٥) .

والأسلوب اللغوي الضميف عنده لا يورد في القرآن ، فالخفض على
الجوار شاذ ، لأنه لم يورد في القرآن ولا فصيح الكلام ، وإنما أتى في كلام
من لا يؤبه له من العرب . (٦)

وإذا ورد استفهام على لسان الله في القرآن فليس المراد أنه
يستفهم عن شيء لا يعرفه مثل بقية الناس حين يستفهمون ، فلا بد من
تأويل الاستفهام بأن يكون له معنى آخر ، ففي قوله تعالى : " فماذا بعد
الحق إلا الضلال " يرى أن الاستفهام هنا بمعنى النفي ، وليس على
حقيقته ، لاستحالة تحقيق الاستفهام في حق الله تعالى (٧) .

ولم بأسلوب القرآن فيقول : كل ما في القرآن من قوله " وما أدراك " فقد
أعلم بمفعوله مثل " القارعة ، ما القارعة ، وما أدراك ما القارعة " (٨) وأما
ما في القرآن من قوله " وما يدريك " فقد قيل إنه لم يدري (٩) .

(١) سورة هود : ١٢ (٢) سورة طه : ٤٤

(٣) الخطاب لموسى وهارون حين طلب الله منهما الذهاب إلى فرعون
لعله يتذكر أو يخشى في قوله تعالى " اذهبوا إلى فرعون انه طغى

فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى " سورة طه : ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) الأمل : ٤٨ (٥) الأمل : ٤٥ ، ٨٠ ، ٨١ .

(٦) الأمل : ٧٩ (٧) الأمل : ٤٣

(٨) سورة القارعة : ١ - ٢ - ٣

(٩) سورة الأحزاب : ٦٣ ، الشورى : ١٧ ، وجس : ٣٠ .

(١٠) الأمل : ٥٤ .

خلاصة منهجه وآرائه في الأمالي القرآنية :

- ١- لم يراع في الأمالي القرآنية ترتيب الآيات حسب ورودها في المصحف ولا حسب اتفاقاتها في الموضوع النحوي ، وقد يكون له العذر في أنه لم يملها مرتبة ، بل أملاها عندما كانت الحاجة تدعو إلى الإملاء ، ولكن العيب يقع على من جمع هذه الأمالي ، ولم يراع فيها الترتيب حتى في تاريخ الإملاء (١) .
- ٢- كان يختصر في كتابة الآية فيذكر جزءا منها ، وقد يشمل حديثا منها أجزاء أخرى لم يذكرها ، وكان أحيانا لا يذكر عند الشرح الكلمة التي يتحدث عنها ، وقد مرت أمثلة لذلك (٢) .
- ٣- كان يخص كل إملاء بآية واحدة ، ويندر أن يمل على أكثر من آية في إملاء واحد ، وقد يكرر الآية الواحدة في إملائين ، والحديث مختلف فيهما (٣) .
- ٤- تناول في بعض الآيات تفسير المعنى دون التمرض للإعراب وكان منهجه في تفسيرها إملاء بحث معاني بعض الكلمات لفها ، وإما شرح الأسلوب القرآني ، وإما الإجابة على ما يتصل بالعقيدة لدفع شبهة تثار حول الآية (٤) .
- ٥- تعرض لبلاتق القرآن كالاتهام الإنكاري وذكر الظاهر موضع الضمير لفرض بلاغ (٥) ، والتقديم والتأخير .
- ٦- كان اهتمامه بالقراءات القرآنية واضحا ، وقد استشهد بالقراءات المتواترة للقراء السبعة ورواتهم ، ووجهها توجيها نحو (٦) ولم يوجه من القراءات الشاذة إلا قراءة واحدة وهي " هن أظهر لكم " بنصب أظهر (٧) .
- ٧- وضع النحو في خدمة المعنى الذي يهدف إليه النص القرآني فأعرابه يدر حول المعنى المراد من الآية ، فمراعاة المعنى عنده أهم من مراعاة الصناعة النحوية (٨) .

-
- (١) انظر ص ٦٣ من هذه الرسالة وما بعدها (٢) ص ٥٩ من هذه الرسالة .
 - (٣) ص ٦١ من هذه الرسالة (٤) ص ٧٩ من هذه الرسالة
 - (٥) ص ١٣٢ من هذه الرسالة (٦) ص ٨٥ من هذه الرسالة وما بعدها
 - (٧) ص ٨٦ من هذه الرسالة (٨) ص ١٢٤ من هذه الرسالة .

- ٨ - استخدم المنطق والمقل في توجيه بعض الآيات ، فكان يميل إلى الحجة وتفنيد الآراء ، فما وافق المقل قبله ، وما لم يوافق رفضه ، وإن قال به أعلام النحويين قبله ، وذلك واضح في كل الأمالي .
- ٩ - وترتب على ذلك مخالفته لكثير من آراء من سبقه ، واستقلاله بآراء لم تعرف من قبل ، وسأتموضر لذلك بتوسع أكثر عند الحديث عن شخصيته النحوية .
- ١٠ - للقرآن عنده أحكام لفظة خاصة ، فليس كل ما يجوز في اللغة يجوز في القرآن ، فلا يصح مثلا وقوع بدل الغلط فيه ، ولا يصح حمل الاستفهام على حقيقته لأن الله منزه عن ذلك ، ولا يصح حمل السرجاء على حقيقته حينما يعبر الله " بلمل " ، ولا بد من تأويل ذلك (١)
- ١١ - مراعاة الأحكام الشرعية عند الإعراب فمضى " أو " في قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون " (٢) وفي قوله " ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة " (٣) متوقف على الحكم الشرعي كما يراه الفقهاء فمعناها هنا معنى الاستثناء بالا .
- ١٢ - قياسه النظر على النظر في القرآن ، واستيعابه للأساليب القرآنية ، وتمكنه من فهمها ، وكان يؤيد رأيه أحيانا بالأمثلة (٥) التي لا تدع مجالاً للشك .
- ١٣ - كان يذكر في ثنايا الحديث قواعد لفظة عامة بكثرة ، وهذه القواعد توضح لنا رأيه ووجهه في النحو واللغة ، مثل قوله : " لا حاجة إلى التقدير مع وجود ظاهر يخفى عنه " (٦) وقوله : " مراعاة الأمر المعنوي أولى من مراعاة الأمر اللفظي " (٧) وقوله :

(١) ص ١٥٩ من هذه الرسالة .

(٢) الأمالي : ص ٢ (٣) الأمالي : ص ٧٢

(٤) انظر ص ٨٢ من هذه الرسالة .

(٥) انظر ص ٧٧ من هذه الرسالة .

(٦) الأمالي : ص ٢٢ .

(٧) الأمالي : ص ٦٩ .

" العرب تصف الجزء بما تصف به الجملة (١) " وقوله : " حذف
الموصوف وإقامة الصفة مقامه ليس بقياس في غير المصـ (٢) ادر " وقوله :
" يكون النفي لما يتوهم أو يظن أو يمتد (٣) د " وقوله : " النكرة
في صريح سياق النفي تنفي الجملة (٤) ح . وقوله : " التأكيد اللفظي
لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجملة (٥) ل " .

(٢) الأمل : ١٤

(٤) الأمل : ٧٣

(١) الأمل : ٧

(٣) الأمل : ٦٢

(٥) الأمل : ٦ .

الباب الثالث

في الأموال على كذب المفصل

الفصل الأول

منهج ابن الحاجب في أماليه على المنهول

١- كتاب المنهول :

بدأ الزمخشري في تأليف كتابه " المنهول " يوم الأحد أول شهر رمضان من عام ٥١٣ هـ وأتمه في غرة المحرم عام ٥١٤ هـ (١) وقد طبع هذا الكتاب مستقلا من غير تعليق أو حواشي فكانت صفحاته ٢٣٩ صفحة وقد بين الزمخشري منهجه في هذا الكتاب فقال في مقدمته :

" ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب ه إلى معرفة كلام العرب ه وما بي من الشفقة والحدب ه على أشياء من حفة الأدب ه لإنشاء كتاب في الإعراب ه محيط بكافة الأبواب ه مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى ه وملا مجالهم بأهون السعى ه فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب " المنهول في صنعة الإعراب " ه مقسوما أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ه والقسم الثاني في الأفعال ه والقسم الثالث في الحروف ه والقسم الرابع في المشترك من أحوالها ه وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا ه وفصلت كل صنف منها تفصيلا ه حتى رجع كل شيء إلى نصابه ه واستقر في مركزه ه ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ونظمت من الفوائد المتناثرة ه مع الإيجاز غير المخل ه والتلخيص غير المسائل (٢) "

ولم يكن هذا التقسيم من ابتكار الزمخشري ه فقد سبقه أبو علي الفارسي إلى هذا التقسيم في كتابه " الإيضاح " إذ جاء بالأقسام الثلاثة الأولى فيه أما القسم الرابع عند الزمخشري فقد خصصه له أبو علي كتابه " التكملة (٤) " ه وسار ابن الحاجب على نهجه ه فجا في الكافية بالأقسام الثلاثة ه وخصص كتاب (الشافية) للقسم الرابع عند الزمخشري ه فكان اقتفاؤه أثر أبي علي الفارسي أوضح " فالشافية مثل " التكملة " ه اختصت كل منهما بالصرف ه والكافية مثل " الإيضاح " في أقسامه ه وكان الزمخشري يزعم

(١) كشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١٧٧٤

(٢) مطبعة الكوكب الشرقي بالاسكندرية سنة ١٢٩١ وصححه حمزة فتح الله .

(٣) المنهول : ص ٥٤ (مطبعة الكوكب الشرقي) .

(٤) أبو علي الفارسي للدكتور شلبي : ص ٥٢١ ه ٥٢٢ .

أنه ليس في كتاب سيبويه مسألة إلا وقد تضمنها كتابه "المفصل" وحكى
أن بعض أهل الأدب أنكروا عليه ذلك وذكر له مسألة من "الكتاب" وقال
هذه لم ترد فيه فقال: إنها إن لم تكن فيه نصا فهي فيه ضمنا
وبين له ذلك (١) .

ويتضح من هذا أن الزمخشري كان يضع كتاب سيبويه نصب عينيه
حينما ألف كتابه "المفصل" فقد أوجز فيه مسائل (٢) .

وهناك من ينقد هذا الكتاب بأنه مستغلق الألفاظ قال أبو اليمان
زيد بن الحسن بن زيد الكندي - وهو يروي عن حماد بن عمار -
: هو تأليف موضوع على الاختصار ، بالتقاط المسائل من كتب أئمة
العربية فجاء مستغلق الألفاظ على ما تحتها من المعاني الواضحة (٣)
فهذا العالم يرى أن سبب استغراق الألفاظ أنه مختصر من كتب أئمة
العربية اختصارا سبب القموض في العبارة ، وهذا الرأي فيه مخالفة
فالكتاب سهل إلى حد ما ، ويمكن فهمه بدون شرح ، ذلك لأنه ليس
مختصرا اختصارا مبالغا ، فهو يحتجرتنا مطولا أو شرها مختصرا ،
١ : يوضح المسائل بالأمثلة والشواهد الكثيرة ، وطريقته في العرض
أنه يقسم كل باب من أبوابه إلى فصول ، فباب "الحال" مثلا قسمه
إلى مقدمة وشأنية فصول ، فالمقدمة عن شبه الحال بالمفعول به ، وعن
مجربها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو هيئتهما معا ، والفصل
الأول عن العامل فيها ، والثاني عن وقوع المصدر حالا ، والثالث
عن وقوع الاسم غير الصفة والمصدر حالا ، والرابع عن أن من حقه
أن تكون نكرة ، وصاحبها معرفة ، والخامس عن الحال المؤكدة
والسادس عن الجملة تقع حالا ، والسابع عن إخلاء الجملة من العائد
والثامن عن انتصاب الحال بعامل مضمرة ، وهو في كل هذه الفصول
يوضح بالأمثلة والشواهد الشعرية (٤) ، فهو ليس متنا مختصرا
ولكنه متن يعجل إلى التفصيل والتوضيح ، من أجل ذلك سماه صاحب

(١) نزعة الألباء : ص ٣٩٢

(٢) انظر (المدارس النحوية) للدكتور شوقي ضيف : ٢٨٤

(٣) إنباه الرواة : ٢٦٧/٣ .

(٤) انظر المفصل (ص ٦١ - ٦٥) .

"المفصل" ، ولما أراد أن يكتب متنا مختصرا ، اختصره وسعى لهذا المختصر " الأنموذج في النحو " فالأنموذج مختصر من المفصل (١) ، وللمخشي كتاب آخر في بعض مشكلات المفصل (٢) .

وكان كتاب (المفصل) أهم كتاب يدرس بصر والشام ، وبلغ من حب "الملك المعظم" له أن جعل جائزة كبرى لمن يحفظ (٣) ، وقد أشاد الشعراء بذكر هذا الكتاب ، فقال أحدهم :

إذا ما أردت النحوهاك محصلا . . عليك من الكتب الحسان " مفصلا"
وقال الآخر :

مفصل جار الله في الحسن غاية وألفاظه فيه كندر مفصل
ولولا التقى قلت المفصل معجز كأي طوال من طوال المفصل (٤)
وقد أثار هذا الكتاب اهتمام العلماء في القرن السابع إلى جانب اهتمامهم بكتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي . (٥)

وقد عد صاحب كشف الظنون من تناول المفصل شرحا أو نظاما أو اختصارا أو نقدا ٣٢ عالما ، منهم ٢٣ شرحوه ، وأربعة شرحوا أبياته ، واختصره اثنان ، ونظمه اثنان ، ونقده مخطئا واحد ، وتوجد على بعض شروحه تعليقات وحواشي .

ومن أشهر من شرحه :

١- ابن الحاجب ، وسعى شرحه " الإيضاح " ، وعلى شرحه حاشية لفخر الدين الجاربردي أحد بن حسن المتوفى عام ٧٤٦ .

(١) كشف الظنون : المجلد الأول نهر ١٨٥

(٢) كشف الظنون ، المجلد الثاني نهر ١٧٧٤

(٣) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ١٦٨

(٤) كشف الظنون : ١٧٧٤/٢

(٥) أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٥٣٨

(٦) توجد منه بدار الكتب تسختان مخطوطتان إحداهما رقم ١٨٥٥ نحو

والثانية رقم ٢٨٦ تيمورية . وتوجد منه نسخة بمكتبة البلدية

بالاسكندرية رقم ٥٤٥ ب ، وأخرى بمكتبة ابراهيم باشا رقم ١٨ هـ

وأخرى بمكتبة سوهاج .

وله حاشية أخرى لجلال الدين رسولا بن أحمد بن يوسف
التباني ت سنة ٧٩٢ .

٢- أبو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بابن مالك النحوي
ت سنة ٦٧٢ .

٣- الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي ت سنة ٦٠٦ هـ وعليه
تعليقه لأبي علي الشلمين ت سنة ٦٤٥ .

٤- علم الدين قاسم بن أحمد اللوزي الأندلسي ت سنة ٦٦١ وسماه
" الموصول "

٥- الوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ت سنة ٦٤٦ .

٦- علم الدين السخاوي ، وقد شرحه مرتين أحدهما في أربع مجلدات
سماه " الفضل " ، والآخر سماه (سفر السعادة وسفير الإفادة)
ت سنة ٦٤٣ .

٧- أبو البقاء يمين بن علي المعروف بابن يمين النحوي ت سنة ٦٤٣ .

٨- أبو البقاء المكبري ، واسم شرحه " المحصل في شرح المفصل "
ت سنة ٦١٦ .

ومن شرح أبياته أبو البركات جارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي
الأريلي ت سنة ٦٣٨ وسماه " إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل "
روضي الدين حسن بن محمد الصفانسي ت سنة ٦٠٥ ومحمد بدر الدين
أبي فراس النعماني الحلبي فرغ من تأليفه سنة ١٣٢٣ . (١)

ومن نظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري ت سنة ٦٦٣
وصنف أبو الحجاج يوسف بن معزور القيسي الأندلسي من أهل الجزيرة
في رد المفصل كتابا سماه (كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري في
المفصل وماخالف فيه سبويه) ت سنة ٦٢٥ (٢)

(١) وهو مطبوع أسفل المفصل بطبعة التقدم بمصر .

(٢) كل هذه الشروح والكتب التي تناولت المفصل من كتاب كشف الظنون

المجلد الثاني : ١٧٧٤ وما بعدها .

(١) وأشهر شرح "المفصل شرح ابن يعقوب" الذي ألفه وهو فسيح
سن السبعين ، قال في مقدمته : " وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم
عرض دون إتمامه موانع منها اعتراض الشواغل ، ومنها ما أحدثته السبعون
بين القلم والأنامل " .

وقد طبع هذا الشرح في عشرة أجزاء ، والأجزاء الستة الأولى
تبحث في الأسماء ، والجزء السابع يبحث في الأفعال ، والجزء الثامن
حتى ص ٥٣ من الجزء التاسع يبحث في الحروف ، ومن ص ٥٣ من التاسع
حتى نهاية الجزء العاشر في المشترك .

ويعد هذا الشرح من أهم المراجع النحوية ، فمؤلفه ابن يعقوب
من كبار أئمة العربية ، ماهر في النحو والتصريف ، وقد تصدر بحليب
للإقراء زماناً ، وطال عمره ، وشاع ذكره ، وشرح أيضاً تصريف ابن جنى ،
وتوفي بحلب محرراً في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٤٤٣ (٣)
فهو معاصر لابن الحاجب .

ولما كان " المفصل " قد أثار انتباه علماء القرن السابع وابن الحاجب
منهم ، فقد أدلى بدلوهم معهم ، وكان لهذا الكتاب أثر في نحوهم
إذ سار على نهجه في كتابه " الكافية " حتى قيل إنها مختصر
للمفصل (٤) . وقد وضحت ذلك عند الحديث عن الكافية ، هيئت أوجه
الشبه بينهما في التقسيم والعبارة (٥) ، وألف كتاباً في شرحه سماه
(الإيضاح) وخصص جزءاً هاماً من أماليه النحوية ، تناول فيه المفصل
بالشرح والنقد والتحليل وتوضيح ما فيه من شواهد ، وهذا الجزء
من أماليه هو موضوع دراستنا في هذا الباب .

(١) مطبوع بإدارة الطباعة النورية بمصر في عشرة أجزاء .

(٢) بغية الوعاة : ٣٥١/٢ ، ٣٥٢

(٣) نفس المصدر ص ٣٥٢

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ١٣/١٧٦

(٥) انظر : ص ١٩ من هذه الرسالة .

٢- طريقة الإملاء

أ- عدم الترتيب :

يلاحظ على هذا القسم من الأمالي بالوحيظ على الأمالي القرآنية من أنه لم يراع فيه ترتيب الأمالي وفق ورودها في كتاب المفصل ، ولا وفق الفرض النحوي الذي سبقت له ، ولا وفق زمان الإملاء أو مكانه ، ولنضرب أمثلة توضح هذه الظاهرة .

إذا نظرنا إلى الإملاء رقم ٦ الخاص بأهواب جزء من البيست الآتية :

ومن فعلاتي أننى حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها (١)

نجد هذا البيت في المفصل (شرح ابن يحيى) في الصفحة رقم ١٠٣ من الجزء السابع ، والإملاء رقم ٧ وهو على البيت :

أكل امرئ تحسب من أسراً وتارتوقد بالليل نسا (٢)

في الصفحة رقم ٢٦ من الجزء الثالث والإملاء رقم ٨ وهو على الشطر الآتي : " أو القأ مكة من ورق الحمص (٣) " في الصفحة ٧٤ من الجزء السادس والإملاء رقم ٩ وهو على قول الشاعر :

لمزة موحشا طلل قديسم عفاء كل أسحم يستديب (٤)

(١) الأمالي : ٨٦ ، والمفصل : ٢٦٦ ، والبيت في الهمع ١١٦ - قال

الشنقيطي في الدرر اللوامع : لم أشر على قائله ص ٨٤ .

(٢) الأمالي : ٨٦ ، والمفصل : ١٠٦ ، وسيبويه ٣٣/١ ، والهمع : ٥٢/٢ ،

والدرر اللوامع : ٦٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٩٦/١ ، والكامل

للبردة : ١٦٣ ، وذكر سيبويه أن قائله أبو دواد .

(٣) الأمالي : ٨٨ ، والمفصل : ٢٢٢ ، وقائله المجاج من أرجوزة يمدح بها

بنى خندف وقبله : ورب هذا الحرم المحرم والقاطنات البيت غير الريم

(شواهد المفصل) ص ٢٢٢ ، والحص : الحمام حذف اليم فصا والحا

ثم قلب الألف ياء لكان القافية وكسرماً قبلها للناسبة .

٤- الأمالي : ٨٨ ، والمفصل : ٦٣ ، والبيت رواه بعضهم لمزة موحشا " قال هو

لكثير عزة وآخرون " لمة موحشا " فنسبه إلى ذى الرمة غيلان ، فإن

مية اسم محبوبته (شواهد المفصل ص ٦٣) .

في الصفحة ٦٢ من الجزء الثاني ، أما الإملاء رقم ١٠ فهو على " الجنى
الذى حركته لا بما ^(١) كل " وهذه العبارة في الصفحة ٧٩ من الجزء
الثالث ، ويتضح من هذا أن ترتيب الأمالي حسب ورودها في المفصل
لم يراع في أمالي ابن الحاجب ، كما لم يراع الترتيب وفق الفرض النحوي ،
فهذه الأمالي السابقة لا يربطها فرض نحوي واحد ، فكل بيت فيها كان
الحديث فيه عن فرض نحوي غير فرض البيت الآخر ، ولانقول إنها شواهد
شمعية وهذا يربط بينها ، فهو لم يراع ذلك في أماليه ، فقد فصل بين
هذه الشواهد والشواهد الأخرى التي جاء بها بأمال على عبارات من
المفصل ليس بها شواهد .

ومما يدل دلالة قوية على أن الارتباط بين الأمالي من حيث
الفرض غير مقصود له أن الإملاء رقم ١٠٢ وهو على قول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سماعان من جـ (٢)
ورقم ١٠٤ على قولهم " يا بؤس لزيد " مرتبطان بأنهما عن حذف المنادى
وجاء البيت والمثال في المفصل متطابقين في هذا الموضع إذ قال :
قد يحذف المنادى فيقال : " يا بؤس لزيد " أي يا قوم بؤس لزيد
ومن أبيات الكتاب :

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سماعان من جـ (٣)
ومع هذا الترابط بين الإملاءين فصل بينهما بالإملاء رقم ١٠٣ وهو
عن الترخيم في عمروه فلو كان يريد الارتباط لما فصل بين الإملاءين في موضوع
واحد بإملاء آخر .

(١) الأمالي : ٨٨ والمفصل : ١٢٥ .

(٢) سيوه ٣٢٠/١ والمهج : ١٧٤/١ وشواهد ١٥٠/١ ، وأمالي
ابن الشجري ٢٣٥/١ ، والكامل للمبرد ١٦٨/٢ وشرح شواهد
المغنى للسيوطي ص ٢٦٩ . قال الشنقيطي : ولم أعثر على قائله (الدرر
للواضع ١٥٠/١) قال السيوطي : وروى " والصالحون " على أنه فاعل في
المعنى أو يكون معطوفا على المبتدأ وهو (لعنة) أي لعنة الصالحين ،
ثم حذف المضاف وأعرب المضاف إليه بأعرابه (شواهد المغنى ٢٦٩)

(٣) الأمالي : ص ١٥٥ .

وهناك بمض أمال قد تجاوزت ، وجمعها موضوع واحد في الفصل
وذلك كالإملاء رقم ٣٠ وهو عن البيت :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماض الشفرتين يمانى (١)
والإملاء رقم ٣١ عن البيت :

باعد أم العمر من أسيرها حراش أبواب على قصورها (٢)
والإملاء رقم ٣٢ عن البيت :

رأيت الوليد بن يزيد مهاكا شديدا بأحناء الخلافة كاهله (٣)
والإملاء رقم ٣٣ عن البيت :

وقد كان فيهم حاجب وابن أمه أبو جندل والزيد زيد المصنار (٤)
وهذه الأبيات جاءت متتالية على هذا الترتيب في الفصل " في موضوع
واحد ، وهو أن العلم قد يتأول بواحد من الأمة السماة به فلذلك التأول
يجرى مجرى رجل وفرس ، فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه (٥) .
فاستشهد الزمخشري بالأبيات السابقة على مجيء العلم محلي بال أوضافا
إذا تعدد تشبيها له بالنكرة .

وابن الحاجب لم يرد أن يجمع بين هذه الأبيات لهذا الغرض (٦)
ولو كان هذا غرضه لآتى بها كلها في إملاء واحد ، وإنما كان يمسح
في البيت كلمات أخرى غير محل العاهد ، فهو بذلك لم يراع الغريب ، وإنما
جاء ذلك عرضا ، ولو كان يريد ذلك لالتزم الترتيب في كل أماليه أو أكرها
على الأقل .

-
- (١) هو لرجل من طيبي الفضل شرح أبيات الفصل : ١٢
 - (٢) البيت لأبي النجم قال الشيباني : اسمه الفضل ، وقال بن الأعرابي
اسمه الفضل بن قدامة وهو من رجاز الاسلام الفحول القدميين
(الفضل شرح بنات الفضل للنعماني) ١٣ .
 - (٣) البيت لابن ميادة واسمه الرواح بن يزيد من قصيدة طويلة يمدح
بها الوليد بن يزيد (الفضل : ١٣) .
 - (٤) البيت للأخطل واسمه خيث بن غوث وكفى أبا مالك وكان نصرانيا
حيث الهجاء (الفضل : ١٤) .
 - (٥) الفصل : ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .
 - (٦) الأمالي : (من ص : ٩٦ - ٩٧) .

وما يدل على أنه لا يقصد الترتيب في الزمان أو المكان للأمالى
أن الإملاء رقم ٥٠ مثلا كان في دمشق سنة ٦١٨ ، ورقم ٥١ كان في
القاهرة سنة ٦١٣ ، ورقم ٥٢ في دمشق سنة ٦١٨ ، ورقم ٥٣ في دمشق
سنة ٦٢٣ وأن رقم ٦١ في دمشق سنة ٦٢٠ ورقم ٦٢ في القاهرة سنة
٦١٠ ورقم ٦٣ في دمشق سنة ٦١٨ .

وعدم الترتيب ما يحاب على الأمالى ، وقد يقال إن هذه سمى
الأمالى ، فهي ترد حسب المواقف ، وإجابة لأسئلة السائلين ، وراعى فيها
أيضا عدم الملل من القارىء إذا كانت في مسائل متفرقة ، ولكن هذا
يقلل الفائدة منها ، فيجب عند تحقيق هذا الكتاب أن تعد له فهرس
حسب الموضوعات التى طرقها في النحو .

ب - تفسير في عبارة الفصل :

لم يكن ابن الحاجب يراعى الدقة أحيانا في نقل بعض عبارات الفصل
مع الاختصار الذى لا يوضح المراد منها . من ذلك ما جاء في الإملاء الثانى
من الأمالى على الفصل : " وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على
قول الزمخشري " فإنه موضوع للجنس بأمره (١) " وجملة الفصل هسى ؛
وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفرادها كالطير والوحوش وأخاها
الأرض وغير ذلك فإن العلم فيه للجنس بأمره (٢) .

فعبارة ابن الحاجب " فإنه موضوع للجنس بأمره " فيها تفسير لعبارة
الفصل ، ولم يبين لنا ما يعود عليه الضمير فيها ، ولو ذكر كلمة " العلم " التى
ذكرها الفصل لكان أوضح ، وهذا دأبه يختصر في عبارة الزمخشري ، كما رأينا
في أماليه القرآنية .

وما يتضح فيه اختصاره قوله ناقلا عن الفصل : " شبه الحال
بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها (٣) " وصحة العبارة في الفصل ؛
" شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد ضى الجملة
ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها (٤) " .

(١) الأمالى : ٨٤

(٢) الفصل : ص ٩ وفي شرح ابن يعين : ٢٤/١

(٣) الأمالى : ١٣٢

(٤) الفصل ص ٦١ وفي شرح ابن يعين : ٥٥/٢ .

رأى في هذه العبارة أن ابن الحاجب لم يختصرها هذا الاختصار
المخل بالمعنى فإن فيه الحال بالفعل لا يكون من حيث إنها مفصول فيها ،
بل هذا يناسب شبهها بالظرف ، أما سبب حذف ما حذف من الجملة فهو
خطأ من الناسخ بسبب انتقال النظر بعد قوله " من حيث إنها " المكونة
مرتين ، وهذا شائع عند بعض النساخ في كثير من المخطوطات .

ومن الاختصار أيضا نقله عن الفصل ما يأتي " وتسير المفرد أكثره
فيما كان مقدارا ، وقد يكون فيما ليس إياها كقولهم " لله دره فارسا ^(١) " .
وتصر عبارة الفصل هـ : " وتميز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان هـ
أو وزنا كمنوان هـ أو مساحة كموضع كف هـ أو عددا كمشرون أو قياسا كملؤه ومثلها هـ
وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم " وجه رجلا هـ ولله دره فارسا وحسبك
به ناصرا ^(٢) " .

واختصار ابن الحاجب واضح في هذا الموضع كما هو واضح في قوله
رأى عن الفصل في باب المفعول المطلق : " ومنه ما يكون توكيدا إما لتسييره
وإيا لنفسه ^(٣) " ، وعبارة الفصل في هذا الموضع هي : " ومنه ما يكون توكيدا
إما لتسييره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير متقول
وهذا القول لا قولك ، وأجدك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك : له على ألف درهم
عرف ^(٤) " ، وواضح أنه اختصر هنا الأمثلة .

وقد يذكر عبارة للفصل ولا يشير إلى أنها من الفصل ، فيظن القارئ
أنها من كلام ابن الحاجب ، إذ جاءت في ثنايا كلامه ، وذلك مثل قول الفصل
في " لا النافية للجنس " : " فإن جا " مفصلا بينه وبين لا أو معرفة وجب الرفع
والتوكيد ^(٥) " فقد وردت هذه العبارة خلال كلامه بدون إشارة إلى أنها
من الفصل ، فلم يذكر قبلها كلمة " قوله " أي الزمخشري في الفصل ، كما دلت
وقد تكون العبارة التي ينقلها عن الفصل متوترة فتكون غايضة كقوله " ليفيد
ضربا من التوكيد ^(٦) " فقد أملى على هذه العبارة ولم تعرف ما السدى
يفيد التوكيد إلا بعد قراءة ما كتبه والقصود (ضمير الفصل) .

- (١) الأملی : ١٣٧ .
- (٢) الفصل : ٦٦ وفي ابن يميني : ج٢ ص ٧٢
- (٣) الأملی : ١٤٩ .
- (٤) الفصل : ٣٢ وفي ابن يميني : ١١٦/١
- (٥) الأملی : ١٤٣ .
- (٦) الفصل : ١٣٣ وفي ابن يميني : ١١٠/٣ .

ج- أمال مكسورة :

قد يتحدث عن موضع واحد في الفصل أكثر من مرة في أماليه فالإملاء رقم ١٠ ورقم ١٧ على قول الزمخشري في الفصل : " البنى هو الذي سكن آخره وحركته لا يماثل " (١) فلماذا كرر الإملاء ؟ في المرة الأولى تحدث عن هذه العبارة ليرد شبهة من يظن أن مثل " عصا وموسى " بنى ، لأنه ثابت الآخر ، فيقول : " إن فيها حركة مقدرة ، والقدر مثل الملفوظ ب " (٢) وفي المرة الثانية يبري أن هذا الحد للبنى غير مستقيم ، لأنه أتى في الحد بواو المطف ، فإن قصد الجمع لم يستقم ، إذ ليس فيه سكن وحركة في آخره معاً ، وإن قصد معنى " أو " كان فيه شذوذ لفظي في استعماله " الواو " بمعنى " أو " واستعماله لفظة " أو " في الحد الواحد (٣) .

وما جاء مكرراً الأمالي رقم ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ فإن كلامها على قول الزمخشري في الفصل " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحتها ثلاثة أن (٤) " وأما " وكان موضع حديثه في الإملاء الأول أن الأولى أن يقول الزمخشري " اللفظ " بدل " اللفظة " وفسر ذلك (٥) وفي الموضع الثاني تحدث عن أنه كيف يصح انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره (٦) وفي الموضع الثالث رد على من قال : الكلمة موضوعة لواحد متعين فكيف يستقيم أن تكون جنساً (٧) ؟ - وليس هنا مجال توضيح آراء ابن الحاجب في هذه المواضع .

من ذلك نعلم أنه عندما يتحدث عن عبارة واحدة من الفصل أكثر من مرة ، فإنه يطرق معاني جديدة لم ترد فيما ألقى عليه أولاً ، ولعل السر في تكرار الإملاء على موضع واحد أن ابن الحاجب كان يُسأل عن نقطة معينة في عبارة من عبارات الزمخشري ، ثم يُسأل عن نقطة أخرى في نفس العبارة ، فيجيب في كل مرة إجابة مناسبة للسؤال ، فمن أجل ذلك كان تكرار الأمالي على موضع واحد من زوايا مختلفة .

(١) الفصل : ١٢٤ وفي ابن يعين : ٧٩/٣

(٢) الأمالي : ٨٨

(٣) الأمالي : ٩٠

(٤) الفصل : ٦ وفي ابن يعين : ١٨/١

(٥) الأمالي : ٨٤ (٦) الأمالي : ١٠٠

(٧) الأمالي : ١٠٠

د - توضيح ما أسهم في الفصل :

تناول ابن الحاجب الحديث عن الفصل بطرق مختلفة : فهو تارة يشرح عبارات الفصل شرحا يشبه إلى حد كبير شرح المتن ، إذ يتناول كلام الفصل ، فيذكر عبارة منه ثم يفسرها ، وبعد تفسيرها يذكر المباشرة التالية لها أو المتصلة بالموضوع ثم يفسرها أيضا وهكذا ، وهذا النوع جاءت أماليه أطول من غيرها ، فهو شرح لأبواب كاملة تقريبا من أبواب النحو ، وجاء هذا في الأمالي رقم ٧٢ على المستثنى (١) ورقم ٧٦ على الإضافة (٢) ورقم ٨١ على الحال (٣) ، ورقم ٨٤ على التمييز (٤) ، ورقم ٨٦ على النافية للجنس (٥) ورقم ٨٧ على ما ولا المشبعتين بلي (٦) ، ورقم ٨٨ على الضم (٧) ، ورقم ٨٩ على المفعول المطلق (٨) .

وهو لا يكفي بشرح المباشرة وتوضيحها ، بل يعترض على الزمخشري أحيانا في بعض آرائه ، ولنضرب من الأمثلة ما يوضح طريقة شرحه لمباشرة الفصل :

يقول ابن الحاجب معلقا على باب التمييز في الفصل : قال صاحب الكتاب (٩) : " هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصب على أحد احتمالاته (١٠) " قوله : " رفع الإبهام " يجوز أن يكون أراد المعنى وجاء به حدا لأنه هو المقصود ، وجوز أن يكون على حذف مضاف ، أي دليل رفع الإبهام ، وجوز أن يكون الرفع بمعنى الرفع ، ويرد عليه الحال ، لأن قولك " جا زيد " يحتمل أن يكون راجعا ويحتمل غير ذلك ، كما أنك إذا قلت " عشرون " احتمل أن يكون دينا ، وغير ذلك ، وأجيب عنه بأن هذا إبهام محقق في قولك " عشرون " لأنك لاتعلم أن العشرين دراهم أو دنانير ، بخلاف قولك " جا زيد " فإنه لا ليس فيهما ولا في تركيبهما ، فإن لفظة " زيد " لا إبهام فيها ، ولفظة " جا " كذلك ونسبة

(١) الأمالي : ١٢١ - ١٢٤

(٢) الأمالي : ١٣٢ - ١٣٣

(٣) الأمالي : ١٣٨ - ١٤٤

(٤) الأمالي : ١٤٧ - ١٤٨

(٥) يريد بصاحب الكتاب الزمخشري والكتاب هو الفصل .

(٦) الفصل : ٦٥

المجن إلى زيد كذلك ، فذلك قال : " في مفرد أو جملة " معناه يكون الإبهام حاصلًا ، بخلاف قولك " جا زيد " ، فإنه إبهام تقديري باعتبار الوجود ، وإن سلم وروده فينبغي أن يزيد في قوله : " رفع الإبهام في جملة أو مفرد " عن ذات " والحال إنما هي رفع إبهام عن (هيئات) وإذا وردت الصفة في النكرات فليس هو رفع إبهام في الموصوف ، وإنما هو تخصيص له ، وإن كان في معرفة فليس الإبهام محققًا وإنما هو تقديري بميد ، لاحتمال أن يقع ، وأشكّل ما يورد عليه صفة المشتركة كقولك " أعجنتني العين الباصرة " فإن العين تحتل أشياء مختلفة ، كما يحتملها " عشرون " فيدخل في حد التمييز ، والجواب أن العين لها دلالة على كل واحد من مدلولاتها على البدل ، وإنما جا الإبهام اتفاقًا لأجل الاشتراك ، بخلاف " عشرون " وشبهه فإنه لا دلالة فيه على واحد من الذوات المخصوصة ، فالإبهام محقق ، وقد حصل الفرق بما يخرج عن الحد ، والتمييز لا يكون إلا في جملة ، وإنما غرضه أن يكون الإبهام عن جملة تارة وعن مفرد تارة أخرى ، والفرق بينهما أنك إذا قلت " عشرون " كان الإبهام في نفس المفرد الذي هو " عشرون " ، وإذا قلت " طاب زيد " فطاب ليس فيه إبهام ، وزيد ليس فيه إبهام ، وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب إلى ما يمتلق بزيد وهو ذوات مختلفة - غير مذكرة فاحتاج إلى التبيين " (١)

ثم يضي ابن الحاجب شارحًا كل عبارة من عبارات الفصل ، ذاكرا ما يورد عليها من اعتراضات ، ثم يجب عنها أحيانًا ، ومؤيد الاعتراض أحيانًا أخرى ، فيقول بعد هذا : قوله " أبرحت جارا " (٢) يجوز أن يكون المدح هو الجار ، ويكون المعنى " أبرح جارك " وجوز أن يكون هو نفس المذكور أي أبرحت " باعتبار كونك جارا " (٣) الخ ..

ثم يسير في شرح قول الفصل في هذا الموضوع " امتلاً الإنا " (٤) وقوله " ولا ينتصب المميز عن مفرد إلا عن تمام " (٥) وقوله " والسلازم

(١) الأملی : ١٣٤ ، ١٣٥

(٢) الفصل : ٦٥

(٣) الأملی : ١٣٥

(٤) الفصل : ٦٥ والأملی : ١٣٥

(٥) الفصل : ٦٥ والأملی : ١٣٦

التام بنون الجمع والإضافة " (١) ، وقوله : " وتمييز المفرد فيما كان
مقدارا " (٢) الخ " وقوله " ولقد أبى سيبويه تقديم المميز على عامله " (٣)

فهو بذلك يضى فى شرح ما جاء فى الفصل عن التمييز ، يذكر
المبارة منه ثم يوضحها وهكذا ، وجب أن يلاحظ أنه لا يذكر كل ما جاء
فى الفصل عن التمييز مثلا بل ما يريد أن يوضحه أو يعترض عليه منه ،
ولكنه يشرح أكثر ما جاء فى الباب على الترتيب الذى جاء به فى الفصل .

ولا أدري لماذا شرح ابن الحاجب هذه الأبواب النحوية على
طريقة شرح المتون فى أماليه مع أن له كتابا مستقلا فى شرح الفصل هو
" الإيضاح شرح المفصل " (٤) وكان هذا الكتاب يكفى فى اتباع هذه
الطريقة فقد شرح فيه حد التمييز كما جاء فى الفصل وزاد عن الأمالي توضيح
قوله " محتلاته " فقال فيه : لا يصح أن يقال "إلا محتلاته " بفتح الميم ،
لأن المحتلات بالكسر إنما هى التى انتصب عنها التمييز ، ألا ترى
أن قولك " عشرون وثلاثون وأربعون " محتلات لأن تكون من الدراهم
والدنانير ، والدراهم والدنانير التى تذكر هى المحتلات بالفتح وهى
المرادة بقوله " بالنصر على أحد محتلاته " لأنه يريد التمييز فيجب
أن يكون مفتوحا (٥) .

ولعل السبب أن ما شرحه فى الأمالي كان موضع تساؤل من تلاميذه
فأعاد شرحه لهم ، فهو أحيانا فيه زيادة عما جاء فى (الإيضاح شرح
الفصل) .

وسأعرض للقارنة بين هذا الكتاب والأمالي فى فصل مستقل .

(١) الفصل : ٦٦ والأمالي ١٢٦

(٢) الفصل : ٦٦ والأمالي ١٣٢

(٣) الفصل : ٦٦ والأمالي ١٣٧

(٤) انظر المخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو المخطوطة رقم ٢٨٦ (تيمورية)

وكلاهما بدار الكسب .

(٥) " الإيضاح شرح الفصل " لابن الحاجب مخطوط ١٨٥٥

نحو بدار الكسب .

ولم يكن هذا النوع - وهو شرح أبواب من أبواب المفصل على طريقة شرح المتن - شائعا في أماليه على المفصل إذ لم يزد عن ثمانية أمال فقط وإن كان كل إملا منها أطول من غيره من الأمالي .

أما الأمالي الأخرى فلم تكن شرحا لأبواب المفصل ، بل كان بعضها تعليقا على عبارة صغيرة من عبارات المفصل ، وأكثر ما يكون هذا التعليق اعتراضا على الزمخشري ، ومناقشة لمباركه ، كما عارضه على تعريفه الكلمة بأنها " اللفظة " فالأحسن عنده أن يقول " اللفظ " وقد بيّن السبب في ذلك في إملا^(١) مستقلا ، وكتريفه التوايح بأنها السبب لايمسها الإعراب إلا على سبيل التبليغ^(٢) لغيرها " واعترض ابن الحاجب عليه بأنه لا يصح إدخال كلمة " التبغ " في الحد ، لأنها مجهولة ولم تعرف بمسند^(٣) .

وقد يكون تعليقه دفاعا عن الزمخشري ، كتريف المفصل للحرف بأنه " مادل على معنى في غيره " فقال ابن الحاجب : يرد عليه الأسماء التي لا تعقل إلا بمتعلق مذكور معها مثل (عند قيد وقدا وقاب) ثم أجاب عن هذا الاعتراض مدافعا عن الزمخشري بقوله : وجوابه أنا نحكم بأن معنى القدر والجهة مفهوم من (قاب وعند) كالفرقية من (فوق) وإنما اتفق أنهم لم يستعملوه الا كذلك^(٥) .

وليس هنا مجال المقارنة بين ابن الحاجب والزمخشري ، فمأخض لهذا فصلا خاصا من هذا الباب .

ومن أمالي ابن الحاجب على المفصل أمال كان يعرب فيها بمسند عبارات المفصل التي يخفض إعرابها ، ليصل من ذلك إلى توضيح ما ترمى إليه من معان ، فمن ذلك إعرابه لقول الزمخشري : " وأنا أموق إليك طاعة ما بنته العرب من الأسماء إلا ما عسى أن يشذ منها " ^(٦) ، فقد بين أن الاستثناء هنا منقطع ولا يستقيم أن يكون متصلا ، وخصص لهذا الإعراب

(١) الأمالي : ٨٤

(٢) الفصل : ١١٠ وفي ابن يميني : ٣٨/٣

(٣) الأمالي : ٨٤

(٤) الفصل : ٢٨٣ وفي ابن يميني : ٢/٨

(٥) الأمالي : ٩١

(٦) الفصل : ١٢٦ وفي ابن يميني : ٨٣/٣

(١) إملا مستقل . وخصم إملا آخر لإعراب قول الزمخشري في الفصل : " ولم
يمنوا بالرجل والقنوم والمصابة إلا أنفسهم وما كانوا عنه بأنا ونحن والضمير
في لنا " (٢) ، وقد بين أن قوله " وما كانوا " عطف على قوله " أنفسهم "
لابتداء (٣) ، وقد يعرب عبارة الفصل خلال حديثه من غير أن يخصص
الإملا للإعراب من ذلك إعرابه " فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفضل صفة
" لاينصرف " (٤) فقال إن " لاينصرف " خبر عن قوله " فعلان " وعن قوله
" أفضل " جميعا في المعنى وفي اللفظ ، لأنه إما أن يكون للأول ، وإمّا
أن يكون للثاني ، فكأنه قال : فعلان الذي مؤنثه فعلى لاينصرف ، وأفضل
صفة لاينصرف كما تقول " زيد وعمرو قائم " . (٥)

ومن حيث طول الإملا وقصره لاحظت أن الصفحة في المخطوط
تتضمن على ثلاثة أمال في المتوسط ، وأطول الأمالي هي التي مرت الإشارة
إليها وهي التي تتناول شرح أبواب نحوه من الفصل ، وهناك أمال
صغيرة جدا تلفت النظر ، كما ملته على قول الشاعر في الفصل :

فيا راكبا إما عرضت فبلغن . . ندما مئ من نجران أن تلاقيا (٦)

(١) الأمالي : ٨٩

(٢) الفصل : ٤٥ وفي ابن يمين : ١٧/٢

(٣) الأمالي : ١٠٦

(٤) الفصل : ١١ وفي ابن يمين ٣٩/١

(٥) الأمالي : ١١٩

(٦) من شواهد سيبويه ٣١٢/١ والبيت من قصيدة عدتها عشرون بيتا

لعبد ينفوث الحارثي اليماني ، قالها بغد أن أسر في يوم الكلاب

الثاني كلاب تميم واليمن ، وقتل أسيرا ، ولمالك بن الربيع قصيدة

على هذا الوزن والروي ، فيها بيت يشبه بيت الشاهد وهو :

فيا صاحبي إما عرضت فبلغن . . بنى مازن والربيع أن لا تلاقيا

وهذا غير ذلك ، وقول شرح أبيات سيبويه في البيت الشاهد إنه لعبد ينفوث

وهو مالك بن الربيع غير جيد ، وأول القصيدة التي منها

الشاهد :

ألا لتلوانني كفى اللوم ما بيا . . فما لكما في اللوم خير ولا ليا

(الفصل في شرح أبيات الفصل للنماني : ص ٣٦) .

قال ابن الحاجب : " يجوز أن تكون " أن " مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن تكون مفسرة ، لأن قوله فلفظن " فيه معنى القول " (١)

هذا هو كل الإملاء ، ولم يتعرض ابن الحاجب للشاهد في البيت وهو مجيء " راكبا " منادى منصوبا ، لأنه نكرة غير مقصودة .

ومن الأمالي الصغيرة قوله ممليا على قول الشاعر :

أبا هراشة أما أنت ذا نفر . . فإن قوس لم تأكلهم الضبع (٢)

" معناه أنه يمدحه أي إنا بخير لا تأكلنا السنين ، ولا يضربنا ضار لأجل أن كنت ذا نفر ، يعني إنا بنعمة مادمت فنعممة (٣) " ومن أضفرو الأمالي قوله ممليا على الفصل في قوله " خير إنَّ وأخواتها هو المرفوع : (٤) " إنا لم يحده لأنه معلوم ، وذلك أنه خير الجتدأ في المعنى ، ولما تقدم ذكره استغنى عن حده هنا بما تقدم . (٥)

ومحل صغر هذه الأمالي بأنها إجابة عن أسئلة محددة توجه إليه ، فيجب على قدر السؤال من غير زيادة ولا إسهاب .

٣- شواهد الفصل

من أهم ما تعرض له ابن الحاجب في إملائه على الفصل الشواهد النحوية التي وردت فيه ، إذ أملى على سبعين شاهدا منها ، وكان في حديثه يوضح موضع الاستشهاد أحيانا ، أو يعرب أجزاء من البيت ولا يتعرض لموضع الاستشهاد ، أو يترك الإعراب وشرح معنى البيت مفسرا ما يحتاج من كلماته إلى تفسير .

وسأعرض أمثلة من كل نوع نتم عن طريقته في الإملاء على الشواهد النحوية ، مع مقارنة بين الآراء المختلفة في تلك الشواهد .

(١) الأمالي : ١٥٣

(٢) سيبويه : ١٤٨/١ ، الخزانة : ٨٠/٢ ، الخصائص : ٨١/٢ ،

الهمع : ١٢٣/١ ، المدارس النحوية : ٢٧٢ ، المفنى : ٣٤/١ ،

٥٦ ، ٧٧/٢ .

(٣) الأمالي : ١٥٣

(٤) الفصل : ٢٧ وابن يعين : ١٠١/١ (٥) الأمالي : ١٦٢ .

أ- توضيح موضع الاستشهاد :

يستشهد الزمخشري في فصله ببعض الشواهد التي تؤيد ما يأتي به من قواعد ، ولكن ابن الحاجب يرى أن موضع الاستشهاد من البيت يحتاج إلى توضيح وبيان ، وقد بيدي فيه رأيا معارضا لرأى الزمخشري ، ويشير إلى موطن الاستشهاد من غير توضيح أحيانا إذا رأى أن هذا الإشارة كافية .

فمن الشواهد التي وضع موطن الاستشهاد فيها قول امرئ القيس :

قللت له لاتبك عينك إنما . . . نحاول ملكا أو نموت فنعذرا (١)

وقد جاء هذا البيت في الفصل شاهدنا على إضمار " أن " بعد " أو "

ونقل الزمخشري قول سيبويه : ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين على أن تشرك بين الأول والآخر ، كأنك قلت : إنما نحاول ملكا أو إنما نموت ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول بمعنى أو نحن ممن يموت (٢) ، وقد أورد سيبويه هذا الشاهد في (باب أو) وقال فيه : " اعلم أن ما انتصب بعد " أو " فإنه ينتصب على إضمار " أن " ، ثم قال : واعلم أن معنى ما انتصب بعد " أو " على " إلا أن " ثم أورد البيت وقال : والقوافي منصوبة فالتشبيه على ما ذكرت ، والمعنى " إلا أن نموت فنعذرا " ثم ذكر بعد ذلك ما أوردته عنه الزمخشري من أنه يصح الرفع في " نموت " وهو عربي جائز (٣) .

(١) ديوان امرئ القيس بتحقيق أبي الفضل إبراهيم ص ٦٦ والبيت من

قصيدة مطلقها :

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا . . . وحلت سليمان يطن قو فصرعرا

وقبل بيت الشاهد :

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه . . . وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

وصاحبه هو عمرو بن قميئة اليشكري حين استنجد به في سيره إلى قيصر مستجدا به للأخذ بثأر أبيه . انظر سيبويه : ٤٢٧/١ ، وابن يعين : ٣٣/٧ ، والخصكص : ٢٦٣/١ ، وخزانة الأدب : الشاهد رقم ٦٢٧ : ٦٠٩/٣ ، ومالي ابن الشجوى : ٣١٩/١ .

(٢) الفصل : ٢٤٧ وفي ابن يعين : ٣٣/٣

(٣) كتاب سيبويه : ٤٢٧/١ .

ووافق المبرد سيبويه فقال بعد أن أورد البيت : أي " إلا أن نموت ^(١) " فعنده أو " بمعنى " إلا " و " أن " مضمرة بعدها .

ورأى ابن الحاجب أن يزيد الفصل توضيحا في هذا الشاهد فقال : أما النصب - يريد نصب " نموت " - فإنه أخبر بمحاولة الملك ، وجعل الموت غاية له ، والمذر سبب عنه ، لأن المعنى إلى أن نموت فنمذر وهو ظاهر في تسليته صاحبه عن بكائه ، وأما الرفع فإنه أخبره بحصول أحد الأمرين لا ينفك عن أحدهما ، وهو محاولة الملك أو الموت ، إما على سبيل الجالفة فإنه لا ينفك عن أحدهما كما لا ينفك الجوهر عن أن يكون متحركا أو ساكنا ، فلا يلزم تقدير شك . . . وإما على معنى الإخبار بأنه يكون إما على هذا وإما على هذا ، فيكون على الشك في حصول كل واحد منهما في كل زمان يقدره إلى الموت ، ولا في حصول كل واحد منهما بعده فإن ذلك معلوم من ضرورات الوجود ^(٢) .

فابن الحاجب قد تحدث عن الشاهد بأسلوبه المنطقي وبين معنى يكون في حالة الرفع شك في أحد الأمرين محاولة الملك أو الموت ، ومعنى لا يكون هناك شك على سبيل الجالفة ، وعنده أن " أو " في حالة النصب بمعنى " إلا أن " مخالفاً لسبويه الذي يرى هو والمبرد أنها بمعنى " إلا أن " ورى البغدادي أن صاحب التكميل ^(٣) قال : يحتمل أن تكون " أو " هنا للفاية أي نحاول الملك إلى أن نموت ^(٤) . ولم يشر ابن الحاجب إلى ما في الرفع من إشكال أشار إليه سيبويه حين رأى أن " نموت " منصوبة بأن مضمرة ثم قال : والقوافي منصوبة فالتشليل على ما ذكرت ، وهو يريد بذلك أن البيت يلزم فيه النصب لأن (فنمذرا) مطروقة على " نموت " فلا بد أن تكون (نموت) منصوبة ، وأما قول سيبويه : إن الرفع عري جائز ، فذلك معناه - فيما أرى - أن الرفع يجوز نحوها في مثل هذا الأسلوب لولم تكن القوافي منصوبة ، وأشار ابن يميني إلى ذلك فقال : ويجوز أن يكون الرفع على القطع والاستثناف بمعنى أو نحن ممن يموت فيمذر إلا أن القوافي منصوبة ^(٥) .

(١) القنضب للمبرد بتحقيق محمد عبد الخالق ضميمه : ٢٨ / ٢ ، ٢٩

(٢) الأملی : ٩٣

(٣) لعله أبو حيان صاحب كتاب (التذييل والتكميل)

(٤) خزنة الأدب : ٢٠٩ / ٣

(٥) ابن يميني : ٣٣ / ٢

وقد أجاب الكرماني عن هذا الإشكال قوجه نصب " فتمذرا " بعد
رفع " نعت " بأن اللفظ للسببية ومدها " أن " ضمرة في جواب
النفي الضمني بتأهل " نعت " بلا نفي " (١) . وقال الزخفري في
الفصل : واستعمال " لا " بمعنى " ليس " قليل ومنه بيت الكتاب :

من صد عن نيرانها . . . فأنا ابن قيس لبراح (٢)

أى " ليس براح لى ، والمعنى لا أبرح بحقى . (٣)

قال ابن الحاجب تمليقا على هذا البيت : أورد على أن " لا "
بمعنى " ليس " و " براح " اسمها ، وخبرها محذوف للملم به ، أى ليس
براح حاصل لى أو ثابتا أو مأخوذاً به ، ومعناه أنه يصف نفسه بالشجاعة ،
والضير للحرب كما تقدم ذكرها في أول القصيدة وهي قوله :

ياؤس للحرب الستى . . . حط أراط فاستراحوا (٤)

وليس في حديث ابن الحاجب زيادة في توضيح الشاهد عما جاء في الفصل
إلا أنه بين ما يعود عليه الضير في " نيرانها " فذكر البيت الذي فيه الكلمة
التي يعود الضير إليها ، ولم يتحدث عن الخلاف في عمل " لا " عمل ليس ،
فسيببه يرى أن " لا " في هذا البيت بمنزلة " ليس " (٥) وتبهم في ذلك
الزخفري ، لأنه يحذو وحذو سيببه ، ويفرق منه مادته العملية في الفصل ،
أما أبو الميمون المبرد فيرى أن " براح " في البيت مبتدأ ، ويرى ابن يمين
أن رأى سيببه أجود ، لأنه كان يلزم تكرار " لا " كقوله تعالى لا يبيع
فيه ولا خلصة ولا شقاء (٦) . ويرى ابن الحاجب في الكافية أن عمل

(١) انظر هامش القضب : ٢٩/٢

(٢) قاله سعد بن مالك (ابن يمين : ١٠٨/١) وانظر الكتاب لسيببه :

١٠٢/٣ ، ٢٨/١ ، ٣٥٤ وفيه (من فروع نيرانها) ، والخصائص : ١٠٢/٣ ،

والخزانة ٢٢٣/١ ، ٩٠/٢ ، ٩٦ ، والهمع : ١٢٥/١ ، والدر اللوامع :

٩٧/١ ، والإصناف : ٣٦٧ ، وابن السجري : ٢٣٩/١ ، ٢٧٢ ، ٣٢٣

و ٢٢٤/٢ ، وشواهد المغنى : ١٩٨ ، ٢٠٨ ، و " ج " فيه : أن قاله

سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة وهو جد طوي .

(٣) الفصل : ٣١ ، ٣٠ ، وابن يمين : ١٠٨/١

(٤) الأمل : ٩٨ ، والقصيدة في الحماسة : ١٩٧ ، وشواهد المغنى : ١٩٨ .

(٥) الكتاب : ٢٨/١ ، ٣٥٤

(٦) سورة البقرة : ٢٥٤ ، وانظر ابن يمين : ١٠٨/١

" لا عمل " ليس " شاذ " ويعلق الرضى على ذلك بقوله : قالوا يجس في الشمر فقط نحو قوله : من صد عن نيرانها (البيت) ثم يمدى رأيه فيقول : والظاهر أن " لا " لاتعمل عمل ليس لا شاذاً ولا تقياساً ، وليس يوجد في شيء من كلامهم خير " لا " منصها كخير " ما و " ليس " . (١)

هرى السيوطى أن " لا " فيها ثلاثة أقوال :

- ١- أنها تعمل عمل " ليس " كقول الشاعر :
- تمز فلا شيء على الأرض باقياً . . . ولا وزر ما قضى الله وقياساً (٢)
- ٢- لاتعمل أصلاً ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وعليه أبو الحسن .
- ٣- أنها تعمل عمل " ليس " في رفع الاسم خاصة ، ولاتعمل فى الخبر ميثاقاً .

وعليه الزجاج ، وامتندل بأنه لم يسمع النصب فى خبرها ملفوظاً به

كقوله :

من صد عن نيرانها . . . فأنا ابن قيس لا بـ (٣) وراح
وقال ابن مالك عملها أكثر من عمل إن ، وقال أبو حيان : الصواب عكسه ، لأن " إن " قد عطفت نظماً ونثراً ، ولا " إعمالها قليل جداً ، بل لم يرد منه صريحاً إلا البيت السابق ، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد (٥) ، وأبو حيان بذلك ينقد التحويين الذين يبنون قواعدهم على بيت يتيم يرد عن مجهول لانصرقه ، ويرى أن القاعدة لا تبنى إلا على ما ورد خواتماً عن العرب ، فهذا ما تبنى عليه القواعد .

وقد أشار صاحب النقب " ناصر الطرزي " إلى أن إعمال " لا عمل " ليس لهجة من لهجات بعض القبائل فقال : بنو تميم لا يميلونها ويبرهن يعملها ، وقس كلام الزمخشري أهل الحجاز يميلونها دون طيء " (٦) ، وابن جني فى وابن السجري لا يشترطان فى اسمها أن يكون نكرة . (٧)

(١) شرح الرضى على الكافية : ١١٢/١

(٢) قال الشنقيطى : لم أقف على قوله (الدرر اللوامع ١/٩٧) .

(٣) همع الهوامع : ١٢٥/١ (٤) نفس المصدر .

(٥) الهمع : ١٢٥/١ (٦) نفس المصدر .

(٧) تمسكا بقول النابغة :

وحلت سواء أقلب لا أنا بلقيا . . . سوادنا ولا عن حبيها متراخيا
وعليه بنى المتنبي قوله :

إذا الجود لم يبرزق خلاصاً من الأذى . . . فلا الحمد مكسبها ولا المال باقيا
(المنفى ١/١٩٥، ١٩٦) .

من ذلك نرى أن الحديث عن هذا البيت وما قيل فيه من أن لا " حصل عمل ليس حديث طهّل بين النجاة كان يجب على ابن الحاجب أن يوضحه لنا ، ولكنه اقتصر على بيان الشاهد فيه ، حتى إنه لم يذكر الرأي الذي أبداه في الكافية من أن هذا العمل شاذ . (١)

ومن الشواهد التي تناولها ابن الحاجب ما قاله الزمخشري في الفصل : إذا أضيف أفضل التفضيل ساغ فيه الأمان (الأفراد أو الموافقة - في التثنية والجمع - قال الله تعالى : " أكبر مجرمين " (٢) وقال : " ولتجدنهم أحرص الناس على حياة " (٣) ، وقال ذو الرمة :

وبية أحسن الثقلين جيدا . . ومالقة وأحسنه قذالا (٤)

وقد تحدث ابن الحاجب عن موضع الاستشهاد في البيت ، ومن مواضع أخرى فما تحدث عنه عودة الضمير في قوله " وأحسنه " فأجاز أن يكون للجيّد وأن يكون للثقلين ثم قال : وهو للثقلين أقوى في المعنى ، وللمجيد أقوى في اللفظ ، فإذا حملته على أحدهما تأولت للآخر ، على خلاف الظاهر . ومنه أن وضع عود الضمير توضيحا كافيا ، عاد إلى موطن الاستشهاد قال : وأمتشبه به على أن " أفضل " إذا أضيف فبما أن يأتي فردا مذكورا وإن كان لمؤنث فينتهض في البيت مضمانا على أن الضمير للثقلين ، أحدهما " أحسن الثقلين " والثاني " وأحسنه قذالا " لأنهما جسيما لية وقد جاء ذكرين ، وعلى أن الضمير للجيّد لا يكون فيه إلا الموضع الأول . (٥)

فابن الحاجب قد وضع الشاهد توضيحا كاملا ، وأتى برأي لسم أو لأحد من التحوين وهو أن الضمير في " وأحسنه " قد يعود على " الجيد " ، وفي كتابه " الإيضاح " يرى أن الضمير عائد على الثقلين

(١) الرضى : ١١٢/١ (٢) سورة الأنعام : ١٢٣

(٣) سورة البقرة : ٩٦

(٤) الفصل : ٢٣٣ ، وفي ابن يعين : ٩٦/٦ ، وانظر البيت في الخزانة :

١٠٨/٤ ، والخصائص : ٤١٩/٢ ، والكامل : ٤٨/٢ ، والهمع : ٩١/١

والدرر اللوامع : ٣٤/١ ، والبيت لدى الرمة يمدح بلال بن أبي سبرة

والجيد : المنق ، والمالقة : ناحية مقدم المنق من لدن معلق

القرطبي الترتوة ، والقذال : جماع مؤخر الرأس .

(٥) الأمالي : ١٠٨ .

وإن كان مثنى لأنه بمعنى " الخلق " لأنه قال : ومية أحسن الخلق (١) .
قال الصبان : فإن أضفت "أفعل" إلى معرفة تثبت وجمعت وأثبت وهو
القياس ، وأجاز سيبويه للأفراد تمسكا بقوله :

ومية أحسن الثقلين جيدا . . . مسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكره ، نقله شيخنا عن يس وأقره هو واليمض وظاهره
وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو " هذه أكرم امرأة وأقبله " و " هذان
أكرم رجلين وأقبله " ، وهكذا ، والوجه عندهى جواز المطابقة ان لسم
تكن واجبة أو أولى (٢) . . والصبان بيدهى هنا رأيه بأن البيت جاء
مخالفا للقياس وأن الأولى أن يقال : ومية حسنى الثقلين جيدا مسالفة
وأحسنهما قذالا .

وأورد السيوطى فى السمع البيت شاهدا على أن الضمير المفرد
بعد أفضل التفضيل يعود على المثنى فى قوله " وأحسنه " واستشهد أيضا
بقول الرسول (ص) " خير النساء صالغ قريش أحناءه على ولد فسى
صفرة ، وأراه على زوج فى ذات يده " ، وهذا رأى ابن مالك وهو مأبوحيان
بأن سيبويه نهر على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع عن العرب ولا يقاس
عليه (٣) .

من ذلك يتبين لنا أن الشاعر اضطر إلى أن يقول : " وأحسنه "
وأن ذلك يخالف القياس على الورد عن العرب ، لذلك رأى ابن الحاجب
غيره أن الضمير فى الموضع الثانى عائد على " الخلق أو المذكور أو ذلك ،
أو على الجيد " حتى يفروا من عهد الضمير مفردا مذكرا على مثنى .

ومن الشواهد قول الشاعر :

أقاتل حتى لا أرى لى قاتلا . . . وأنجو إذا غم الجبان من الكوب (٤)

(١) الإيضاح شرح المفصل مخطوط رقم ١٨٥٥ بدار الكتب : ورقة ١٢١

(٢) حاشية الصبان على الأسمى : ٤٧/٣

(٣) السمع : ٥٩/١

(٤) قائله مالك بن أبى كعب ، أبو كعب بن مالك (سيبويه : ٢٥٠/٢)

قال زيد الخيل :

أقاتل حتى لا أرى لى قاتلا . . . وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس
فالشطر الأول روى للشاعرين . انظر : سيبويه ٢٥٠/٢ ، والفاضل

للمبرد : ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٤ ، والخصائص ٣٦٧/١ ، ٣٠٤/٢ وقد روى فى نفسه

بيت زيد الخيل وبيت مالك بن كعب .

أورد الفصّل فاعداً على أن الصدر قد يأتي على زنة اسم الفمّل (١) ولم يبين مكان الشاهد ، وقد فصل ذلك ابن الحاجب فقال بمسند أن ذكر البيت : كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فان مفعوله واسم الزمان واسم المكان والصدر تكون على لفظ واحد ، كقولك " أخرجته فهو مُخْرَجٌ " و" أخرجته في يوم كذا " و" اليوم مُخْرَجٌ حسن " وهذا المكان مُخْرَجٌ حسن " و" أخرجته مُخْرَجًا " بمعنى إخراجاً ، قال الله تعالى : " وأخرجني مُخْرَجَ صدقٍ " (٢) أي إخراج صدق ، وقوله " أفاتسل " البيت ، نصب " مقاتلاً " لأنه مفعول أرى كما تقول " لا أرى لي قتالاً " ، ومُقاتِلٌ في الأصل صدر ، لأنك تقول " قاتلته قتالاً ومُقاتلاً " بمعنى واحد (٣) .

بهذا يوضح ابن الحاجب موطن الاستشهاد توضحاً لا يترك مجالاً للتساؤل ، وقد ذكر سيّبه هذا الشاهد عندما ذكر أن اسم المكان والصدر بينان ما جاوز الثلاثة بناً اسم المفعول ، ثم قال : وقال للكان " مقاتلنا " وكذلك تقول إذا أردت القاتلة ثم أورد الشاهد (٤) واستبعد ابن جنى أن يكون المراد من " مقاتلاً " في الشاهد المكان فقال : ويعد أن يكون موصفاً أي حتى لا أرى موصفاً للتسأل المصدر هنا أقوى وأعلى (٥) .

وقد يشير ابن الحاجب إلى موطن الاستشهاد ولا يوضحه كقوله في البيت :

بعد أم الصر من أميرها . . حراس أبواب على قصورها (٦)
موضع استشهاد في قوله " الصر " (٧) ولم يوضح لنا ماذا يريد بذلك وقد وضع ابن يعين ذلك فقال : الشاهد فيه إدخال اللام على الصر (٨) . ولم يوضح ابن الحاجب الشاهد ، لأن الفصل جا فيه ما يفنى عن

(١) الفصل : ٢٢٢ وفي ابن يعين : ٥٠/٦

(٢) سورة الإسراء : ٨٠

(٣) الأمل : ١٢٠ ، ١٢١ (٤) مبيحه : ٢٥٠/٢

(٥) الخصائص : ٣٦٨/١

(٦) قتله أبو النجم المجلد (البغدادي في شواهد الشافية : ٥٠٦)

(٧) الأمل : ٩٦ (٨) شوح النصل : ٤٤/١

التوضيح حيث ذكر الزمخشري فيه أن الملم قد يتأول بواحد من الأمة المسماة به فيتجرأ على إضافته وإدخال اللام عليه ، لأنه يصبح مسن التأول جانياً مجرى رجل وفلسوس^(١) ، أى يصبح مثل التكرة السني تقبل الإضافة وإدخال "أل" عليها. وقد ورد هذا البيت شاهداً من شواهد "الشافية" على أن عمراً إذا دخلت عليه اللام لضرورة الشعر لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر ، قال البغدادي : وهذا البيت أنشده ابن جنى في "سر الصناعة" عن الأصمى لزيادة اللام في العلم ضرورة ، وتضمنه ابن هشام في بحث "أل" من المفنى^(٢) .

وهي الأنباري أن إدخال "أل" على العلم قليل في الاستعمال بعيد عن القياس ، وجاء شاذاً عن بعض العرب ، فلا يمتد به لقلته وشذوذه وقد ذكر خمسة شواهد فيها زيادة "أل" على العلم ومنها هذا الشاهد ، وقال بعد ذلك : زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تنحل على نياتها في اختيار الكلام ، فلا يجوز أن يقال في "زيد" "الزيد" ولا في "عمرو" "العمرو" ، لمجئته شاذاً .^(٣)

وقد جعل الزمخشري ذلك قياساً إذا أولنا الملم بواحد من الأمة المسماة به ، ووافق السيوطي الأنباري فجعل "أل" زائدة زيادة غير لازمة ثم قال : وهي نادرة كالدخلة على بعض الأعلام في قوله : "بعد أم الصمر من أسيرها" والأحوال قولهم "ادخلوا الأول فالأول" أى أولاً فأولاً ، والتعريف في قوله : "وطبت النفس يا قيس بن عمرو" .^(٤)

وأرى أن "أل" دخلت على عمرو في هذا الشاهد لضرورة الصمر وكذلك ما يدخله من الضمير ولا يصح أن يقاس على ذلك أو يتخذ قاعدة ، كما ذكر الأنباري ، وكان على ابن الحاجب أن يوضح لنا رأيه فسي دخول "أل" على الملم ، ولكنه سكت عن ذلك كما سكت في قوله :

-
- (١) الفصل : ١٢ ، ١٣ وفي ابن يحيى : (٤٤/١)
(٢) شرح شواهد الشافية للبغدادي : ٥٠٦ ، وانظر في هذا الشاهد المفنى ٥٠/١ وشواهد : ٦٠ ، والهمع ٨٠/١ ، والدرر اللوامع ٥٣/١ وابن يحيى ٤٤/١ ، والإنصاف ١٩٨/١
(٣) انظر الإنصاف ١٩٧/١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .
(٤) الهمع ٨٠/١ ، والدرر اللوامع ٥٣/١ .

وأبت الموليد بن يزيد ماركسا . شديدا بأحنا الخلافة كاهله (١)
إذ قال : موضع الاستشهاد في قوله (الينهد) وقال في هذا
البيت ما قيل في البيت قبله .

وقد يخالف ابن الحاجب الومخري في موضع الاستشهاد من البيت
وناقشه في ذلك ، جا في الفصل : " وجوز في قوله عز وجل " ولا تبسوا
الحق بالباطل وتكتموا الحق (٣) " أن يكون تكتموا " منصيا ومجزوما
كقوليه : " ولا تشتم المولى وتبلغ أذانه (٤) " وظاهر جارة الزمخشري
أنه يجوز في البيت ما جاز في الآية من النصب والجزم ، ولذلك قال النمساوي
" الشاهد في البيت جواز الوجهين في تبلغ . (٥)

وهلق ابن الحاجب على الشاهد قائلا : أورد استشهاده على
الجزم . . فيكون منبها عن كليهما عن الشتم وعن الأذى ، ثم قال : ولا يستقيم
النصب في البيت ، لأنه لو كان منصيا لكان منبها عنهما على ميل الجمية
ولا ينس عن الجمع بالواو إلا بين شيئين متفايرين ، أما ما هو أهم في المعنى
فلا يصح النهي عن الجمع بينهما ، لأن الشتم أذية ، وقوله (وتبلغ أذانه)
مثله غاية ما تم أن الأذية عامة ، لأنها بالقول والفعل ، والشتم خاص
وليس المراد إلا مطلق الأذية بما هو أذية فكأنه تكرير للفظ من غير فائدة
فكأنه قال " لا تؤذ المولى لا تؤذ المولى " وليس كذلك الآية ، حيث جاز
فيها النصب والجزم ، أما الجزم فعلى أن يكون كل واحد منهما منبها عنه
وأما النصب فعلى معنى لا تجمعوا بين هذين (٦) ، وهذا يمنع
ابن الحاجب جواز النصب في البيت من حيث المعنى موضحا رأيه غاية التوضيح

(١) البيت لابن زياد وأسمه الرماح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد
ابن عبد الملك بن مروان . انظر شواهد المعنى : ٦٠ و
" بأعبا الخلافة " ، وانظر ابن يعين : ٤٤/١ .

(٢) الأمل : ٩٧

(٣) سورة البقرة : ٤٢ .

(٤) الفصل : ٢٤٨ وفي ابن يعين : ٣٣ : ٧ والبيت لجبرير ومجزه :

" فإنيك إن تفعل تسفه وتجهل " (سيويه : ٤٢٥/١) والمولى

هنا ابن العم (الأعم الشتمى) .

(٥) الفصل شرح أبيات الفصل : ٢٤٨ .

(٦) الأمل : ٩٣ .

ولم يوضح هذا من تحدث عن هذا البيت ، فقد ذكر سيبويه أن الفاعل
في البيت الجزع ولم يبين سبب نزع النصب فقال : وإن شئت جزمت على
التيهي (١) وأورد البيت ، وقال ابن يعين " الفاعل فيه جزم " تيلغ
لدخوله في النهي والمعنى لا تشتمه ، ولا تيلغ أذاته (٢) .

وجاء في الفصل في أنواع السلم أن منه ما هو منقول عن فـصل
إما ما ض كسر وكـسب ، وإما ضارح كـقلب وشكر ، وإما أمر كاصت فـسى
قول الراعي :

أعلى سلوقية باتت مات بها . . . يوحسن اصيت في أصلابها أورد (٣)
روى الفصل " اصيت " بكسر اليم .

قال ابن الحاجب : موضع الاستشهاد في قوله اصيت " فانه منقول
عن فعل أمر . . . وقد أخذ على صاحب الفصل استشهاد به ، فإنا
المرب تقول : صمت بصت ، فالأمر فيه بالضم ، فكيف جاء " اصيت " ؟
وجوابه أن يقال : إن " فصل " يأتي على " يفعل " وعلى " يفعل " ، ومنهم
من يقول : إن مع الضارح اتبع ، وإلا فأتت فيه بالخيار . (٤)

وإبن يعين لاحظ ملاحظه ابن الحاجب فقال : " والسموع فس
ضارح " صمت " بصت " بالضم ، والكسور هنا إما أن يكون لغة أو من
تغيير الأسماء كما قطعت الهمزة في التسمية (٥) .

من ذلك نرى أن ابن الحاجب يناقش الزمخشري في موضع الاستشهاد
من البيت ، وقد يخالفه في الرأي .

(١) سيبويه : ٤٢٥/١ (٢) ابن يعين : ٣٣:٧

(٣) البيت للراعي النيمري واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة
يمدح بها عبد الله بن معاوية بن أبي سفيان وأولها :
بلايف الخيال بأصحابي وقد هجدوا . . . من أم عليان لانحو ولا صد
وأعلى كلبه بالصيد : أغراه به ، وسلوقية : نسبة إلى سلوق : قوسية
باليمن تنسب إليها الدروع والكلاب ، واصت : اسم علم على فلانة ،
سجت بذلك لأن مالكها يقول لصاحبه : اصمت لا يشعر بنا أحسنه
أصلابها : جمع صلب وهو تقار الظهور ، وأورد : اعوجج (الفصل شرح
أبيات الفصل : ٨) وانظر ابن يعين : ٢٩/١ ، والخزانة : رقم
٥٣٨ : ج ٢٨٤/٣ .

(٤) الأمل : ١٠٤ (٥) ابن يعين على الفصل : ٢٩/١

ب - إعراب مواضع غير موضع الاستشهاد :

في بعض الأمالي على الشواهد لا يتمرز ابن الحاجب لموضع الاستشهاد ،
ومعرب في البيت مواضع أخرى يرى أنها في حاجة إلى إعراب ، وتتمليل ذلك
أن الشاهد قد يكون واضحاً لا يحتاج إلى بيان ، وأن غير موضع الشاهد هو
الذي يحتاج إلى إيضاح ، أو أن ابن الحاجب مثل من تلازمه عن هذا
الموضع الآخر فينبه لهم ، ولم يتمرز للشاهد لوضوح عندهم .

ومن ذلك قول الشاعر :

ثم زادوا أنهم في قومهم غفراً ذنبهم غير فخر (١)

وقد أورد صاحب الفصل شاهداً على عمل الجمع من صيغ المبالغة عمل الفرد
في قوله " غفراً ذنبهم " ففُرجع غفور ، وصلت النصب في " ذنبهم " (٢) ،
وورد في كتاب سيبويه لهذا الفرض حيث قال : وأجروه حين بنوه للجمع
بمعنى فمولا كما كان أجري في الواحد ، ليكون كفاعل حين أجرى مثل فاعل
من ذلك قول طرفية (٣) :

البيت .

أما ابن الحاجب فلم يتحدث عن موطن الاستشهاد في البيت ، وإنما
تحدث عن فتح همزة " إن " وكسرهما فيه فقال : للفتح في " أن " وجهان : أحدهما
أن يكون في موضع المفعول ، والآخر أن يكون " ثم زادوا " على ما تقدم من الخصال
أعلى من تقدم ، ثم فتح " أن " على معنى لأنهم على صفة كذا ، وتكسر عنده
أيضاً وجهان : أحدهما التتمليل ، والثاني أن يكون على الحكاية وهو ضعيف
لأنه ليس موضع الحكاية ، ثم ذكر أن قبل هذا البيت :

وتساقى القوم كما مسرة وعلى الخيل دماً كالشعر (٤)

(١) البيت لطرفه بن المبرد ، هروي " غير فخر " من الفجور ، والرواية الأولى
أصح (ابن يميني) : ٧٥/٦ ، ٧٦ ، ونظر سيبويه : ٥٨/١ ، والخزانة
رقم ٦٠٧ : ٤٦٤/٣ ، والهمع : ٩٢/٢ ، والدر اللوامع : ١٣١/٢ ، وشيوان
طرفة : ٦٨ .

(٢) الفصل : ٢٢٨ ، وفي ابن يميني : ٧٤/٦

(٣) سيبويه : ٥٨/١

(٤) الشقرة في الخيل حمرة صافية يحمر معها الصوف والذنب هروي ابن يميني
(علا الخيل) بالألف في " علا " على أنه فصل " والخيل " مفعول " ود مسرة " فاعل
: ٧٦ ، ٧٥/٦ .

وفى قول الشاعر :

يا لمنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سيمان من جسدنا
ذكر صاحب الفصل أنه شاهد على حذف النادى فىقال "ياؤس لزيد" بمعنى
يا قوم يؤس لزيد ومن أبيات الكتاب (البيت) ٠٠٠ وفى التنزيل "ألا يا سجدوا"
وقد ذكر سيده أن " يا " لغير اللمنة (٣) أى أن النادى محذوف
قال الشنترى : ولذلك رفع اللمنة بالابتداء ، ولو أوقع النداء عليها
لنصبها (٤) .

وروى ابن مالك أن يفتح حذف النادى لأن عامه حذف لزومها
إلا أن العرب أجازت حذفه ، وأبقت " يا " دليلا على المحذوف ، أما
"أبوحيان" فضع حذف النادى حتى لا يجمع بين حذف فعل النداء وحذفه
فيكون فى ذلك إجحاف فى الكلام ، وروى أن " يا " فى الآية والبيت للتبليغ
وأجاز ابن يمين الوجهين أن تكون " يا " للنداء أو للتبليغ (٧) .

ولم يتعرض ابن الحاجب لموطن الشاهد فى البيت ، ولكنه تعرض لشيء
آخر وهو أنه روى البيت " والصالحين " وقال : يجوز فيها الرفع على
المعنى ، لأن المعنى ياتوم ، لمن الله والأقوام والصالحون ، والخفض ظاهره
ثم بين أن " من " فى قوله " من جار " للبيان متعلق بمحذوف تقديره على
سيمان الحاصل من الجيران أو حاصلا من الجيران (٨) ، وأجاز ابن يمين
فى الرفع الوجه الذى ذكره ابن الحاجب وزاد عليه رأيا آخر وهو أن يكون
" والصالحون " مطروفا على الجنداء وهو " لمنة " أى ولمنة الصالحين ، ثم
حذف الضاف وأعرّب الضاف إليه إعرابا (٩) .

- (١) الفصل : ٤٨ ، ٥٥ ، وابن يمين ٢/٢٤ ، ٤٠ ، ج ٨/١٢٠ ، وسيده
٣٢٠/١ تثقيب اللسان : ١٥٨ ، وابن الشجرى : ١/٢٣٥ ، وأكامل
للبيد : ١/١٦٨ ، السمع : ١/١٧٤ ، والدرر اللامع ١/١٥٠ ، المنقى
٢/٤١ ، شاهده : ٢٦٩ وهو من الشواهد التى لم يعرف قائلها .
(٢) الفصل : ٤٨ ، والآية رقم ٢٥ من سورة النحل . وهذه قرأتها الكسائى
(الإيضاح ورقة ٥٢) .

- (٣) سيده : ١/٣٢١ (٤) نفس المصدر فى الهامش .
(٥) السمع ١/١٧٤ (٦) نفس المصدر
(٧) ابن يمين ٢/٢٤ (٨) الأملى : ١٥٥
(٩) ابن يمين ٢/٢٤ .

وأختلف العلماء في ضبط " سمان " في البيت ، فابن يعين يرى أنه قد روي بفتح السين وكسرهما والفتح أكثر وكلاهما قياس ، فمن كسر كسان كسيران وحيطان ، ومن فتح كان كحطان ومروان . (١)

وجاء في هامش الإيضاح : الرواية عن الصلاة (سمان) بكسر السين وإليه ينسب سمانيون ، وذكر تاج الإسلام السمانى أنه بالفتح والرجل أعرف باسم أبيه وجده (٢) ، وضبط في كتاب سيبويه بكسر السين (٣) ويرى ابن مكى الصقلى أن (سمان) بالفتح من اللحن ، والصواب (سمان) بالكسر . (٤)

ج - شرح المصنى :

من شواهد الفصل ما يحتاج إلى شرح لغموض معناه ، أو غرابة ألفاظه ، فقام ابن الحاجب بأداء هذه الرسالة ، ووضح معاني بعض الآيات ، وشرح الألفاظ الغريبة فيها ، وقد يشير إلى مواطن البلاغة فيها ، فلم يكن يقتصر في تأويله على الإعراب والنحو فقط .

ومن الشواهد التي شرحها قول الشاعر :

أخا الحرب ليا ما إليها جلالها . . . وليس بولاج الخيالف أعت (٥) لا
وود هذا البيت في الفصل شاهدا على نصب (جلالها) بأفضل التفضيل (ليا (٦)) . وبعد أن وضع ابن الحاجب الشاهد تعرض لمصنى البيت فيبين أن المراد وصف السدوح بالشجاعة والمبادرة إلى الحرب ، وتفسير

(١) ابن يعين : ٢٤/٢ .

(٢) الإيضاح شرح الفصل تأليف ابن الحاجب (مخطوطة رقم ١٨٥٥ بدار الكتب : ورقة ٥٢ .

(٣) سيبويه : ٣٢٠/١٤ .

(٤) تحقيق اللسان بتحقيق الدكتور مطر : ٢٥٨ .

(٥) قائله التلاخ بن حزن التميمي (ابن يعين : ٧٠/٦) .

وقال المنتهري قائله : قلاخ بن حزن المقرئ ، والتلاخ من قلسخ البجير إذا هدر وانظر سيبويه ٥٧/١ ، وابن يعين ٧٠/٦ ، والمهمص :

٩٦/٢ ، والدرر اللوامع : ١٢٩/٤ ، والمصيان على الأسموس وشواهد المعين عليه : ٢٩٦/٢ .

(٦) الفصل : ٢٢٦ .

(الجُلِّ) بأنه واحد جلال الدواب والبراد به الدروع أو السلاح ، والخوالب جمع خالفة وهي عود من أعمدة الخيا ، وبين أن من معانيها " النساء " قال تعالى : " رضوا بأن يكونوا مع الخوالف (١) " أي النساء ، ومسير أحمق وناقعة غلام بيقة المعقل وهو التواء في رجل البعير واتساع كسيره ، قال ابن السكيت : هو أن يفرط الروح حتى يسطك المرقومان وهو مذموم (٢) .
بهذا الاطلاع اللغوي يفسر ابن الحاجب البيت ، وقد أشار إلى أن استعمال الجلال في عدة الحرب على سبيل المجاز ، ولكنه لم يصح بذلك ، وقد صح به الشنمري في شرح شواهد سيبويه قال : استعمال الجُلِّ في عدة الحرب على سبيل الشل والامتارة . (٣)

وشرح قول الشاعر :

لها أثاره من لحم تتسره من الثمالي ووخر من أرائبه (٤)

فبين أن هذا البيت وصف للعبة وهي فرخ عقاب كان ليني يشكره ، وكانوا يطمعون هذه اللعبة كل يوم لحم الأرناب والثمالي ، والتتير : التقديد ، والأثار : قطع التقديد ، والوخر : الصن القليل . (٥)

قال الشنمري : الوخر : القطع من اللحم وأصله الطمن الخفيف ، كأنه يويد ما تقطعه من اللحم بسرعة ، (٦) فزاد عن ابن الحاجب إيضاحاً لهذه الكلمة .

وقد جاء هذا البيت في الفصل شامداً على إبدال اليا من الباء في الثمالي والأرائي وأصلها الثمالي والأرناب ، ولكن ابن الحاجب لم يتمرض لهذا .

وقد يشرح معنى البيت وبين المراد منه ولا يقتصر على شرح المفردات فمن ذلك ما ذكره في توضيح قول الشاعر :

(١) سورة التوبة : ٨٧ ، ٩٣ (٢) الأمل : ٩٥ ، ٩٦

(٣) سيبويه (الهامش) ٥٧/١

(٤) نسب سيبويه البيت لرجل من بني يشكر ، وقيل للثمرين تولب وهو رواية الفصل

في ابن يمي (صخرة) وفي المتن " صخرة " ، وكذلك في سيبويه . وانظر قسي البيت سيبويه : ٣٤٤/١ ، والهمع : ١٨١/١ ، والدرر اللوامع : ١٥٧ ، وشواهد

الشافعية : ٤٤٣ ، وابن يمي : ٢٨/١٠

(٥) الأمل : ٩٨ ، ٩٩ (٦) سيبويه : ٣٤٤/١ .

لم تتلفح بفضل مشورها دعد ولم تُسَقَّ دعد في الملب (١)
قال : . معناه أن هذه عندها رفاحية ، ولمست كثيرها تنفذ فيا يحلب
فيه ، بل لها إناء غيره تسقى فيه أو تنفذ فيهِ ، ولا تستمر بفضل مشورها
في أنها تشده في وسطها ، وتعمل فاضله على رأسها ، بل لها شيء آخر
تلفح به رأسها ، وإنما يتلفح بفضل مشورهن البدويات والإباء الماهنات
المتهنات ، وقيل : إن هذه لم تسق اللبن لاني علبة ولا في غيرها ،
لأنها متحضرة ، وإنما يشرب اللبن أهل البدو ، لأنهم لا يكادون يجدون
الماء (٢) .

وقد أجمل الشنتمرى معنى البيت بقوله : " هي حضرة رقيقة
الميفى لاتلبس لبس الأعراب ، ولا تنفذى غذاهم " . (٣)

وقد يتعرض لإظهار مافى البيت من جانب يلقى ، فيشير إلى ذلك
إشارة خفيفة كقوله تعليقا على البيتين الآتين :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والتعم الركمام
وتأخذ بعمده بذناب عيسى أجب الظهر ليس له سنمام (٤)

(١) الخصائص : ٦١/٣ ، ٣١٦ ، وابن يميى : ٧٠/١ ، وسيبويه :
٢٢/٢ ، وقائله جرير (الشنتمرى : سيبويه ٢٢/٢) والشاهد
فيه جواز الصرف ، ومنع الصرف في (دعد) لأنه ثلاثى ساكن
الوسط .

(٢) الأملى : ١٣٠ ، ١٣١ ، والرأى الأخير وهو أن شرب الماء
يدل على الحضارة ، وهرب اللبن على البدوة ، غريب عندنا
الآن .

(٣) الكتاب : ٢٢/٢ .

(٤) قائله النايفة الذبيانى فى سدح أبى قابوس النعمان بن
القدر ، هوى (ربيع الناس والبلد الحرام) .

ابن الشجرى : ٢١/١ ، وانظر ابن يميى : ٨٣/٦ ، وسيبويه :
١٠٠/١ وخزانة الأدب : ٩٥/٤ ، وديوان النايفة : ٧٥ ،
هوى البيت الثانى فى الخزانة : (ولدنا بعمده بذناب
عيسى) .

" بمعنى إن يهلك هذا الرجل يذهب عنا مهلاكه ما كنا نجه من الخمر
والسعة والتصره وتأخذ بعده في حال لا ترضى ثم شبهها بالذئباب
وجعل لها ظهرا مقطوعا لاستنام له وكله مالفقة في رداة الميعى الذى
يكون فيه بعده (١) ."

وقد أورد سيبويه هذا البيت الثانى شاهدا على عمل أفضل التفضيل
"أجب" التصب فى (الظه^(٢)ر) ووضح لنا الشتمى فى معنى البيت
أن التايغة قال هذه القصيدة فى مرض النعمان بن النضر (٣) .

(١) الأمالى : ١٥٩

(٢) سيبويه : ١٠٠/١

(٣) نفس المصدر (الهاشمى) .

الفصل الثاني

موازنات وملاحظات

١- بينه وبين الزمخشري في الفصل :

لم يكن موقف ابن الحاجب موقف الموضح والفسر لأراء الزمخشري في الفصل فحسب، بل كان يبدي رأيه فيها، ويناقشها مناقشة تحليلية فإذا رأى أن ما جاء به موافق لرأيه أيده ودفن عنه، وماق من الأدلة ما يقويه، ودفن عنه الشبهات، وإذا كان ما في الفصل مخالفا لرأيه اعترض عليه، وردّه بالدليل، وسأسوق من الأدلة ما يبين كلا الموقفين، حتى يظهر لنا استقلال ابن الحاجب بالرأى وأنه لا يجرى وراء الزمخشري كما ادعى بعض الملطاء (١).

أ- موافقة ودفن:

يوافق ابن الحاجب الزمخشري في بعض آرائه، ويقف بجانبه موقف المدافع، فيذكر ما يورد على رأيه من اعتراض، ثم يردّه بنطقه.

من ذلك موافقته له في بعض الحدود النحوية، ولابن الحاجب عناية بهذه الحدود، ذلك لأنه أصولي، والأصول منطق الشريعة، فهو يناقش الحدود، ويبين رأيه فيها، المنطق الذي يشترط أن يكون الحد جامعا، وإنما لذلك عرض لحدود الفصل موافقا ومخالفا.

وما وافقه فيه حده للحرف بأنه "مدل على معنى في غيره" (٢)، فقد اختار ابن الحاجب هذا الحد في الكافية (٣)، وقد ورد على هذا الحد اعتراض ذكره في الأمالي ورد عليه، إذ جاء فيها أنه يرد عليه الأسماء التي لا تنقل إلا بمتعلق مذكور معها، وذلك كالظرف مثل "عند وقاب" فإنه يدخل في الحد، وأجاب عن ذلك بأن الظرف يفيد معنى، نفس نفسه، بمعنى القدر والجهة من (قاب وهند) كالتوقية من (تسوق)؛ وإنما اتفق أن المصوب لم تستعمله إلا مضافا إلى اسم، أما "من" فإنها لا يقم بها معنى مسن

(١) مثل ابن مالك انظر البنية: ١٣٤/١

(٢) الفصل: ٢٨٣ وفي ابن يعين: ٢/٨

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣١٩/٢.

حيث وضعها إلا ضمها إلى شملها ثم قال : " وإنما حكنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم أن الحرف وضعه لذلك والاسم وضعه لذلك (١) كـ معوي ابن الحاجب في موضع آخر من الأملى وهو الملمية على الكافية يجب عن شمل هذا الاعتراض وقد ذكر أنه يرد على حد الحرف الأسماء المشتركة ، فإنها لا يفهم مدلولها إلا بالقرينة ، وكذلك الحرف لا يفهم معناه إلا بذكر شملته ، وأجاب بأن الأسماء المشتركة ليس من شرط استعمالها لفظ آخر يقترن بها ، بل قد يكون قصد المتكلم الإيهام كما قال تعالى " ثلاثة قروء " (٢) ، وليس كذلك الحرف فلا يصح " خرجت من " (٣) ، من ذلك يتبين لنا أن ابن الحاجب يدافع عن حد الحرف كما جاء في فصل الزمخشري ، ويختار هذا الحد في كافيته .

وذكر ابن يعقوب أن هذا الحد في وهم بعضهم يفسد بآين وكيف ونحوهما من أدوات الاستفهام ، وأجاب عن ذلك بأن هذه الأسماء دللت على معنى في نفسها بحكم الاسم ، ثم قال : وروا احتراز بعضهم من ذلك فقال : ما دل على معنى في غيره فقط " (٤) .

وتصريف الحرف كما جاء في الفصل هو ما دار على السنة التحويين إذ أجمعا على أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه ، وقد خرق إجماعهم الشيخ بها الدين بن النحاس فذهب في تعليقه على القرب إلى أنه يدل على معنى في نفسه ، لأنه لو خطب به من يفهم معناه فإنه يفهم معناه الموضوع له لفظة ، فيعرف أن " هل " معناها الاستفهام (٥) ، وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه نجد يعرف الحرف بأنه ما جاء بمعنى ليس باسم ولا تفصيل (٦) ، ولم يذكر لنا سيبويه أن هذا المعنى الذي يؤل عليه في غيره لا في نفسه ، ومن ظاهر كلامه نفهم أن له معنى في نفسه وهذا المعنى غير المعنى المفهوم من الاسم والفصل ، يعرف بعض التحويين الحرف بأنه " ما خلا من دليل الاسم والفصل " ، أو بأنه " ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها " ، ولكن الزمخشري

(١) الأملى : ٩١ ، ٩٢

(٢) سورة البقرة : ٢٢٨ ، والقور الطهر أو الحيز فهو من الأضداد .

(٣) الأملى : ٢٣١

(٤) شرح الفصل لابن يعقوب ٣/٨

(٥) همع الهوامع : ٤/١

(٦) سيبويه : ٢/١

اعترض على هذين الحدين ، قال : وهذا وصف للحرف لا حد له ،
وحد ابن مالك في التسهيل الحرف بأنه " كلف لا تقبل إسنادا وضميما
بنفسها ولا بنظير^(٢) " وهذا الحد نظر إلى قبول الإسناد ، فالاسم
والفصل يقبلان الإسناد والحرف لا يقبله لذلك تميز عنهما .

وحد الزمخشري التمييز بأنه " رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنسبة
على أحد احتمالات^(٣) " واعترض ابن الحاجب بأن التمييز في الحقيقة
ليس رفعا ، لأنه اللفظ الذي حصل عنه هذا الرفع المراد ، ثم دافع
عن الزمخشري بأن التحوين يشتقون مثل ذلك لكونه مملوفا ، إما على
معنى لفظ رفع الإبهام ، أو رافع الإبهام " أو ما أشبه ذلك^(٤) . وظهر
أن ابن الحاجب أراد أن يتخلص من هذا الاعتراض فعرف التمييز في
الكافية بأنه " ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو قدرة " (٥) ،
وقد اعترض الرض على حد ابن الحاجب في الكافية بأن الصفة في مثل
" جائي رجل طويل " تدخل فيه ، لأن رجلا ذات بهمه ،
ودخل فيه " عطف البيان " في نحو " جائي في العالم زيد " (٦) .

وحد السيوطي التمييز حدا طويلا لينبذ تضيحا ، ومنع عنه
الاعتراض قال : " هو نكرة بمعنى " من " رافع لإبهام جملة ، أو مفرد
عدد ، أو مفهم قدار ، أو مطئلة ، أو مفايوة ، أو تعجب ، بالنسبة على
جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نون^(٧) " وغير معنى من

(١) " الإيضاح في علل النحو " لأبي القاسم الزجاجي بتحقيق مسازين
الهاروك : ص ٥٥ .

(٢) تسهيل القوائد وتكميل المقاصد بتحقيق محمد كامل بوكات : ص ٢
وأحترز بقوله " ولا بنظير " من الأسماء الملازمة للندا " نحو
(يا فل) فإن لها نظيرا وهو " رجل " .

(٣) النصل : ٦٥ ، وفي ابن يميني : ٢٠ / ٢

(٤) الأطالي : ١٦٥

(٥) شرح الرض على الكافية ٢١٥ / ١

(٦) نفس المصدر .

(٧) هجج الهوامع : ٢٤٩ / ١ ، ٢٥٠ ، و" بإضافة " متعلق بشام ، أي يأتي
التمييز بعد تمام الكلام بإضافة نحو " مل الأرض ذهبها " أو التنوين
كقولنا " أوانون " كمنين عملا " وبالآخرين عملا " .

ليخرج الحال ، ويصح في ذلك ابن مالك في الألفية إذ قال :

اسم بمعنى "من" ميم نكرة ينصب تمييزاً يربط قد فسره
وفضل ابن الحاجب حد الزمخشري لاسم الضم على المناطقية ،
وقد حده الزمخشري بأنه : " ملحق على شيء وعلى كل ما أشبهه (١) " وعلق
ابن الحاجب على ذلك بأن الزمخشري قد كره ما ذكره المنطقيون من
قولهم " ما وضع لسمى لاتمخ الشركة فيه " وكره أن يقول " ما دل على
كثرة باعتبار معنى واحد " ، وكلايجهما أن الكثرة مستفادة من إطلاقه ،
ولا يستفاد منه إلا الفرد ، ولم يحدده بالحد الأول لأنه أمر ذهني ،
والأمر الذهني متحد لا شركة فيه ، ثم هو ليس موضوع في الحقيقة لسه ،
فإننا نقطع بأن وضع " رجل " لما في الخارج ، وما في الذهن يستحيل
أن يكون في الخارج (٢) .

وكما يوافق في بعض الحدود النحوية يوافق في بعض آرائه الأخرى
فهو يدافع عنه في ذكر "توابع الضم" في باب "الضم" (٣) ، ولسم
بذكرها في باب "التوابع" ، لأن لها حكماً خاصاً بها جاً من أجل الضم
فناسب ذلك ذكرها في "الضم" لاف "التوابع" (٤) ، ويدافع عنه في
بداية باب الحال بقوله : شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله (٥) .
وقد ذكر أنه لو اعترض بأنه كان الأولى أن يذكر أولاً حال ، ثم يذكر
شبهه بالمفعول ، فيرد على ذلك بأنه قدمه لينبه بأن المفاعل قد انتهت ،
وأن هذا ابتداء المشبهات ، ولو أخره لم يحصل هذا الضم (٦) .
فهو بذلك يدافع عن تيهب الفصل وتقسيمه وترتيبه .

ويدفع عنه ما يجهم التناقض في قوله في باب "المفعول المطلق" :
" وقد يقرون بالفعل غير مصدره ما هو بمعناه ، وذلك على تبيين مصدر
غير مصدر (٧) " ، وعلق ابن الحاجب على ذلك بقوله : قوله " غير

- (١) الفصل : ٦ وفي ابن يعين : ٢٥/١ .
- (٢) الأملس : ١٦٥ .
- (٣) الفصل : ٣٧ وفي ابن يعين : ٢/٢ .
- (٤) الأملس : ١٤٦ .
- (٥) الفصل : ٦١ وفي ابن يعين : ٥٥/٢ .
- (٦) الأملس : ١٣٢ .
- (٧) الفصل : ٣٢ وفي ابن يعين : ١١١/١ .

صدر " ظاهرة التناقض لأن كلامه في الفصول المطلق وتقسيمه " وقد
ذكر أنه مصدر ، فكيف يكون من تقاسيمه غير مصدر ، فيكون مصدرا
غير مصدر ، والجواب أن المصدر يطلق باعتبارين : أحدهما الذي فعله
فاعل الفعل المذكور ، والآخر باعتبار ماله فعل يجرى عليه كأنطلق للانطلاق
وشبهه كوله باب يذكر فيه مقوله " غير مصدر " أي ليس فعل يجرى عليه
وهو مصدر باعتبار أنه فعله فاعل الفعل ، فهو مصدر باعتبار غير مصدر باعتبار
آخر (١) ، وهذا يدفع عنه التناقض . وقول الزمخشري في الفصل :
" وكل شئ أو مجموع من الأعلام فتصريفه باللام " (٢) ومعتز على ذلك
بأن تصريفه قد يكون بالندا " نحو " يازيدون " وازيدان " وجيب عنه
ابن الحاجب بأن " يازيدان " هنا تثنية زيد في قولك " جئني زيد
من الزيد " على اللفظة القليلة فيكون قولك " يازيدان " مثل قولك :
" يارجلان " أي لتصريف فيه أو أن " يازيدان " الأصل فيه " يأيها
الزيدان " كما أن أصل قولك " يارجل " " يأيها الرجل " ، وما يدل
على أن الأصل كذلك وأنه متماثلان امتناع " زيدان " في النداء
بدون أداة النداء ، كما امتنع " رجل " بدون الأداة وذلك كراهة
كرة الحذف وهو حذف " أل " وحذف أداة التعريف (٣) .

وقال الزمخشري في " حروف الجر " التي يسميها " حروف الاضافة "
" وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا
وضرب كائن حرفا وفصلا ، فالأول تسعة أحرف : من وإلى وحتى وفى
إلى ، واللام وبوب وبأ والقسم وتأوه ، والثاني خمسة أحرف : على ومن
والكاف ومذ ومذ ، والثالث ثلاثة أحرف : حاشا وخلا وعدا (٤) ،
وقد اعترض على الزمخشري بأن القيس الأول قد ذكر فيه ما يستعمل فصلا
وحرفا ، وجمله بما لا يستعمل إلا حرفا مثل " من " فإنك إذا أمرت
من " ما ن يمين " قلت " من " ، ومثل " في " فإنك إذا أمرت المستأجرة
المخاطبة من " وفي يمين " قلت " في " ، واللام من قولك " لزيد " إذا أمرت
من " ولئ يلى " قلت " لئ " فهذه الحروف كان يجب أن يمد بها من التسميم

(١) الأملى : ١٤٧

(٢) الفصل : ١٤ وفي ابن يمين : ٤٥ / ١

(٣) الأملى : ١٦٥

(٤) الفصل : ٢٨٣ وفي ابن يمين : ١٠ / ٨

الثالث وهو ما يستعمل فعلا وحرفا . وقد أجاب ابن الحاجب عن هذا الاعتراض بأنه لم يرد اعتبار صورها فقط ، وإنما أراد باعتبار صورها ومعانيها الأصلية ، ألا ترى أن " عدا وخلا " لم استملا حرفين فهما في المعنى الأصلي كاستماليهما فمليين فإن قيل : إن أراد ذلك فقوله إن " على " ما تكون حرفا واسما لاغير ليس بمستقيم ، لأنه يصح أن تكون فعلا ، إذ يقال " علا زيد " وهو فعل ماض ، وأجاب بأن " على " المستملة حرفا واسما لاتوافق " علا " المستملة فعلا في اللفظ ، ألا ترى أنك تقول في هذه " علوت " وفوتك " عليه " ثم قال ابن الحاجب فضلا رأى الزمخشري على كثير من التحويم والأصوليين : " فدل على أنهما مختلفان في اللفظ ، فظهر الفرق بين البايين ، وإن كان كثير من التحويم والأصوليين يذكران " على " ما استعمل حرفا واسما وفعلا ، وكان صاحب هذا الكتاب نظر أدق من نظرهم فجعلها من القسم الثاني (١) .

ب - مخالفة وهجـوم :

عرفنا كيف وافق ابن الحاجب الزمخشري في بعض آرائه ودافعه عنه ، ورد ما ورد عليه من اعتراض ، وليس معنى ذلك أنه يسير في ركابه دائما ، بل نراه في كثير من الآراء يخالفه ، وقد يقس عليه فيضه بالخطأ والوهم بعد أن يدل على عدم صحة آرائه . وقد رأينا كيف واقفه في بعض الحدود التحوية ، وسرى أنه عارضه في بعضها الآخر ، ومن ذلك ما جاء في الفصل من أن " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضوح (٢) " ، واعتراض ابن الحاجب على قوله " اللفظة " قال : الأول أن يقال : اللفظ الدال ، لأن قوله " اللفظة " إما أن يريد به اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى تمييزه كالضرب ، وإما أن يريد التمييز منه كالضربة ، فإن أراد الأول فليس بمستقيم ، لأن اللفظة كالضربة ، فكما لاتطلق الضربة على معنى الضرب ، فكذلك لاتطلق اللفظة على معنى اللفظ ، وإن أراد به معنى الضربة فليس بمستقيم ، لأنه لايد من تحقق تمييزها كميز مدلول الضربة والجلسة ، وإذا لم يكن يد من تمييزها ، فكل

(١) الأملى : ١١١

(٢) الفصل : ٦ وفي ابن يميني : ١٨/١

ما يقدر تميزها به ان كان منتبهاً. يمكن تقديره في الزيادة ورد عليه
مادونه ، وإن كان منتبهاً القلة ورد عليه ما فوقه ، وإن كان متوسطاً ورد عليه
ما فوقه وما تحته جميعاً ، فإنه إن قدر اللفظة مثلاً بما هو عشرة أحرف
ورد عليه مادونها وكذلك الباقي (١)

وهذا امتثل ابن الحاجب أطلبه على الفصل بالاعتراض على
أول عبارة فيه ، فيبين أن الأفضل أن يقول الزخشي " اللفظ " بدل
" اللفظة " وقد تعرض أيضاً في الإيضاح شرح الفصل لهذا ، وبين
فيه أن المراد " اللفظ " ولو عبر به لكان أولى للاختصار ، ورفع الإجماع (٢)
ولذلك لم يوض أن يعبّر في الكافية " باللفظة " مع أنه كان ينظر إلى المفصل
عند تأليف الكافية ، إذ جاء فيها " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (٣)
وواضح تأثيره بالفصل في هذا الحد ، ولم يسلم حد ابن الحاجب أيضاً
من النقد ، وقد رأى الرضى أنه لا داعي لقوله " لمعنى " لأن الوضع لا يكون
إلا لمعنى ، واعتراض على وصفه المعنى بأنه " مفرد " فقال : والمشهور نفس
اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة للفظ ، فيقال اللفظ
المفرد والملفظ المركب ، ولا ينبغي أن يختص في الحدود ألفاظه بل ينبغي
استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأن الحد للثبوت (٤) ، وسن
عرف الكلمة بأنها (لفظ) ابن مالك في التسهيل فقد قال : " الكلمة لفظ
مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا ، أو مشوي معه كذلك (٥) .

أما السيوطي فقد عبر بأن الكلمة " قول " ولم يقل إنها " لفظ "
فقال في حدها : " الكلمة قول مفرد مستقل وكذا مشوي معه على
الصحيح (٦) "

ويظهر تأثير السيوطي بإبن مالك في التسهيل في هذا الحد ، ولكنه
ترك ما قاله ابن مالك من أنه " دال بالوضع " ووضع سبب تركه فقال :

- (١) الأمل : ٨٤
- (٢) الإيضاح شرح الفصل لابن الحاجب (مخطوطة رقم ١٨٥٥ بدار الكتب)
ورقة ٣ الصفحة اليمنى .
- (٣) الرضى على الكافية : ٢/١
- (٤) نفس المصدر : ص ٣ ، ٤
- (٥) التسهيل لابن مالك بتحقيق محمد كامل بوكات : ص ٣
- (٦) الصمع : ٣/١ .

ولم احتج إلى ما زاده في التسهيل من قوله " دال بالوضع " مخرجاً
المهمل ، وتمييزه " باللفظ " الشامل لذلك ، وذكرى " القول " الذي
يخرج منه ^(١) ، فظهر لنا بذلك سبب التمييز بالقول مكان " اللفظ " ، أما
التمييز " بالاستقلال " الذي ورد في التسهيل والهمع فقد بّرحه الصبان
بقوله - تعليقاً على حد الكلمة في الأسموسى بأنها " قول مفرد " - : " و زاد
في التسهيل قيد الاستقلال لتخرج ألف الفاعلة وأحرف الصارعة ، وما
التصغير بما النسب ، وما التأنيت ، ونحو ذلك ، فإنها ليست بكلمات
على مذهب المصنف . وذهب الرضى إلى أنها كلمات ^(٢) ، ولم
يقع الأسموسى والسيوطى فيطرح فيه الزمخشري وابن الحاجب وأبو حيان
من وصف المعنى بأنه مفرد لأنه كما قال الرضى وغيره ليس صفته فـ
الحقيقة ، وإنما يكون صفة للمعنى بتسمية اللفظ ^(٣) ، ولم يشتر ابن يعقوب
شارح الفصل إلى ما ظن إليه ابن الحاجب من أن " اللفظ " أولى في حصة
الكلمة من اللفظ ^(٤) ، وقد يكون الذي دعا الزمخشري إلى قوله
" النقطه " أنها خير لقوله " الكلمة " فأراد أن يوافق المتداً الخير
من حيث التأنيت ، ولكن الرضى يقول : إن الموافقة بينهما هنا غير واجبة
ولا تجب إلا إذا كان الخير صفة مشتقة غير سببية نحو " هند حنة " أو
حكمها كالمنسوب ، أما في الجوامد فيجوز نحو " هذه الدار مكان طيب " ^(٥)
" وزيد نمة عجيبه " .

ومن الحدود التي خالف ابن الحاجب الزمخشري فيها حد
" التوايح " إذ حدها الفصل بأنها " الأسماء التي لا يسهها الإعراب إلا على
سبيل التبع لغيره ^(٦) " ، ووصف ابن الحاجب هذا الحد بأنه

(١) نفس المصدر ، وبغير بقوله (منوي) ليشمل المستكن وجوها كانت في
(تم) وكذلك جوازا ، وخرج بقوله (معه) (أي مع القول) ما تنواه

الإنسان في نفسه (الهمع : ٣/١) .

(٢) حاشية الصبان على الأسموسى ٢٦/١

(٣) الهمع : ٣/١

(٤) انظر ابن يعقوب : ١٨/١ .

(٥) الرضى على الكافية : ٤/١ وللدكتور تمام حسان نقد على النحاة في حد

الكلمة ، إذ ذكر أن حدودهم لا تفرق بين الصوت والحرف ، وخلط بين

الوظيفة اللغوية والمعاني المنطقية والرضمية ، ولا تفرق بين وجود الكلمة

وعدمها . انظر (مباحث البحث في اللغة) له ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٦) الفصل : ١٠ : وفي ابن يعقوب : ٣٨/٣

غير جمد لوجهين : أحدهما أنه ذكر لفظه " التبع " فيه ، ومن جهل التابع
جهل التبع ، والآخر أنه بينه بما يتوقف عليه ، لأن الفرض أن يعرف التابع
فيعطى إعراب متبوعه ، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جرد ذلك إلى الـ (١) دور
يبدل هذا على دقة ابن الحاجب ، فإن الحد إذا لزمه الدور كان باطلا
وقد كان رفقا بالزخشرى حينما وصف هذا الحد بأنه " غير جيد " قط .
ولمدم رضاه عن هذا الحد لم يختاره في الكافية ، فحد التابع بحد آخر
حين قال إنه " كل ثان بإعراب مايقه من جهة واحدة (٢) " فقرر من
إدخال كلية التبع في الحد وأراد بقوله " من جهة واحدة " إخراج خبر
البتدأ ، وثاني مفعولي ظننت وأعطيت ، والحال عن النصب ، والتميز
عن النصب ، قال الرضى : وفيه نظر ، لأن ارتفاع المتدأ والخبر من
جهة واحدة وهي كونهما عدتى الكلام وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة
واحدة ، وهي كونها فضلات ، ثم قال : وقوله " كل ثان " فيه نظر أيضا ،
لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء ، لا قصد حصر جميع مفرداته (٣) .
وذلك لم يسل حد ابن الحاجب من الطمن . وقد عرف ابن مالك
" التابع " بأنه " ما ليس خيرا من مشارك ما قبله في إعرابه وماله مطلقا (٤) " .
وأراد بقوله " وماله " ما أراده ابن الحاجب من قوله " من جهة واحدة " ،
وكثير من النحويين لم يحد التابع مكثفا بحد أتولعه ، من نعت وطف وتوكيد
وعدل ، قال أبو حيان : ولم يحدده جمهور النحاة ، لأنه محصور بالمتدأ
فلا يحتاج إلى حد (٥) ، قال السيوطي : " فلذلك قلت : التابع نعت
وطف بيان وتوكيد وعدل وطف نعت (٦) " فلم يحد التابع وإنما اكتفى
بذكر أنواعها .

ومن مخالفة ابن الحاجب ^{إسمه} الفصل في الحدود حد " الجنى " فقد حمله
بأنه الذى سكون آخره وحركته لا يماما (٧) " قال ابن الحاجب ناقدا :
هذا الحد : ليس بمستقيم ، لأنه أتى في الحد بواو العطف ، فإن قصد الجميع
لم يستقم ، إذ ليس شئ فيه سكون وحركة في آخره ، وإن قصد معنى " أو "

(٢) الرضى على الكافية : ٢٩٨/١

(١) الأملى : ٨٤

(٣) الرضى على الكافية : ٢٩٩/١ .

(٥) البهع : ١١٥/٢

(٤) التسهيل : ١٦٣

(٦) نفس المصدر .

(٧) الفصل : ١٢٥ وفى ابن يعقوب : ٧٩/٣ .

كان فيه شذوذ لفظي في استعماله الواو بمعنى "أو" واستعماله لفظة "أو"
في الحد الواحد (١) "هـ" وحد ابن الحاجب الجني في الكافية بأنه
"ما ناسب بيني الأصل أو وقع غير مركب" (٢) فذكر "أو" في الحد
ولذلك قال: ولا يقصد الحد بلفظة "أو" لأنها لمجرد أحد الشئيين هاهنا
لا للشك الذي يتأخر تبيين الطهي (٣) "هـ" ولاحظ أنه في هذا الحد
جاء بلفظ (بني الأصل) وهذا ما عليه على الزمخشري في إدخاله كلمة
"التبع" في حد "التابع" كما سبق، لذلك قال الرضي: وهذا الحد لا يصح
إلا لمن يعرف ماهية الجني على الإطلاق، ولا يعرف الاسم الجني، ولو لم
يمرفها لكان تمريفا للجني بالجني، لأنه ذكر في حد الجني لفظ الجني (٤)
وقال السيوطي: "البناء" ضد الإعراب فعلى القول بأنه لفظي يحد كما أفصح به
في التسهيل بأنه ما جرى به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون
أو حذف (٥) وعلى أنه معنوي يحد كما قال ابن جني في الخصائص (٦)
بأنه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا لشيء أحدث ذلك من العوامل (٧)
فالسبوطي ارتضى هذين الحدين .

وفي غير الحدود يخالف ابن الحاجب الزمخشري في آراء كثيرة منها
أن الزمخشري يشترط في عطف البيان أن يكون أشهر من متبوعه، ولذلك قال:
"ونزل من التبع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها" (٨)
أي إذا فسرت بها، ومثل بقوله "أقسم بالله أبو حفص عمر" قال ابن الحاجب:
وليس ذلك بشرط . . . نعم بنى الزمخشري الأمر على الألف (٩) . وفي
هذا الموضع خلاف بين التحويين، فأبو حيان قال: إنه سعى عطف البيان

(١) الأمل: ٩٠ (٢) الرضي على الكافية: ٢/٢

(٣) نفس المصدر . (٤) نفس المصدر .

(٥) التسهيل: ١٠ وفيه خلاف عما رواه السيوطي فحده فيه: "ما جرى به
لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو ابتعا أو تقسلا
أو تخلصا من مكنين ."

(٦) الخصائص: ٣٧/١ وفيه "البناء" هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا مسن
السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ."

(٧) الهمع: ١٥/١

(٨) الفصل: ١٢٢ وفي ابن يميني: ٧١/٣

(٩) الأمل: ٩٠ .

لأنه تكرر الأول لزيادة بيان (١) ، وشرط ابن عصفور أن يكون عطف
البيان أعرف من متبوعه ، وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به ،
وعدم الحاجة إلى الإتيان بـ هو دون هو (٢) ، وسيبويه جمل ذا الجمة
من " يا هذا ذا الجمة " عطف بيان مع أن هذا أخص ، ويطابق شرح التسهيل :
وم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يحاويه
أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلة التعميم (٣) ، ومع
أن ابن الحاجب لم يفتض على الزمخشري في جملة عطف البيان أشهر ممن
متبوعه فقد ذكر في الكافية أن عطف البيان تابع غير صفة يوضح شبهه (٤) ،
فاشترط كونه موضحا ولا يكون موضحا إلا إذا كان أعرف وأشهر ، ولذلك سماه
الكوفيون " الترجمة " (٥) فهو يترجم ويفسر ما قبله .

وقال الزمخشري : وفي لا حول ولا قوة إلا بالله " ستة أوجه : أن تفتحها
وأن تنصب الثاني ، وأن ترفعه ، وأن ترفعها ، وأن ترفع الأول على أن " لا " ،
بمعنى " ليس " ، أو على مذهب أبي العباس وفتح الثاني وأن تمكس هذا (٦)
واعترض ابن الحاجب عليه بأن الأوجه الجائزة في هذه العبارة خمسة لاستتة
لأن الوجه السادس عنده مكرر وهو الذي جملة عكما لرفع الأول وفتح الثاني
فهو الوجه الثالث عنده ، الذي قال فيه " وأن ترفعه " أي الأول ، فقال
ابن الحاجب : قوله أن تمكس " وقع غلطا ، وكثيرا ما يغلط العلماء في مثل
ذلك التقسيم (٧) ، وذلك ينسب الغلط إلى الزمخشري ، وما نسب إليه
فيه الغلط أيضا ما يراه الزمخشري من أن " لا تنب اليوم ولا خلقة " (٨) على
إضمار فصل كأنه قال : ولا أرى خلقة ، قال ابن الحاجب : وقع منه ذلك
غلطا وإلا فلا خلاف أن المصطوف على المنفى " بلا " يجوز فيه النصب سواء
كررت " لا " أولا كقولك " لا حول ولا قوة " وقد أورد هذا البيت النحويون

(١) الهمع : ١٢١/٢ (٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) الرض على الكافية : ٣٤٣/١ (٥) الهمع : ١٢١/٢

(٦) الفصل : ٨١ وفي ابن يعين : ١١٢/٢ .

(٧) الأملس : ١٤٤ .

(٨) الفصل : وابن يعين : ١٠١/٢ وكلمة البيت " اتسع الخرق

على الراقع " والبيت لأنس بن العباس ، من شواهد سيبويه :

٣٤٩/١

مستشهدين به على نصب المصطوف على اللفظ^(١) قال الشنترى: والشاهد فيه نصب المصطوف وتنهيه على الفاء " لا " الثانية وزيادتها لتأكيد النفي والتقدير لانصب وخلتة^(٢).

وكثيرا مليصف رأيه بأنه " غير مستقيم " كما في قول الزمخشري فسسى قولهم " ما مورت بأحد إلا زيد خير منه " إن " إلا " لفظ في اللفظ، معطية في المعنى فائدتها، جاعلة زيدا خيرا من جميع من مورت بهم^(٣) قال ابن الحاجب وقوله " جاعلة زيدا خيرا من جميع من مورت بهم " غير مستقيم، لأن كون زيد خيرا من جميع من مورت بهم مفهوم من خبره، وهو قوله " خير منه " لأن " إلا " فلم يصح قوله إن فائدة " إلا " أنها جعلت زيدا خيرا من جميع المهور بهم، ثم يبين أن الزمخشري حدث له ليس ولم يدر أن الأحوال والصفات الواقعة في الاستثناء الفرض لم تجر على ذوق المستثنيات، وبيان ذلك أنك إذا قلت " ما مورت إلا زيدا " فقد نفيت الضرب عن كل أحد وأثبتته لزيد المذكور بعد إلا، وفي الصفة والأحوال ليس كذلك، فإذا قلت " ما جاعل رجل إلا عالم " لم يستقم أن تقدر نفى جميع الصفات عن رجل وأثبتت صفة العلم خاصة، لأن ذلك باطل فلا ينفك عن صفات سوى العلم لذلك توهم الزمخشري أن الذي أقادته " إلا " هو ما ذكره، ولم يدرك الفرق بين الصفات والأحوال وغيره^(٤)، فهو ينسب الوهم للزمخشري ووضع في دقة وهم عميق الفرق بين الصفة والحال إذا وقعتا بعد " إلا " وبين غيرهما في المعنى في مثل ذلك الأسلوب، ويبين أن الصفة والحال هاهنا لم يسيرا على ذوق المستثنيات، فلذلك خفي المعنى على الزمخشري.

ومعنى الملل التي يأتي بها الزمخشري غير مستقيمة في نظر ابن الحاجب من ذلك ما يراه من أن (ما ولا) مشبهتان بليس في لغة الحجاز، ونوتصميم يرفصون ما بعدهما، ثم يقول: " ودخول الباء في الخبر إنما يصح على لفظة أهل الحجاز، لأنك لا تقول " زيد بمنطلق " (٤) ولم يعجب هذا الدليل ابن الحاجب فقال معلقا عليه: " وهذا غير مستقيم لأنه يصح أن يقال دخول الباء لأجل النفي في قولك " ما زيد بمنطلق " على اللفتين، وأسم

(١) سيبويه (الهامش) : ٣٤٩/١

(٢) الفصل : ٢٢ وفي ابن يميمي : ٩٣/٢

(٣) الأمل : ١٢٣

(٤) الفصل : ٢٢ وفي ابن يميمي : ١١٤/٢

يستقم " نهد مضطيق " لعدم النفي ، كما تقول : " مالكم من إليه (١) " وأنت لا تقول " لكم من إليه " ولا عمل لواحد منهما (٢) . فابن الحاجب على هذا يرى أن دخول الباء يصح على لهجة الحجاز ، ولهجة بني تميم ، وأنها لا تدخل إذا لم يكن في الكلام نفي ، وما زالت هذه الباء موجودة في لهجة " النهاض " ينجد حتى الآن فقد سمعتهم يقولون مثلا " مان بسمع " أى ما أنا بسمع " ، ومنو تميم كانوا يسكنون في نجد ، وما زالت هناك قرية تسمى (حوطة بني تميم) مما يدل على أن الجذور القديمة لهذه اللهجة ما زالت موجودة حتى الآن .

٢- ابن الحاجب بين كتابيه الإيضاح والأمل

شرح ابن الحاجب الفصل بكتاب سماه " الإيضاح من الفصل " الذى سبق ذكره فى مؤلفاته ، وقد رجعت إلى إحدى نسخه بـ الكتاب (٣) فى المواضع التى أملى عليها ابن الحاجب من الفصل لأوازن بين آرائه فى الأملى وآرائه فى الإيضاح .

والأملى لم تتناول الفصل كله ، بل أملت على أجزاء خاصة منه ، أما الإيضاح فقد شرح الفصل جميعه ، وهذا أول فرق بينهما ، ثم إن الأملى أملت فى أوقات متفرقة ، إذ ابتدأ الإملاء على الفصل عام ٦١٠ هـ بالقاهرة ، وانتهى من أماليه عام ٦٢٥ بدمشق ، أما الإيضاح فقد كتبه فى وقت واحد غير متفرق ، شأن من يؤلف كتابا فى موضوع واحد ، ولا أدرى أى الكتابين سبق الآخر ، ولكنى أرجح أن الإيضاح أبقى من الأملى ، إذ جاء فى الأملى عند التعليق على قول الشاعر :

على أطرقا باليات الخيام إلا الشام ولا المصمى (٤)

(١) سورة الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥

(٢) الأملى : ١٤٤

(٣) رقم ١٨٥٥ نحو .

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلى من قصيدة مطلعها :

عرفت الديار كرم الدرى يزيها الكاتب الحميرى

وأطرقا : اسم بلد ، قال الاصمعي : سيقوله (أطرقا) أى اسكتا ، و أطرقا البلد

كان ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه (أطرقا) أى اسكتا لسمع فسمى المكان بذلك .

(الفتح شرح أبيات المتن : ٨)

قول ابن الحاجب : " موضع الاستشهاد في قوله (أطرقا) ، فانه منقول
عن فعل الأمر ، وهو اسم لموضع ، وقد أخذ على الاستدلال به ، والأخذ
مشار إليه في الإملاء ، وهو أنه ساقه في قسم المفردات ، وهو داخل في
قسم المركبات ، فان " أطرقا " فعل وفاعل (١) ، وكان إملاؤه على هذا
البيت بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة ، والرجوع إلى كتابه الأمل لم
أجد هذا الأخذ الذي قال إنه مشار إليه في الإملاء ، ووجدت هذا
الاعتراض موضحا في (الإيضاح شرح الفصل) إذ جاء فيه تعليقا على
هذا الشاهد : ورد على استشهاد " بأطرقا " أن كل تجميع صحيح ذكرت
فيه أنواع باعتبار صفات صحيحة للتقسيم ، يجب أن تكون صفة كل قسم
منها منتفية عن بقية الأقسام ، وإلا لم يصح التقسيم باعتبارها ، مثال ذلك
إذا قلت : الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان ، فيجب أن تكون الحيوانية
منتفية عن القسم الآخر ، وهاهنا التقسيم قد ذكر فيه " المركب " ، فيجب
أن يكون التركيب منتفيا عن بقية الأقسام ، فتشيله بقوله " أطرقا " في
غير قسم المركب ليس بمستقيم (٢) ، يريد أن الترخيبي ذكر " أطرقا " في
قسم المفرد من أنواع العلم المنقول (٣) ، مع أنه مركب من فعل وفاعل
فالألف فاعل ، فكان من حقه أن يذكره في قسم المركب ، وهذا الذي ذكر
في الإيضاح هو ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله " والأخذ مشار إليه
في الإملاء " ، بقي أمر آخر وهو أن ابن الحاجب كان يطلق على " الإيضاح " اسم
اسم الإملاء ، وهذا ليس بيميد ، ففي كثير من مواضع الإيضاح تذكر عبارة
" قال الشيخ (٤) " أي ابن الحاجب ، مما يدل على أنه كان يملأ
وتلايذه يكتبون عنه هذا الشرح ، وقد تكون تسميته بالإيضاح ليست من
عمل ابن الحاجب بل من عمل تلايذه ، ولكن لماذا أملى ابن الحاجب على
الفصل في كتابه (الأمل) ، ولم يكتب بشرحه له في الإيضاح ؟ وجاب
بأنه إذا تصفحنا أماليه على الفصل نجد أن كبرها يمد كلمة واستدراكا
لما فات في الشرح ، مما أثاره تلايذه ، أو ما أملاه لإفادتهم .

(١) الأمل : ١٠١

(٢) الإيضاح شرح الفصل (مخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو بدار الكتب) ورقة ٦٦
(الصفحة اليسرى) .

(٣) الفصل : ٨ وفي ابن يمين : ٢٩/١

(٤) انظر ورقة ٥٥ ، ٧٢ وغيرها .

أ - نقص الإيضاح في بيان الشواهد :

أكثر ما سكت عنه ابن الحاجب في " الإيضاح " ، واستدركه في " الأمل " الحديث عن بعض الشواهد النحوية ، فهناك ما يقرب من أربعة وعشرين شاهدا في الفصل أهلها في كتابه " الإيضاح " إهمالا تاما . فلم يشر إلى موضع الاستشهاد فيها ، ولم يوضح فيها ما يحتاج إلى توضيح ، ولم يشر إليها في شرحه أي إغمارة ، وليس له أن يقول إن هذه الأبيات واضحة لا تحتاج إلى تعليق ، فلو كان الأمر كذلك ما احتاج إلى توضيحها في الأمل ، والحق أن كثيرا ما أهمله في الإيضاح يحتاج إلى بيان كقول الشاعر :

(١)

دعاهن رد في فارعين لصوته كما رعت بالجوت الظما الصواديا

فهذا البيت في حاجة إلى توضيح في المعنى وفي موضع الاستشهاد .

ولكنه أهمله في الإيضاح (٢) ، ثم رأى أنه يحتاج إلى توضيح فخصص له إملا من أمل في الفصل تحدث فيه عن أن القياس أن يقول الشاعر (بجوت) لا (بالجوت) بالألف واللام ، إذ أورد الزمخشري هذا الشاهد في أسما الأصوات ، وبين أن (جوت) اسم صوت لدعاء الإبل إلى الشرب ، وابن الحاجب يرى أن قياس الألفاظ التي تتمتع بمرادها بها لفظها أن تجيء على لفظها الأصلي بدون تغيير ، فإن كانت بهون ألف ولام امتعنت كذلك ، ثم وجه دخول " أل " عليها على شذوذه فقال : إنه يصح أن يقال إنها امتعنت استعمال الأعلام الموضوعة بأوضاع شديدة ، وقد ثبت أنه يصح إجراؤها مجرى التكررة فيقال " هذا التيد أشرف من ذلك التيد " وأما البناء فيصح على

(١) البيت لمصنف القوافي ، وهو عفيف بن معاوية بن عتبة من بني حذيفة

ابن بدر من فزارة ثم من غطفان بن سعد بن قيس عجلان ، وإنما قيل له " عفيف القوافي " لبيت قاله هو :

سأكذب من كان يزعم أنني إذا قلت قولاً لا أجد القوافيا

والضير في (دعاهن) للقوافي (ورد في) تابع من الجن يريد شيطان الشمر (ارعوين لصوته) أطعمته ، (رعت) يريد بها أبروت وأرويت ، وقيل من (راعه) بمعنى أعجبه . انظر خزنة الأدب ٨٦/٣ والرضي ٨١/٢ وابن يميني ٨١/٤ .

(٢) انظر ورقة ٩٥ من النسخة المخطوطة ١٨٥٥ بدار الكتب .

الحكاية ، وجوز الإعراب (١) . هذا رأيه في البيت باختصار .
وصى ابن يحيى أن الشاعر أبقاه على حاله من الحكاية والبناء ، لأن
إلحاق الألف واللام الأسما المبنية لا يوجب لها الإعراب مثل (الآن
والذي والتي) فالألف واللام زائدتان ، وذكر ابن يحيى أن هذا
البيت رواه الكسائي (٢) .

من ذلك يتبين أن ابن الحاجب لم يكن على حق حينما أهمل هذا
البيت في إيضاحه ، وما أهمله أيضا (٣) قول الشاعر :

إذا مادعوا كيسان كانت كهولهم إلى الغدر أدنى من شبابهم الرد (٤)
فاضطر أن يعلق عليه في الأملى بقوله : يصف الشاعر هؤلاء القوم
بأن شيوخهم إلى الفساد أقرب من شبابهم ، ثم يوضح بوضع الاستشهاد
فيقول : ويوضح الاستشهاد في قوله " كيسان " وهو علم والذي يدل
على أنه علم شمه الصرف ، ولا علة تقدر مع الألف والتون إلا التلمية
فوجب أن يكون علما لذلك ، والجار والمجرور شملق بأدنى لا بكان . (٥)

وما تركه في إيضاحه وتعرض له في إلمائه قول الشاعر :
يا قرين أباك حتى خهلته قد كت خائفة على الاحتماق (٦)

(١) الأملى : ٩٤ ، ٩٥

(٢) شرح ابن يحيى على الفصل : ٨١/٤

(٣) انظر الورقة رقم ٩ من النسخة ١٨٥٥ بدار الكتب

(٤) قال ابن الأعرابي البيت لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن ، وقال ابن
دريد إنه للتمر بن تولب بن يحيى بن سعد وهم أخواله وقيل :

إذا كنت في سعد وأملك منهم فربما فلا يفرك خالك من سعد

وكيسان : اسم علم للقدر . (الفضل شرح أبيات الفصل للشمساني : ١٠)

(٥) الأملى : ١٠٢

(٦) نسبة أبو زيد في النوادر إلى جابر بن سلى بن مالك قال وهو

جاهلي وأورد بعده :

وكان حيا قبلكم لم يغربوا فيها بأقلية أجن وساق

قوة : مرخم (قوة) اسم رجل ، والإحراق : صدر أحرق الرجل إذا ولد له

ولد أحرق ، وأما حرق يدون الهمز فهو من الحرق بالضم (الفضل شرح

شواهد الفصل للشمساني : ٩٥) وانظر الخزانة : ٢١٦/٢ ، والخصائص :

٢٨/٣ والنوادر : ١٦١ .

وقد أورد الفصل هذا البيت شاهدا على إقحام (حى) بين "أبساك" و"خولد" أى بين البدل والبدل (١) "حى" مضاف و"خولد" مضاف إليه ، وذكر ابن الحاجب فى الأمالى أن (حى خولد) يدل أو عطفت بهما من "أباك" وكان واسمها وخبرها خبر (إن) ، وتعرض لمعنى البيت فقال : منناه أننى كنت أرى من أبيك مخايل تدل على أنه ولدك ولدا أحمق ، وقد تحقق لولادته إياك ، وبشئ ذلك أبلغ من أن يقول أنت أحمق (٢) ق ٠٠٠٠ . وطلق ابن جنى على هذا البيت بقوله : هذا من باب إضافة المسمى إلى اسمه أى إن أباك خولدا من أمره كذا ، فكأنه قال : إن أباك الشخص الحى خولدا من حاله كذا (٣) .

ولم يهمل ابن الحاجب فى "إيضاحه" العواهد كلها ولكنه تناول بعضها بالشرح والإيضاح من ذلك ما جاء فى قول الراعى النجوى :

أعلى سلقية باتت وات بها بوحى اصيت فى أصلها أود (٤)

إن بين ابن الحاجب الاستشهاد بهذا البيت الذى يروى بكر المسمى من (اصيت) ، وهو علم منقول عن فعل الأمر لقلادة فقال : واستشهاد به بالبيت يستقيم على وجهين : أحدهما أن "فعل" قد جئ على "يفعل" بالكسر "فمعل" بالضم ، والوجه الثانى أن يثبت صت بصيت بالكسر ، وأصله أن رجلا قال لصاحبه "اصيت" تخويفا فسميت به ، وقد قيل إن "وحى" اصيت "علم على كل مكان تفر كاسامة ثم تعرض بعد ذلك لتوضيح معنى اليبس (٥) ، وقد ظفر هذا البيت بتمليق مشابه لهذا فى الأمالى (٦) ، وقد يكون ذلك فيها إجابة عن استفسار .

وقد يوضح الشاهد فى "الإيضاح" وحينئذ لا يجد ما يدهولبيانه مرة أخرى فى الأمالى ، وإذا تعرض له فيها ، فإنه يتعرض لجانب آخر غير توضيح موضع الاستشهاد ، كأن يبين المعنى المقصود من البيت وذلك كقول الشاعر :

(١) الفصل : ٩٥ وفى ابن يمينى : ١٣/٣

(٢) الأمالى : ١٥٣ ، ١٥٤

(٣) الخصائص : ٢٨/٣

(٤) انظر الحديث عن هذا البيت فى ص : ١٩١ من هذا البحث .

(٥) الإيضاح شرح الفصل : ورقة (٦) (الصفحة اليمنى) .

(٦) الأمالى : ١٠٤ وانظر ص : ١٩١ من هذا البحث .

وَأَنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرَّ مَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ ضَمَّ مَهْلًا (١)
بين في "الإيضاح" القامد فيه وهو حذف خبر "إِنَّ" تائلا: أي إن لنا محلا في الدنيا، ويرتحلا عنها إلى الآخرة، وإن في السفر الراحلين عنها مهلا أي إمهالا أي طولا، وروى (مثلا) أي إن لنا فيهم مثلا، ثم قال: وقد روى في كتاب مبيحه (وإن في السفر ضما مهلا) فتكون "ما" مصدرية تقديره "فيهم" فيكون يدل اشتغال، ثم قال: ومع هذا البيت:

امتأثر الله بالبقا، والمدل وولى العلامة الرجاء (٢)
وفي الأمل لم يتمرض للشاهد (٤).

قال ابن جنى: "وأصحابنا - البصريون - يجيزون حذف خبر إن مع المعرفة والكوفيين يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة (٥)؛ وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا إن كان بالتكوير كالبيت السابق وقد ذهب الكوفيين وذهب الفراء بالسطح قال تعالى: "إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم" أي "يعذبون" (٦).

ب - موافقة ومخالفة:

قد يأتي ابن الحاجب في الأمل بآراء توافق آراءه في الإيضاح وهذا ليس غريبا، وإن كان تكرارا لما سبق أن ذكره، ولكنه أحيانا يخالف رأيه في الإيضاح، وهذا قليل نادر.

- (١) مبيحه: ٢٨٤/١، مؤخرات: ٣٨١/٤، والخصائص: ٣٧٣/٢، وابن مبيحه: ١٠٣/١، وابن السجري: ٣٢٢/١، ومعجم الهوامع: ١٣٦/١، والدرر اللوامع: ١١٣/١، والنداء: ٢٧٠.
- ونسب مبيحه البيت للكوفي، وقال الأعمى: الشاهد فيه حذف خبر إن لعل السامع. (مبيحه: ٢٨٤/١).
- (٢) في مبيحه (ماضى): ٢٨٤/١.
- (٣) الإيضاح شرح الفصل (١): (١) وثيقة ٣٥ الصفحة اليمنى.
- (٤) الأمل: ١٠٦.
- (٥) الخصائص: ٣٧٤/٢.
- (٦) مع الهوامع: ١٣٦/١، والروية رقم ٤١ منه سورة فصلت.

فما اتفق فيه الكتابان ماجا تعليقا على قول الفصل : " وقد استبحوا " إذ "هـ" تام " من التعليل لهذا الاستبحاح ، وهو عنده ابن الحاجب تغيير خبر الجملة الاسمية إلى الفعلية من غير قاعدة فالأصل " إذ زيد قائم " فمدوله إلى " قام " قبيح ، لأن إفاضة الزمن الماضي كاشفة في " إذ " فلا داعي للفعل الماضي ، فلا يكون تكرار بلائفائدة ، ثم أورد اعتراضا في الكتابين وهو أنه يصح بدون استبحاح " إذا زيد " يقوم " مع أن " إذا " للمستقبل والمضارع للمستقبل ، وأجاب عن ذلك بأن هذه الجملة ليس فيها عدول عن الاسمية إلى الفعلية فهي فعلية لأن هناك فعلا مقدرا بعد إذا و " يقوم " فسرله ، فلا يجوز أن يكون في موضعه اسم لأن الاسم لا يفسر الفعل ، ويزاد في الإيضاح أن " يقوم " بعد إذا ليست لإفاضة الاستقبال بل للحال على وجه الحكاية فصارت لمعنى آخر غير " إذا " . (١)

ودافع عن الزخشرى في الكتابين حين ترك تعريف خبر " إن " جاء في الإيضاح : قال الشيخ : إنما لم يحد خبر " إن " لأنه إما أن يحد باعتبار المعنى أو باعتبار اللفظ ، فأما المعنى فقد تقدم ما يرشد إليه وهو خبر البتداء ، وأما من حيث اللفظ فقد قال : هو العرف (٢) . وقال في الأمالي : إنما لم يحد لأنه خبر البتداء في المعنى ، ولما تقدم ذكره استغنى عن حده عند (٣) .

وهل على قول الفصل في باب الحال " ويشبهها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول " (٤) في الإيضاح بأن حد الألفاظ باعتبار موضحها ، فيه يتميز بعضها عن بعض ولما كان موضوع الحال هذا المعنى صح أن يجعله فصلا لها ، وإن كانت المباشرة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود ، إلا أنه على التحقيق مستقيم ، وإذا قصد مجيئه على المصطلح قيل : الحال هو اللفظ الدال على هيئة الفاعل أو المفعول (٥) . وفي الأمالي ذكر ما يشبه هذا التأييد لحد الحال (٦) . واغرض في الكتابين على هذا

(١) انظر الأمالي : ٨٤ ، والإيضاح شرح الفصل : ورقة ٩٧ (الصفحة اليمنى) .

(٢) الإيضاح : (ورقة ٣٤ الصفحة اليمنى) .

(٣) الأمالي : ١٦٢

(٤) الفصل : ٦١ وفي ابن يعقوب : ٥٥/٢

(٥) الإيضاح : (ورقة ٥٦ الصفحة اليسرى) .

(٦) الأمالي : ١٣٢

الحد بالصفة في مثل " جا " زيد الماقل " وأجاب عن الاعتراض بأن الصفة لم يلاحظ فيها بيان الهيئة باعتبار الفاعلية بل باعتبار الذات .

واختلفت الأملى مع الإيضاح في عطر من التمليل لكون الحال نكرة إذ اتفقا في أن الملة الفرق بين الحال والصفة في كثير من المواضع ، واختلفا في الملة الثانية ، فقال في الأملى : الثاني أن القصد الهيئة وهي تحصل بالنكرة والمعرفة ، والنكرة أولى لخصتها لفظا وتقديرا ، أما لفظا فإن قولك " قائم " أخف من " القائم " وأما تقديرا فلأن أصل الأسماء التنكير ، وما كان أصلا كان أخف (١) ، وقال في الإيضاح والثاني أن الحال حكم كالخبر ، والأحكام يجب أن تكون نكرات ، لأن التمرير بالمعروف هذر ، ولذلك قالوا في " زيد القائم " إنه ليس بخبر (٢) . ومن ذلك يتبين أن ابن الحاجب كان أحيانا يكرر بعض الممانى التي وردت في الإيضاح ، وأحيانا يخالف رأيه ويأتي برأى جديد .

وهو في الإيضاح يمترض على الزمخشري كما عرفنا اعتراضه عليه في الأملى إذ قال في باب (لا النافية للجنس) في كتابه الإيضاح : " ينفي أن يذكر ما يتميز به المنصوب بلا لأنه يوجب له والأولى أن يقال : هو المنصوب إليه بحد دخول " لا " نكرة يليها ضافا أو مشبها بالضم (٣) " ، فهو يمترض عليه بأنه لم يحد " لا " النافية للجنس نعم أنه جعل لها بابا مستقلا . وقال في حد المنادى إن الزمخشري لم يحد لإشكاله ، وذلك أنه لو حده باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل (مخاطبتى معك) وما أشبهه ، وإن حده باعتبار اللفظ ورد عليه المنذوب والمخصوص في قولك (اعمل كذا أيها الرجل) ، ثم قال : والتحقق أن يقال في حده : هو المطلوب إقباله بحرف نائب ماب أدعو لفظا أو تقديرا ، وما يسدل على أنه أشكل عليه حده أنه جعل المنذوب منادى (٤) ، وقال في الأملى : " النداء " جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من مخاطبه بأحد الحروف المخصوصة ، والمنادى هو الاسم المخاطب فيها (٥) ، وحد الإيضاح

(١) الأملى : ١٣٣

(٢) الإيضاح : ورقة ٦٠ الصفحة اليمنى .

(٣) الإيضاح : (ورقة ٦٩ الصفحة اليمنى) .

(٤) الإيضاح : (ورقة ٤٢ الصفحة اليمنى) .

(٥) الأملى : ١٤٥ .

هو الذى اختاره فى الكافية ^(١) ، ورد الرضى على قول ابن الحاجب
إن الزمخشري لم يحد النادى لإشكاله فقال : والظاهر أن جار اللام
لم يحد له لظهوره لإشكاله ، والندوب عنده نادى وهو ظاهر كلام
سيوطي ^(٢) .

٣- الفصل بين ابن الحاجب وابن يعقوب :

شرح ابن يعقوب الفصل شرحا وافيا ، يعتبر مرجعا من أهم
المرجع النحوية ، والذى دناه لشرح الفصل ما رأه من نهاية ذكره ،
وجمعه لأصول النحو مع إيجاز لفظه ، واعتداله على لفظ غريب ، أولسه
معان غير واضحة ، واحتياج ما وضع منه إلى الدليل والملح ^(٣) . وذكر
أن ضجه فيه من الشكل ، وتوضيح المجلد ، واتباع كل حكم منه حججه
وهل ^(٤) ، وصرح فى مقدمته بأنه ألقه وهو فى السمين أو بعدهما
إذ قال : وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ، ثم عرض دون اتعابه موانع ، منها
احتراس الشواغل ، ومنها ما أحدثته السمين بين القلم والأقلام ، ومنها
أن الزمن قد حنى علاياقه على درجة قسى ، وانحط قسه عن درجة
باق ^(٥) .

وأذا وأزنا بينه وبين الأمالى نجد أنه شرح لكتاب الفصل كله على
طريقة شرح العيون ، فتذكر عبارة المتن ، ويليها الشرح ، وكذلك فصل
ابن الحاجب فى كتابه " الإيضاح شرح الفصل " وإن كان هذا مختصرا عن
كتاب ابن يعقوب ، أما الأمالى فلم تشرح الفصل كله ولكنها كانت على مواضع
خاصة منه .

وقد رجعت إلى شرح ابن يعقوب فى المواضع التى ألقى عليها ابن الحاجب
من الفصل ، لأعرف اتجاه كل منهما ، ولاحظت بوجه طام أن ابن يعقوب يهتم

- (١) الرضى على الكافية : ١٣١/١
- (٢) الرضى على الكافية : ١٣١/١
- (٣) ابن يعقوب على الفصل : المقدمة .
- (٤) نفس المصدر .
- (٥) مقدمة الشرح .

بتوضيح رأى الزمخشري ولا يحق عرض عليه إلا نادرا ، أما ابن الحاجب فهو
يعترض على آراء الزمخشري كثيرا كما مرّت الإشارة إلى ذلك .

وإبن يعقوب في آرائه النحوية من مدرسة ابن الحاجب فهو يعترض
لآراء البصريين ويصل لها ، ومعارض الكوفيين ، ولكنه يوافقهم أحيانا
فهو يقدّم النون ، وذكر الدكتور شوقي ضيف أمثلة لآرائه (١) المختلفة .
وهو في أكثر آرائه يؤيد البصريين ، من ذلك تأييده لسيبويه وجماعة من
البصريين في فصلهم بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء إذ جعلوا ألقاب العرب
(النصب والرفع والجر والجزم) وألقاب البنى (الفتح والضم والكسر
والوقف) وبين أن الحكمة في ذلك إيانة الفرق بين العرب والبنى ، ثم
قال : " وما خالف في ذلك بعض الكوفيين ، وسعى ضة البناء ونما ،
وكذلك الفتح والكسر والوقف ، والوجه الأول ، لما ذكرناه من القياس
والحكمة (٢) "

وأيد البصريين في تجريد الضاف من التمرين ، ورفض ما قبله
الكوفيون من قولهم " الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم " قال : فأما
ما تعلق به الكوفيون من إجازته ، وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لأن
الضاف في الحسن الوجه صفة ، والضاف إليه يكون منصبا ومجرورا ، وإنما
ذلك من رواء الكسائي ، وختم كلامه بأن ذلك ضعيف في القياس (٣) ،
وإبن الحاجب يوافق في هذا الرأي ، جاء في الكافية : وشرط الإضافة
المنونة تجريد الضاف من التمرين وما أجازوه الكوفيون من " الثلاثة
الأثواب " وشبهه من المدد ضعيف (٤) ف .

أ - الشواهد :

يختلف ابن يعقوب وإبن الحاجب في تناول شواهد الفصل ، فالأول
يهتم بتوضيح موضع الاستشهاد ونسبة الشاهد إلى قائله ، وإبن الحاجب
يتناول في الشاهد مواضع أخرى غير موضع الاستشهاد ، ولا ينسب الأبيات
إلى قائليها .

(١) انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف : ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) ابن يعقوب : ٨٤/٣

(٣) ابن يعقوب : ١٢٢/٢ .

(٤) الرضى على الكافية : ٢٧٣/١ .

ومن الأبيات التي لم ينسبها الزمخشري في خصمه وابن الحاجب
في أماليه ونسبها ابن يميمي قول الشاعر :

من صد عن نيوانهما فأنا ابن قيس لا بـ^(١)راج
إذ نسه إلى سعد بن مالك* .

وقول الآخر :

* أنا ابن سعد أكرم السمدينا *

إذ نسه إلى رؤبة قائلا : والسعود في المرث كبير ، رؤبة من بني سعد
ابن زيد مائة بن تميم ، وفيهم الشرف والمجدد^(٢) ، ولم يذكر الزمخشري
وابن يميمي إلا الشطر الأول من البيت ، وذكر ابن الحاجب الشطر الثاني
قال رحمه :

* إن تميما لم يكن عتيينا^(٣) *

ونسب قول الشاعر :

فلا تزنه ودقت وقها ولا أرض أبقل إبقالها^(٤)
لما برين جهن الطائي ، ونسب غير ذلك من الأبيات .

أما توضيحه لموضع الشاهد وإهمال ابن الحاجب له فهو فـسـي
قول الشاعر :

وقبلى مات الخالدان كلاهما * . عبيد بن جحوان وابن الضلل^(٥)
إذ بين أنه إذا أريد تعريف (خالدان) قيل (الخالدان) بالألف
واللام ، وصار تعريفها تعريف عهد يمد أن كان تعريف علمية ، ووضع

(١) ابن يميمي : ١٠٨/١

(٢) ابن يميمي : ٤٦/١

(٣) الأملس : ٩٩

(٤) ابن يميمي : ٩٤/٥ والخصائص ٤١١/٢ ، والهمع : ١٢١/٢ ، والدرر

اللوامع : ٢٢٤/٢ ، والخزانة ٢٤٠/١ .

(٥) البيت للأسود بن يعفر ، وصوابه " قبلى " بالفاء ، لأن قبله :

فإن يك يوم قد دنا وإخاله كواردة يومًا إلى ظم * منهسل

قال ابن السكيت في إصلاح الخط : الخالدان خالد بن نضلة بن جحوان

ابن قعس وخالد بن قيس بن الضلل بن مالك الأصغر بن عقدة بن طريف

والمعيد : الرئيس . (الفضل شرح أبيات الفضل للشمسي : ١٤٤) .

معنى البيت بأن الشاعر يريد أن يقول : إن كان قد دنا يوسى فلمت بسأول
الوض ، قد مات قبل الخالدان وكانا سيدين ، وتعرض لشرح البيت
الذى قبله قال : وإخال : أظن أنه قد قرب وقى منه كما يقى من
سير الإبل إلى الماء للفرس (١) ، أما ابن الحاجب فلم يتعرض لكل ذلك
عند إملائه على هذا البيت ولكنه أعرب كلمة (عيد) (وقبلى) وسين
أن (مات) أصلها (مَاتَ) ، فابن الحاجب يتعرض لأشياء أخرى
في الشاهد غير ما ورد لأجله ، من ذلك ما جاء في قول الشاعر :

ومن فعلتى أننى حسن القرى إذا الليلة الصهبا أضحى جليدها (٣)
فالشاهد فيه (أضحى جليدها) واكتفت أضحى برفوعها ، وليس لها خبره
ولكن ابن الحاجب بحث في " إذا " وأنها ظرف فيه معنى الفوط وأعرب
(الليلة الصهبا) وبين المامل في (إذا) والخلاف في أنه الجواب
أو الشرط (٤) وكل هذا خارج عن موضع الاستشهاد .

وفي قول الشاعر :

ثم زاد وأنتهم في قومهم عقر ذنبتهم غير فخر (٥)
بين ابن يعيش الشاهد وهو عمل (عقر) جمع غافر اسم الفاعل في (ذنبتهم) (٦)
وابن الحاجب تعرض لأمر آخر في البيت وهو جواز فتح (إن) وكسرهما
فيه ويان وجه هذا الجواز (٧) .

وفي قول الشاعر :

أنزلنى من سلام عليكما . . هل الأزمن اللان حين رواجع
وهل يزوج التسليم أو يكشف المعى . . ثلاث الأثافي والديار البلاع (٨)

(١) ابن يعيش : ٤٧/١ ، انظر البيت في حاشية الصفحة .

(٢) الأملى : ٩٩

(٣) البيت لمجد الواح بن أسامة ، والشاهد فيه (أضحى جليدها)
فاكتفت أضحى بالرفوع ، أى صار جليدها في وقت الضحى (ابن يعيش :
١٠٤/٧) .

وروى (أحسن القرى) في الأملى وابن يعيش .

(٤) الأملى : ٨٦

(٥) البيت لطرفة وفي الفصل (فخر) بالخاء وروى بالميم .

(٦) ابن يعيش : ٦ ، ٧٥ ، ٧٦ . (٧) الأملى : ١١٢

(٨) البيتان لذي الرمة ومعهما :

توهمتها يوما فقلت لصاحبي . . وليس بها إلا الظباء الخواضع

قف الصين تنظر نظرة في ديارها . . فهل ذاك من داء الصباة نافع

بين ابن يميحى أن الشاهد في البيت الثاني تعريف الأثافي حين أراد تعريف ما أضيف إليه وهو (ثلاث) ولم يدخل الألف واللام على (ثلاث) وهو رأى البصير (١) كما مرّت الإشارة إلى ذلك ، أما ابن الحاجب حين أملى على هذا البيت فقد ترك موضع الاستشهاد وأثار موضوعاً آخر ، وهو تنازع القمليين (يرجع) و (يكشف) فسى (ثلاث الأثافي) ولماذا لم يؤثت أحد القمليين على مذهب البصريين الذى يشترط إعمال أحدهما وأن يكون فى الآخر ضمير ، وأن هذا البيت بتذكير القمليين كما ورد يؤيد مذهب الكسائى الذى لا يشترط إضمار الفاعل فى أحدهما وأجاب عن ذلك بإسهاب (٢) .

فابن الحاجب يتعرض فى الشواهد لأمر لم يرد من أجلها الشاهد وهذا مناسب للأمالى ، وليس على ابن يميحى بأس إذا لم يتعرض لذلك فى شرحه للفصل . فهذه الشواهد وردت فى الفصل لفرض خاص بيّنه ابن يميحى ولا داعى إلى ذكر غيره .

ب - تشابه فى الآراء :

يتفق ابن الحاجب مع ابن يميحى فى بعض الآراء ويظهر ذلك فى قول الشاعر :
وما أنا للنسب الذى ليس نافسى . . . ومغضب منه صاحبى بقول (٣)
فقد ذكر صاحب الفصل أن سببه روى هذا البيت بنصب "يفضب" ورفدها ، وتحدث ابن يميحى (٤) وابن الحاجب (٥) عن هذا البيت حديثاً طويلاً يلخص فى أنهما اتفقا على نصب (ومغضب) بتقدير "أن الصدرية" عطفاً على (للنسب) ، واتفقا على أن العطف بالرفع على موضع الصلة وأن الرفع أولى من النصب ، وبين ابن يميحى السبب وهو أن " للنسب " معطوف عليه وليس بمصدر فيسهل العطف عليه ، وإذا عطف عليه كان "يفضب" فى حكم المخفوض باللام ، لأنه معطوف على مشعر بالسلام فيصير التقدير "وما أنا لفضب صاحبى بقول" ، والفضب ليس متولاً فينتقل إلى التأويل ، وقد بين الأعلام الشنترى ما يؤول إليه فقال " ولست بقول للسبب المؤدى إلى غضبه (٦) ، وخالف كل شهاب سببه فى

(١) ابن يميحى : ١٢٢ : ٢ .

(٢) الأمالى : ١١٢ .

(٣) البيت لكعب الفهري رواه سببه بنصب "يفضب" ثم قال : والرفع

أيضاً جائز حسن (سببه) : (٤٢٦ : ١) .

(٤) ابن يميحى : ٧ : ٣٦ . (٥) الأمالى : ٨٩ ، ٩٠ .

(٦) هامش سببه : ١ : ٤٢٧ .

ابن الحاجب إذ يرى أن هذا الرأي ليس بمستقيم لأن معنى كينها زائدة أنك لو لم تقطنها كان المعنى الأصلي بحاله ولا يستقيم أن تكون للابتداء ، لأنك لم تحذفها لم يبق معنى الابتداء ، فيبطل كونها زائدة مؤلزم منه أن تكون زائدة غير زائدة ، وهو باطل (١) .

ومن هذا يتبين لنا أيضا أن ابن يعين يوافق الزمخشري في كثير من آرائه ولا يميل إلى مخالفته ، وابن الحاجب يعترض عليه كثيرا ويخالفه ، وقد يختلفان في رواية الشاهد ، وقد روى ابن يعين هذا البيت هكذا :

فقلت للزور مرتاعا فأرقسني .. فقلت أهى سرت أم عادني حلم (٢)

ورواه ابن الحاجب هكذا :

فقلت للطف مرتاعا وأرقسني .. فقلت أهى سرت أم عاقني حلم

وجاءت رواية الخصائص كرواية ابن الحاجب ماعدا (أم عادني) وفي بعض نسخ الخصائص (للضيف) مكان (للطف) (٣) ، والفصل ذكر (أم عادني حلم) (٤) و (عادني) هي المناسبة للبيت ولعل (عاقني) خطأ من ناسخ الأملى .

خلاصة منهجه وآرائه في الأملى على الفصل :

- ١- عدم مراعاة الترتيب وفق ورود الأملى في الفصل ، أو وفق الفرض الذي سبقت له ، أو زمان الإملاء ومكانه .
- ٢- عدم الدقة في نقل بعض عبارات الفصل كما وردت فيه .
- ٣- تكرار موضوع الإملاء لفرض يخالف الفرض الآخر .
- ٤- شرح بعض العبارات الغامضة في الفصل .
- ٥- الاهتمام بشواهد الفصل ، إذ تناولها مبينا موطن الاستشهاد ، أو معربا بعض عبارات في البيت ليست لها صلة بالاستشهاد ، أو شارحا ما غمض من معانيها .
- ٦- موافقته ودفاعه عن الزمخشري في بعض آرائه ، ومعارضته له في آراء أخرى .
- ٧- اتفاقه مع ابن يعين تارة ، ومخالفته له تارة .
- ٨- إملاؤه على الفصل كان استدراكا لما فاتته في كتابه (الإيضاح شرح الفصل) .

(٢) انظر هذا البحث :

(١) الأملى : ٩٢

(٤) الفصل : ٣٥٦ .

(٣) الخصائص : ١ : ٣٥٥

الباب الرابع
الزكاة
• أعمال مختلفة •

الباب الرابع : أمال مختلفة

عرفنا أن ابن الحاجب قسم كتابه (الأمالي) إلى أقسام وكان القسمان الأولان منه موضوع هذا البحث ، وهما الأمالي القرآنية والأمالي على المفصل ، وقد رأيت إتاما للفائدة أن أعطى القارى فكرة عن أقسام الكتاب الأخرى ، حتى يلم بالكتاب كله ، على أنى لم أهمل هذه الأقسام ، إذ استغدت منها فيما له صلة بالبحث .

الفصل الأول

الإملاء على الخلاف بين النحويين وعلى الكافية

١- الخلاف بين النحاة :

هذا هو القسم الثالث من أقسام الكتاب ، وهو أصغرها حجما إذ يقع فى ست صفحات من صفحات المخطوط رقم ٢٦ ، وقد اشتمل على ستة أمال ، ولم يذكر فى أى منها مكان الإملاء ولا تاريخه ، وإنما صدّر كل إملاء بكلمة (مسألة) ، وكان يجب على ابن الحاجب أن يهتم بهذا القسم ، فيذكر لنا كثيرا من مسائل الخلاف بين النحويين ، ولكنه اقتصر على هذه المسائل الست ، وكان يقف من هذا الخلاف موقف الحكم الذى يئيد ما يراه صوابا بالحجة والدليل غير ناظر إلى شهرة صاحب الرأى .

ومن هذه المسائل ما يراه "سيبويه" من عدم جواز دخول الفاء فى خبر "إنَّ" ، "والأخفش" يجيز ذلك ، ودليل "سيبويه" أنه حرف يمتنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على المشبه بالشرط قياسا على "ليت" ، وأجاب الأخفش بأن "ليت" غير "إنَّ" لأن "ليت" تجعل الخبر غير محتمل للصدق والكذب ، ودخول الفاء فى الخبر يشعر بأن الجملة سبب عن الأول ، والجملة التى هى سبب خبر فى المعنى محتمل للصدق والكذب ، فاستحال أن يكون الشئ الواحد فى كلام واحد محتملا للصدق والكذب غير محتمل لهما ، إذ يستحيل اجتماع النقيضين ، وموقف ابن الحاجب موقف الحكم بينهما فيؤيد رأى "الأخفش" قائلا إنه واضح فى صحة التعليل ، ولا يوافق على قياس "سيبويه" "إنَّ" على "ليت" ثم يذكر فى هذا الموضع رأيه فى السماع والقياس قائلا : " والأحكام اللغوية لا تثبت بالقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تغلغل ، فالصواب أن ينظر إلى الواقع ، فإن وقع ما ذكره الأخفش صح مذهبه وصح تعليله ، وإن وقع ما ذكره "سيبويه" من حيث الاستقراء ثبت مذهبه وتعليله ، وقد ثبت ما ذكره الأخفش فى القرآن والكلام الفصيح ، قال الله تعالى "إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب

الحريق" (١) وقال : " قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملائكم " (٢) .

وهذا يصر ابن الحاجب مع الأحكام اللغوية الصحيحة فيقدم السماع على القياس ، فاللغة تثبت بالنقل ، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة القياس والتعليل ، ولا يهمل أن يعارض " سيبويه " فهو مع ما يراه حقا .

وفي المسألة التى تلى هذه المسألة أيد مذهب " سيبويه " فى قوله " إذا سمي بأحمر ثم نكر فانه يمتنع من الصرف بعد تنكيره " لأنه فيه علتان الوصفية ووزن الفعل وقال الأخفش : اسم نكر وليس فيه إلا علتان ، وأحد علتيه التعريف فيجب صرفه لزوال التعريف بالتنكير كأحمد وعمر وإبراهيم ، وابن الحاجب يعارض الأخفش ويرى أن الوصفية عادة للاسم بعد زوال التعريف فصارت فيه علتان واستدل بأن العرب أطبقوا على منع صرفه أسود وأرقم وأدهم " ولا مانع إلا الصفة الأصلية ووزن الفعل (٣) .

وأيد " سيبويه " فى أن " جوار " فى الرفع والجزم ممنوع من الصرف ، والتنوين فيه تنوين الموض ، لأنه على صيغة منتهى الجموع وخالف بعض النحويين سيبويه ، لأن صيغة منتهى الجموع يكون بعد ألفها حرفان ، وهنا حرف واحد وهو الراء ، وابن الحاجب يرى أن بعد ألف " جوار " حرفان ، لأن المحذوف هنا فى حكم المذكور ، فالياء معتبرة ، ولو كانت فى حكم العدم لقلنا " هذه جوار " (٤) .

وفى قولهم " يازيد والحارث " اختار " الخليل " رفع المعطوف ، لأنه اسم منادى فى التحقيق فينبغى أن يحرك بحركة المنادى قياسا على " أيها الرجل " وعارضه أبو عمرو وقال : اسم معطوف على مبنى فيختار فيه النصب قياسا على " ضربت هؤلاء وزيدا " ، ووافق ابن الحاجب الخليل مستدلا بأن " هؤلاء " مبنية " وزيد " ليس من المبنيات فالبناء طارىء عليه (٥) .

وؤيد " الخليل " فى أن علامة الندبة لا تلحق الصفة ، مخالفا " يونس " الذى يرى أنها تلحق الصفة قياسا على المضاف والمضاف إليه فى قولهم " واعدت المطالباه " ، ويرى ابن الحاجب أن المضاف والمضاف إليه تركبا ، وصار مدلولهما واحدا ، فصار كل منهما كالزاي فى (زيد) ، ولو فصلت أحدهما عن الآخر لم تفهم المدلول أصلا .

(١) سورة السجود : ١٠ .

(٢) سورة الجمعة : ٨ ، الأملسى : ١٩٧ .

(٣) الأملسى : ١٦٨ .

(٤) الأملسى : ١٦٩ .

(٥) الأملسى : ١٧٠ .

وليس كذلك المصنف والموصوف (١) . ونصر "الأخفى" مرة أخرى على "سماه" نفس
آخر إملاء في هذا القسم ، فسماه يرى أن الضمر بعد "لولا" في محل جر
بعد "عس" في محل نصب ، "والأخفى" يرى أن الضمير في البابين في محل الرفع ،
وحد أن ذكر دليل كل منهما وما يرد عليه من اعتراض قال : وثبت لذلك أن مذهب
الأخفى في ذلك أظهر (٢) .

من ذلك نرى أن ابن الحاجب يقف في جانب سيومه تارة ومعارضه تارة
أخرى ، وكذلك يفعل مع غيره من الملما ، لأنه يرى نفسه مجتهدا في النحو ، لا
يتبع إماما من أئمة ولا مذهبا من مذاهبه ، وإذا علمنا أن الأخفى هو أول من
فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيومه ، وتابعه من أئمتهم الكسائي والقرافي في كثير
من آرائه النحوية ، فهو بحق الإمام الأول للدرسة الكوفية (٣) .

تبيين لنا أن ابن الحاجب كان يقف في جانب المذهب البصري إذا رأى أنه
على حق ، وفي جانب الكوفي إذا ظهر له أنه الصواب مستندا إلى الدليل ، والتفهم
اللفظي السديد .

٢- حدود الكافية :

سبق أن ذكرت أن الكافية من مختصر ، قوي الضغط والتركيز يحتاج إلى
بيان وتوضيح ، لذلك اهتم الملما بشرحها ، ومن أشهر الشرح "شرح الرضى" ،
وابن الحاجب نفسه شرح كافيته ، وأملى عليها جزءا من أماليه ، وملاحظ أنم يذكر فيه
عبارة الكافية مصدرة بكلمة "قوله" ، وكان المنتظر أن يقول "قولي" ، والسبب
في ذلك أن ابن الحاجب لم يكتب شرحه وإنما كتبه عنه تلاميذه ، لذلك قال الكاتب
"قوله" يريد قول ابن الحاجب في الكافية ، كما نرى أحيانا في الأمالي "قال الشيخ"
والمراد به ابن الحاجب . وكان ابن الحاجب يتفق الكافية ويغير فيها ، وإن جاء
في الأمالي : وقع في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله "تابع من الجمادة
أوضح من متبوعه" ، فمثل عن ذلك فقال : هذا كان في النسخة الأولى ، وأولسى
منه المذكور الآن في النسخ وهو "تابع غير صفة يوضح متبوعه" (٤) ، فقول له
وماذا يرد على الأول ؟ فقال : يرد عليه "مرت بهذا الرجل" فإنه تابع من
الجمادة ، وليس بعطف بيان ، بل صفة عند المحققين (٥) ، فهذا يدل على

(١) الأمالي : ١٧٠ ، ١٧١ . (٢) الأمالي : ١٧٢ .

(٣) انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف من ص ٩٤ ص ١٠٨ (ترجمة الأخفى)

(٤) شرح الرضى على الكافية : ١ : ٣٤٣ (٥) الأمالي : ١٨٩ .

أنه كان يرجع للكافية منقحا ، ومغيرا ما يستحق التغير منها إذا ترامي له الوجه
الأحق ، وهذا دأب الملط ، يبحثون ، فتجد لهم أفكار تغير أفكارهم السابقة ،
والعلم لا يتوقف عند نهاية .

ملاحظ أن ابن الحاجب كان يملأ على الموضوع الواحد من الكافية أكثر من
إملاء في أماكن متفرقة ، ولا يجمع النوع الواحد في موضع واحد ، إذ أملى على (المتدا)
سنة أمال ، وعلى (الإعراب والمعرب) ثمانية أمال وعلى كل من (المتنوع من الصرف)
و (الإضافة) سبعة ، وعلى (الاستثناء) خمسة وكان في كل موضع يتناول شيئا غير
ما تناوله في الموضع الآخر ، ويمكن تحليل هذا بأنه كان يسأل في أوقات مختلفة
فيجيب ، فيدون تلايذه إجابته .

وأكثر حديثه في هذا القسم من الأمالي عن الحدود التي أوردتها في كافيته ،
وهو في تناوله لهذه الحدود يتبع طرقا مختلفة ، فقرأه أحيانا يكتب بشرح الحد ،
أو يعترض على حد الكافية ثم يجيب عن الاعتراض ، وقد لا يجيب عنه أو يمسح على
التحيين في الحدود ، ويخالقهم فيها بينما أن حده أفضل من حدهم (١) .

ومن الحدود التي اقتصر في الأمالي على شرحها حد "البدل" ، إذ جاء في
الكافية أنه "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه" (٢) ، وجاء في الأمالي : قولنا
"تابع" يشمل التوابع كلها ، وقولنا "مقصود" دخل فيه الممطوف ، فأخرجناه
بقولنا "دونه" يعني دون المتبوع ، فإذا قلنا "أعجبتني زيد حسنه" فالإعجاب
منسوب إلى الحسن ، وإنما ذكر "زيد" للتوطئة والتمهيد ، والممطوف دخل مع
الممطوف عليه في المعنى (٣)

ومن الحدود التي اعترض عليها ثم أجاب عن الاعتراض حد "التمت" بأنه "تابع
يدل على معنى في شبعه مطلقا" (٤) ، ورد عليه : "أعجبتني زيد علمه" فإن
"علمه" تابع يدل على معنى وهو العلم في شبعه وهو زيد ، وليس هذا نعتا ،
وأجاب بأن هذه الصورة من صور البدل وقع فيها هذا المعنى اتفاقا من قضية عقلية ،
يحو أن "المعلم" لا يد له من محل ولا محل إلا "زيد" ، وأما "أعجبتني زيد ثوبه"
و "أعجبتني زيد يده" وما أشبههما من المسائل ، فليس فيها ذلك ، فينبغي

- (١) انظر الإيضاح في علل النحو (الحدود والفلاسة) : ٤٦ .
- (٢) الرضي على الكافية : ١ : ٣٣٧ .
- (٣) الأمالي : ٤٩٩ و ٢٠٠ .
- (٤) الرضي : ١ : ٣٠١ .

أن تكون المسائل كلها واحدة (١) واعتراض على حد "المفعول فيه" وهو "ما فعمل فيه فعل مذكور" (٢) قال: "إذا قلت يوم الجمعة سرت فيه" فإنه فعل فيه فعل مذكور وهو السير، وليس إعرابه على أنه مفعول فيه، وأجاب عن هذا الاعتراض بأنه لم يوضع هنا للدلالة على أنه فعل فيه، وإنما هو مخبر عنه كما تقول "زيد ضربه" فتعرب "زيد" مبتدأ مع أنه مفعول به في المعنى، وأورد على هذا الحد أيضا قولهم "ضرب يوم الجمعة" وأجاب بأن "يوم" هنا مفعول فيسه ولكن شرط نصبه مفقود، والحد لم يتعرض للنصب (٣).

والحق أن المثال الأول أيضا كلمة "يوم" فيه "مفعول فيه" في المعنى كالمثال الثاني بدليل أنه يقول ان الضير في قولنا "يوم الجمعة سرت فيه" وهو "الها" هو المفعول فيه، والضير عائد على اليوم، فهو بمنزلة، وذلك لم يسلم حده من الاعتراض.

وقد يعترض على نفسه ولا يجيب عن الاعتراض، وهذا يدل على تسليمه بالاعتراض، وأن حده ليس كاملا، ومن ذلك قوله في حد "المطف"؛ إنه "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف المشرة" (٤) ثم قال، وهذا يرد عليه "يجاء زيد المالم والمائل" فإنه تابع توسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف المشرة، وليس بمطف في التحقير، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية (٥) ولم يستطع أن يجيب عن هذا الاعتراض، وأورد الرضى أن حد الكافية هو "تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف المشرة" (٦) ثم قال: "يمكن أن يعترض عليه بالصفة المعطوفة إلا أن يدعى أنها في صورة المطف وليست بمعطوفة، وإطلاقهم المطف عليها مجاز" (٧) والرضى بهذا يجيب عن الاعتراض الذي أورده ابن الحاجب على حده.

وإبن الحاجب يخالف حدود التحيين المعروفة، ويبين ما يرد عليها من اعتراض فضلا حدوده على حدودهم، فقد حد "المعرب" في الكافية بأنه "المركب الذي لم يشبهه حتى الأصل" (٨) ثم قال: وهذا أولى من حد التحيين لأمرين: أنهم قالوا في حدهم "ما اختلف آخره باختلاف المائل" واختلاف الآخر فرع على

- | | |
|------------------------|-------------------|
| (١) الأملى: ١٨٠ | (٢) الرضى: ١: ١٨٣ |
| (٣) الأملى: ١٩٨ | (٤) الرضى: ١: ٣١٨ |
| (٥) الأملى: ١٣١ | (٦) الرضى: ١: ٣١٨ |
| (٧) نفس المصدر: ١: ٣١٩ | (٨) الرضى: ١: ٣١١ |

معرفة كونه ممربا ، فيلزم على حدتهم الدور ، لأنه لا يختلف آخره حتى يكون ممربا ، ولا يكون ممربا حتى يختلف آخره ، الثاني : أن هذا - أي حده - فيه تشبيه عكسي السبب والمانع ، أما السبب فقولنا "مركب" هو سبب الإعراب ، والمانع قولنا "لم يشبهه بنى الأصل" وذلك احتراز من قولك "جامي هو لا" فإن التركيب موجود إلا أنه بنى لكونه أشبه بنى الأصل (١) . ثم قال : وليس عندي اختلاف هو إعراب البتة . . . فإن الاختلاف إنما يعقل من متعدد ، فإذا قلت "جا" زيد "زيد معرب" ومع ذلك لا اختلاف فيه ، فإن قلت : إن المراد بالاختلاف قبول الاسم الإعراب ، قلت "زيد ، بكر ، عمرو ، خالد" أسماء متعددة ، فلتكن هذه معربات ، لأنها قابلة للإعراب ، والآدمي قابل لأن يكون عالما ، ولا يلزم من وجود القابل وجود القبول ، ويرى ابن الحاجب أن الإعراب الحقيقي عنده هو الإعراب بالحروف التي يظهر فيها الاختلاف (٢) .

وهذا يستخدم ابن الحاجب الأسلوب النطقي ، ليبين أن حده أولى من حد التحوين ، وقد يبين وجهة نظرهم بمد أن يفضل حده على حدهم ، إذ عرف "المستثنى المنقطع" بأنه "المذكور بمد إلا أو أخواتها غير مخرج" (٣) . ثم قال : وهذا أولى من حد التحوين الذين يقولون إنه "ما كان من غير الجنس" فإنه باطل : قولنا "جا" القوم إلا زيدا " لقوم معهودين بينك وبين مخاطبك ليس فيهم زيد ، فهذا استثناء من الجنس ومع ذلك هو منقطع ، ثم قال : ويمكن أن يمتد للتحوين أن غير الجنس قد يطلق على ما لم يكن داخل في الأول (٤) .

٣- بين الرضى وابن الحاجب :

شرح الرضى الكافية شرحا جامعاً يمتد من أهم المصادر النحوية ، وقد وضع في هذا الشرح آراء ابن الحاجب ، وكان يعترض عليه في كثير من الأحيان ، وتأخذ عليه أن من دأبه أن يورد في حدود الكافية ألفاظا غير مشهورة ، والرضى لم يمجبه حد "المعرب" الذي مر ذكره والذي يفضل على حدود التحوين ، وسين أن تعبيره بأنه "المركب الذي لم يشبهه بنى الأصل" حد معرب الاسم لا مطلق المعرب ، وأن كلمة "المركب" تطلق في الأشهر على مجموع أجزاء الجملة ، لا على كل واحد منها ، وابن الحاجب أراد بالمركب جزء الجملة ، فيوهم أن المعرب لا يد أن يكون مركبا من شيئين فصاعدا كخمس عشر ونحوه ، ثم قال : وهذا دأب

(٢) نفس المصدر : ص ١٨٦ .

(١) الأمل : ١٨٥ .

(٤) الأمل : ٢٠١ .

(٣) الرضى : ١ : ٢٢٤ .

المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود
اغتمادا منه على غايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرسم أوضح الألفاظ
في المعنى التراد ، ويحترز من الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو نفسى
غير المعنى المقصود أظهر * (١) .

وهذا يضمن الرضى ابن الحاجب في حدود الكافية بأن دأبه أن يستعمل
غير المشهور من الألفاظ ، فلم يسلم ابن الحاجب على ما عرف به من غايته بالحدود
من الرجوع فيما أخذه عليه الرضى .

وطاب عليه أيضا حد الكلمة بأنها " لفظ وضع لمعنى خرد " فقال : لم يكن
محتاجا إلى قوله " للمعنى " ، ولم يعبه " أن يكون له معنى " ، ^{الوضع لا يبريد إلا لعين ، ولم يعبه أن يكون له معنى " منزهة} صفة المعنى
والركب صفة اللفظ ، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود الألفاظ ، بل الواجب امتثال
المشهور المتعارف منها فيها ، لأن الحد للتبيين (٢) .

ولم يكن الرضى متحاشيا على ابن الحاجب إذ أيدته في مخالفته للنحويين
في تعريفهم "المعرب" بأنه " ما يختلف آخره ما خلاص المائل " فقال إن قول
المصنف إن هذا الحد يلزم منه الدور هو الحق ، لأن معرفة الاختلاف متوقفة
على معرفة المعرب أولا * (٣) .

وملاحظ أن الرضى في شرحه للكافية كان يعتمد على آراء ابن الحاجب ففى
شرحها وفي أماليه عليها، وفي شرحه للمفصل ، فهو دائما يذكر بعد عبارة الكافية
أو أثناء شرحه رأى ابن الحاجب بقوله قال المصنف " ، لأن ابن الحاجب أدري
برأيه، وللرضى آراء يخالف بها ابن الحاجب والنحويين ، من ذلك ما يرويه من
أن "عطف البيان" غير موجود في اللغة ، وأنه هو بدل الكل من الكل ، وفي ذلك
يقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل ، كما هو ظاهر كلام سيويه ، فأنسه
لم يذكر عطف البيان ، ثم يورد على النحويين الذين يذكرون أن الفرق بينهما أن
البديل هو المقصود بالنسبة دون شبهه ، بخلاف عطف البيان ، فيقول : والجواب
أنا لا نسلم بذلك ، فليس المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ، ولا فى
سائر الأبدال إلا الغلط ، لأنه لا بد أن يكون فى ذكر الأول فائدة صوتا لكلام
الفصحا عن اللغو * (٤) .

(١) الرضى على الكافية : ج ١ ص ١٦ (٢) الرضى : ج ١ ص ٤٠

(٣) الرضى : ١ : ١٢٠ (٤) الرضى : ١ : ٣٣٧

والرضى في شرحه للكافية يذكر آراء البصريين والكوفيين في السائل
النحوية بالتفصيل ، وسهتتم أيضا بذكر آراء البغداديين ، ومؤيدا ما يعجبه من
الآراء ، فهو بذلك بغدادى النخبة كابن الحاجب .

يدل على ذلك قوله : لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط
كما هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على
أداة الشرط نحو (زيداً إن قام اضرب) ، وأما معمول الشرط فأجازته الكسائى
دون الفراء نحو (زيداً إن تضرب يضربك) (١) فهو يبين رأى كل عالم من علماء
مدرسة الكوفة فيذكر رأى الكسائى المخالف لرأى الفراء ، مما يدل على دقته
معرفة لآراء الملما .

ومن ذلك عرضه للآراء في أداة التعريف ، فقد ذكر رأى "سيبويه" وهو
أن حرف التعريف اللام وحدها "والهمزة" للوصل ، ورأى "الخليل" "أل" بكاملها
نحو "هل" ، والمبرد في كتاب الشافى يرى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة
وحدها ، وإنما ضم اللام اليها لئلا يشبهه التعريف بالاستفهام ، ويتم عرض
للهجاء فيها فيقول : وفى لغة حمير ونفر من طيب "إبدال اليم من لام
التعريف ، كما روى الثعربن تولب عنه صلى الله عليه وسلم (ليس من امبير
أصيام فى اسفر) (٢) ، وذكر الدكتور شوقى ضيف أمثلة أخرى للآراء السعى
عرضها الرضى فى شرح الكافية (٣) .

(١) الرضى : ١ : ١٦٥ .

(٢) الرضى : ٢ : ١٣١ .

(٣) المدارس النحوية : ٢٨٢ .

- ٢٣٣ -

الفصل الثاني
أعمال أخرى

١- نقد المتنبي وغيره من المشعرا :

جاء في مقدمة هذا القسم من الأملئ مايلي : " نذكر في هئذه الأوراق أبياتا جرت بحضرة شيخنا جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب فتكلم على معانيها وأعرابها ، من شعر المرء والعتبي " . (١)

وهذا يدل على أنه يقصد من هذه الأملئ بيان المعنى والإعراب ولكن تعرضه للمعنى فيها كان قليلا إلا ما اتصل بالأعراب ، وكان في حديثه يتمرر للاختلاف في رواية الأبيات ، وشرح بعض الكلمات ، وتتاول أحيانا نقد الأبيات نقدا أدبيا بينا ما فيها من بلاغة أو ضعف ، واهتم بالعتبي بوجه خاص ، لما يثار حول شعره من خلاف ، وكان ينسب أبياته إليه ، ولا ينسب الأبيات الأخرى لأصحابها .

ولد العتبي في الكوفة (٢) ، وكانت بيئة العلماء والباحثين في اللغة والأدب ، وأكبر القام بالبادية لاقتباس اللغة ، ونظر في فنون الأدب ، وصال إلى قول الشعر من صغره حتى بلغ فيه الغاية ، وفاق أهل زمانه (٣) ، وكان حجة في اللغة يروي أن "أبا على الفارسي" قال له : كم جاء من الجمع على وزن "فعلئ" قال : حجئ وطربئ جمع حجئ وطربئان ، قال أبو على : فسهرت تلك الليلة ألتص لها ثالثا فلم أجد ، وقال فئسي حقه : ما رأيت رجلا مثله ، قال ابن الأنباري : وهذا من مثل أبي علس كثير في حق العتبي (٤) ، وقد شغل العتبي الناس بشعره فانقسموا فيه إلى فئتين : فئة تطنب في تعريفه ، وتتلقى مناقبه بالتمظيم ، فإن عثرت على بيت من أبياته مختل النظام ، نصرت خطأه ، وحسنت زلله ، وفئة تميمب عليه وتروم إزالته عن رتبته ، فلم تسلم له فضائله ، وتحاول حظه عن منزلة يواها إياها أدب (٥) .

(١) الأملئ : ٢٣٤ (٢) نزهة الألباء : ٢٩٤

(٣) النجوم الزاهرة : ٣٤٠/٣

(٤) نزهة الألباء : ٢٩٨

(٥) انظر الوساطة بين العتبي وخصومه للقاضي الجرجاني : ٣

قال الجرجاني : وكلا الفريقين إما ظالم له ، أو للآدب فيه ، ثم
قال منصفاً له : وللفضل آثار ظاهرة ، وللتقدم شواهد صادقة ، فمستى
وجدت تلك الآثار وشهدت هذه الشواهد فصاحبها فاضل متقدم ، فإن
عثر له من بعد على زلة ، ووجدت له بحقب الإحسان هفوة ، انتحل ليه
عذر صادق أو رخصة سائغة ، فإن أهوز قيل : زلة عالم ، وقيل من خلاصها
وأى الرجال المهذب " (١) .

ومن المتمصين للمتنبى : أبو علي الفارسي ، وابن جني ، وعلى بن
عيسى الرضوي ، ومن يميمونه وعمارضونه : ابن خالويه ، وأبو فراس ، وأبو سعيد
السيرافي ، وأبو حيان التوحيدي ، وعلى بن عيسى الرمانى ، والمصاحب بن عمار
غيرهم (٢) ، وقد أحس المتنبى أن شعره آثار ضجة علمية ، وثورة أدبية
وخلاقاً بين ملاح وقادح فقال :

أنا الذى نظر الأعشى إلى أدبى وأسمت كلماتى من به صميم
أنا مل جفونى عن شواردها وسهر الخلق جراها وختميم (٣)
وكان ابن الحاجب من أثقلت به بمرض أبيات للمتنبى فأفرد لكل منها إملاً
وأكثر ما يمرض له فيها الإعراب ، وأحياناً يتناول شرح البيت إذا كان
في حاجة إلى إيضاح كشرح البيت الآتى :

منافسها ما ضرني نفع غيرها تفدى وترى أن تجوع وأن تطما
وهذا البيت رثى به المتنبى جدته لأمه من قصيدة مطلعها :

ألا لا أرى الأحداث حمداً ولا ذمماً فما بطشها جهلاً ولا كسها حلماً (٤)
قال ابن الحاجب : الظاهر أنه أراد أن هذه المرأة المدوحة ينقصها
ما يضر غيرها من الأمور الدنيوية ، لقلّة اهتمامها بها واشتغالها بما ينقصها
ما يمدد عليها بالثنا ، في الدنيا ، والثواب في الآخرة ، فغيرها يضر
أن يجوع وأن يظم ، وهى لشرفها غذاؤها ورأسها جوعها وطشها
ثم قال : يجوز أن يكون معناه أنه ينقصها ما يضرها لكونه ينفع غيرها ،
فتستغل في نفع غيرها بما يضرها ، وترى أنه نفع لها ، لا يصلحها الراحة لغيرها

(١) الوساطة بين المتنبى وخصومه : ٢

(٢) انظر : أبو علي الفارسي للدكتور شلبي : ٥٧٦

(٣) شرح ديوانه للمكبرى : ٣٦٧/٣

(٤) المرجع السابق ١٠٢/٤

ثم عتب على ذلك بقوله : وهو من أمثاته الضميمة المسمى^(١) .

وأرى أن المعنى ليس ضميفا كما وضحه ابن الحاجب ، وإنما الضمف في نسج البيت وعدم وضوحه في المعنى المراد منه ، وإلا فالإيشار والإضرار بالنفس لنفع الآخرين صفة محبوبة ، ومعنى جميل .

ورى أبو الفتح ابن جنى أن الضمير يعود على الأحداث أى أن منافع الأحداث أن تجوع وأن تنظم ، وهذا ضار بخيرها ، لأن جوعها وعطشها أن يهلك الناس كقوله : " كالموت ليس له رى ولا شبع " ، موافق ابن فوجه ابن الحاجب في أن الضمير في منافعها " يعود على الجدة ، قال الواحدى^(٢) أما كلام ابن جنى فلا وجه له ، ولوجه لجوع الأحداث وعطشها على ما ذكر .

وإذا نظرنا إلى ما سبق هذا البيت نجد أن سياق الحديث عن الجدة ، ولم تذكر كلمة "الأحداث" إلا في البيت الأول ، وهذا البيت هو السابع في القصيدة ، والأبيات التي قبله تتحدث عن جدته لاعت الأحداث . وقد يتمرر لشرح بعض المفردات كقوله في شرح كلمة " جلا " في البيت :

جلا كما بي فليك التبريح أغدا ، ذا الرشا الأعن الشيب^(٣) .

" الجلل من الأضداد للمظيم والحقير ، ومعلم أنه هنا للمظيم فسى قصده بالتقرين^(٤) " ثم تمعرض بعد ذلك لأمر أخرى في هذا البيت ، فأعرب " جلا " خيرا لكان قوله " فليك " ، وكما " خيرا بعد خبر أو نصبا على سى المصدر بقوله " جلا " أى عظيما عظيما مثل عظمة مابى ، وحذف النون من " يكن " ضرورة لأنها في موضع تحريك لالتقاء الساكنين " فليكن التبريح " وإنما يحسن حذفها إذا كانت ساكنة^(٥) "

جاء في الوساطة بعد ذكر هذا البيت : قال أهل الإعراب : حذف النون من تكن إذا استقبلتها اللام خطأ ، لأنها تتحرك إلى الكسر ، وإنما تحذف استخفا ، إذا سكت ، فقال لهم المحتج عن أبى الطيب : لصوى إن وجهه الكلام ما ذكرتم لكن ضرورة الشعر تجوز حذف النون مع الألف واللام ، وقد حكاه

(١) الأمالى : ٢٣٨ . . .

(٢) شرح ديوان المتنبي للعكبرى : ١٠٣ : ٤٤ . . .

(٣) ديوانه : ٢٤٣ : ١ ، والوساطة : ٤٥٣ . . .

(٤) الأمالى : ٢٣٦ . . .

(٥) نفس المصدر : ٢٣٧ . . .

أبو زيد عن العرب في كتابه المعروف بالخواص ، وأشهد فيه لحمين
ابن عرفة :

لم يك الحق ، أي أن حاجه رسم دار قد تعنى بالسور
وأبو زيد ثقة والرواية عن العرب حجة (١) . . .

وتحدث ابن الحاجب عن قول المتنبي :

ولو قلما أقيمت في رأسه من السقم ما غيرت من خط كاتب
وروى البيهقي نصب " قلما " ، وفي الديوان والوساطة (٣) بالرفع .
ولم يهتم بما في البيت من مخالفة حيث وصف نفسه بالنحول من الوجد ، حتى إنسه
لو وضع في رأس قلم لم تتغير كتابته ، قال السمعاني : وهذا من الجالفة وقد
أكثر الشعراء من هذا المعنى ومنقول الآخر :

ذبت من الوجد فلونجني في حلة الوسان لهنته

والذي اهتم به هو إعراب " قلما " فقد ذكر أن رواية النصب هي الوجه ، وأسهب
في بيان ذلك ، وما ذكره أن " لو " حرف شرط يقتضي الفصل بعدها ، فيجب
النصب كما يجب في قولنا " إن زيدا تضرب غلامه أضربه وهو من باب ما اشتمل فيه
الفعل عن المفصول بضمير مبين أن وهم الرفع جا " من باب الفعل للمجهول ، ولا فرق
بين " الدرهم أعطيتك " في النصب وبين " الدرهم أعطيتك " بالبناء للمجهول
فتبين أن النصب واجب على تقدير " ولو قلما " ، فثبت في حق رأسه ولو قيل :
" ولو قلما أقيمت " لوجب الرفع ، وكان مثل قولك " زيد ذهب بـ (٢) " وهذا
يخطئ ابن الحاجب رواية الرفع التي جاء في الديوان ، ورواها " القاضي الجرجاني " .
في الوساطة ، وروى ابن هشام أن النصب والرفع صحيحان والنصب أوجه (٤) .

ويقدم المتنبي في قوله :

أطع عنك تشبيهي بما وكأنا فما أحد فوق ولا أحد مثلي (٥)

فيقول : يلزم من ذلك أن تكون " ما " التشبيه مثل " كأنما " ، ولعله توهم أن " ما " .
في قولهم " ما أشبهه بكذا " للتشبيه مثل " ما " في قولهم " كأنما هو كذا " وليس
الأمر على ما توهم ، ولا تصرف " ما " للتشبيه ، توهمه غلط محض ، فإن التشبيه
إنما فهم من لفظ " شبه " و " ما " للتصريح لا للتشبيه ، ثم قال : وهذا ممن
أبياته التي يتجرأ على مثلها من غير روية بتشبيها (٦) . . .

- (١) الوساطة : ٤٥٣ و ٤٥٤ وفي شرح الديوان المتنبي للمكبري " قد تعفت بالسور :
٠٠ ٢٤٣ : ١
(٢) شرح المكبري : ١٤٩٥١
(٣) الوساطة : ٤٣٤ . . .
(٣) الأمل : ٢٣٤ ، ٢٣٥ . . .
(٤) المشني : ٢١٣ : ١ . . .
(٥) الديوان : ١٦١ : ٣ . . .
(٦) الأمل : ٢٣٨ . . .

وهذا للخصف ابن الحاجب المتنبى بأن له أبحاثا نظمها يدون تفكيره وأنه
يخطئ فيها ، وقد سئل أبو الطيب عن هذا فقال : إن " ما " تأتي لتحقيق
التشبيه تقول : " لمعد الله إلا الأسد وإلا كالأسد " تنفى أن يشبه بغيره (١)
قال الجرجاني : وأقول : إن التشبيه " بما " محال ، وإنما يقع التشبيه في هذه
المواضع التي ذكرها بحرف (٢) ، فالجرجاني يوافق ابن الحاجب في أن المتنبى
قد خانه التوفيق في اعتبار " ما " للتشبيه ولم يقل بذلك أحد .

وأما ابن الحاجب على قول المتنبى :

أحد أم سداس في أحاد ليلتنا المنوطة بالتنا (٣)

فيبان أن " أم " هنا يجوز أن تكون متصلة وحذفت همزة الاستفهام للضرورة كأنه قال
" أحاد " ، ويكون " أحاد " خبرا ليلتنا واجب التقديم ، لكونه مع ما يماثل له
وهو سداس المقصود بالاستفهام ، ويجوز أن تكون " أم " منقطعة بمعنى " بس " ،
فيكون " أحاد " خبرا غير واجب التقديم ، لفقدان الموجب لتقدمه ، لأنه لا يوجد
استفهام ، ثم بين أن صيرته بقوله " أحاد " واحدة ، وقوله " سداس " ستة ، وهذا
الاستعمال غير معروف ، فالمعروف أن " أحاد " يفيد واحدا واحدا ، هو " سداس " يفيد
ستة ستة ، كقوله صلى الله عليه وسلم " صلاة الليل مثنى مثنى " بمعنى اثنتين اثنتين
وكثير مثنى للتأكيد (٤) ، ولما تعرض ابن الحاجب لكون " سداس " غير محكى
عن العرب ، وأن أهل اللغة لم يهتدوا على " رباع " ، وقد سئل في ذلك المتنبى فقال
إن فقدت " جا " عن العرب خمس سداس إلى عشر ، حكاه أبو عمر الشيباني وابن السكيت
وذكره أبو حاتم في كتاب الإبل ، وزعم أبو عبيدة في المجاز أنه لا يعلمهم قالوا فوق
" رباع " ، وأحاد سداس يروا بها واحد وستة ولذا كتبت إليهم (٥)

واعترض خصوم المتنبى عليه بأنه صغر الليلة ثم استطالها فقال " ليلتنا المنوطة
بالتناد " فقال أبو الطيب : هذا تصغير التمثيل ، والمرب تغمله كثيرا قال لبيد :
وكل أناس سوف تدخل بينهم بوجهية تصغر منها الأنام (٦)

- (١) الواسطة : ٤٥٥ .
(٢) الواسطة : ٤٥٥ .
(٣) الديوان : ١ : ٣٥٣ ، والتناد : يوم القيامة .
(٤) الأمل : ٢٦٤ ، ٢٦٥ .
(٥) الواسطة : ٤٦٩ ، ٤٧٠ .
(٦) نفس المصدر .
(٧) الواسطة : ٤٧١ ، وشرح الديوان للمكبري : ٣٥٤ .

وكان ابن الحاجب يعمد ببعض أبيات المتنبي في المعنى والأسلوب، واسم
يكن يرضح وجهه فدهمه فهو يقول عن البيت:

منافعتها ما ضر في نفع غيرها تغذى وتروى أن تجوع وأن تنظما
أنه من أبياته الضعيفة المعنى، ولم يبين لنا سبب الضعف، وسبق أن ذكرنا
أن هذا المعنى ليس ضعيفا فهو يدل على الإيثار وهو معنى كريم، يذكروا أن من
جملة ما يصاب على المتنبي في شعره الشطر الثاني في قوله:

جللا كما بي فليك التبريح أغدا ذرا الرشا الأغن الشيخ

وروي أن المتنبي مثل عن على وجه التفسير فلم يجب، ولم يبين ابن الحاجب سبب
المعنى البيت، ولكنه وجها لبيت بأنه لما ذكر أن تهريجه عظيم يدل ذلك على عظم
محبوه، فأشار إلى أنه شبه بالرشا تشبيها يقرب من الحقيقة، حتى إن رأيهم
في أنه رشا، فيستفهم أغداؤه كغداؤهم (١) وبين لنا الجرجاني ما عيب على
البيت فقال: وأنكر أصحاب الممانى قطع المصراع الثاني عن الأول في اللفظ
والمعنى، ورد مؤيدوه بأن ذلك ليس عيبا (٢)، وقد وفق ابن الحاجب في الربط
بين المصراعين (٣).

ومن نقد مغنير شعر المتنبي تعليقه على هذا البيت:

وعلمت أني لا أخاف مهتدا ما لم يرعنى من سوار مصمصا

يقوله: "إن هذا لبس الشعر من جهة أن "مصمصا" كان يجب أن تكون مرفوعة
فاعلا لقوله "يرعنى" وقد وجها لنصب بأن "مصمصا" مفعول لفعل محذوف، وفاعل
"يرعنى" محذوف تقديره "من" و"من سوار" صفة للفاعل المحذوف (٤) فكان
ذم البيت بسبب بعد التوجيه الإعرابي، أما المعنى فهو جميل لا تجار عليه، ولكنه
أطلق الحكم على البيت.

ومن توجيهه لمغنير أبيات المتنبي إعرابه بقول الشاعر:

(١) الأملسي: ٢٣٧.

(٢) الوساطة: ٤٥٤.

(٣) انظر أيضا المدة لابن رشيق: ٢٠٩: ٢٠٩، فيه توجيه البيت
خالف فيه المتنبي ظاهر اللفظ حيث قال:

أست من القوم الذي من رماحهم تدهم ومن قتلاهم مهجة البخل
إن وصف القوم "بالذي" ولم يقل (الذين)، وتوجيهه أن السدى
مثل (من) للواحد والجماعة.

(٤) الأملسي: ٢٥٢.

ألف الصفون فما يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسيرا (١) ذكر أن هذا البيت يوهم أن "كسيرا" خبر لكان ، ولزم على هذا أن تكون مرفوعة لا منصوبة ، وتوجيه البيت عندنا أن "مما يقوم" خبر لكان "وما" بمنى الذى ، و"كسيرا" حال من الضمير فى يقوم ويرى أن "كسيرا" لا يصح أن تكون خبرا ليزال ، وبين وجه ذلك ما اختار ابن هشام أنه خبر لـ (٢) زال ..

صوجه رواية بعض الأبيات ، فقد مثل عن رواية (فترة) فى هذا البيت :
 وبنى لتمروزي لذكر الفترة كما أنتفض المصفرى بلحاظ القطر (٤)
 ويرى المصنف "هزة" و"رعدة" بدل فترة ومعناها واضح ، أما فترة فقد نقلت عن الأملى لأبى على الهندادى ، ويرى ابن الحاجب أن المعنى بها مستقيم فمعناها السكون و"تمروزي" بمعنى ترعدنى ، وتأتى الرعدة بعد السكون الذى سببه الهيبة والإجلال غالبا ، وأما إذا كانت "تمروزي" بمعنى تأقننى فيصح المعنى أيضا لحصول الرعدة عقب الفترة غالبا تسمية للمسبب باسم السبب (٥) ..

ومثل عن قول ابن قلايس الشاعر الإسكندرى :

ما بال هذا الريم الأبريم لو كان يرشى لسليم سليم

قال : "سليم" الثانى فاعل يرشى بمعنى سالم هو "سليم" الأول بمعنى لديغ فإنهم يقولون للديغ سليم ، وللأعشى بصير ، على سبيل التفاؤل ، ولا يحسن أن يكون "سليم" الثانى تأكيدا ، لأن المفهوم قصد التجانس ، ولزم منه أن يكون فى يرشى ضمير يعود على الريم ، وليس المعنى عليه (٦) ..

ومن هذا العرض يتبين لنا أنه كان يتمرر فى أماليه للمشكل من أبيات الشعر

فى إعرابه أو فى معناه ..

(١) قيل لامرئ القيس وقيل للمجاج يصف فرسا ، والصفون : الوقوف على منبهك يد أو رجل ، والسنبك : طرف حافر الفرس (مشاعشك الأيضاف على شواهد الكشاف) : ٥٦ ، وقد رجعت إلى ديوان امرئ القيس تحقيق أبو الفضل إبراهيم فلم أجد هذا البيت ..

(٢) الأملى : ٢٤٤ ، ٢٤٥ ..

(٣) المنصوى : ١٤٥٢ ..

(٤) لا يصى صخر الهدلى ..

(٥) الأملى : ٢٥٠ ..

(٦) الأملى : ٢٥٦ ..

١- بين أمالي ابن الحاجب وأمالي ابن الشجري :

ابن الشجري هو هبة اللعين على بن محمد بن حمزة ، وكنيته أبو السعادات ولد سنة ٤٥٠ ووفى سنة ٥٤٢ هـ وجلس للتدريس وسنه اثنتان وعشرون عاماً ، إذ يرى أنه أقرأ النحو مبين من (١) ، قال عنه تلميذه أبو البركات الأنباري : وأما شيخنا أبو السعادات ٥٥٠ فإنه كان فريده عصره ، ووحيد دهره في علم النحو ، وكان تام المعرفة باللفظ (٢) ، وذكر أنفكان حلوا الكلام ، حسن البيان والإفهام ، وقورا في مجلده ، ذا سمت حسن ، لا يكاد يتكلم بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس ، وهذه شهادة تلجذ عرفه وشاهده ، وسمعه وأخذ عنه ٥٥

ولابن الشجري مؤلفات منها ما اتفق لفظه واختلف معناه " وشرح اللع لابن جنى " ، و"ديوان الحماسة" ، و"شرح التصريف الطوكي" (٤) ، ومن أهم مؤلفاته " الأمالي " ، قال عنه ابن الأنباري : وهو كتاب نفيس ، كثير الفائدة يشتمل على فنون من علوم الأدب ، وقال القفطي : ولما أبلى هذا الكتاب في النحو أراد " ابن الخشاب " النحوي أن يسميها عليه ، فامتنع من ذلك ، فعاداه ورد عليه في مواضع منها ، ووقف الشريف أبو السعادات على شيء من الرد ، فرد عليه في موضع غلط ابن الخشاب في كتاب سناه (الانتصار) ، قال القفطي : وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإنفاد (٦) ٥٥

ملاحظ أن ابن الأنباري وصف الأمالي بأنها تشتمل على فنون من علوم الأدب ، وأن القفطي ذكر أنها في النحو ، وكلاهما صادق ، فابن الشجري في أماليه يمزج النحو بالأدب ، ويكثر من إيراده الشعر ، ويتحدث عما نسي هذا الشعر من ممان وأفكار وأسلوب كأما أمالي ابن الحاجب فتغلب عليها صيغة النحو ، ولا ترد الآراء الأدبية فيها إلا نادرا ٥٥

(١) بغية الوعاة : ٣٢٤ ٥٥

(٢) نزهة الألباء : ٤٠٤ ٥٥

(٣) نفس المصدر ٥٥

(٤) بغية الوعاة : ٣٢٤ هـ وابن خلكان : ٢ (١٨٣-١٨٦) ٥٥

(٥) نزهة الألباء : ٤٠٤ ٥٥

(٦) إنهاء الرواة : ٣٠٦-٣٥٧ ٥٥

وابن الشجري يتناوب في المجلس الواحد من أماليه أكثر من موضوع (١) وأكثر من بيت من الشعر ، وينتقل من مسألة إلى مسألة ، وإذا استشهد أثناساً حدِيثهم من الشعر ترك أصل المسألة وتناول هذا البيت بالتحليل والإيضاح أما ابن الحاجب فكان يقصر حديثهم آية قرآنية أو بيت من الشعر ، أو مسألة نحوية واحدة . . .

وأسلوب ابن الشجري في كتابه أسلوب الأديب الذي يهتم بصوغ العبارة والبحث عن مواطن الجمال في النص ، أما أسلوب ابن الحاجب فهو أسلوب العالم المنطقي الذي يبحث عن الدليل والملة في الأحكام النحوية ويشتمل كتاب "ابن الشجري" على جزئين مطبوعين في حيدرآباد سنة ١٣٤٩ هـ وعدد المجالس فيها ٧٨ مجلساً ، وجاء في خاتمة الكتاب أنه قد بقي من آخر الكتاب ستة مجالس لم تحصل لنا إلا أن الفائدة لا تتوقف عليها ، لأن كل مجلس في حكم رسالة مستقلة (٢) ومع أن هذا الكاتب قد ذكر أن كل مجلس مستقل عن الآخر ، فقد لاحظت أنه أحياناً يتم في أول مجلس من المجالس الحديث الذي بدأه في المجلس الذي قبله كما فعل ذلك في المجلس الثالث والثلاثين إذ قال في أوله : يتضمن تمة تفسير أبيات الخنساء وغير ذلك ، وهو مجلس يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الأول من سنة ست وثلاثين وخمسائة (٣) ، ويلاحظ أنه يهتم بتحديد اليوم والشهر والسنة في أكثر مجالسه ، أما ابن الحاجب فلم يذكر إلا السنة أحياناً ، ولم يحدث أن ذكر اليوم والشهر ، واهتم ابن الشجري بشعر المتنبي وكان يدايعه ويظهر ما فيه من الحسن ، جاء في المجلس الثاني عند ذكر بيت المتنبي :

أي يوم سررتني بوصول
لم ترعني ثلاثة بصدوه
قوله : وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسروه ، فأثبه على معنى أو إعراب أقفلسوه وهذا البيت ليمد من التكلف ، وخلو من التصف ، وسرعة انصبابه إلى السمع وتولج في القلب ، أهملوا تأمله فخفى عنهم ما فيه ، والذي يتوجه فيما لسؤال : ما وجه تعلق عجزه بصدوه ؟ وهل للجملته الأخيرة موضع من الإعراب (٤) ثم يوضح الإجابة عن هذا السؤال :

وكان في بعض مجالسه لا يتمرض للإعراب ويكتفي بشرح أبيات من الشعر ، وذلك كشرح قصيدة الرضي أبي محمد بن طاهر ، وقد نظر إلى الحيرة وآثارها ، يذكر أربابها سنة ٣٧٢ هـ أولها :

- (١) انظر (المجلس السادس والثلاثون) من أماليه ففيه ثمان مسائل . . .
- (٢) ج ٢ ص ٣٥٦ . . .
- (٣) أمالي ابن الشجري : ج ١ ص ٢٥٠ . . .
- (٤) أمالي ابن الشجري : ١ : ٧٧ . . .

مازلت أطرف المنازل بالنوى حتى نزلت منازل النعمان

وعارفى شرح القصيدة على طريقة ذكر الممت أو الممتن ، وتلويحا للشرح مسح
 الاهتمام بشرح اللغويات ، وبيان الأشخاص الذين يرد ذكرهم فى القصيدة
 وعدد أبيات هذه القصيدة (٣١ بيتا) ، شرحها فى إحدى عشرة صفحة (١) ،
 والمجلس الذى يمدده خصصه أيضا لشرح قصيدة أخرى ، وفى المجلس السادس والعشرين
 تفسير لمشرحة أبيات من شعر أمة بن أبى الصلت (٢) ، وليس فى هذا المجلس إعراب
 يذكر ، واستغرق هذا الشرح ثمانى صفحات وهذا يدلنا على كثرة ما فى أماليه من
 الأدبيات مع أنها معروفة بأنها من الأمالى النحوية ، وفى الحق انه اهتم بالنحو
 والتوجيهات الإعرابية ولكن لم يصل إلى درجة ابن الحاجب فى أماليه التى تمد نحوه
 خالصة وابن الشجرى ممن يسبقون على نهج المدرسة البغدادية ، فالتى تنتقى من
 آراء البصرة والكوفة ، وإن كان يحيل إلى البصريين ويطلق عليهم كلمة (أصحابنا) (٣)
 فانفسهم يهمل آراء غيرهم ، وقد ذكره خلال البصريين والكوفيين فى أفضل
 التمجيد ، أفضل هو أم اسم ؟ فيذكر أن البصريين والكوفيين قالوا
 إنفضل ، أما الفراء وجماعة من الكوفيين فقالوا إنه اسم ، وأورد أسماء كوفيين
 من علماء البصرة (٤) ، وهو يظه بائس على الفارسى نسب علمى جعله يؤمن بكثير
 من آرائهم وذكر أسماء كتب (٥) .

وقد وجدت فى أمالى ابن الشجرى بعض الأبيات التى تعرض لها ابن
 الحاجب فى أماليه ، واهتم كل منهما بتوضيح ما أشكل فى إعرابها من ذلك
 قول المتنسى:

وقار كما كالريح أشجاء طامسه بأن تسعدا والد مع أشقا صا جملة (٦)
 ذكر ابن الشجرى أن هذا ما وقع الفصل فيه بين المصدر وما اتصل به فى المنى
 فوجب حمله على فعل يدل عليه المصدر ، فقوله "بأن تسعدا" متعلق فى المنى
 بالوفاء ، فلما فصل بينهما بأجنهى وهو "كالريح أشجاء طامسه" وجب تعلقه
 بمضمون تقديره عند "ابن جنى" ، وفيما بأن تسعدا "وروى أن ابن جنى سأل المتنسى:

- (١) المجلس ٦٢ : ج ٢ ص ١٢٢ .
- (٢) ج ١ ص ١٦٩ .
- (٣) أماليه : ج ٢ ص ١٣٤ .
- (٤) أماليه : ج ٢ ص ١٢٩ .
- (٥) انظر (أبو علي الفارسى) للدكتور عبد الفتاح شلى : ٦٤٩ وما بعدها .
- (٦) الديوان شرح الصكوى : ٣ : ٣٢٥ ، والخصائص لابن جنى : ٢ : ٤٠٣ .
- (٧) أمالى ابن الشجرى : ١ : ١٩٣ ، المجلس ٢٩ .

بأى من تعلق الباء من "بأن" فقال: بالمصدر الذى هو "وفاو كما" قال له: وم ارتفع "وفاو كما" ؟ فقال بالابتداء " قال له : وما خبره ؟ قال : كالربيع قال : وهل يصح أن نخبر عن اسم وقد بقيت منه بقية وهى الباء ومجروها قال المتنبي : هذا لا أدري ما هو إلا أن فقد جاءت له نظائر فى الشعر (١) .

ثم أخذ ابن الشجرى بمد ذلك يشرح معنى البيت ، وانتقل إلى خبره فى المجلس نفسه أما ابن الحاجب فى هذا البيت فقد ذكر أن الظاهر أن "بأن" سمعنا "خبر عن" وفاو كما " ، وكالربيع" قدم المراد به التأخير متعلق بما تعلق به "بأن سمعنا" ، وأجاز أن يكون "كالربيع" خبر الابتداء " وفاو كما " ، ولكنه عاد وذكر أن هذا البيت فيه تصسف لما يلزم من تقديم متعلق المصدر عليه (٢) أو الفصل بين الابتداء والخبر بالأجنبى وهو كالربيع (٣) .

ولم يشر ابن الحاجب إلى تعلق "بأن سمعنا" بفعل محذوف حتى لا يتعلق بالمصدر كما رأى ذلك ابن الشجرى وابن جنى ، وأشار إلى معنى البيت فقال : وقوله " أشقاء ساجه " يقوى المعنى ، وقدر أنه أراد بالإسعاد ما يعين على البكاء ، فلذلك جعل غزارة الدمع شافية ، وقوله " أشقاء طاسمه " تقرير أن طسمة سمعد ، لكونه يؤدى إلى الشجى المتضمن لفزارة الدمع التى جعلها شافية ، ولا إسعاد أبلغ مما يؤدى إلى الشفاء (٤) .

وتعرض كل منهما لبيت أبي الطيب :

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا واليمن جار على ضمى وما عدلا (٥)

فيرى "ابن الشجرى" أن "أحيا" فعل مضارع للمتكلم ، وجملة أيسر وخبره فى موضع نصب عن الحال من الضمير فى "أحيا" أى أحييت وأقتل ما قاسيت ما قتلت غيرى ، وأشار إلى أن الأسلوب يفيد التعجب أى كيف أحييت وأهسوت الأشياء التى قاسيتها فى السهوى الشئ الذى قتل المحبين (٦) .

وابن الحاجب يرى هذا الرأى فى الإعراب ، ويشير إلى أن "أحيا" فعل مضارع فيه همزة استفهام للإنكار محذوفة وتقدير "أحيا" . . . ولكنه

(١) المرجع السابق والخصائص : ٤٠٣/٢ .

(٢) إذا علقنا "كالربيع" بقوله "بأن سمعنا" .

(٣) الأمل لابن الحاجب : ٢٣٦ .

(٤) الأمل : ٢٣٦ .

(٥) الديوان شرح المكبرى ١٦٢/٣ ، والأمل لابن الشجرى : ٢٣٠/١ .

(٦) أمل ابن الشجرى : المجلس رقم ٣ ؛ ٢٣/١ .

منه من ابن السجري أنه يجوز أن تكون الواو للحال أو للمطفة وسرى
أنه يصح أن تكون "أحيا" أفضل تفضيل والتقدير منه "أحيا ما قاسيت"
بحذف الضاف إليه استغناء بذكره في الثاني، ويكون "أحيا" مبتدأ
خبره "ما قتلا" وتكون "ما" بمعنى الذي، واكتسب أفضل التفضيل
التصريف من الإضافة، أو تكون "أحيا" خبرا على القول بأن أفضل
التفضيل لاكتسب تصريفا بالإضافة، وعلى القول بأن المشتق يتمين أن
يكون خبرا، ويكون معنى "أحيا" عنده على هذا الإعراب مأخوذا
من حيي الشيء إذا كانت فيه حياة كأنه قال: أظهر شيء في حياة ما قاسيته
يقتل، وابن الحاجب يرى أن المعنى أقوى على هذا الإعراب، لأنه
أنكر في الوجه الأول كونه حيا، ولا يحسن أن يذكر بعده أن اليمين جار
على ضعفه (١)، وأرى أن ابن الحاجب خاف التوفيق في إعرابه
(أحيا) أفضل تفضيل، لأن المعنى لا يتضح به، فما معنى أحيا ما قاسيته
يقتل، فهل أحيا هنا بمعنى أقتل؟ إن هذا غير واضح، ثم
إن إنكار أنه حي - على الإعراب الأول - مع أن اليمين جار عليه بمعنى
لاخبار عليه، فهو ينكر ويتعجب من حياته مع أن اليمين جار عليه واليمين
قاتل، وعلى هذا لا أوافق ابن الحاجب في تفضيله إعراب (أحيا) أفضل
تفضيل، فالمعنى الواضح السليم أن تكون فعلا مضارفا للمتكلم، وإن كانت
في ظاهر البيت توهم أنها أفضل تفضيل لوجود أفضل التفضيل بعدها.

ودافع ابن السجري - وهو من أنصار المتنبي - عن تكراره للمعنى
في الشطر الثاني من البيت، لأن معنى "اليمين جار" هو معنى "ما عد لا"
قال: إن الطائر في وقتا قديما عدل في وقت آخر فيوصف بالجور إذا جاره
والمعدل إذا عدل، وشبهه بذلك قوله تعالى عن الأوثان "أموات غير
أحياء" (٢)، أي لا يمكن أن تحيا في مستقبل الأوثان (٣)، وأرى أن
الشاعر قال "وما عدلا" تأكيدا للمعنى، فهو بالتكرار أشبه ولكن
ابن السجري يدافع عن المتنبي مع أن التكرار كثير في الأسلوب العربي.
وتزيد ابن السجري تعرضه للنقد الأدبي إذ يقول: إن من هذه القصيدة
قوله:

(١) الأملس: ٢٣٦

(٢) مودة النحل: ٢١

(٣) أمالي ابن السجري: ٢٣٠/٢

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها النجاة إلى أرواحنا سبلا
وهذا مأخوذ من قول أبي تمام :

لوحار من نساك النية يجد إلا الفراق على النفوس دليلا
وتعرض للفتة فيشرح كلمة (ضعف) فربيت المتبني ه يمين ما فيها من
لهجة فيقول : والضعف والضعف لفتان كالزعم والزعم والققر والققر وزعم
قوم أن الضعف بالضم في الجسم ه والضعف في المقل ه وليس هذا بقول
يعتمد عليه ه لأن القراء قد ضموا الضاد وفتحوها في قوله تعالى " الله
الذي خلقكم من ضعف (١) ف " فابن الشجري يكثر من التعرض للمسور
أدبية ولفظة أكثر من ابن الحاجب ه الذي جعل أماس بحثه في الأمالي
المسائل النحوية ه وهذا فرق واضح بينهما في الضهح .

وابن الشجري حين يتعرض لإعراب البيت يذكر الإعراب من غير
تمليل أو استخدام للأسلوب المنطقي كابن الحاجب من ذلك إعرابه
لبيت مثل عنه وهو :

غير مأسوف على زمن ينقض بالهم والحزن (٢)

وقد أعرب " غير " متداً أضيف إلى اسم المفعول ه وتعلق باسم المفعول
الجار والمجرور فاستغنى عن الخبر كقولهم " أمحزون على زيد " و " ما مأسوف
على بكر " ه ولما كانت " غير " للمخالفة في الوصف جرت مجرى حرف النفي (٣)
أما ابن الحاجب فاستخدم الأسلوب المنطقي في توضيح الإشكال في هذا
البيت فقال : لا يصح أن يكون له عامل لفظي ه وإذا لم يكن له عامل لفظي
فإنه أن يكون متداً وإما أن يكون خبر متداً ه ولا يصح أن يكون متداً
لأنه لا خبر له ه لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ه الثابت لا يستقيم
لأنه إما " على زمن " أو " ينقض " ه وكلاهما فسد للمعنى ه وأيضا
فإنك إذا جعلته متداً لم يكن بد من أن يقدر قبله موصوف ه إذا قدر
قبله موصوف لم يكن بد من أن يكون غير " له " وغير " هنا ليست له ه وإنما
هي لزمن ه ثم يقول : فتبين أنه لا يكون متداً لذلك ه وإن جعل الخبر
محذوفاً لم يستقم لأمرين : أحدهما أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه ه والآخر
أنه لا قرينة تشعربه ه ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة ه وإن جعل

- (١) سورة الروم : ٥٤ ه وابن الشجري : ٢٣٠/٢
(٢) ابن الشجري ٣٢/١ ه والمضى : ١٣٨/١ ه ونسبه ابن هشام
لأبي نواس ١٨٩/٢
(٣) أمالي ابن الشجري : ٣٢/١ .

خير مبتدأ لم يستقم لأمره: أحدهما أنا قاطمون بنفى الاحتياج إليه،
الثاني أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولاقرينة، الثالث أنك إذا جعلته
خير مبتدأ لم يكن بد من ضمير يعود منه على المبتدأ فلا يصح أن يكون
خبراً، فتبين إشكال إعراب^(١)، كل هذا الحديث المنطقي لبيان
إشكال اعراب البيت، ثم يقول بعد ذلك: وأولى ما يقال أنه أوقع المظهر
موقع الضمير لما حذف المبتدأ من أول الكلام، فكأن التقدير " زمن ينقض
بالهم والحزن غير مأسوف عليه " فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشتمر
به أثر به ظاهراً مكان الضمير، يريد (على زمن) ثم قال: وهو وجه
حسن، وأشار بعد ذلك إلى جواز الرأي الذي ارتآه ابن الشجري وهو
أن غير مبتدأ استخني عن الخبر، والرأيان لا يتمازجان في معنى البيت.
وتج ابن مالك ابن الشجري في رأيه، وأخذ ابن الحاجب رأيه عن
ابن جني^(٢).

٣- الأمل المتفرقة

هذا هو القسم الأخير من أمالي ابن الحاجب، ولا تجمع هذا القسم
وحدة في الموضوع كالأقسام الماضية، ولذلك أطلق عليه " الأمل المتفرقة "،
وهذه الأمل تتناول موضوعات شتى لا رابطة بينها إلا البحث في النحو،
وهي لا تبحث في أبواب النحو المصروفة توضيحاً وشرحاً، ولكنها تنفوس
إلى فلسفة النحو، والتعميل لكثير من ظواهره، وتبدو فيها مناقشة
ابن الحاجب للتحويين، ومخالفتهم في الرأي، ونقض آرائهم بالدليل
المنطقي، كما نلاحظ استشاده بالحديث في بعض المواطن، واهتمامه
بالسائل، وتعرضه للقراءات واللهجات والبلاتق والصرف والصريفة في ثنايا
حديثه عن النحو، وسأستفيد من هذا القسم وفيه عند الحديث عن
(شخصية ابن الحاجب النحوية) في ختام هذا البحث.

وأعرض الآن لنماذج من هذا القسم توضح أهم ماورد فيه من مسائل:

أ- فلسفة النحو:

أريد بفلسفة النحو التعميل لظواهره وأحكامه، والبحث عن السر
في الأساليب الصريحة، لماذا كانت على هذا الوضع؟ وابن الحاجب يقول:

الأحكام لا تثبت بالملل ، وإنما التمليل للواقع^(١) " ، وقد اهتمت النحاة منذ سبويه بالملل في ثنايا كتبهم النحوية ، وأفرد أبو القاسم الزجاجي كتابا للملل النحوية سماه " الإيضاح في علل النحوي^(٢) " ، وجمع الزجاجي في هذا الكتاب الملل النحوية التي عرفت حتى عصره ، فكان بحثه في فلسفة الملل النحوي^(٣) ، وبعده " الزجاجي " كتب " ابن الأنباري " رسالتين في هذا الموضوع إحداهما : " الإغراب في جدل الاعراب " ، والثانية " لمع الأدل^(٤) " ثم جاء ابن مضاء القرطبي فعاب على النحويين علمهم ودعا إلى إلغاء الملل الثواني والثالث^(٥) .

ومما تعرض له ابن الحاجب من فلسفة النحو بحثه عن السرفى وجوب تقديم أدوات الاستفهام والشرط والنداء ، وأشباهها ، وأنه لا يصح تقديم ما في خبرها عليها ، قال مجيبا عن هذا : " وسر ذلك قصدهم إلى التنبيه على المعنى الذي دل عليه الحرف ، ليصرف السامع فهمه ، ويتوفر خاطره على مقاصد معاني ما يسممه ، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف ، ولو أخره لكان منقسم الخاطر في معاني ذلك الكلام المخصوص ، وفي التردد بين أقسامه ، فيختل عليه التفهيم ، لاختلاف المعاني باختلاف الأقسام ، فكان التقديم لهذا الغرض " (٦) .

ويبحث عن السرفى في حمل النصب على الجزم في الأفعال الخمسة فكانت هلامتها واحدة وهي حذف النون فيقول : " لأن الجزم في الأفعال نظير الجزم في الأسماء " ، وقد حمل النصب على الجزم في الأسماء فيما أعرب بالحروف ، فوجب أن يحمل النصب على الجزم في الأفعال فيما أعرب بالحروف ، لئلا يكون للأفعال على الأسماء مزية ، ومعنى قولنا " نظير الجزم في الأسماء " .

(١) الأملى : ٣٣٨

(٢) حققه مازن المبارك وقدم له الدكتور شوقي ضيف ، طبعة دار الصروسة .

(٣) مقدمة الدكتور شوقي ضيف ص ١٠

(٤) حقق الرسالتين في كتاب واحد : سعيد الأفغاني وطبعها بمطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ .

(٥) انظر كتاب الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي بتحقيق الدكتور شوقي ضيف ، ص ١٥١ .

(٦) الأملى : ٣٠٣ .

أن لفصل الضارع لما أشبه الاسم أمرّب بالرفع والنصب ، وتمذر الجسره
فجعل الجزم عوضه ، فصار الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . (١)
وحيث الزجاجي عن علة امتناع الأسماء من الجزم وامتناع الأفعال
من الجر بحثا مستفيضا . (٢)

ويبحث ابن الحاجب عن السر في كون حركة الإعراب تلحق أواخر
الكلمات ، ولماذا لم تلحق أي حرف آخر من الكلمة ؟ فيقول : إنما جعل
الإعراب آخر الكلمة ، ولم يجعل لا أولا ولا وسطا ، لأنه ليس ما تمدد حركته
وسكوته من بنية الكلمة ، بدليل أنه محل التخيير والوقف والحذف بخلاف
غيره ، فلو وضع الإعراب في غيره لأدى إلى الإخلال بالبنية وإلى اللبس ،
فإنه لا يدري حيثئذ هل حركته لبناء الصيغة أو للإعراب ، ثم يقول : ويجوز
أن يقال : إن الإعراب دليل ممان زائدة على مقولية المدلول ، فلا ينبغي
أن يؤتى بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول ، وذلك يقتضى أن يكون آخره ،
لأنه لا يثبت ذكر المدلول حتى تتم صيغته فلو جعل في أوله أو وسطه
لكان دالا على شيء قبل ثبوت ما يتوقف عليه . (٣)

وذكر "الزجاجي" أن "أبا بكر بن الخياط" قال : ليس هذا القول
بمفروض ، لأن الأسماء تدخلها حروف الممانى أولا ووسطا مثل "أل" "فس"
أولها "ها" التخيير في وسطها يرجع الرأي الأول الذي ذكره ابن الحاجب (٤)
وروي عن أبي اسحق الزجاج أن "المبرد" كان يرجع الرأي الأول أيضا . (٥)

ويبحث ابن الحاجب عن السر في عدم تنوين الأسماء المبنية فيقول :
لأن التنوين فرع الإعراب ، وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين . . .
وذكر السر في جعل المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، وذلك لأن المبتدأ هو
المحكوم عليه فالأولى أن يكون مرفوظا عند المخاطب ، ليستفيد الحكم على
مرفوظ . . . وأما كون الخبر نكرة فلأنه حكم لا بد أن يكون للإفادة ، ولوجوه

(١) الأمل: ٣١١ .

(٢) الإيضاح في علل النحو: ١٠٢ وما بعدها ، ١٠٧ وما بعدها .

(٣) الأمل: ٣٢٥ .

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو: ٧٦ .

(٥) نفس المصدر .

لم يستقم ، ومن ثم وجب التقدير في مثل " زيد القلم " بأن المسمى
زيد محكوم عليه بأنه القائم " . (١)

ولا ريب أن هذه المثل تدل على براعة عقلية ، ولكنها بمسئدة
عن واقع اللغة ، ولم تخطر على بال من تحدث بها .

ب - ضبط المصطلحات النحوية :

تعرض ابن الحاجب في هذا القسم للضبط اللغوي لبعض المصطلحات
النحوية ، التي قد يخطئ فيها بعض الدارسين ، من ذلك قوله : الأفعال
الضارعة والفعل الضارع بكسر الراء ، والفتح خطأ ، لأنه اسم فاعل من
ضارع يضارع ، والفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربعة ضارع الأسماء ،
فهو ضارع بالكسر ، والأفعال ضارعة وضارعات ، لأن ما لا يعقل وصف جمعه
بمفرد المؤنث وجمعه سواً " ، وأما الضارعة بالفتح فصدر ضارع وهو المسمى ،
فلذلك كان قول من قال الأفعال الضارعة بالفتح خطأ ، نعم لو قيل " أفعال
الضارعة " بالفتح والإضافة كان مستقيماً (٢) .

هوى أنه يجب أن يقال عن " الحال " في قولهم " جاء زيد راكباً " ،
إنها حال مقيدة ، بكسر اليا ، لأنها قيدت زيدا بعد أن كان مطلقاً
يحتمل أحوالاً أخرى غير الركوب ، فهي اسم فاعل ، ولا يصح أن يقال " مقيدة " ،
بالفتح على أنها اسم مفعول ، لأنه ما جرى بها لتقيده وانما جرى بها لتقيده
غيرها ببيان هيئة الفاعل أو المفعول . (٣)

وتعرض لأمر آخر كضبط الرسم الإملائي فيقول : " إذا وسح
ابن " صفة بين علمين كان ذلك سبباً في تخفيفين : أحدهما لفظي والآخر
كتابي ، فالأول : حذف التنوين ، والثاني : حذف الألف من " ابن " ،
ثم يبين الصلة في ذلك فيقول : " وعلت حذفهم لذلك كثرة استعمالهم
له كذلك ، فلما كثر استعماله ناسب التخفيف اللفظي والكتابي ، وخفف
في النداء " بنقله من الضمة إلى الفتحة في مثل " يا زيد بن عمرو " (٤) فهو يسرى
أن كثرة الاستعمال من أسباب الحذف للتخفيف على التكلم والكتابة .

(١) الأملی : ٣٣٩ ، ٣٤٠ . (٢) الأملی : ٢٩٥ .

(٣) الأملی : ٣٣١ . (٤) الأملی : ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

المستطاب الخامس
شخصية ابن الحاجب النحوي

الفصل الأول بين المدارس النحوية

١- مع المدرسة البصرية :

من الأسم التي رضى عليها البصريون مدرستهم النحوية التحري والتدقيق في الرواية ، فكانوا لا يبنون قواعدهم إلا على ما روي عن فصحاء العرب من سكان نجد ووادئ الحجاز وشهامة ، وهم قبائل تميم وقيس وأسد وطيب وهذيل ، وبعض عشائر كنانة^(١) ، ولغة هؤلاء هي التي يقاس عليها عندهم ، وما عدا ذلك فهو شأن لا يقاس عليه .

أما المدرسة الكوفية فكانت تتسع في الرواية عن جميع العرب بدورهم وحضريهم ، وقيس على جميع ما روت ، قال ابن درستويه : كان الكماش يسمع الشان الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجمله أصلا ، وقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو^(٢) .

وما سار عليه البصريون هو الطريق السوي لضبط المعلوم ، وأرساء القواعد لها ، فالقاعدة العملية توضع للأعم الأغلب ، وما خالفها شأن لا يقاس عليه ، أما أن توضع لكل جزئية قاعدة يقاس عليها ، فهذا يخالف نظام وضع المعلوم ، ويثقل على المتعلمين ، ويلقى بهم في مشاهات لا آخر لها ، لهذا كانت البصرة أدق منهجا ، وأسلم طريقة من الكوفة ، أما ما يقوله أنصار المدرسة الكوفية من أن الكوفة أصح منهجا لقبولها كل ما جاء عن المسرب من لهجات ، فهي بذلك أفادت في جمع اللفظة^(٣) ، فيرد عليهم بأن قواعد اللفظة وضمت لتضبط اللهجة الفصحى ، ولا يمكن وضع قاعدة لكل اللهجات ، وإن أفاد ذلك في شيء ، فإنما يفيد في جمع اللهجات ، ولا في وضع قواعد للغة الفصيحة ، فالكوفيون يزيدون الخلاف النحوي في كل مسألة حدة واتساعا .

(١) المزهر للسيوطي : ٢١١/١ (ط الحلبي) وانظر المدارس النحوية

للدكتور شوقي ضيف : ١٥٩ .

(٢) بغية الوعاة : ١٦٤/٢ .

(٣) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي : ٥٢ .

وقد اهتم المصريون بالمدرسة البصرية ، وتلمذوا على أستاذتهما منذ نشأتها "قولاد" أخذ عن "الخليل" في البصرة (١) وابنه "محمد" قرأ على "البرد" كتاب "سبويه" ونقل الكتاب إلى مصر ، وورثه عنه ابنه أبو العباس (٢) ثم أخذ علما مصر يتداولونه من بعده ، فالذهب البصري غزا مصر في كتاب "سبويه" وكثير من علما مصر شرح "الكتاب" ، ومنهم ابن الحاجب وكافية ابن الحاجب اختصار كتاب الفصل ، الذي يعد اختصارا لكتاب "سبويه" في مسائله لافق توجيهه ، فابن الحاجب والزخشي سيران على هدى كتاب "سبويه" ، الذي يعد نبراس المذهب البصري ، فهو ملئ بالقياس والمثل ، يستعملها في مهارة وكثرة (٣) ، ولم يضع ذلك كلا منهما من اختيار بعض الآراء الكوفية أحيانا .

والاتجاه الواضح في أمالي ابن الحاجب" ميله للمذهب البصري ، وتأييده له في استعمال أكثر المصطلحات ، وأكثر الآراء ، والزخشي يميل عن البصريين بأنهم أصحابه ، إذ يقول في الفصل : " وما تقبله الكوفيون من قولهم (الثلاثة الأنساب فيمزل عند أصحابنا عن القياس ، واستعمال الفصح (٤) " ، وابن الحاجب في هذا الموضع يوافقه ويقول : " وما تمسك به الكوفيون لغة ضعيفة ، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصح (٥) " فهو بذلك يصف رأى الكوفيين بالضعف وأنه لا يستطيع أن يثبت أمام ما يستند عليه البصريون في آرائهم ، من الاعتماد على استعمال الفصح ، والقياس الصحيح ، وهما البدآن اللذان يستند عليهما المذهب البصري .

وفي موضع آخر يحكم بأن معنى كلمة " ذلك " بمعنى " الذي " في قوله تعالى " يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ذلك هو الضلال البعيد " (٦) رأى ليس بالقوى ، لأن اسم الإشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي (٧) فالرأي ضعيف عنده ، لعدم وروده عند البصريين ، مما يدل على ميلهم لمذهبهم .

(١) طبقات الزبيدي : ٢٣٣ ، وإنهاء الرواة : ٣٥٤/٣

(٢) إنهاء الرواه : ٢٢٤/٣ (٣) ضحى الاسلام : ٢٩٢/٢

(٤) ابن يميني : ١٢٢/٢ (٥) الأمالي : ١٢٧

(٦) سورة الحج : ١٣ (٧) الأمالي : ٠٧

وقف بجانبهم في أن المصدر أصل الاشتقاق ، ومؤيد رأيهم بأن تسميته بالمصدر تدل على أنه أصل الاشتقاق ، وأن دلالة علمي الحدث ، ودلالة الفصل على الحدث والزمان - تدلان على أن الفصل مشتق من المصدر ، ثم يقول : فقد ثبت أن الحق ما ذهب إليه البصريون (١) ، وذكر صاحب الإنصاف أدلة أخرى تؤيد البصريين (٢) في هذا الموضوع .

وأيد ابن الحاجب البصريين في أن "لات" بمعنى ليس ، لإلحاق التاء المختصة بالأفعال بها ، وليست نافية للجنس ، وأجاب عما يورد على رأي البصريين من اعتراض (٣) .

ووافق أكثر البصريين في منع "مرت راجبا بزيد" ، لأنه لم يوجد في كلام العرب ، ولا يصح قياس "زيد" المجرور على صاحب الحال المرفوع والمنصوب ، والفرق بينهما ، فالعرب لا تقدم معمول الجار عليه ، وكذلك لا يجوز تقدم فوعه الذي هو حاله ، وهو معمول عامله على الباء ، ويرى أن من أجاز ذلك لم يتنبه للفصل (٤) ، ويقول في شرحه للفصل في هذا الموضع : ووجه المنع أنه كثر الحال من المجرور في كلامهم ، ولم يسمح من الفصحاء بتقديمه ، فدل ذلك على امتناعه ورد على من قاس علمي المرفوع والمنصوب ، بأن القياس مشروط فيه ألا تختلف الأنواع بوجهه يصح مخالفة الحكم بسببه (٥) .

ولا أستطيع أن أحصى الآراء التي أيد فيها البصريين ، فهنس جل آرائه ، وكفى للدلالة على ذلك أنه في كتابه (الكافية) كان ينص على أن رأيه مخالف للكوفيين ، ولم يقل مرة واحدة " خلافا للبصريين " ، فهو يقول مثلا : " من تأتي زائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين (٦) " ، ويقول : " وجاز المطف على اسم إن المكسورة لفظا أو حكما بالرفع دون المفتوحة مثل " إن زيدا قائم وعمرو " ، وشترط من الخبر لفظا أو تقديمه

(١) الأملاني : ١٤٧

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ١٤٤/١

(٣) الأملاني : ١٤٤ ، ١٤٥ (٤) الأملاني : ٢٣

(٥) الإيضاح شرح المفصل (مخطوط بدار الكتب رقم ١٨٥٥ ورقة ٥٧

(الصفحة اليسرى)

(٦) شرح الرضي : ٣١٩/٢ .

(١) خلافاً للكوفيين " هـ وهذا يدل على أنه يسير في الكافية على مذهب البصريين ولكنه يذكر أحياناً بعض الآراء الكوفية .

وتتضح شخصيته النحوية في مناقشته لأستاذة المدرسة البصرية فهو يوافقهم في الرأي هـ ومخالفيهم أحياناً إذا لم يقتنع برأيهم هـ مستخدماً في مناقشته لهم الأدلة العقلية المنطقية هـ غير متأثر بشهرة عالم أو منزلته هـ فهو بذلك يسير على النهج العلمي الصحيح هـ فسيوجه هـ مع علو قدره هـ لم يسلم من مخالفة ابن الحاجب لآرائه هـ .

وهذه نماذج لمناقشته لعلماء البصرة :

الخليل : رأينا تأييده لرأيه في اختيار الرفع للمطوف فسى قولهم " يا زيد والحارث " مخالفاً "أبا عمرو" الذي يرى النصب قياساً على " ضويت هؤلاء وزيدا " واعتدل ابن الحاجب بأن (هؤلاء) مبنية دائماً فتعين الحمل على المحل هـ أما " يا زيد " فإنه يعرب فسى غير هذه الحالة هـ ولذلك جاء الرفع في تابعه لما نزلت الحركة البنائية منزلة الحركة الإعرابية لطروء البناء هـ ألا ترى أ هـ يحسن " لا رجل ظريفاً فيها " ولا يحسن " ضويت هؤلاء الكرام " بجر الكرام (٢) .

هؤيد "الخليل" في إعراب " رجلا " في قول الشاعر :

ألا رجلا جزاه الله خيراً يدل على محضه تبييت (٣)

على أنه مفعول به لفعل محذوف هـ وقول : ما ذكره "الخليل" أولى لأنه أبعد عن الضرورة هـ إذ حذف الفعل كـ (٤) ويرى هذا الرأي أيضاً " الأعلام " الذي يقول - بعد أن ذكر "سبيبه" رأى "الخليل" ورأى "يونس" الذي يرى أنه منون للضرورة - : والأول أولى هـ لأنه لا ضرورة فيه هـ وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها والتقدير - ألا ترونني رجلاً هـ ولو جعلها " ألا " التي للفتى لنصب ما بعدها بشير تنوين (٥) .

(١) شرح الفيض : ٢/٣٤٨ (٢) الأمل : ١٧٠

(٣) سبيبه : ١/٣٥٩ قال الأعلام المنتصرى : أراد بالحصة امرأة تحصل الذهب من تراب المدن وتخلصه منه هـ وطلبها للبييت أما للحصول أولاً فحاشة .

(٤) الأمل : ١٣٩ (٥) سبيبه : ١/٣٥٩ (الهامش)

معارض رأى الخليل في قوله إنَّ "لن" أصلها "لا أن" مستدلاً
بأن "لن" يصح تقدم معمولها عليها في قولهم "زيدا لن أضرب"
ولو كانت كما قال الخليل لأدى ذلك إلى تقديم ما بعد "أن" عليها
وهو ممتنع باتفاق (!) وفضل عليه رأى "سبيبه" أحيانا ، وذلك في قوله:
(إِنَّ وَأَنَّ) وما في حيزهما إذا حذف عنهما حرف الجر يكونان في
موضع خفض بإضمار حرف الجر ، ويذهب سبيبه^١ أنهما في موضع نصب
ورأى "سبيبه" أوضح عنده ، لأنه إذا حذف الجر وجب أن يتمدى الفصل
إليه فينصبه كما في قوله تعالى "واختار موسى قومه سبعين رجلا"^(٢)

و "أمرتك الخبير"^(٣) ، والخليل يحتج لإضمار الجار بقولهم "اللهم
لأفضلن" و "بلدة"^(٤) وقول رؤبة: "خير فشان لا ينيس أن يقاس
عليه في حمل اللغة الفصيحة ، وأما "الله" في القسم فقد جاء النصب
هو الوجه ، فالقياس عليه أقوى من القياس على الآخر ، وأما قوله "بلدة"
فالمنازعة أولاً في أن الخفض ليس بإضمار "رب" وإنما هو بالواو التي
بمعنى رب ، وإذا احتمل ذلك صار الأصل منازعة فيه فلا يصح القياس ،
كيف والخفض بإضمار حرف الجر قليل شأنه باتفاق ، وإذا ثبت ذلك
فالقياس على التقليل مع إمكان القياس على الكثير الشائع غير ساغف فأذا القول
ما قال سبيبه^(٥) .

وهذا الأسلوب المنطقي المتمد على أقوال النحاة والقياس
الصحیح يناقش ابن الحاجب الخليل ، والخليل من هويين رجال
المريية ؟ .

(١) الأملس : ٢٨٢

(٢) سورة الأعراف : ١٥٥

(٣) جزء من بيت في شواهد سبيبه لمسور بين ممدد يركب الزبيدي
وهو :

أمرتك الخير فافضل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

قال سبيبه " فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل " ١٧/١ .

(٤) من قول الشاعر :

بلدة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا الميس

(٥) الأملس : ٢٨٣ .

سبب

بواقفه في كثير من آرائه ، وقد رأينا أننا كيف فضل رأيه على رأى
أستاذة "الخليل" ، كما فضل رأيه عليه أيضا في (أى) في قوله تعالى :
" ثم لننزلن من كل شيمة أبهم أشد على الرحمن عتيا " فمذهب "الخليل"
أن "أى" مرفوع على الحكاية تقديره لننزلن من كل شيمة الذى يقال
فيهم أبهم أشد ، فهى على هذا استفهامية ، ومذهب "سبب" أنه مبنى
على الضم لسقوط صدر الجملة التى هى صلته ، حتى لو جئ به لأعرب فقيل :
أبهم هو أشد ، فهى على هذا موصولة بمعنى الذى فى موضع نصب ، فعلا
لننزلن " ، ثم تال : ومذهب "سبب" الصحيح ، لأن قول "الخليل" يلزم
منه أمور ، وملخص هذه الأمور أنه يلزم منه حذف كثير وهو على خلاف
القياس ، وأن المعنى لا يستقيم إلا بالتقدير ، والاستفهام لا يقع إلا بعد
أفعال العلم أو القول على الحكاية ، و"ننزلن" ليس من أفعال العلم (٢) .
وكان إعراب هذه الآية مثار خلاف بين العلماء ، فقد أورد الزجاجى
فى كتابه (مجالس العلماء) أن "سبب" قال عن رأى "الخليل" إنه غلط
لما يلزمه من جواز " لأضربن الفاسق الخبيث " بالرفع على تقدير لأضربن
الذى يقال له الفاسق الخبيث ، وقال "يونس" : الفصل مرفوع " وأى " مرفوع
بالابتداء ، و" أشد " خبره ، وقال "سبب" : وهذا أيضا غلط لأنه لا يجوز
أن يبنى إلا أفعال الشك واليقين نحو "ظننت وعلمت" وابيها . وقال القراء :
التقدير (لننزلن فنادى أبهم أشد) ، قال الزجاجى : وأجود هذه
الأقوال قول "سبب" (٣) .

هوفاق "سبب" فى أن (عمر ك الله) منصوب على المصدر ، وليس
مفعولا به كما ذهب إلى ذلك غيره ، وقول : ومذهب "سبب" أولى
لأوجه منها أنه مثل "سقياً" وأن حذف الناصب للمصدر أكثر من حذف
الناصب للمفعول ، وأن جملة مصدرا يدل على الفصل ، وأنه لو كان يفعل
مقدر لكان تقديم (الله) هو الوجه ، لأنه المفعول الأول للفعل
المحذوف (٤) .

(١) سورة مريم : ٦٩ (٢) الأمالى : ١٩

(٣) مجالس العلماء لأبى القاسم الزجاجى بتحقيق عبد السلام هارون

طبع الكويت : ٢٠١ و ٢٠٢ .

(٤) الأمالى : ١٥٠ .

ومواقفة ابن الحاجب لسببوه ليست غريبة ، فسيبوه إمام النحاسة
وقد سار أكثرهم على هداه ، ولكن الذي يدل على شخصية ابن الحاجب
الستقلة مخالفته له في كثير من المسائل ، وقد سبق أنه فضل علي
رأيه رأى "الأخفش" ، في أن الفاء لا تدخل في خبر إنَّ عنده ، وعند "الأخفش"
يجوز .^(١) هقول في موضع آخر: " وقد أخذ علي سببوه في إيراد
هذا البيت :

وما هي إلا في إزار وعلقته ^(٢) مَخَارِ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَسِي خُثْمَا
مستهددا به على أن "مخار" اسم للزمان ، ثقيل : إن المراد وما هي
إلا متخففة تخففا كإثارة ابن همام أي كتحفف إثارة ابن همام فهو
بالصدر أجدر .^(٣) وزاد ابن الحاجب في شرح الفصل اعتراضا
آخر على سببوه وهو أنه عمل اسم الزمان في (حسي خثما) وهو لا يعمل ،
ثم قال : وفي الإجابة عن سببوه تمسك^(٤) ف . ويعترض على متابعتة
الزمخشري لسببوه في قوله " وكل شيء حسن لك أن تعمل فيه " رب
حسن لك أن تعمل فيه " لا " .^(٥) فقال : ليس هذا بمفيد مقصوده
لكونه وقع خبرا والخبر قد يكون أع^(٦)م ، ووضح ذلك في شرحه
للفصل فيقول : ولا ينهض لأنه لا يلزم إذا حسن أن تدخل على كل ما تدخل
عليه "رب" ألا تدخل إلا على نكرة "نعم لو قال : إن كل شيء حسن أن تعمل
فيه " لا " حسن أن تعمل فيه " رب " ، وروى لا تدخل إلا على
النكرة لنهض .^(٧)

(١) الأمل: ١٦٧

(٢) سببوه : ١٢٠/١ ، ونسبه إلى حميد بن ثور الهذلي ، قال الأعمش :
وقد غلط سببوه في جملة (المخار) ظرفا وقد تعدى إلى
"حسي خثم" والظرف لا يتمدى ، ومعنى البيت أنه يصف امرأة
صغيرة السن كانت تلبس الملقمة وهي من لباس الجوارى وهو ثوب
قصير بلا كمين تلبسه الصبية تلعب فيه ، وكانت تلبسه وكانت
الاعتارة .

(٣) الأمل: ١٠٨ ، ١٠٩

(٤) الإيضاح لابن الحاجب : مخطوط رقم ١٨٥٥ ورقة ١٢٢ .

(٥) شرح الفصل لابن يميني : ١٠٢/٢ (٦) الأمل: ١٦٥

(٧) الإيضاح شرح الفصل : ورقة ٦٩

من حذف نرى أنه ينطق صميمه ولا يسلم له في كل آرائه ، بل يقف به موقف الناقد الذي يرد ما لا يمجبه من آراء مستندا للدليل .

الأخفش :

فيما سبق في قسم (الخلاف بين النحويين) ما يوضح موقفه منه فهو تناقض يخالفه ، وتارة يؤيد رأيه فيضله على "سبيه" ، وقد يسوى بينهما في الرأي ، ففي قول الشاعر :

ومن فصلائي أنى حسن القوي إذا الليلة الشهباء أضحت جليدها
سبيه يرى أن إعراب (الليلة) مرفوع بفعل مقدربعد إذا ، "والأخفش" يرى أنها مبتدأ ما بعده من الفصل خبره ، ويعلق ابن الحاجب بقوله :
وكلا القولين سائغ ، فالأولى تجهيزها من غير رد لأحدهما (٢)

المبرد :

يؤيده ابن الحاجب في رأيه الذي يقول فيه إن الفاء في قوله تعالى : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (٢) بمعنى الشرط ، فلا يكون من باب الاشتغال ، لأنك إذا نصبت الأول خرجت الفاء عن معنى الشرط ، إذ شرطها أن يكون الأول مبتدأ لا مفعول ، فلذلك جاء الرفع على قراءة الجماعة (٤) .

صحيل لرأى المبرد في أن التنوين في قولهم " مورت بجوار " تنوين الصرف لفقدان المانع من الصرف ، وسببه يرى أنه منوع من الصرف والتنوين تنوين الموض ، وقد تعرض للرأيين في كلام طهيل ، ومن احتجاجه للمبرد ما ذكره من أن سببه يمنع من الصرف قبل الإعرال (٥) ، وهذا

(١) شرح ابن عيسى : ١٠٤ / ٧ والبيت لمبرد الواسع بن أمية .

(٢) الأماي : ٨٦ (٣) سورة النور : ٢

(٤) الأماي : ١٢٩

(٥) فالأصل (جوار) منونا إذ أصل الأسماء التصحيح والصرف ، فحذفت فيه العلة المانعة من الصرف ، وهي صيغة منتبه الجموع - فحذف التنوين ، ثم حذفت الضمة عن اليا ، استقالا لها بعد الكسرة ، ثم عوض عنها التنوين ، فاجتمع ساكنان فحذفت اليا ، لالتقاء الساكنين ووجب أن يكون التنوين للموض بعد أن ثبت أنه غير منصرف (الأماي : ٢٢٦)

ضعيفين حيث إنه منى على النظر في منع الصرف قبل الإعلال ، وعلى رأى المبرد بقدر النظر في الإعلال قبل منع الصرف ، ثم ينهض ذلك أمانة له على الصرف ، ويكون أولى من حيث إن النظر في الإعلال نظرياً تحقيق الصيغة ، والنظر في منع الصرف نظرياً يتبع الإعواب ، والإعواب فرع فما يتبعه فرع الفرع ، والنظر فيما هو الأصل مقدم على النظر في فرع فرعه فإذا أعل أولاً حذف اليا لالتقاء الساكنين : اليا وتبين الصرف ، فيبقى الاسم على (فواع) ثم نظر إلى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك الوزن فيبقى الاسم منصرفاً على حاله (١) ، وقد تحدث ابن الحاجب في هذا الموضع كثيراً مبيناً وجهة نظر الرأيين . وأحياناً يذكر رأيه بجوار رأى سيبويه من غير ترجيح في قولنا " يا حارث " يصح في الترخيم أن يقال " يا حار " بالضم والكسر عند سيبويه والضم لا غير عند المبرد (٢) ، وذكر مخالفته له في أن (حتى) الجارة تدخل على الضمير فقد قال : وحتى للاتباع ، ومعنى " مع " كثيراً ، ويختص بالظاهر خلافاً للمبرد . (٣)

٢- موقفه من المدرسة الكوفية :

عرفت مصر المذهب الكوفي منذ نشأته ، فأبو الحسن الأعز - وهو من علماء النحوفى مصر - تتلمذ على الكاشغرى (٤) ، وإمام المدرسة الكوفية ، وكذلك التقت المدرسة البصرية والكوفية في مصر في وقت مبكراً (٥) ، وظهر هذا الالتقاء عند علماء مصر الذين كانوا لا يقتصرون على آراء المدرسة البصرية ، بل يذكرون الآراء المخالفة لها عند الكوفيين ، وقد يؤيدون آراء المدرسة الكوفية ، وإن كان هواهم مع البصريين . ويظهر ذلك في موقف أبى على الدينورى الذى وفد على بغداد ، وكان يتوك مجلس ختته " ثعلب " ليثلى كتاب سيبويه على المبرد ، وألف كتاب

(١) الأملسى : ٢٢٦

(٢) الأملسى : ٢٥٢

(٣) شرح الرضى على الكافية : ٢٢٩/٢

(٤) طبقات الزبيدى : ٢٣٣

(٥) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف : ٣٢٨ .

"المذهب" فذكر في صدره اختلاف البصريين والكوفيين ، ولما أضمن في الكتاب ترك الاختلاف ، ونقل مذهب البصريين ، (١) فساد بذلك إلى هواه .

ولمن الحاجب - كثيره من علماء مصر - لم يقتصر على الآراء البصرية ، بل ذكر بعض الآراء الكوفية معارضا لها أو مؤيدا .

أما معارضته لها فهي الكثرة التي تشيع في أماليه وفي كافيته ، وقد مر أنه خالف الكوفيين فيما يروونه من أن الفصل أصل الاشتقاق (٢) ، وصف أحيانا رأيهم بأنه ضعيف مبنى على ضعف ، وذلك فيما يروونه من أن "نزال" مبنية لتضمها معنى الأمر ، مع أن فصل الأمر عندهم مسرب بلام الأمر لا (٣) ، وفيما مضى من تأييده لرأي البصريين ما يدل على مخالفته للكوفيين .

وقد يسرى بين البصريين والكوفيين من غير ترجيح ، وذلك في قوله تعالى "لا جرم أن لهم النار" (٤) ، فالكوفيون يقولون : إن "جرم" اسم مبنى مع "لا" والمعنى "لا بد" ، هو "أن لهم النار" فمضى موضع نصب أوجر ، مثلها في قولك "عجبت أنك قائم" ، ثم ذكر أن للبصريين فيها رأيين : الأول أن "لا" رد لما سبق قبل هذه الآية هو "جرم" بمعنى كسب وفيها فاعل مستتر يعمود على مضمون الجملة المتقدمة المراد بـ "لا" ، و"أن" وما عملت فيه مفعول بجرم ، أي كسب ما تقدم ذلك ، والرأي الثاني أن "لا" رد أيضا هو جرم بمعنى ثبت وحق ، وأن ما بعدهما رفع على أنه فاعل بـ "جرم" (٥) ، ووقف ابن الحاجب موقف الحياد فلم يرجح رأى مدرسة على أخرى .

هقول في "هلم" إن أصلها "ها ألم" على مذهب البصريين ، يرى أن مذهبهم أمش من حيث المعنى ، ومذهب الكوفيين أمش من

(١) إتهاه السرواه : ٢٤/١

(٢) الأمالي : ١٤٧

(٣) الأمالي : ٣١١

(٤) سورة النحل : ٦٢ .

(٥) الأمالي : ٦٠ .

(١) حيث الملفظ " هـ " فكل من المنحيين له ميزته عنده من غير ترجيح لأحدهما .
أما اختياره أحيانا بعض الآراء الكوفية فيظهر في استعماله
بعض المصطلحات الخاصة بهم هـ فهو يستعمل بكثرة " الخفض " موضع
" الجر " و " الخفض " تسمية الكوفيين هـ و " الجر " تسمية البصريين هـ
وهي حرف الجر (حروف الاضافة) (٢) وهذه تسمية الكوفيين (٣) هـ
هو اتفقهم في إعراب " أفلم أنت " فالبصريون يجيئون في " أنت " أن يكون
فاعلا أو مبتدأ والفاعلية أرجح هـ والكوفيون يوجبون في " أنت " أن يكون
مبتدأ ووافقهم ابن الحاجب (٤) هـ قال ابن هشام : " ووهم إذ نقل
في أماليه الإجماع على ذلك مع أنه رأى الكوفيين وحدهم (٥) " .

وأختار ابن الحاجب رأى طائفة من النحويين في إعراب " منذ
ومند " مبتدأ إذا دخلا على اسم مرفوع هـ وما بعدهما خبرا وأوجب
التأخير (٦) ووافق الكوفيين في أن قول امرئ القيس :

ولو أن ما أمسى لأدنى مميشة كفاي ولم أطلب قليل من المال
من التنازع وأعمل الأول (٧) وابن هشام يقول : إنه ليس من التنازع
في شيء لاختلاف مطلبي الماملين فان " كفاي " طالب للقليل هو " أطلب " .
طالب للملك محدوقا للدليل هـ وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى (٨)
والحق مع ابن هشام .

صحل لرأى الكوفيين في قول الشاعر :

(١) الأماي : ٢٦٢ هـ والفسرا يوي أن " هلم " أصلها " هل أم " .
من فصل " أم " أي قصدت فحقت الهمزة بأن أقيمت
حركتها على السلام وحذفت فصارت هلم .

(مماي القرآن : ٢٠٣/١) .

(٢) الرضى على الكافية : ٢٢٢/١

(٣) التصريح على التوضيح : ٢/٢

(٤) الأماي : ١٧٤

(٥) المنفى لابن هشام : ١٣٢/٢

(٦) التصريح على التوضيح : ٢٠/٢

(٧) المنفى : ١١١/٢ (٨) نفس المصدر .

متى ما تلقى فرد بين ترجف روائف أليتيك وتستطارا^(١)
 فيقول : يجوز أن يكون " وتستطارا " منصوبا على مذهب الكوفيين بالسواو
 التي يسمونها (واو الصرف) ، مثلها عندهم في قوله تعالى " ويمسك
 عن كثير يعلم " (٢) في قراءة الأكرين ، ومذهب البصريين أن يكون
 " وتستطارا " مبطوفا على مقدر ، مثلها عندهم في قوله " يعلم " أي لينتقم
 يعلم ، ثم قال : إلا أنه لا يصح تقدير فعل منصوب في البيت ، لأنه
 في المعنى سبب ، ولو قدر فعل منصوب لكان سببا ، فينبغي أن يكون التقدير
 لاسم منصوب بفعل من أجله كأنه قيل : ترجف روائف أليتيك خوفا
 واستطارة^(٣) ، وذكره رأى الكوفيين أولا ، وأنه لا تقدير فيه واحتياج
 رأى البصريين إلى التقدير ، وتقدير الفعل لم يصح في البيت ، كل هذا
 يدل على ميله لرأى الكوفيين وترجيحه له ، ومن اهتمامه بواو الصرف
 هذه شرحة لمعناها في موضع آخر من أماليه فيقول : معنى قولهم " واو
 الصرف " أن الكلام انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر . (٤) وسبق
 أنه وافق الكوفيين في جواز المطف على محمولي عاملين^(٥) . ويتمرض
 لأراء الفراء " وهو أحد إمامي المدرسة الكوفية - فيذكر رأيه تارة من
 غير ترجيح لقوله : إن الفراء يرى أن لفظ (المنون) مؤنث وتكون واحدة
 وجمع^(٦) ، وأحيانا يصف رأيه بأنه غير مستقيم ، حين أجاز الضارب
 زيد^(٧) ، بالإضافة مع " أل " فلم تغد الإضافة حينئذ تخفيفا بحذف
 التنوين ، لأن التنوين محذوف قبل الإضافة لوجود " أل " فإن كان
 " الفراء " لا يعتبر التخفيف فليس بمستقيم ، فإننا متفقون على امتناع " الحسن
 وجبه " وليس هذا إلا كذلك^(٨) ، ويشير لهذا في موضع آخر من أماليه
 فيقول : ولم يجز الضارب زيد " عندنا خلافا للفراء " (٨) فان كان
 يريد بقوله (عندنا) البصريين فهذا يدل على ميله لأرائهم .

(١) شرح الفصل لابن يحيى : ٥٥/٢ ، وأمالي ابن السجوي : ١٩/١ .

وروى فيها " متى ما تلقى خلون " صروي (بوزين) أي بارزين والبيت
 لمنترة وقيله :

أحولى تنغض استك بذريتها لتقتلنى فهأنذا عمارا
 سورة الشورى : ٣٤ ، ٣٥

(٢) الأمالي : ١٥٧ (٤) الأمالي : ٢٧٣

(٥) انظر ص : ١٤٣ من هذه الرسالة .

(٦) وذلك في قول عدي بن زيد :

من رأيت المنون عرين أم من

ذا عليه من أن يضام خفير
 (الأمالي : ٢٥٣)

(٨) الأمالي : ٢٩٧ .

(٧) الأمالي : ١٤٨

٢- في اتجاه المدرسة البغدادية :

بعد ظهور المدرستين البصرية والكوفية ظهرت في القرون الاربعة
مدرسة بغداد التي اتجه نحاتها إلى الانتخاب من آراء المدرستين السابقتين ،
وكان منهم من يميل برأيه نحو الكوفة ، وظهر ذلك مبكراً عند ابن كيسان
" وابن شقير " وابن الخياط " ، ومنهم من كان ينزع برأيه إلى البصرة مثل
" الزجاجي " وأبي علي الفارسي " وابن جني " (١) ، وسارتحاة مصر - ومنهم
ابن الحاجب - على هذا النهج الأخير ، وفي الآراء السابقة لابن الحاجب
ما يدل على أنه كان ينتقى ويختار من الآراء البصرية والكوفية ما يراه حقاً مع
ميل إلى البصريين في جل آرائه ، فهو يعد ببغدادى النحوة ، وإن غلب
عليه المذهب البصرى ، وما يؤيد ببغداديته تأثره بأبي علي الفارسي ،
إذ شون (الإيضاح) له بشرح سماه (الكفى للتمتدى) (٢) ، وسار
في (الكافية) على ترتيب (الفصل) الذى أخذ ترتيبه عن (الإيضاح)
لأبي علي (٣) .

وقد اهتم النصريون بكتب المدرسة البغدادية ، قال القفطى :
" الجمل " للزجاجى كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز
واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس " باللمع " لابن جنى ، والإيضاح
لأبي علي الفارسي (٤) .

وقد تردد اسم " أبي علي الفارسي " في كتاب الأمالى ، إذ أسنده
ابن الحاجب في اعتراضه على " المازني " الذى اعترض على الخليل حين صرف
" أقفل " مرة ، ثم منعه من الصرف مرة أخرى ، فقال ابن الحاجب :
" فظهر أن قول " أبي علي الفارسي " لم يصنع " المازني " شيئاً مستقيماً (٥) ، وتبع
ابن الحاجب " الفارسي " فى أن " عندك " فى قولهم " زيد عندك " متعلق
بفعل محذوف (٦) .

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف : ٢٤٥ ، ٢٤٨

(٢) هدية العارفين : المجلد الأول : ٦٥٤

(٣) أبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح شلبي : ٥٢١

(٤) انبهاء الوباء : ٦٦١/٢

(٥) الأمالى : ١١٨ والموضوع مطول .

(٦) همع الهوامع : ٩٨/١ ، ٩٩ .

ووافق "أبا علي" في اعتراضه على من قال إن "أخر" بمدول عن
"الآخر" بالألف واللام، إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفة مثلسه،
فلا يمنع من الصرف قال ابن الحاجب: وهو اعتراض مشكل. (١)

ولم يكن ابن الحاجب موافقا له في كل آرائه، بل عارضه ووصف
رأيه في أحد المواضع بأنه فاسد، وهو الرأي الذي رآه أبو علي في قولهم
"لا أحد فيها إلا زيد" من أن (زيد) لا يصح أن يبدل من (أحد)
على اللفظ، لأن "لا" لاتمحل في المعارف، واعتراض ابن الحاجب على
الملة التي أتى بها أبو علي بدليل عدم صحة "لا أحد فيها إلا رجل
واحد" بالإبدال على اللفظ، مع أن رجل نكرة، ولما لم يجز دل على
أن الملة منتقضة (٢).

وفي قوله تعالى "قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة"
يقول ابن الحاجب: وما حكى عن "أبي علي" من أنه قال: إن "يقيموا" جواب
"أقيموا" القدران أراد به أن ترتب الجواب على الشرط لا يقتضي
الملازمة العقلية وإنما يقتضى الخلية فستقيم، وإن أراد أنه جواب لأقيموا
على التحقيق كان فاسدا، لأنه يصير قولك "أخرج تخرج"، وكان
عليه أن يقول "تقيموا" لا "يقيموا"، فإن قيل إن هذا من قول الأمر
لزمه أن يكون الأمر من كلام وجواب الشرط من كلام وهذا فاسد (٤).

ورد على الفارسي في قوله إن "يفصلون" وأخواته من الأفعال الخمسة
مصرف ولا حرف للإعراب فيه، فقال ابن الحاجب: إنه مصرف وأن حرف
الإعراب النون، مثل الواو في الزيدون، وقول الفارسي إنها لو كانت حرف
إعراب ما حذف لا يصح، لأن الضمة حذف من قولنا "لم يضرب" مسح
أنها علامة إعراب (٥).

وتعرض ابن الحاجب لمناقشة بعض عبارات في كتاب "اللمع"
لابن جنى - تلميذ أبي علي وأحد أقطاب المدرسة البغدادية - إذ اعترض
عليه في قوله "ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم"
وهو الواحد النكرة، فقال: ظاهر كلامه أنه يفسر محل هذا التنوين

(١) الأمل: ٣٥٣ (٢) الأمل: ١٢١

(٣) سورة إبراهيم: ٣١ (٤) الأمل: ٦١

(٥) الأمل: ٣٢٦

بما هو كالحد له . فذكر أمرا لا يطرده ولا ينعكس ، أما كونه لا يطرده فهو أن "أحمر وأخضر" نكرة ، ولا يوجد فيها هذا التنوين هو لا ينعكس لأن "زيدا" ليس بواحد نكرة ومع ذلك فيه تنوين التمكين ، فقد انتفى الحد مع ثبوت المحدود وهو معنى عدم العكس (١) ، وتضح في هذه المناقشة الأسلوب المنطقي الذي عرف به ابن الحاجب . ونقده أيضا في تسميته جمع التفسير بأنه " ما تفيير فيه نظم الواحد وناؤه " فيقول : " إن أراد بالنظم والبناء معنى واحدا وقع أحدهما مكررا ، وإن أراد بأحدهما التفيير في بنية الكلمة ، فأحدهما يفتى عن الآخر ، وإن أراد ترتيب الحروف فهو غير مستقيم ، لأن "أفراسا" جمع "فوس" ولم يحدث تفيير في ترتيب الحروف (٢) .

من ذلك نعلم أن علماء المدرسة البيهقادية لم يسلموا من معارضته أيضا لهم ، وإن كان يسير على مذهبهم في انتخاب الآراء وانتقائها . وناقش ابن الحاجب في أماليه غير من ذكرت من علماء النحو وغيرهم ، وطول الحديث لو ذكرنا مناقشاته لهم ، ثم إنهم لم يردوا على لسانه كثيرا وهم : الزجاج ، والإمام (٣) ، والجرجاني ، وابن السكيت ، والأصمعي ، والبيهقادي ، والروماني ، والنحاس ، وابن بابشاذ ، وابن الخشاب . وقد وردت في حديثه أسماء بعض الكتب التي ناقش آراءها مثل : اللمع لابن جنى ، والإيضاح لأبي علي ، والتذكرة له ، والبرهان للإمام ، والقدسة لسيد القاهر ، والملحة للحريزي .

(١) الأملى : ٣٦١

(٢) الأملى : ٣٦١

(٣) يرجح أنه امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٧٨ صاحب "البرهان" في أصول الفقه ، إن يقول ابن الحاجب في أماليه (قال الإمام في البرهان) .

الفصل الثاني
في أصول النحو وفروعه

١- السماع والاستشهاد بالحديث :

على الرغم مما يشيع في كتاب الأملی من استخدام المنطق والمقاييس العقلية ، فإن ابن الحاجب يحترم السماع ، ويجعل له القول الفصل فيما يشكل من مسائل النحو ، وهو لا يعتمد السماع إلا إذا كان عن القرآن ، أو كلام الفصحاء ، وما عدا ذلك فهو شأنه ، لذلك نراه يحكم بأن الخفض على الجوار لم يأت في القرآن ، ولا في الكلام الفصيح ، وإنما جاء في كلام من لا يؤبه له من العرب فهو شأنه (١) . فالأساس عنده في السماع القرآن والكلام الفصيح ، وهو بذلك يوافق ابن الأنباري الذي يعرف النقل بأنه " الكلام المرسب الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٢) " .

فابن الحاجب لا يعتمد ما روي عن لا يؤبه بهم من العرب ، لأنه يضع القواعد للغة الفصيحة التي وردت عن فصحاء العرب ، فهو يخالف الكوفيين ، فالكماني كان يسمح للشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجمله أصلاً ومقيس عليه (٣) ، أما ابن الحاجب فيمتد بما شاع على ألسنة الفصحاء فالكثرة في الاستعمال لها أهمية عنده ، إذ يقول : إن " المفصول مسموعة قليل حتى إن بعضهم لم يجوزه إلا سماعاً لقياساً (٤) " .

وإذا تعارض القياس والسماع ، فالسماع عنده مقدم على القياس لذلك يقول : الأحكام اللغوية لا تثبت بالقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تملل ، ويفضل رأي الأخصى على رأي سيبويه ، لأن سيبويه استند للقياس ، والأخصى استند إلى القرآن والكلام الفصيح في وقوع الفاء في خبر إن (٥) .

ومصرب قولهم " بنفسى خيال " مرجحاً رفح " خيال " على أنه مبتدأ ، والذي يقوى الرفح النقل عن العرب ، فقد نقل عنهم " بأبي أنت "

(١) الأملی : ٧٩

(٢) الإعراب في جمل الإعراب بتحقيق سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية : ٤٥) .

(٣) بنية الوصاة : ١٦٤/٢ .

(٤) الأملی : ١٦٧ .

(٥) الأملی : ١٦٣ .

ولو كان "خيال" مفصلاً لسمع عن الصواب "بأس إياك" ^(١) فالنقل منه من الأدلة المقتضية . وما دام يشترط أن يكون السماع عن القرآن الكريم وكلام الفصحاء من الصواب فما موقفه من حديث الرسول (ص) ؟

استشهد ابن الحاجب في كتابه (الأمل في النجاة) ببعض الأحاديث كقول الرسول (ص) " أَوْخَرَجِيَّ هُمْ " على أن "هم" تمرب مبتدأ وماقبلها خبره ولا يصح أن يعرب "هم" فاعلاً سد مسد الخبر ، لأن (مخرجي) رهت بتشديد الياء فهي للجمع ، ولا يصح أن تجمع وأنتى بعدها الفاعل ، فيكون ما بعدها مبتدأ وهي خبر عن ^(٢) . وذكر ابن الحاجب أحاديث أخرى باحتمال فيها وفي إعرابها على أنها أسلوب عربي مشوق بسببه ، من ذلك قول الرسول (ص) " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۖ ۰۰۰ الخ وقد بحث في أنه هل يفهم من ذلك أن يكون جميع المخاطبين محبوبيين ، وقد ذكر بعد ذلك الرسول : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ ۖ ۰۰۰ " فيلزم من ذلك أن يكون المخاطبون محبوبيين مبغضين نفس وقت واحد وهو غير جائز ، وأجاب عن ذلك بأن المراد " أحب المحبوبيين وأبغض المبغضين " ^(٣) واستشهد بقول الرسول " صلاة الليل مشني ^(٤) " وقوله : " الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة " ^(٥) وقوله " لا صلاة إلا بطهور " ^(٦) ، وقوله : لا يموت لأحد ثلاثة من الولد نفسه النار إلا تخلت القسي ^(٧) ، وقولهم عن الرسول " كان رسول الله (ص) أجود الناس ، وكان أجود ما يكون في رضى ^(٨) " وقوله " أجهني لاترموا حجرة المقبة الأولى " ^(٩) وغير ذلك من الأحاديث .

وطول الكلام لوبينا موضع الاستشهاد في الأحاديث التي أوردتها ابن الحاجب ، فالمهم في هذا الموضع أنه استشهد بالحديث ، فهل كان هو أول من استشهد به ؟ وما الرأي في الاستشهاد بالحديث ؟

(١) الأمل في : ٢٤٧ (٢) الأمل في : ١٧٤

(٣) الأمل في : ٩٣ و ٩٤ (٤) الأمل في : ٢٨٨

(٥) الأمل في : ٣٠٥ (٦) الأمل في : ٣١٢

(٧) الأمل في : ٣١٤

(٨) الأمل في : ٣٢٠ وبين فيها أن الرقع في "أجود" الثاني هو

الوجه

(٩) الأمل في : ٣٦٢

قال أبو حيان : إن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرين للأحكام من لسان العرب - كأبي عمرو بن الملاء وعيسى بن عمر والخليل وسببه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلى بن المبارك الأحمس وهشام الضرير من أئمة الكوفيين - لم يستشهدوا بالحديث ، وبمذهبهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كحاة بغداد وأهل الأندلس (١) .

أما السبب في أن هؤلاء النحاة لم يستشهدوا بالحديث فهو أن كثيرا من الأحاديث رويت بالمعنى ، وكان من الرواة الموالى والأعاجم الهيدون عن السليقة الصربية (٢) ، وهذا ما رجحه ابن الضائع بقوله : تجهز الرواية بالمعنى هو السبب عندى في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللفظ بالحديث (٣) ، وقال يعض الملما : إننا ترك الملما ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (ص) ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية (٤) ، ومن أيدوا ذلك أبو حيان والسيوط (٥) .

وتم يعض جميع الملما على هذا ، فقد استشهد جماعة بالحديث منهم من سبق ابن الحاجب كأبن خروف التوفى سنة ٦٠٩ هـ وقد استشهد بالحديث كثيرا ، ومنهم من جاء بعده كأبن مالك والرضي الذي احتج أيضا بكلام أهل البصرة (٦) ، وتوسط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعنى بنقل ألفاظها (٨) .

(١) خزائن الأدب : ٥/١

(٢) انظر الإسلام والحضارة العربية للأستاذ محمد كرد علي : ٢٣/٢

(طبع دار الكتب)

(٣) خزائن الأدب : ٥/١

(٤) نفس المصدر

(٥) نفس المصدر ، والاقتراح : ص ١٦

(٦) نفس المصدر

(٧) نفس المصدر : ٤/١ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك

ص ١٤ ، ٤١ ، ٩٨ ، وشرح الرضي : ١/١٠٩ ، ٢٤٢ ، ١٦١ ، ٣٩/٢

(٨) نفس المصدر (١٤١)

وأجاز المجمع اللغوي الاستشهاد بما دون من الأحاديث ففى
الصدر الأول كالكتب الصحاح الست وهدم الاستشهاد بما عدا ذلك (١) .
والحق أن الأحاديث قد اهتم الرواة بحفظها و الدقة فى نقلها
لإجلال قائلها وتعظيمه و فكيف يمرض عنها المدونون للفة وقواعدهم
لاحتفال وقوع خلل فيها و مع أن نصوص اللفظة الأخرى ومنها الضمير
اختلف فيها الرواة و اختلفوا بعضها و قال ابن قتيبة : ولا أعلم أحدا
من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط (٢) ط فى علمه و كالأصمى وأبى زيد
وأبى عبيدة وسبويه والأخفش والكسائى والفرافرا و أبى عمرو الشيبانى وكالأئمة
من قراء القرآن و الأئمة من المفسرين و وقد أخذ الناس على المشهور
فى الجاهلية والإسلام الخطأ فى المعانى وفى الإعراب و وهم أهل اللفظة
وهم يقع الاحتجاج و فهل لهم عرف غناية أهل الشرق والغرب من علماء
الإسلام بالرحلة فى طلب الحديث و ولىع العلماء بالأخذ بعضهم عن
بعض وتبادل الملل (٣) .

ولعل ذلك هو ما حدا بابن خروف وابن الحاجب وابن مالك والرضى
إلى الاستشهاد بالحديث مخالفين بذلك من سبقهم من أئمة النحو .
يمكن أن نقول : إن ذكرهم بعض الأحاديث ليس امتشهادا
وإنما أتوا به كأئمة لما ثبت من القواعد تبركابه و لا بناء للقواعد عليه
فهم بذلك يسرون على نهج من سبقهم من أئمة النحو الذين لم يستشهدوا
بالحديث .

٢- القياس والملازمة :

ابن الحاجب - كغيره من النحاة - يؤمن بالقياس و لأن النحو
لا يستغنى عن القياس و قال ابن الأنبارى : اعلم أن انكار القياس فى النحو
لا يتحقق و لأن النحو كله قياس و ولهذا قيل فى حده : النحو علم بالقياس
المستنبط من استقراء كلام العرب و فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو و

(١) مجلة المجمع : ٧/٤ (٢) أسقط : أخطأ

(٣) منقول عن تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة و انظر الإسلام

والحضارة العربية : ٢٣/٢ و انظر تعليق عبد العزيز الميمنى على

خزانة الأدب : ٤/١ .

ولانعلم أحدا من الملما أنكره^(١) والمراد بالقياس " حمل فسوح
على أصل بعملة ، وإجرا " حكم الأصل على الفسوح " ، ومعنى ذلك
حمل ما لم يورد عن المرئ على ماورد عنهم في الحكم لجامع يجمع بينهما ،
وليس القصور القياس على كل ماورد عن المرئ بل عن الفصحا منهم ،
ويقاس على الشائع الكثير عندهم أما القليل في الاستعمال ، أو السذ
ورد عن غير الفصحا ، فلا يقاس عليه ، ويكون شاذا ، قال ابن الحاجب :
" يطلق الشاذ على أوجه أحدها أنه يطلق ويراد به قليل الاستعمال ،
أو الخارج عن القياس ، أو غير الفصح " . (٢)

والقياس مرحلة تالية لمرحلة السماع ، لأنه يقاس على ماسمع ، ولذلك
إذا اقتضى القياس أمرا ، ثم ظهر السماع بمخالفته أخذ بالسماع ، ولا يلتفت
للقياس ، وهذا مايراه ابن الحاجب في دخول الفا في خبر إن مخالفا
سبويه وقياسه كما مر لورود السماع بذلك^(٤) وهو في هذا موافق لابن جنى
حيث يقول " وأعلم أنك إذا أدأك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت المرئ
قد نطق فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فددع ماكتب عليه إلى ما هم عليه^(٥) "

ومن الأقيسة التي أجراها ابن الحاجب قوله : " إذا رخم " عمرويه " ،
كيف يكتب على لفة " يا حار " و " يا حار " ؟ ثم يجيب فيقول : إن كان
المحذوف مرادا كتب بشير واو ، لأنها زدت للفرق بينه وبين " عسر " ،
وإذا اتصلت به " وه " سقطت الواو ، فإذا كانت مرادة فتحكمها حكم
الموجود ، وإن كان المحذوف نسيا نسيا فتثبت الواو ، ثم يشير إلى أنه
لم يسمع ذلك ، وإنما أجرى هذا القياس من عنده فيقول : وهذا وإن لم
يذكره أحد إلا أن هذا تقهه لجريه على القواعد . (٦)

ومشروط في القياس أن يتفق القيس مع القيس عليه من جميع
الوجوه ، فقد جوز كثير من النحويين تقديم " الحال " إذا كان صاحبها
هو المجرور ، ووجه جوازهم أنها حال من معمول فعل لفظي فجاز

(١) لمح الأدلة لأبي البركات الأنباري بتحقيق سعيد الأفغاني ص ٩٥
(ط سوريا)

(٢) نفس المصدر

(٣) الأمالي : ٣١٣

(٤) الخصائص : ١٢٥/١

(٥) الأمالي : ١٢٢

(٦) الأمالي : ١٥٦

التصوف فيها بالتقديم والتأخير قياسا على سائر أحوال الأفعال ، وسرد
"ابن الحاجب" عليهم بأن ما ذكروه من القياس مشروط فيه ألا تختلف
الأنواع بوجه يصح مخالفة الحكم بسببه ، وهاهنا معنى مناسب ليس نفس
الأصل يصح أن يخالف الأصل بسببه ، وهو أن حال المجرور صفة
لصاحبها ، فهي مفعولة في المعنى لحرف الجر ، إلا أنهم نصبوها لفرض
الفصل بين الصفة والحال ، وكما أن مفعول الجار لا يتقدم عليه ، ففزع
مفعول الجار أجدر ألا يتقدم عليه (١) .

هكذا أن النحويين قد يضمنون قاعدة قياسية تخالف لهجة بمسئ
القبائل ، وتوافق لهجة أخرى ، فيقول في " ما " و " لا " المشبهتين بليس
عند الحجازيين : لغة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين ،
ولغة بني تميم - وهي عدم إعمالها - موافقة للقياس ، لأنهم يزعمون أن كل
حرف لا اختصار له بواحد من الأسماء والأفعال لا عمل له في أحدهما
و " ما " و " لا " كذلك ، ووجه لغة الحجاز أنه لما قوى الشبه بين
" ما " و " لا " ليس " أجريت مجراها ، وخولف ذلك القياس لقوة الشبه
بينهما (٢) ، فالنحويون قد يضمنون قياسا ثم يجدون أنه ينتقض بيمسئ
ما ورد عن العرب ، فيبحثون عن تمثيل يبيح لهم مخالفة قياسهم ، لأنه
لا يصح مخالفة ما سمع عن فصحاء العرب من الحجاز .

ومما خرج عن القياس عنده قولهم " القمران " في ثنية الشمس
والقمر " والقمران " في ثنية أبي بكر وعمر فقال : القمران والممران
وشبه ذلك ثنية على خلاف القياس ، لأن القياس في كل معنى أن يكون
مشتريكين في الاسم ، ومسيما هذا المعنى لا يشتركان في الاسم ، ومعلل
ابن الحاجب لهذا الاستعمال فيقول : ووجه خروجه عن القياس ككرة
ذكرهما معا ، فانتضى ذلك تخفيف اللفظ بهما ، فهذا وجه مخالفة
القياس (٣) .

(١) الإيضاح شرح الفصل : ورقة ٥٧ والأمل : ١٣٣
(٢) الأمل : ١٤٤ وانظر في هذا الموضوع الخصائص : ١٢٥/١ وفيه
يقول ابن جنى " ٠٠٠ " إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه
أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن
القرآن بها نزل .
(٣) الأمل : ٢٨١ .

ومعنى ذلك أن النحاة قد يضمنون قهرا للأعم الأغلب في الاستعمال .
ثم يجدون أنه قد ورد على السنة الفصحى ما يخالف هذا القياس ،
فيمكن أن يقبل هذا منهم ، ويوضح له تمثيل يسموه ، لأننا لانرفض
ما سمع عن فصحاء العرب . ويحكم بالشدوذ على ما ليس بقياس كدخول
" الألف واللام " على الصلح " فيقول : إن ذلك ليس من القياس ، فإذا قالوا :
" هذا الهد أشرف من ذلك النيد " فقد أجروه مجرى النكرة على
ما فيه من الشذوذ . (١) ، ويحكم بأن " إن " بمعنى " ثم " (٢) ،
لأنه لم يرد عن فصحاء العرب .

وقد أكثر كثيره من النحاة في ذكر (الصلح النحوية) وورد في الحديث
عن القسم الأخير من الأمالي بمض فلسفته النحوية ، والمراد بالصلح
بيان سبب ما ورد على لسان العرب ، وعلل النحو ليست موجبة ، وإنما هي
مستنبطة أوضاعا ومقاييس (٣) ، وقسمها الزجاجي إلى ثلاثة أنواع : علل
تعليلية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية ، وعلل لذلك بأن الأولي
كما تقول : لماذا نصبت زيدا في قولك " إن زيدا قائم " ؟ فيجيب
عن ذلك بأن " إن " تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومثال النوع الثاني
أن يقال : لم يجب أن تنصب " إن " الاسم ؟ فالجواب لأنها وأخواتها
ضارعت الفصل : لتمدى إلى مفعول ، ومثال النوع الأخير أن يقال : من
أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شابهت ؟ الخ .
وهو ابن جنى أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين (٥) ، أى
أنها تميل إلى المنطق والجدل والمناظرة .

ومن الصلح التي أوردها ابن الحاجب في أماليه علة بناء اسم
" لا " النافية للجنس إذا كان مفردا فهو يقول " علة بناؤه تضمنه
معنى الجرف ، لأن قولك " لارجل في الدار " متضمن معنى قولك
" لامن رجل في الدار " ، ثم يجيب عن اعتراض من يعترض بأنه لماذا
لم يبين المضاف إذا كان الأمر كذلك ؟ بأن ذلك الإعراب لسببين : أحدهما
أنهم كرهوا أن يبنى متعددات ، والآخر أن الإضافة أقوى خواص الأسماء ،

(١) الأمالي : ٩٥ (٢) الأمالي : ٢٣

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٦٤

(٤) نفس المصدر : ٦٤ ، ٦٥ (٥) الخصائص : ٤٨/١

تقابلت ذلك التضمن ، فرجع الاسم إلى أصله (١) .

ويحلل لحذف الواو من (يَوَدُّ) وهم حذف الياء من (يَبِينُ) بأمر ثلاثة : أحدها أن الواو أثقل والياء أخف ، فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف ، والآخر أن وقوع الواو أكثر ، فلا يلزم من حذف ماكرر حذف ماقل ، والآخر أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس ، وفي الياء يؤدي إلى لبس صيغة الماضي بالمضارع ، وليس كذلك في الواو ، لأنها لا تكون حرف مضارع (٢) . وهكذا لا يكفي بمسألة واحدة . بل أتى بأكثر من علة لظاهرة واحدة .

ويحلل لـ"صرف" المتنوع من الصرف عند وجود الألف واللام أو الإضافة مع وجود الملتين المانعتين من الصرف بأن الألف واللام والاضافة متممة التنوين ، فيكون التنوين قد منع لغير الملتين المانعتين من الصرف والجر بالكسرة كان متمما لوجود الملتين المانعتين من التنوين ، فلما انتفى التنوين لأمر آخر غير الملتين انتفى موجب حذف الكسرة فيبقى مجورا بالكسرة عند وجود الألف واللام أو الإضافة ثم يقول : وأما إذا قلنا إن موجب الملتين حذف التنوين والكسرة معا ، لا أن الكسرة تبع للتنوين الذاهب للملتين فإنه يحتاج إلى غير هذا الجواب وهو أن يقال : لما اختص الاسم بخاصة معتوجة معه صارت كالجزء ^(ألف واللام) وهي من خصائص الأسماء ، قابلت بقوتها ذلك الشبه فرجع الاسم إلى أصله فسي الصرف ، ولا تنوين لتضاده مع الألف واللام ، ثم حملت الإضافة على السلام لاشتراكهما في المعنى ، ألا ترى أنها لا يجمع بينها وبين التنوين كاللام ، وأنها توجب التصريف كاللام . . . (٣) .

وأرى أن الملل التحوية استعمل فيها كل نحوى غله وأخياره أحيانا بما لم يخطر على بال من نطقوا باللغة سليقة وطبعها ، وما يبدل على خيال التحويين تمثيلهم لمجرى الاسم بعد " هل " مع أنها مختصة بالأفعال ، ووجوب تقدير الفعل بمدها حينئذ في نحو " هل زيد " بالأفعال ، فزيدا مفعول به لفعل محذوف وفي نحو " هل زيد قام " يمسرب

(١) الأملى : ١٣٩

(٢) الأملى : ٢٩٥

(٣) الأملى : ٣٢١ .

" زيد " فاعلا لفصل محذوف والتقدير " هل قام زيد قام " ومع ما فسى ذلك من التكلف الظاهر يقول " الأشموني " معللا تقدير الفصل بعد " هل " هنا وعدم تقديره في مثل " فهل أنتم شاكسون " : " وذلك أنها إذا لم تر الفصل في حيزها تسلبت عنه ذا هلنة ، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة ، فلم ترض حيثئذ إلا بمعانقتك^(١) " ، فسأى خيال وتلاعب بالألفاظ أكثر من هذا التعليل وغيره من علل النحويين ولذلك قال ابن فارس :

مرتبنا هيفاً مجدولةً توكية تنى لتركيب^(٢) .
ترنو بطرف فاتر فاتس أضف من حجة نحوي

وحمل بعض الباحثين على الملل النحوية ، فقال الأستاذ عباس حسن :
" إن النظرة المجلى الصائبة لتحكم من غير تردد . بأن جميع هذه الملل والتعليلات زائفة لانتم إلى العقل والواقع بصلته ما ، ولو كانت واهية ، وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نهده^(٣) " ، ومن قبله حكم بذلك ابن مضا القرطبي^(٤) .

وأرى أن الملل النظرية والجدلية لا داعي لها بالنسبة للناشئة ، وينكفي بما أشار إليه " الزجاجي " من الملل التلميحية ، ولا أرى أن جميع علل النحويين منافية للمقل ، فإن منها ما يدل على عقلية منطقية تحسن التصرف والتعليل ، وأوافق الدكتور شوقي ضيف في قوله : " نرى من الواجب أن يحنى المتخصصون في النحو بدراسته في صورته القديمة ، وكل ما داخلها من فلسفة العلة ، حتى يتبينوا تطوره ، وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين ، يشيد بما تم لهذا العلم على أيدي أسلافنا من نضج وإكمال يحق للمرب أن يفخروا^(٥) " .
فلا بد للمتخصص من أن يصل إلى أعماق هذه الملل ويدرسها ، ويجلو أسرارها ، ويفرق بين الزائف والصحيح منها .

- (١) حاشية الصبان على الأشموني : ٤٣/١ ، ٤٤ .
- (٢) وفيات الأعيان لابن خلكان : ٣٦/١ (ترجمة ابن فارس)
- (٣) اللفة والنحو بين القديم والحديث للأستاذ عباس حسن : ١٤٨ (ط دار المعارف) .
- (٤) كتاب الرد على الزحاة : ١٥١ .
- (٥) مقدمة كتاب (الإيضاح في علل النحو للزجاجي) ص : هـ .

٢- أثر ثقافته في نحوه :

أما ابن الحاجب كتاب في النحو ، تظهر فيه ثقافة مؤلفه المتعددة الجوانب ، في الفقه والأصول والمنطق وعلم الكلام ، والأصوات واللهجات ، وبن اللغة ، والبلاغة والمروء ونظم الشعر ، وهو يستخدم هذه الثقافة في توجيهاته النحوية ، وإيضاح ما يخفى من دقائق النحو ، ومعرض باختصار لشواهد من كتابه تدل على جوانب ثقافته ، وتمسده مشارفه .

أ- الفقه والأصول :

كان ابن الحاجب عالما من علماء الفقه والأصول إلى جانب تفوقه في النحو ، فكان طبيعيا أن يظهر أثر ذلك في نحوه ، وعلاقة الفقه بالنحو قديمة ، " فالقياس الذي عرف شأنه في الفقه ، والذي قام به شيخ أبي حنيفة في المراق ، وأكمله أبو حنيفة ووسمه ، لمبدورا كبيرا في اللغة والنحو (١) " يقول ابن الأنباري " في مقدمة الإنصاف " : " ومد فإن جعاعة من القضاة التاديين ، والأدباء المتقنين ، المشتغلين علومهم العربية ... سألوني أن أخص لهم كتابا لطيفا ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلاقية بسين نحوي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلاقية بين الشافعي وأبي حنيفة فتونيت إجابتهم على وفق مسألتهم " . (٢)

ومنى ذلك أن التأليف في الخلاف النحوي سار على نهج التأليف في خلاف القضاة .

أما علاقة الأصول بالنحو فيكفي دليلا على ذلك ما ذكره السيوطي في مقدمة كتابه (الاقتراح) من قوله : " ورتبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والأصول والتراجم ... فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس الصلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلخ غير ذلك على حسب أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول " . (٣)

وسأذكر أمثلة موجزة تبين ظهور ثقافة ابن الحاجب الفقهية والأصولية في نحوه :

(١) ضحى الاسلام : ٢٧٨/٢ (٢) الانصاف : ٣

(٣) انظر مقدمة (الاقتراح) للسيوطي .

يقول في قوله تعالى: "بأيها المزمول قم الليل إلا قليلا نصفه"
: "إن جميل" نصفه "بدلا من "قليلا" ففيه من الإشكال أنسه
يؤدي إلى استثناء غير الأقل ه وهو ممنوع عند كثير من النحويين
والقهاء (١) .

وفي قوله تعالى " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن
أو تفرضوا لهن فريضة " يقول : إذا جعلت أو " بمعنى " إلا أن "
أخرجت الفروض لهن عن مشاركة المسوسات ه فلم يلزم ظهور دخولهن
منهن ه ولذلك لم ير " مالك " للمطلقات الفروض لهن قبل المسوسات ه
لأنه لم ير دخولهن في الآية المقدمة لما ذكرنا ثانيا ه وجعل الفريضة
للمسوسات خاصة - أو لغير المسوسات ولغير الفروض لهن ه لأنسه
لما ذكر المطلقات الفروض لهن ثانيا بحرف الشرط دل ظاهرنا على
أنهن لم يكن مرادات أولا (٢) وكان ابن الحاجب مالكى
الذهب ه لذلك اهتم بتوضيح رأى مالك ه

ومن القواعد الأصولية التي وردت على لسانه قوله : " قد يكون
السبب خاصا والحكم عاما ه فالعمل بعموم اللفظ لا يخصص السبب (٣)
وفي قوله تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمره " يقول : " الأمر
يقضى الوجوب لما تضمنته الآية من الوجوب على المخالفة وهو لازم الوجوب (٤)
ويقول : " معنى الأسباب الشرعية المعاني التي تثبت بالحكم فإذا ذكر
حكم وجعل سببا لحصول أمر تضمن معنى مناسب علم أن ذلك المعنى
هو سبب الحكم إذ لا معنى للسبب والسلة في اصطلاحهم إلا ذلك فكان
تسميتهم إياه سببا ولة جاريا على قياس ما اصطالحوا عليه (٥) "

ومعيب على القهاء " إطلاقهم بعض الأحكام النحوية مثل قولهم : ما كان
تأنيته غير حقيقي جاز فيه إثبات العلامه وحذفها ه ورد عليهم بقوله :
وهذا من حيث الإطلاق لا يصح ه إذ لا بد من علامة التأنيث في الفمسل
إذا كان فاعله ضمرا سواء كان حقيقيا أو غير حقيقيا (٦) .

- | | |
|------------------|---------------------|
| (١) الأملى : ٢٨ | (٢) الأملى : ٢٢ |
| (٢) الأملى : ١٦٧ | (٤) سورة النور : ٦٣ |
| (٥) الأملى : ٧٥ | (٦) الأملى : ٣٠٢ |
| (٧) الأملى : ٢٧٣ | |

وكفى هذا دليلاً على أثر ثقافته اللغوية والأصولية في
أعماله النحوية .

ب - المنطق وعلم الكلام :

يرى الدكتور إبراهيم مذكور أن " النحو العربي تأثر بمنطق
أرسطو من جانبين : أحدهما : " صريحه والآخر منهجي " فتأثر النحو العربي
عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان " أرسطو " في كتبه المنطقية من قواعد
نحوية ، وأريد بالقياس النحوي أن يحدد ويوضح على نحو ما حدد القياس
المنطقي (١) .

هوى مثل هذا بعض المستشرقين ، ومنهم من يرى أنه عربي محض ،
ولا صلة له بمنطق اليونان (٢) .

وطب " الزجاجي " متبعية النحويين لأهل المنطق إذ قال : " حذ
المنطقيون وبعض النحويين الاسم بأنه : " صوت موضح دال باتفاق على
معنى غير متروك بزمان " ، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ،
وإنما هو من كلام المنطقيين ، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ،
وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومدعيهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ومنزاهم
غير منزلنا وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون
كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غـ
متروكة بزمان نحو " إنَّ و لكنَّ " وما أشبه ذلك (٣) .

وفي المناظرة التي دارت بين " أبي سعيد السيرافي " و " موسى بن مئني "
ما يدل على أن هناك تمازجاً بين النحو والمنطق ، أو بين أهل كل
علم منهما ، فأهل المنطق يدعون أنهم من أنصار المعنى ، وأن النحويين
من أنصار اللفظ ، فيبين " أبو سعيد السيرافي " ليوث بن مئني المنطقى خطأ
هذه النظرة ، وأن معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكاته ،
ويبين وضع الحروف في مواضعها القنضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : الجزء السابع ص ٢٣٩ .

(٢) ضحى الامام : ٢٩٢/٢

(٣) الإيضاح في علل النحو : ص ٤٨

والتأخير ، وتوخى الصواب في ذلك ، وتجنب الخطأ من ذلك ، فكيف يدعى أهل المنطق أن النحويين مع اللفظ لامح المسبب^(١) ، وهذا يرد أبو سعيد على من يزعم أن النحو إعراب أو آخر الكلمة ، وأنه لفظي لاصلة له بالمعنى وتركيب الجمل^(٢) . أما علم الكلام فقد رأى ابن جنى أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين^(٣) .

والحق أن النحوي يحتاج في حدود النحو وتفاصيله وعلله إلى المنطق ، ويحتاج كل فريق من النحويين إلى تأييد رأيه بالدليل العقلية ، كما يفعل أصحاب الفرق الكلامية .

وإين الحاجب يسير في نحوه بسلاح المنطق ، والأدلة العقلية التي نقض بها كثيرا من آراء من سبقه من العلماء ، وأثار ضدهم إشكالات وإلزامات مضمرة ، وأكثر من الجدل ومن أسلوب (فان قيل قلت) .

وقد مرفى الحديث عن الحدود النحوية ما يدل على اهتمامه بما يشترطه المنطق فيها ، فهو يمتنع على حد التوايح بأنها هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها " فذكر أن هذا الحد غير جيد من وجهين : أنه ذكر لفظ التبع فيه ، ومن جهل التابع جهل التبع ، والآخرة بيته بما يتوقف عليه ، لأن الفرض أن يعرف التابع فيعطى إعراب مجموعته جز ذلك إلى اللفظ^(٤) .

وفي قول امرئ القيس (نحاول ملكا أو نموت فتمذرا) يقول على رفع (نموت) فإنه أخيره بحصول أحد الأمرين لا ينفك عن أحدهما كما لا ينفك الجوهر عن أن يكون متحركا أو ساكنا^(٥) . وهذا أسلوب منطقي فالتشبيه بالجوهر وأنه لا ينفك عن أن يكون متحركا أو ساكنا هو أسلوب أهل المنطق . . وهو أسلوب المتكلمين أيضا . .

ومما يدل دلالة واضحة على أسلوبه المنطقي قوله تعليقا على حد الكلمة " الكلمة موضوعة لواحد متمين ، فكيف يستقيم أن تكون جنسا ؟ وأجاب عن هذا

- (١) القياسات لأبي حيان التوحيدي : ٦٨ وفيه تفصيل المناظرة بينهما . .
- (٢) كالأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) : ص ١٠١ وما بعدها . .
- (٣) الخصائص : ج ١ ص ٤٨ . .
- (٤) الأملس : ٨٤ . .
- (٥) الأملس : ٩٣ . .

بقوله : لا يضح صحة إطلاقها على الواحد الوجودى من أن تكون جنسا ، كما لا يضح صحة إطلاق الإنسان والرجل على الواحد الوجودى من أن يكون جنسا ، لأن العزاد بالجنس ماحد باعتبار الأمر المتمثل ، لا باعتبار الآخر الوجودى ، فمضى الجنس ما يتمثل ما يقبل فصلا متعددة يكون باعتبار كل فصل لحقيقة غير الأخرى ، وإن اشتركا فى الأمر الكلى الشامل للجميع السعى باعتبار شموله لها جنسا " . (١)

ومن مباحثه فى علم الكلام ما جاء فى الإملاء على قوله تعالى : " ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير " (٢) ، فقد قال : " إن قيل : قد علم أنه لا يقع إلا ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى ، وما يريدُه اللهُ تعالى متحقق فى علمه لا يتغير ، فكيف يستقيم أن يفصل من علم الغيب ما لم يكن قاعدا له لولم يعلم ؟ ثم يقول : فالجواب : أن ما علمه اللهُ تعالى وأَرَادَهُ أن الأنفال لا تقع من العالم بها فى الغالب إلا ما هو نفع له غير ضرر " . (٣)

ج - الأصوات واللهجات :

يقول ابن الحاجب : إنما تستقل حركة اليا ، والواو إذا تحركت وتحرك ما قبلها ، فأما إذا سكن ما قبلها فانها لا تستقل مثل (ظبى) ، وحلل لذلك بحاسته الصوتية فيقول : لأن السكون يقع قبلها كالأستراحة ، فينطق بها متحركة بعد أن استريح دونها ، فسهل النطق بها ، ولذلك تجد الاستقلال فى قولك " قاضٍ " ولا تجد مثله فى قولك " ظبى " ، ولم يجلبوا اليا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها ، لسهولة النطق بها لخففة الفتحة على اليا ، بمد الكسرة بخلافها إذا كانت ضموية أو مكسورة ، فصححوا نحو " رأيت قاضياً " ، وأعلوا نحو " جامى قاضٍ " ، ومرت بقاضٍ .
وذكر لهجات بعض القبائل فيقول : المذهب فى " فعال " المدولة ثلاثة : مذهب أهل الحجاز البناء فى الجميع ، ومذهب القليل من تميم الإعراب فى الجميع كغير المنصرف ، ومذهب الكثير من تميم الفرق بين ما آخره را ، وغيره ، فإن كان آخره را ، مثل " وارٍ " فمذهبهم كذهب الحجازيين فى وجوب بنائه وإن لم يكن آخره را ، فمذهبهم فيه كذهب القليل منهم

(٢) سورة الأعراف : ١٨٨

(١) الأملى : ١٠٠

(٣) الأملى : ٤٨

فإنه يرمز إعراب ما لا ينصرف ، ويعلق على قول الشاعر :

ومر دهر على ~~سار~~ فهلكت جهرة ~~سار~~ (١)

بأن هذا "جا" على لغة القليل من بني تميم وهو إعراب "وار" ولا يصح أن يقال إن "سار" الأولى صنية نونت للضرورة ، لأن الشاعر واحد وقد علم أن مذهبه إعراب "وار" للزوم ذلك من آخر البيت ، فلا ينبغي أن يحمل الأول على خلافه مع إمكانه ، لأنه استتمال للفة تخالف لفتته (٢) .

وهذا يدل على فهمه الصحيح للهجاء ، فلا يصح أن يحمل البيت على لهجتين مختلفتين كما قال بعض النحاة - والتأكل واحد ولهجة واحدة ، أما اختلاف لهجة بني تميم ، فقد يكون هؤلاء القليل قد كونوا "جزيرة لسمية" وسط القبيلة ، وهذا معروف في اللهجات ، وله أسباب تبرره .

وقد سبقت الإشارة إلى أن "سا ولا" مشبهتان بليس في لفظة أهل الحجاز ، وتنتيم يرفصون ما بعدهما ، وموقف اللغتين من القياس عنده .

وجه ما روي عن بني تميم من حذف خير "لا" الناقية للجنس فيقول : قد يكون الخير مرادا ولكنهم حذفوه حفظا لازما مع تقديره . وقد تكون "لا" عندهم اسما من أسما الأفعال بمعنى "نفت" ، فلا يحتاج إلى تقدير خير محذوف ، لأن اسم الفعل مع معموله مستقل كلاما ، ثم يرجع التوجيه الأول لموافقته اللفظة الفصحى ، ولكون اسم الفعل لم يأت على هذه الصيغة (٣) .

ومضى ذلك أن ابن الحاجب يحكم هنا بأن لغة بني تميم مخالفة للفصحى ، لورود خير "لا" الناقية للجنس في كثير من نصوص فصحاء العرب . وعلم اللفظة الحديث لا يعتبر مثل ذلك لهجة ، فالذي يفوق بسين لهجة وأخرى هو الاختلاف الصوتي غالب (٤) .

- (١) لأعشى قيس ومنزله باليمامة وسها بنو تميم ، ورواها : أمية ذرية الهير الغارية صلات
- (٢) الأملسي : ١١٥
- (٣) الأملسي : ٢٢٩ .
- (٤) في اللهجات المصرية للدكتور إبراهيم أنيس ص : ١٤ وما بعدها .

د - عليهم آخري :

ما ظهر أثره في الأملى دالا على ثقافته تعرضه لمواضع بلاغية ،
ولشرح بعض الكلمات لفيها ، وللمروض ، وقراءات القرآن - وقد سبق
الحديث عنها - وطول الحديث لو أفردنا كل نوع بالذكر .
تقد بين في كثير من الأمليب معنى الاستفهام ، وخروجه عن
حقيقته الى الإنكار مثلا ، وفي كثير من المواضع التشبيه والاستمارة
والكتابة والقصر والبالغة ، ومن عباراته " إخراج الكلام من الخطاب
إلى الغيبة باب من بديع الكلام (١) " ، و " حذف الفصول أبلغ فسي
المدح من ذكره ، قال تعالى : " وأصلح لى في ذريتين " و " إطلاق الفصل
بمعنى مقابته ومشارفته كثير مثل " إذا حضر أحدكم الموت " أى إذا
قارب حضور الموت . (٢)

يوضح أن البلاغة ذوق ففى قول الشاعر :

يا قرين أباك حتى خوليد قد كت خاتمة على الإجماع (٤)
يبين أن مثل ذلك أبلغ من أن يقول : أنت أحق ، لأنه ذكر أن ذلك
كان معروفا من أبك قبل أن يلدك ، فهذا أبلغ من دعوى الحق فيه
الآن ، ثم يقول : وإدراك مثل هذه المعانى لا يكاد يحصل بالتفسير ،
وإنما هي أمور فى الغالب تدرك بالقوة التى جعلها الله فى أهل هذا اللسان (٥) ،
ويبدو بذلك أن إدراك الأساليب البليغة يكون بالذوق الأدبى .

أما الشرح اللغوى للكلمات فقد شرح كثيرا ما جاء فى الشواهد
وقد مر شال لذلك فى شرحه لمعنى بعضها ، وكول الشاعر :

أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج الخوالب أعقلا
قول الشاعر :

لها أثارير من لحم تتمرره من الثمالي ووخر من أرائيبها
أما تعرضه للمروض (٦) فليس ذلك بغريب ، وقد ذكرت أن له مؤلفا فيه (٧) .

(١) الأملى : ٣٠ (٢) الأملى : ٦٧

(٣) الأملى : ٣٥٢

(٤) البيت للمباس بن مرداس السلمى يخاطب أبا خراصة خفاف بن ندبة
السلمى فى ملاحظة وقعت بينهما .

(٥) الأملى : ١٥٢ ، ١٥٤ .

(٦) فى التعليق على قول الشاعر

على أطرقا باليات الخيام إلا التمام وإلا المصن (الأملى : ١٠١)
(٧) البصير الجليل فى علم الخليل (انظر آثره فى هذا البحث)

٤- مخالفته للنحاة في القسوع :

قال ابن خلكان : وخالف (ابن الحاجب) النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تهمد الإجابة عنها (١) ، وجاء في دائرة المعارف أنه اشتهر بالنحو على وجه خاص ، وهو في هذا الميدان يختلف من عدة وجوه هي أسلاف (٢) .

والحق أن ابن الحاجب له رأيه المستقل في النحو ، وقد سبق عرض مناقشته لآراء البصريين والكوفيين ومخالفتها في الرأي ، وعرفنا أنه خالف سيبويه والزمخشري والمكبري وكثير من النحاة في مسائل متعددة ، وتسلم في مخالفته بالمنطق والعلل العقلية والنقلية ، وكان يقسو أحيانا في وصف الآراء التي لاتسجبه ، فيصفها بالتعسف أو الوهم أو الفساد .

وسأعرض بمض الآراء التي خالف فيها النحاة عدا ما ذكرته في ثنايا هذا البحث من آراء أخرى خالف فيها غيره من النحاة :

١- في قولهم " خلق الله السموات " يرى أن " السموات " مفعول مطلق لبيان النوع ، لأن المخلوق هو الخلق ، فلا فرق بين قولك " خلق الله خلقا " وبين قولك " خلق الله السموات " ، يرى أن إعرابها مفعول به غير مستقيم ، ويستخدم في ذلك الأدلة المنطقية التي تبطل أن يكون المخلوق غير الخلق ، فذلك عنده يؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزلية أو إلى التسلسل ، فصار القول بأن الخلق غير المخلوق محال ، فذلك بعد كلام مطول لـ (٢) ، وواقفه " ابن هشام " في هذا الرأي في باب (التحذير من أمور اشتهرت بين المصريين والصواب خلافها) (٤) ، وهذا رأي الجرجاني والزمخشري ، وهو مخالف لرأي جهته (٥) والنحاة ، وأرى أنها

(١) وفيات الأعيان : ٣١٣ / ٢ ، ٣١٤ .

(٢) دائرة المعارف الاسلامية / المجلد الأول : ١٢٦ .

(٣) الأملالي : ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٤) المصنف لابن هشام : ١٨٢ / ٢ .

(٥) التصريح على التوضيح : ٧٩ / ١ .

لحق للمفصول به أقرب من المفصول المطلق فهي ليست من لفظ
الفصل ، وليست من معنى الفصل ، فأعرابها مفصولا لفظا وأى غريبه
صعيد عما تدوناه في الإعراب .

٢- الصامل في " إذا " عنده فصل الشرط لاجواب الشرط ، وهو
بذلك يخالف رأى أكر التحويين (١) ، واختار هذا السراى
أبوحيان ، قال السيوطى وهو رأى المحققين (٢) .

٣- " لو " عنده تدل على امتناع الأول لأجل امتناع الثانى ، والمعروف
عند التحويين العكس ، يستدل ابن الحاجب بقوله تعالى : " لو كان
فيها آلهة إلا الله لقد فسدت (٣) " فالتعدد متف لأجل امتناع
الفصل (٤) . صرى أن " لولا " ليس أصلها " لو " زهدت
عليها " لا " (٥) ، قال السيوطى : " لو " قيل إنها تدل على
امتناع الأول لامتناع الثانى ذكره ابن الحاجب فى أماليه بخشا
من عنده ، وابتكر ابن هشام فى المسمى مقالة ابن الحاجب ومن
تبعه (٦) ، والأصلوب الصوى يتقضى رأى ابن الحاجب ، وهذه
الآية يمكن أن يقال فيها إن الضاد متبع لامتناع التعدد .

٤- جواز المطف على اسم " أن " المتخوذة باعتبار المحل إذا كانت
فى حكم المكسورة قال : وهذا موضع لم ينبه إليه النحويون ، فقد
ذكروا جواز المطف على محل المكسورة دون غيرها ، واستدل بقوله
تعالى : " أن الله برى من الشركين ورسوله " برفع
رسوله (٨) .

٥- فى قوله تعالى : " بل لمنهم الله بكفرهم قليلا ما يؤمنون " أجاز
أن يكون " قليلا " حالا من فصل محذوف دل عليه ما قبله كأنه
قيل بل لمنهم الله بكفرهم فأبعدوا أو فأخرجوا أو نحوه فى حال
كونهم قليلا إيمانهم ، ثم قال : وهذا الوجه أقمد فى المسمى .

(١) الأمالى : ٣٥ وانظر الهج : ٢٠٦/١ ، ٢٠٧

(٢) الهج : ٢٠٧/١ (٣) سورة الأنبياء : ٢٢

(٤) الأمالى : ٦١ (٥) نفس المصدر .

(٦) الهج : ٦٤/٢ (٧) سورة التوبة : ٣

(٨) الأمالى : ٢٣ (٩) سورة البقرة : ٨٨

وما حلت أحداً قاله^(١) ، ويرى غيره أن " ما " زائدة أي يؤمنون قليلاً أو تكون " ما " نافية هـ وتليلاً ، إما وصف للمصدر محذوف أو وصف لظرف هـ قال ابن الحاجب وفيه ضعف من حيث إن " ما " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٢) .
روى ابن الحاجب بميد لما فيه من التقدير الذي يتعارض مع فصاحة القرآن .

٦- لا يجوز عنده (سرت والجبل) على أن الجبل مفعول مفعله لأن شرط المفعول معه عنده التضمين مع الرفع في نسبة الفعل مثل قولك " جاء زيد وعمرا " و " جاء البرد والطياشة " وما زلت أسير والنيل " ثم قال : وقد توهم من لا عبرة به جواز (سرت والجبل) وهو غير جائز لما ذكرناه إذ الجبل لا يسير بخلاف ما تقدم ، وإذا سلم جوازه فلا بد من تأويل أن الجبل يسير ، لأنه إذا سار من موضع إلى موضع من نواحي الجبل هـ فذاك مفارق له فيسمى سائراً^(٣) وابن مالك يخالفه إذ مثل بقوله " مسيرى والطريق مسرة " قال الخضرى وهو مقيس فيما يتبع فيه المصنف خلافاً لابن جنى^(٤) .

٧- يحضر أسماء الأفعال والأصوات تعرب عنده مبتدأ سد الرفع سد خبره لاستقلال الفائدة هـ وعند غيره تعرب مصدراً في موضع نصب كأنك قلت في (أفق) تضجوا هـ وفي (آمين) استجابسة هـ قال ابن الحاجب : وهذا الرأي ضعيف وإن كان اختياراً لكثير من المحققين وعلل لذلك بأنه لا يصح ذكر الفعل معه هـ فان قيل إنه كالمصدر الذى لا يذكر معه فصل مثل (سقياً) فيبينها خلاف هـ وهو أن (سقياً) لا اتصل فيما بعدها الرفع فلا يقال (سقياً عمرو زيداً) وقال (شتان زيد وعمرو)^(٥) .

٨- الجمل بعد القول عنده في موضع نصب على المصدر هـ فإذا قلت مثلاً " قال محمد : الحق واضح " فجملة " الحق واضح " مصدره تنصب على أنها مفعول مطلق هـ وهذا يشبه قوله في (خلق

(٢) الأملى : ٥١ (٢) نفس المصدر .

(٣) الأملى : ١٠٠ ، ١٠١

(٤) حاشية الخضرى على ابن عقيل : ٢٠٠/١ ، ٢٠١ .

(٥) الأملى : ١١٤ .

الله السموات (إن السموات مفعول مطلق ، لأن السموات نفس الخلق ، والجمله نفس القول وأكثر التوضيح يعمد الجمله مفعولا به ، قال ابن الحاجب ، والجمل كلها في موضع نصب على المصدر المؤقت للقول عند المحققين ، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكرمين (١) .
وأرى أن إعرابها مفعولا به أوضح .

٩- (هذان) مبنى عنده لا يعمد ، لوجود علة البناء من غير مراض لأن العلة فينا (هذا وهؤلاء) كونهما اسمي إشارة و (هذان) كذلك ، فالألف ليست علامة اعراب على التحقير (٢) ، وهذا توجه قراءه (إن هذان لساحران) ، وفي لغة من يقول في النصب والجور (هذين) مبنى أيضا لوجود علة البناء .

١٠- جواز فتح (إن) بعد " حيث " قال عيادة : واختصار ابن الحاجب جواز الكسر والفتح وهو الصواب ، لأنه ورد إضافة " حيث " إلى مفرد نحو " حيث سهيل طالما " وإذا فتحت " أن " فهو مبتدأ مع ما بعدها ، وقدر لها خبر ، وقال ابن هشام : إن فتحها لحسن فاحش ، فهو بذلك يخالف ابن الحاجب (٤) .

١١- " أو " عنده حكمها حكم الاستثناء ، فإن ما بعدها يرفع ما قبلها ، وستدل على ذلك بالقرآن وكلام العرب ، وطلق هذا الحكم عليها قال تعالى " تقاتلونهم أو يسلمون " (٥) المعنى إلا أن يسلموا فلا تقاتلوهم ، وقال : " من بعد وصية يوصى بها أو دين " (٦) أي إلا أن يكون دينيا .

ولعله يريد أن هذا أحد معانيها فقد ذكر لها ابن هشام اثني عشر معنى واشتراط في " أو " التي بمعنى " إلا " أن ينصب

(١) الإمالي : ٣٨

(٢) الأمالي : ٢٣ وانظر الرضي : ٢٩/١ .

(٣) سورة طه : ٦٣

(٤) حاشية عيادة على شذور الذهب : ٢١/٢ (وفيها قال الفيض :

قوله لحن فاحش فيه نظر فالفتح رأى الكاشي)

(٥) سورة الفتح : ١٦ (٦) سورة النساء : ١١

(٧) الأمالي : ٢٢ .

بعدها الضارع^(١) ، ولم يذكر رأى ابن الحاجب هنا ، وإطلاق
ابن الحاجب هذا الحكم على " أو " غير دقيق ، لما ذكر من
مسان أخرى لها .

١٢- الاستثناء الفرض لا يكون إلا بعد نفي أو شبهه عند التحوين مثل
" وما محمد إلا رسول " ، ولا يقع بعد الإيجاب عندهم .
وجوز ابن الحاجب وقوعه بعد الموجب إذا كان فضلا وحصلت
فائدة مثل " قرأت إلا يوم كذا " فإنه يجوز أن تقرأ في كل
الأيام إلا يوم كذا ، بخلاف " ضربت إلا بيداً " إذ من المحال
أن تضرب جميع الناس إلا بيداً .^(٢)

١٣- يوجب ابن الحاجب في قولهم " أقائم أنت " أن يكون " أنت "
مبتدأ ، والبصريون يعمرونه فاعلا مدد مسد الخبر أو مبتدأ ، وامتنع
ابن الحاجب بوجوب التثنية في قولهم " أقائمان هما " والجمع في
قولهم " أقائمون هم " وقول الرسول (ص) " أو مخرجيهم " .
وذكر أنه لم يختلف في ذلك^(٣) ، وخطأه ابن هشام ، فقال
إن رأى البصريين الجواز^(٤) .

١٤- ضمير التكرة مفرقة عنده خلافا لبعض التحوين .^(٥)

١٥- لا يجوز مجيء الحال من الضاف إلي^(٦) ، نقل ذلك عنه
يس في حاشيته على التصريح^(٧) ، ولكن ابن الحاجب في
موضع آخر من أماليه أجازها بشرط في قول الشاعر :

ولم أر مثل الحي حيا مصيحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارس^(٨)
فقد ذكر أن " مصيحا " يمكن أن تكون حالا من " الحي " كأنه
قال مثل الحي مصيحا ، وأتى يحيى للتوسط للصفة المنونة بقولهم

(١) المفتى : ٦٤/١

(٢) حاشية الصبان على الأسموني : ١٥٠/٢

(٣) الأمالي : ١٧٤ (٤) المفتى : ١٣٢/٢

(٥) الأمالي : ٨٨ (٦) انظر الأمالي : ١١

(٧) ج ٢/٣٦٦

(٨) للنباس بن مرداس (ابن يميني : ١٠٥/٦) .

"جاءني الرجل الذي تعلم رجلا صالحا" ثم قال: وصح
الحال من المضاف إليه، لأنه هنا في معنى المفعول أي لم
أر مثالا للحي في حال كونهم مصيحين، والمضاف إليه إذا كان
في معنى فاعل أو مفعول صح منه الحال كـ (١) فهو
يشترط هذا الشرط لصحة الحال من المضاف إليه، وإذا لم
يكن بهذا المعنى فلا يصح الحال منه.

١٦- يختص الاستفهام المسوغ للإبتداء بالنكوة عنده بالهمزة المصادرة
بأمر نحو "أرجل في الدار أم امرأة" (٢) ولا يجوز عنده "هل
رجل في الدار"

١٧- "الإضافة اللفظية" لاتفيد عنده إلا تخفيف اللفظ، ولا تفيد التخصيص،
لأن قولنا "ضارب زيد" بالإضافة أصلها "ضارب زيدا" فلم
تفد الإضافة التخصيص، لأنه موجود بالمفعول قبل الإضافة،
قال في التصريح: وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب
في قوله "ولا تفيد إلا تخفيفا" فقال: بل تفيد أيضا التخصيص
فإن "ضارب زيد" أخصر من "ضارب" (٤)

١٨- كل ما دل على هيئة صح عنده أن يقع حالا وإن كان جامدا يشل
"هذا يسرا أطيب منه رطبا" قال الرضي: هذا رد على
النحاة فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدا
تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، وقال ابن الحاجب: لا حاجة
إلى هذا التكلف من النحاة (٥) وهذا يمنع ابن الحاجب كسرة
التأويل والتقدير مادام النص يؤيد ما ذكره. وهو رأي تؤيده
النظرة الصحيحة للغة، فما دام الأسلوب قد ورد عن العرب فهو
صحيح.

١٩- لفظ "عرفات" عنده لا يوصف بصرف ولا عدم صرف، ومخراجه التحيين
يقول: أنه مصروف ومعضم يقول: إنه غير مصروف وتحدث فسي
ذلك حديثا طويلا (٦) ولا، ولكن كلامه غير مسلم فإن الاسم إما
منصرف أو غير منصرف ولا ثالث لهما.

- (١) الأمل: ١٦٠ (٢) التصريح على التوضيح ٦٨/١
(٣) الأمل: ١٢٢ (٤) التصريح على التوضيح ٢٨/٢
(٥) الرضي: ٢٠٧/١ (٦) الأمل: ١٧

٢٠- "الجار والمجرور" عنده يتملق بحرف التنقي ففي قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون ^(١) " بنعمة " متملق بالتنقي لايقوله "مجنون " لأنه ليس هناك جنون من نعمة الله ^(٢) .
قال ابن هشام : " وهذا كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التملق بالحرف ^(٣) " ، فهو بذلك يخالف جمهور النحويين .

٢١- "أل" الموصولة تخالف غيرها من الموصولات في أن ما بعدها يعمل فيما قبلها ، لأن صورتها صورة الحرف المنزول جزءاً من الكلمة ، وذلك يفرق بينها وبين غيرها من الموصولات ، فقوله تعالى " وقاسمها إني لكما لمن الناصحين ^(٤) " تتملق " لكما " بالناصحين ، ومنع أكثر النحويين ذلك لأن "أل" في الناصحين موصولة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وابن الحاجب يفرق بين "أل" وغيرها من الموصولات ، لأن "أل" تعتبر جزءاً من الكلمة كأى جزء آخر منها فلا تمنع التقدم . ^(٥)

٢٢- في قولهم " سرت فرسخاً وريداً " يعرب " فرسخاً " مفعولاً به ، وغيره يعربهما ظرفاً كأين مالك الذي أعرب القادير كفرسخ وريداً ظرفاً ^(٦) ، وابن الحاجب أعربها مفعولاً به لأنها مختصة فالفرسخ ثلاثة أميال ، والريداً أربعة فراسخ ، وليست مبهمة ، وجعلها "أبو حيان" شبيهة باليهيم من حيث إنها ليست شيئاً محدد له ابتداءً وانتهياً ^(٧) .

٢٣- "لام الابتداء" يختص دخولها عنده على الجتداء ، ومقتضى كلام جماعة من النحويين جواز دخولها على الخبر . ^(٨)

(١) سورة القلم : ٢

(٢) الأملالي : ٦٣ وانظر هذه الرسالة ص : ١٣٨

(٣) المفسني : ٧٧/٢ (٤) سورة الأعراف : ٢١

(٥) الأملالي : ٨١ (٦) الأملالي : ٣٤٧

(٧) الأشموني : ١٢٩/٢

(٨) حاشية الصبان على الأشموني : ٢ : ١٢٩ .

(٩) المفسني : ١٨٩/١ ، ١٩٠ .

٢٤- (الله رحمن) قال ابن الحاجب اختلف في صرف (رحمن) ومن قبله قال الزمخشري: " إذا قلت (الله رحمن) أتصرفه أم لا ؟ وعلق على ذلك "ابن هشام" بأن كلامها خارج عن كلام المـ^(١)رب".

٢٥- في المسألة الزنبرية المشهورة وهي قولهم " كنت أظن أن الزنبر أشد لسة من المقرب فإذا هو هي أو فإذا هو إياها " أجاز ابن الحاجب الأول على أن " إذا " للفجأة ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية " و " هو هي " مبتدأ وخبر " وأجاز " فإذا هو إياها " على أن " إياها " حال بتقدير " مثل " قبلها^(٢) " وسيبويه يرى الوجه الأول فيقول: الصواب " فإذا هو هي " ولا يصح فإذا هو إياها " والكسائي يقول: المرب ترفع ذلك وتنصبه وقال "ابن هشام" معلقا على رأى ابن الحاجب في أن " إياها " حال بقوله: " ما قاله ابن الحاجب في أماليه وجه غير^(٣) ".

٢٦- " المجرور بحرف جر " يسميه " ضافا إليه " وهي تسمية " سيبويه " لكنه خلاف ما هو معروف عند النحاة . (٤)

ولابن الحاجب غير هذه آراء كثيرة خالف فيها النحاة وقد مر بمضهنا قبل هذا الحديث ، وأورد الدكتور شوقي ضيف بعض آرائه الأخرى في كتابه (المدارس النحوية)^(٥)

ومن مخالقات ابن الحاجب تتضح لنا شخصيته النحوية المستقلة واجتهاده في بعض البحوث ، مما جعل بعض الملطاء الذين جاءوا بعده ينسبون إليه كثيرا من الآراء على أنه صاحبها ، والقائل بها ، فهو فسى نظروهم من أصحاب الآراء كسيبويه والكسائي والقرا والزمخشري وغيرهم وقد عارضه بعضهم في آرائه كما سنرى فيما يأتي من حديث .

(١) المفتى: ٨٩/٢ (٢) الأملالي: ٣٥٩

(٣) المفتى: ٨٤/١

(٤) الرضى: ٢٧٢/١ وأنظر ص ٣٩ من هذه الرسالة .

(٥) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص: ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

الفصل الثالث

مكاتبه بين النحاة

أ- تلاميذه :

جلس ابن الحاجب مجلس الأستاذ في دمشق والقاهرة ، وأقبل عليه الطلاب يقيمون من رحيق علمه ، وينهلون من عذب ممارفه ، فكان لهم خير رائد في علوم العربية والدين .

ومن أشهر تلاميذه (الرضي القسطنطيني) وهو أبو بكر بن عمر بن عشرين سالم الإمام النجوى الشافعي ، ولد عام ٦٠٢ هـ ، ونشأ في القدس ، وذكر السيوطي أنه أخذ العربية عن ابن الحاجب ، وابن معط ، وتزوج ابنته وكان من كبار أئمة العربية في القاهرة ، وله معرفة تامة بالثقافة ومشاركة في الحديث ، أخذ عنه أبو حيان ، ومدحه بقصيدة طهية ، فابن الحاجب أستاذ لأبي حيان بواسطته - وتوفي عام ٦٩٥ هـ (١)

ومن تلاميذه (عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي) ولد بالأندلس عام ٥٨٩ هـ وقدم مصر وهو شاب ، ثم ذهب إلى دمشق فقرأ على أبي الحسن السخاوي وأخذ العربية عن ابن الحاجب ، ولعل ميله لابن الحاجب كان بسبب اتفاقهما في المذهب ، فكلاهما مالكي ، وصار الزواوي شيخ الطائفة وتولى التدريس بجامعة دمشق ، والمدرسة الصلاحية بها ، وتوفي عام ٦٨٩ هـ (٢) ومن كان يؤثرهم من تلاميذه (ناصر الدين بن المنير) احمسه ابن محمد بن منصور الإسكندراني المالكي ، ولم يجتمع بابن الحاجب إلا بعد أن حفظ مختصره في الققه ومختصره في الأصول ، وكان ابن الحاجب يأتمس لأرائه وأبحاثه ، وفيه يقول :

لقد سئمت حياتي البحث لولا ما بحث ساكن الإسكندرية (٣)
قال عنه السيوطي : كان إماما في النحو والأدب ، والأصول والتفسير ، وأخذ عنه أبو حيان وفسره (٤) وقال عنه ابن شاذان : كان عالما فاضلا مفتنا له اليد الطولى في الأدب وفنونه ، وله مصنفات مفيدة (٥) ، وقال عنه

(١) بغية الوعاة : ١/٤٧٠

(٢) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية للدكتور أحمد بدوي : ١٧٣

(٣) بغية الوعاة : ١/٣٨٤ (٤) نفس المصدر .

(٥) فوات الوفيات : ١/١٣٢ .

عز الدين بن عبدالسلام : " ديار مصر تفخر برجلين في طوبىها : ابن المنير
بالاسكندرية وابن دقيق الميد في قوس " (١) ، وولي قضاة الإسكندرية
وخطابتها مرتين . وتوفي عام ٦٨٣ هـ ، ولا يزال قبره في الجامع المعروف
بجامع المنير . (٢)

ومن تلاميذه (الحافظ المنذرى) عبدالمظيم بن عبد القوي ،
ولد عام ٥٨١ هـ وتولى مشيخة الكاتبة عشرين سنة (٣) ، وأفاد من
ابن الحاجب في رواية الحديث الحديث (٤) ، حتى قال عنه السيوطي : كان
عديم النظر في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه ، متبحرا في معرفة
أحكامه ، ومصانيفه ومشكله ، فيما بمعرفة غريبه ، إماما حجة بارعا في القصة
والعربية والقراءات ، وروى متبحرا ، قال عنه ابن دقيق الميد : كان
أدين من (٥) ، وتوفي عام ٦٥٦ هـ .

ومن تلاميذه أيضا : الحافظ منصور بن سليم الإمكدي المنير (٦) ،
وعرف الدين الديباط (٧) ، والمطاد البالي ، ووتس الديومي (٨) ،
وأبو علي بن الخلال ، وأبو الفضل الذهبي (٩) ، والقاضي ناصر الدين
الأبي أري ، والموفق التصيني . وقد أخذ عنه للقراة (١١) ، و
شهاب الدين القراة (١٢) .

ومن أشهر تلاميذه (ابن مالك) النحوي المصروف ، نقل التبريزي
في أواخر شرح الحاجية أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب
واستفاد منه ، قال الداميني : ولم أقف عليه لغيره ، ولا أدري من أين
أخذ (١٣) ، ودل حديث الداميني على أن هناك شكا في تلمذة
ابن مالك لإبن الحاجب .

هؤلاء تلاميذ ابن الحاجب ، وقد برعوا في العلوم العربية والدينية ،
وما يدل على أثره فيهم ، بما زودهم به من معارفه الواسعة ، وعلمه الثمير .

-
- | | |
|--------------------------------------------------------------|--------------------------|
| (١) قوات الوثائق : ١٣٢/١ | (٢) الحياة العقلية : ١١٩ |
| (٣) حسن المحاضرة : ١٤٩/١ | (٤) الطالع السعيد : ٣٥٣ |
| (٥) حسن المحاضرة : ١٤٩/١ | (٦) الطالع السعيد : ٣٥٣ |
| (٧) غاية النهاية لابن الجزري : ٥٠٩/١ (٨) بغية الوعاة : ١٣٥/٢ | |
| (٩) الطالع السعيد : ٣٥٣ | (١٠) الفتح المبين : ٦٥/٢ |
| (١١) غاية النهاية : ٥٠٩/١ | (١٢) الفتح المبين : ٦٥/٢ |
| (١٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل : ٢/١ | |

٢- أشهر فيمن يفنده :

أثر ابن الحاجب وكتابه الأمل في كثير من علماء النحو بعده ، إذ كانوا يذكرون آراءه إلى جانب آراء الصقوة من العلماء ، وينسبون إليه هذه الآراء على أنه صاحبها ، مما يدل على اعترافهم بأنه من أئمة النحاة ، وكانوا يناقشون آراءه مؤيدين أو معارضين . ومن هؤلاء العلماء :

ابن مالك :

روى أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب ، واستفاد منه ، وألف كتاباً سماه " التكت على مقدمة ابن الحاجب " (١) وهي الكافية ، وروى أنه كان يعيب على ابن الحاجب ويقول : " إنه أخذ نحوه من صاحب الفصل ، وصاحب الفصل نحوي صغير " (٢) ، فها موقف ابن مالك من آراء ابن الحاجب ؟

ذكر بعض العلماء أنه كان تابعاً لابن الحاجب في بعض آرائه ، قال عادة : وما ذكره ابن هشام من أن أقسام الإضافة المحضة ثلاثة تبع فيه " ابن مالك " ، وهو تابع " لابن الحاجب " ، وهو تابع " للجرطاني " ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان : بمعنى اللام ومعنى " من " ، ولا ثالث لهما (٤) ، والنوع الثالث الذي زاده " ابن الحاجب " وتبعه فيه " ابن مالك " هو أن تكون الإضافة بمعنى (في) نحو " بل مكر الليل والنهار " وثمان شهيد الدار . (٥)

ومن توافقهما في الرأي ما ذكره الشيخ خالد من أن " ابن هشام لا يجيز حذف ما يضاف إليه " غير " بعد " لا " ويجوز ذلك بعد " ليس " كما صرح به في المعنى ، وقال إنه لحن ، وبالغ في الإنكار على مرتبه فسي شرح الشذور ، ورد عليه بأن أبا العباس كان يقول " لا غير " بالبناء على الضم كقبل وبعد ، وكذا قول الرمخشري وابن الحاجب وابن مالك (٧) .

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل : ٢/١

(٢) الأشموني : ٩٢/١ (٣) بغية الوعاة : ١٣٤/١

(٤) حاشية عادة على الشذور : ٩٦/٢ (٥) سورة ص : ٣٣

(٦) نفس المصدر .

(٧) التصريح على التوضيح : ٥٠/٢ .

قابن مالك وافق ابن الحاجب في ورود " لاغير " بالبنا على
الضم بدون إضافة .

ومما خالفه فيه من الآراء أن ابن الحاجب نقل أن من المرب
من يصرّف " سراويل " وأنكر ابن مالك ذلك عليه ، وكان يضمه من الصرف
مع أنه مفرد لاجمع مؤنّد على ابن مالك بأن ابن الحاجب نقل عن
المرب ، ومن نقل حجة على من لم ينقل (١) .

وخالفه في أنه إذا خُففت " أن " المفتوحة بقي عليها ، وجب فس
اسمها أن يكون ضمرا محذوفا ، سواء أكان للشأن أم لا عند ابن مالك ،
وزهد ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن ، فأما قول " جنوب " أخت
عمرو ذي الكلب :

يَأْتِكَ رَيْحٌ وَرَيْحٌ مَرِيحٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَّ (٢) إِلَّا

فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن ، وكونه
مذكورا ، وعند ابن مالك من وجه واحد ، وهو كونه مذكورا . (٣)

ابن هشام :

إذا تصفحنا كتاب " المفضي " لابن هشام عجزت لنا في كثير من
صفحاته آراء ابن الحاجب في كتاب الأملئ وغيره ، مما يدل على اهتمامه
به ، وتحليل آرائه ، وقد طالعت ما ذكره عنه ابن هشام من آراء فألقيته
بأيديه في بعضها ، ورد بعضها الآخر قاسيا عليه في النقد أحيانا .
فأيدته في تعلق الجار والمجرور بحرف النفي في مثل " ما أنت ينممة
ربك بمجنون " ، وسبق الحديث عن ذلك في الأملئ القرآنية ، ووصف فس
هذا الموضع كلام ابن الحاجب بأنه كلام بديع إلا أن جمهور النحويين
لا يوافقونه (٤) .

(١) التصريح على التوضيح : ٢١٢/٢

(٢) قال السيوطي : نسبة أبو عمرو بين الصلاة لمروة بنت العجلان بن عامر

ابن بر الهذلية ترضى أخاها عمرا ذا الكلب وقيل اسمها جنوب ، ونسبه

ابن الشجري إلى كعب بن زهير : شرح شواهد المفضي : ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) التصريح على التوضيح : ٢٣٢/١ / [المقام : الجار والفيك

(٤) المفضي : ٧٧/٢ .

وواقفه في إعراب " السموات " في قولهم " خلق الله السموات " مفعولا
مطلقا لا مفعولا بـ (١) ، وواقفه في قوله تعالى " وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْمِنَهُمْ رَيْدُ
أَعْيُنِهِمْ " على إعراب " لَمَّا " جازمة حذف فعلها فقال : ولا أعرف
وجها أشبه من هذا . (٣)

أما ممارضته له فهي أكر من موافقته ، وما عارضه فيه ما ذكره
في قول الشاعر :

إِنَّمَا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا فَالله يَكَلِّمُ مَا تَأْتِي وَمَا تَنْذِرُ

من أن " أَنْ " : المفتوحة المهمزة تكون شرطية كالمكسورة ، وهو رأى الكوفيين
يرجح " ابن هشام " لأمر منها عطف المفتوحة على المكسورة في هذا البيت ،
إذ روي بكسر " إِنْ " الأولى وفتح الثانية ، فهذا يدل على أن الثانية
شرطية كأولى ، فلو كانت مصدرية لن عطف المفرد على الجملة ، ثم
قال ابن هشام : " وتمسك ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال : لما كان
معنى قولك " إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ " وقولك " أَكْرَمْتُكَ لِإِيْتَانِكَ إِيَّاي " واحدا ،
صح عطف التعليل على الشرط في البيت ، ولذلك تقول " إِنْ جِئْتَنِي وَأَحْسَنْتَ
إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ " ثم تقول : إِنْ جِئْتَنِي وَإِحْسَانِكَ إِلَى أَكْرَمْتُكَ " فتجمل الجواب
لها . انتهى ، وما أظن العرب فاهت بذلك يوما ما . (٥)

وطارضة " ابن هشام " فيما يراه من أن " لو " حرف يدل على امتناع
الأول لامتناع الثاني فقال : وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل
" لو جِئْتَنِي لِأَكْرَمْتُكَ " وخلاف قوله " ولو علم الله فيهم خيرا لأَسْمَمْتَهُمْ " (٦)
فإن المراد نفي الإكرام والإسماح ، لا انتفاء المجزئ ، ولم الخير فيهم لا الممكن .
والحق مع " ابن هشام " ، فإن الأساليب العربية التي فيها " لو " تفيد ما قاله
أما ما استند إليه ابن الحاجب من قوله تعالى " لو كان فيهما آلهة إلا الله
لفسدت (٨) " فيمكن أن يقال فيه إن امتناع الفساد حدث لامتناع التعمد .

(١) المفضي : ١٨٢/٢ (٢) سورة هود : ١١١

(٣) المفضي : ٢٢٠/١

(٤) أنشد البرد هذا البيت شاهدا على قوله : إذا أتيت بأما وأما فاقع

المهمزة مع الأسما ، وأكسرها مع الأفعال ، وكذا حكمه عن الأزهري

(شرح شواهد المفضي للسيوطي : ٤٤)

(٥) المفضي : ٣٤/١ (٦) سورة الأنفال : ٢٣

(٧) المفضي : ٢٠٩/١

(٨) سورة الأنبياء : ٢٢ ، والأماي : ٩١ .

وعارضه في قوله إن الجملة بعد القول مفعول مطلق، ثم قال: وزعم
أيضا في " أنبأت زيدا عمرا فاضلا " أن الأول مفعول به والثاني والثالث
مفعول مطلق لأنهما نفس النبا بخلاف الثاني والثالث من " أعلمت زيدا عمرا
فاضلا " فأنهما متملقا الملم نفسه ، قال ابن هشام : وهذا خطأ ، بل
هما أيضا منبا بهما لأنفس النبا ، وهذا الذي قاله - أي ابن الحاجب -
لم يقله أحد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح . وأكثر الآراء التي ناقشها
" ابن هشام " من كتاب " الأملی " ، ما يدل على أهميته عنده .

السيوطي :

ذكر السيوطي أن من كتب العربية التي اهتم عليها في تأليف كتابه
" الإتيان في علوم القرآن " أمالي ابن الحاجب ، وهذا يدل على ما للكاتب
من أهمية عنده ، حتى جعله مرجعا من مراجعته ، وأكثر من ذكر آرائه في هذا
الكتاب ، من ذلك ما نقله عنه من معنى المفاجأة في " إذا " قائلا : قال ابن الحاجب :
ومعنى المفاجأة حضور الشيء معك في وصف من أوصاك الفلمية ، تقول : خرجت
فإذا الأسد بالباب ، فمناها حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج ،
أو مكان خروجك ، وحضوره معك في مكان خروجك ألصق به من حضوره فسي
زمن خروجك ، لأن ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان ، وكل ما كان
ألصق بك كانت المفاجأة فيه أقوى " (٢) فالفاجأة عنده في المكان أهم من
أن تكون في الزمان .

وفي كتاب السيوطي (شرح شواهد المفنى) بعض الآراء التي نقلت
من كتاب (الأملی النحوية لابن الحاجب) ، وما يدل على اعتداده على هذا
الكتاب أنه نقل إملاء كاملا لابن الحاجب يعلق به على قول الشاعر :
ألف الصفون فما يزال كأنه ما يقوم على الثلاث كبيرا . (٣)

(١) الأملی : ٣٨

(٢) الإتيان في علوم القرآن : ١٤٨/١ وانظر في هذا الكتاب أمثلة أخسوي
من النقل عن ابن الحاجب : ج١ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٧٤ ،
١٧٦ وغيرها .

(٣) المفنى : ١٤/٢ ، وشرح شواهد المفنى : ٢٤٨ ، والصفون أن يشنى
الفرس إحدى توائمه في وقوفه ، وهو من صفات الخيل الجيدة قال تعالى :
" إذ عرض عليه بالمشى الصافنات الجياد " (سورة ص : ٣١) .
والبيت لامرئ القيس وقيل للمجاج (مشاهد الإنصاف على شواهد
الكشاف) ص ٥٦ .

ولم يجد السيوطى ما يذكره في ذلك البيت غير ما كتبه ابن الحاجب فاكتمسى
بنقله كاملا ، وليس للسيوطى فضل الا قوله : قال ابن الحاجب في أماليه :
ومعد ذلك جازم كلام الأمالى وهو : هذا البيت يوهم أن "كسيرا" خبر
"لأن" في المعنى إذ يسبق الى الفهم أنه شبهه لشدة رفعة إحدى
قوائمه بكسيرا ، وأن قوله "ما يقوم على الثلاث" تقرير لسبب تشبيهه به
فكأنه قال "كأنه كسيرا من أجل دوام قيامه على الثلاث" ، ولأنه على هذا
أن يكون نصب "كسيرا" لحنا ، فينبغى أن يطلب له وجه يصح في الإعراب
ولا يخجل بالمعنى فتقول : إنما أخبر بقوله "ما يقوم" و"ما" بمعنى "السدى"
فكأنه قال : كأنه من الخيل التي تقوم على الثلاث كسيرا ، فيكون "كسيرا" حالا
من الضمير في "يقوم" ، وذكر "يقوم" إجراء له على لفظ (١) "ما"
فشبهه بالخيل التي تقوم على ثلاث في حال كونها مكسيرا إحدى قوائمه ، فاستقام
المعنى المراد على هذا ، ووجب نصب "كسيرا" على الحال ، ولا يستقيم أن
يكون "كسيرا" خبرا ليزال (٢) الخ

قد ذكر ابن هشام أنه يصح أن يكون "كسيرا" خبرا ليزال ، ولكن
ابن الحاجب أبطل ذلك بالدليل ، وكان السيوطى لم يجد أجمع وأدق - فيما
كتب على البيت - من كلام ابن الحاجب في أماليه فنقله كله . ولم يذكر بجانبه
أى رأى لأحد ، ولا لابن هشام صاحب "المعنى" الذي يشرح شواهد .
وذكر السيوطى بعض آراء ابن الحاجب في كتابه "الأغصان والنظائر"
وكتابه "الهمج" ، وطول الحديث لوتبعتها ، وكفى ما ذكرناه .

البغدادى :

ما يدل على اهتمام عبدالقادر البغدادى بابن الحاجب شرحه
لشواهد شرح الرضى على الكافية في كتابه "خزانة الأدب" وشرحه لشواهد
شرح الرضى على الشافية^{بالحرف} بكتاب "الأمالى النحوية" لابن الحاجب فنقل عنه نفس
أكثر من موضع ، مما يدل على منزلة الكتاب عنده .

- (١) يريد أنه قال : "يقوم" بالياء فذكر القمل على لفظ "ما" فلفظه مذكر ،
وكان له أن يقول "تقوم" لأن المراد "بما" الخيل كما فسر ذلك .
(٢) انظر بقية الحديث في شرح شواهد المعنى : (ص ٢٤٨ ، ٢٤٩)
والأمالى : ٢٤٤ .

ففي الخزانة ينقل رأيا لابن الحاجب في قول الشاعر :

" أنا ابن جلا وطلاع الثنايا "

فيقول : يبقى وجه ثالث في مسمى (جلا) ذكره ابن الحاجب في أماليه وهو أن يكون (جلا) اسما لافصلا ، وأن يكون بتقدير " ذى " أي أنا ابن ذى جلا ، والجلا هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس . (١) هـ ثم قال البغدادي : وهذا محض كلام ابن الحاجب في أماليه ، وجارته - أي عبارة ابن الحاجب - : " قوله متى أضح الصامة تعرفوني الخ : إما أن يريد كثرة مباشرته للحروب ، فلا يراه الأكره إلا بخير عامة فقال : متى أضح الصامة يعرفوني الذي ما رأني إلا غير متمم ، أو يريد أنني بكثرة مباشرتي للحروب وإلباس بيضة الحرب ، فمتى أضح الصامة ، وأليس آلت الحرب تعرفوني يعني إذا حاربت عرفت بإقتدائي وشجاعتي (٢) هـ " والرأي الثاني أقرب إلى المراد .

وفي شرح شواهد الشافية ، يقول البغدادي في قول الشاعر :

فتركن نهدا عملا أبتاؤها ، وني كنانة كاللصوت المرد (٣)

" قال ابن الحاجب في أماليه على الفصل : معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبتاؤها فقرا ، لأنهم قتلوا آباءهم ، وني كنانة كذلك ، وانضم إلي ذلك أنهم بقوا لصوا مردة الهـ " .

وهذا النص منقول عن أمالي ابن الحاجب كالنص الذي قبله ، وما يدل على أن " البغدادي " كان يعتمد أحيانا على شرح ابن الحاجب للأبيات المستشهد بها ، وقد بينت أن ابن الحاجب اهتم بيمض شواهد الفصل فعلق عليها في أماليه أعرابا وشرحا ، فكان ذلك من مصادر البغدادي .

وتكفي هذه الشواهد دليلا على أثر ابن الحاجب وأماليه فيمن جاء

بعده من الصلما .

(١) خزانة الأدب : ١٢٣/١

(٢) الأمالي : ١٥٨ والخزانة : ١٢٥

(٣) شواهد الشافية : ص ٤٧٥ رقم الشاهد ٢٢٢ ، ونهد أبو قبيلة من اليمن ، وفي جمهرة ابن دريد " فتركن جرما " وهي رواية أمالسي ابن الحاجب والبيت لعبد الأسود بن عامر بن جهن الطائي (البغدادي) واللصوت : اللصوص في لغة طيبي .

(٤) الأمالي : ١٦٢ .

٣- آراء الملما فيسه :

الذين كتبوا عن ابن الحاجب أثنوا عليه ثنا مستطابا ، وقدروا ما بذله من جهود في سبيل البحث العلمي ، واعرّف به من تحقيق للآراء ، وتجديده فيها ، ودقة علمية ، مع ذكاء نادر ، وجرأة وقادة ، وتمسك بالدين وخلق مذهب كرم .

أ- دينه وخلقه :

قال عنه أبو شامة القدسي : " ما نبأ وفاته من سمعه من البرية فإنه رحمه الله كان ركنًا من أركان الدين في العلم والمصل ، ثم قال : وكان ثقة ، حجة متواضعا ، عفيفا ، كبير الحياء ، منصفا ، محبا للعلم وأهله ، ناسرا له ، محتلا للأذى ، صبورا على البلوى " (١)

وهذه الشهادة لها قيمتها ، فإن أبا شامة كان معاصرا لابن الحاجب يعرف كثيرا من صفاته ، ويحرف رأي الناس فيه ، إذ توفي أبو شامة سنة ٦٦٥ .
وقال عنه الأدقوي : " كان رحمه الله من المحتسبين الصالحين المقربين " (٢) ، وقال عنه أبو الفتح (٣) : " متبحر مع ثقة ودين وروح وتواضع ، واحتفال تكلم (٤) " ، وسما يدل على تمسكه بدينه ، وشجاعته في الحق ، وقوفه بجانب "عز الدين بن عبد السلام" أمام حاكم دمشق ، لمخالفته بإيدي الدين .

ب- ذكراؤه :

قال عنه ابن خلكان : " كان من أحسن خلق الله ذهنا " (٥) وابن خلكان من المعاصرين له ، قابله وتآلفه في مسائل علمية ، وقال عنه : " وجبائي مرارا بسبب أدا " شهاداته ، وسألته عن مواضع في الصرية مشكلة ، فأجاب أبلغ إجابة يسكون كبير ، وثبت تام " (٦)

(١) الذيل على الروضتين : ١٨٢ .

(٢) الطالع السعيد : ٣٥٣ .

(٣) هو أبو الفتح محمد بن علي القميري ، فإن له ثنا عليه في الطالع السعيد : ص : ٣٥٣ .

(٤) غاية النهاية لابن الجزوي : ٥٠٨/١ .

(٥) وفيات الأعيان : ٤١٤/٢ (٦) نفس المصدر .

وصفه الأدهى بأنه " كان صحيح الذهن و قوى الفهم ، حاد
القرح (١) " وقال عنه أبو شامة القدس : " كان من أذكى الأمية
قريباً " (٢) ، وقال السهولى : " كان من أذكيا العالم " (٣) .
ومن يقرأ كتب ابن الحاجب يتبين له ما أوتى من ذكاء وقادة ، وصيرة
نفاذة ، عقلية منظمة ، وقوة حجة ، وتقدير لناع لما سبقه من الآراء الملغية .

جـ - علمه ومؤلفاته :

قال عنه ابن خلكان : " اشتغل بالثقافة على مذهب الإمام مالك ، ثم
بالمروية والقراية ، ومن فحولته ، وأغنىها غاية الإحسان " ثم قال " وكل
تصانيفه فى نهاية الحسن والإفادة " (٤) .

وذكره ابن مهبى فى مصعبه فقال : " كان ابن الحاجب علامة زمانه
ورئيس أقرانه ، استخرج ماكن من دبر الفهم ، وبرز نحو الألفاظ بنحو الممانى
وأسس قواعد تلك البانى ، وثقته على مذهب مالك ، وكان علمه امتداداً فى
تلك المسالك " (٥) .

وقال عنه أبو الفتح القميرى : " هذا الرجل تيسرت له البهارة مفتقراً
ظلمها الظليل ، وتفجرت بتأبيح الحكمة ، فكان خاطره يهطن المسيل ، وقبوت
المرى فخفف الحمل الثقيل ، وقام بوظيفة الإيجاز ، فناداه لسان الإنصاف
بأعلى المحسنين من سبيل " (٦) .

وتنسب هذه المباراة لابن دقيق العيد الشافى فى مقدمة شرحه
لكتاب ابن الحاجب فى فقه المالكية (٧) .

وقال أبو شامة القدس : " كان بارط فى العلوم الأصولية ، وتحقيق
علم الصربية ، متقناً لمذهب مالك بن أنس " (٨) .

(١) الطالع السميد : ص ٣٥٣

(٢) الذيل على الرضتين : ص ١٨٢ .

(٣) بغية الرطة : ١٣٤/٢ (٤) وحيات الأيمان : ٤١٣/٢

(٥) الديباج الذهب : ١٨٩ (٦) الطالع السميد : ٣٥٣

(٧) الديباج الذهب : ١٠٩

(٨) الذيل على الرضتين : ص ١٨٢ .

قال ابن الجزري : " ومؤلفاته تنبئ عن فضله كمختصر الأصول
والفقه ومقدمي النحو والصرف ، ولا سيما أماليه التي يظهر فيها ما آتاه الله
من عظم الذهن ، وحسن التصور " (١)

وكان الشيخ كمال الدين الزمלקاني الشافعي يقول : ليس للشافعية
مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية ، فقد كان وحيد عصره علما وفضلا وإطلاعا (٢)
قال عنه السيوطي : " انه القوي ، والنحوي ، الأصولي ، الفقيه ، صاحب
التصانيف المتقنة " (٣)

فابن الحاجب متعدد الجوانب ، صاحب معارف جيدة ، وفنون مختلفة ،
وإذا أردنا أن نعرف الملم الذي برع فيه أكثر من غيره ، نجد أنه النحوي
قال ابن خلكان : " وتبحر في الفنون ، وكان الأقطب عليه علم المصيبة (٤) ،
وقال السيوطي : " أكب الفضلا على الأخذ عنه ، وكان الأقطب عليه النحو (٥)
وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أنه اشتهر بالنحو على وجه خاص (٦)

قال أبو القدا : " وحرر النحو تحريرا بليغا ، وثقته وساد أهل
عصره ثم كان رأسا في علوم كثيرة " (٧)

برع مع النحو في الأصول قال السيوطي : " ولزم الاشتغال حتى
برع في الأصول والمصيبة (٨) "

د - قوة حجته وتجليده :

عرف ابن الحاجب بقوة الحجج ، والمنطق السديد ، وروى أنه كان
مناظرا ، قال السيوطي : " وكان فقيها مناظرا مفتيا ، مبرزا في عدة علوم متبحرا
تقنة (٩) ، ومن يقرأ كتب ابن الحاجب يجدها ملوثة بالأدلة المنطقية ،
وأسلوب الجدل على طريقة (فَإِنْ قُلْتَ قُلْتَ) وكثيرا ما يترد آراء من سبقه من

- (١) غاية النهاية لابن الجزري : ٥٠٩/١
- (٢) الديباج الذهب : ١٩٠ (٣) بغية الوعاة : ١٣٤/٢
- (٤) وفيات الأعيان : ٤١٣/٢ (٥) بغية الوعاة : ١٣٤/٢
- (٦) دائرة المعارف : المجلد الأول ١٢٦ (٧) البداية والنهاية : ١٢٦/١٣
- (٨) بغية الوعاة : ١٣٤/٢ (٩) نفس المصدر ص ١٣٥

المعلماء بالأدلة العقلية ، صها كانت منزلة صاحب السراى .
أما تجديده فقد روى ابن خلكان أنه خالف النحاة فى مواضع ،
وأورد عليهم إشكالات والزامات تبعد الإجابة عنها (١) .
وجاء فى دائرة المعارف أنه فى ميدان النحو يختلف من عدة وجوه
مع أسلافه (٢) .

وطء فيها أن مؤلفاته واضحة الأسلوب لاحتاج إلى تفسير ، وهذا
غير مسلم ، فمن المعروف أنه يميل إلى الإيجاز ، وتصنيف العتون التى تحتاج
إلى توضيح وتفسير ، وتركيزها وضغطها وإيهاها ، ولما عرف عنه من استخدام
المنطق ، والأدلة العقلية .

وقد ذاع صيت ابن الحاجب وعرف الناصر فضله ، وأقبلوا عليه ، قال
ابن تغرى بردى : " وفى شهرته ما يغنى عن الإطناب فى ذلك (٤) " .
وسبق ما قاله عنه الزمكائى من أنه كان وحيد عصره علما وفضلا وإطلاعا (٥) .
وقال السيوطى : وقد نالت كته شهرة عظيمة ، وقبولا حسنا ولم تحظ كتب
مثلها بكثرة القبلين عليها ، والشارحين لها ، لحسنها وجزالتها (٦) .
وكان معروف القدر بين أهل عصره ، حتى أقبل عليه فضلا وهم يرتبون مسن
علمه ، وينهلون من فيض مزارقه ، قال السيوطى : " وأكب الفضلاء على
الأخذ عنه (٧) " .

هـ - ما أخذ عليه :

وإذا كان العلماء قد أثنا عليه وشهدوا له بالبراعة والذكاء
والتجديد وكثرة الاطلاع ، فلا يمنع ذلك من أنهم أخذوا عليه ببعض المآخذ
ولكل جواد كبره ، ولكل عالم حقوه ، والكمال لله وحده .

قال ابن الجزرى : " أعض (٨) ل ابن الحاجب فيما ذكره فى مختصر
الأصول حين تنوير للقراءات ، وأتى بمالم يتقدم فيه غيره ، كما أوضحت

(١) وثبات الأعيان : ٤١٤/٢ (٢) دائرة المعارف : ١٢٦/١

(٣) نفس المصدر (٤) النجوم الزاهرة : ٦/٣٦٠

(٥) الديباج الذهبى : ١٩٠ (٦) بغية الوعاة : ١٣٥/٢

(٧) المصدر السابق : ١٣٤

(٨) أعض الأمر : اعتمد واستفلق ، وأمر معضل لا يهتدى لوجهه
(مختار الصحاح ص ٤٣٨) .

ذلك في كتابي " المنجد " وفي (١) " .

قال السيوطي: " وله في المروض قصيدة ، وفي نظمه قلاعة " (٢)

وتبين من هذا أن ابن الحاجب أتى في القراءات بأشياء لم يسبق إليها ، ولكنها في نظر ابن الجزرى مشكلة ومضلة لا يهتدى لوجهها ، وأن السيوطى عاب عليه نظمه للمروض ، لأنه لم يوفق في هذا النظم . ولا يفض هذا من منزلته العلمية .

(١) غاية النهاية لابن الجزرى : ٥٠٩/١

(٢) بغية الوفاة : ١٣٥/٢ .

الخاتمة (خلاصة البحث)

هذا هو ابن الحاجب في كتابه " الأمل في النجاة " ، عرضته في هذا البحث الذي تكون من خمسة أبواب :

كان (الباب الأول) منها ، خاصة بسيرة ابن الحاجب ، والحديث عن كتابه (الأمل في النجاة) ، تتبعت فيه حياته من تاريخ ولادته في (إسنا) عام ٥٧٠ هـ ، مما صرا للدولمة الأيوبية - التي كان لملوكها اهتمام بالنحو - ونشأته العلمية في " القاهرة " ، شقيا علوم الدين واللغة عن خبرة الأماذة " كاشطبي " وغيره ، وسفره إلى " دمشق " ، وإقامته بها سنوات أستاذا بالجامع الأموي ، ثم عودته إلى " القاهرة " وسفره آخر حياته إلى الإسكندرية ، حتى وفاته بها عام : ٦٤٦ هـ .

وخلف ابن الحاجب لنا ذخيرة من الكتب في القامه والأصول والنحو والصروض وغيرها من العلوم .

ومن أشهر كتبه (الكافية) في النحو ، (والشافية) في الصرف ، وقد شرحها كثير من الملما ، ومن أفضل شروحيها شرح (الرضى الاسترأبادي) .

ووجدت كتابه " الأمل في النجاة " مخطوطا لم تسبق دراسته ، وفيه من الآراء ما يثقل شخصية صاحبه ، فاخترته موضعا لهذا البحث .

واستدعي ذلك أن أطلع على النسخ المخطوطة منه بيسدار الكتب ، ومعهد المخطوطات بالجامعة السورية ، والمجمع اللغوي ،

وظهر علمه بالقراءات ، فكان ينصب القراءات لقارئها ،
• ووجهها التوجيه التحوي الملائم .

ورزت شخصيته في إعراب القرآن ، فلم يكن تابعا لمن
سبقه كالزيمخشري في " كشافه " ، والمكبري في إعرابه للقرآن ،
وقد بينت أوجه المخالفة والموافقة بينه وبين كل منهما .

ومن أهم أبحاثه النحوية في القرآن : بيان ما يعود
عليه الضمير ، ووضوح الظاهر موضع الضمير ، وبيان ما يتعلق
به الجار والمجرور ، والمعطوف على معمولي عاملين ، وتوجيه المشكل
في الإعراب .

وجانب توضيح رأيه في هذه المواضع تعرضت لآراء
غيره من العلماء .

وجعلت (الباب الثالث) خاصا بالأمالى على كتاب
"الفصل" للزيمخشري ، وكان اهتمام الزيمخشري بهذا الكتاب
وأضحا ، إذ خصص له قسما من أماليه ، وشروحه في كتاب مستقل
هو (الإيضاح) وتأثر به في " الكافية " .

واهتم في أماليه عليه بتوضيح شواهد من حيث الإعراب
والمنى ، وقد قمت بتحقيق هذه الشواهد ، وبينت آراء العلماء
فيها بجانب رأيه .

وعقدت موازنة بينه وبين الزيمخشري في مفصله ، أظهرت
فيها مخالفته له في بعض الآراء .

• موازنت بينه وبين " ابن يعين " شارح الفصل .

وأخترت من بينها النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب ، فكان
أساساً لهذا البحث ، بعد مقابلتها بالنسخ الأخرى ، وذلك
لشمولها قديمها ، وقمت بنسخها ، وترقيم صفحاتها ، ليسهل
الرجوع إليها .

ويقت أن كتابه (الأمل النحوي) ينقسم إلى
سنة أقسام هي الأمل على : الآيات القرآنية ، وكتاب الفصل
للزخشري ، واختلاف النحويين ، وكتاب " الكافية " ، وأبيات
من الشعر ، ثم مسائل متفرقة .

وأمل هذه الأمل في القاهرة ، ودمشق ، وبيروت ،
وبيت المقدس .

وكان اهتمامي بالقسمين الأولين أكثر ، لفوزارة مادتهما ،
ولارتباطهما بعلاقته بالزخشري في " الكشاف " ، " والفصل " ،
فوجدت أن أصل إلى مدى هذه العلاقة بينهما .

وخصصت (الباب الثاني) للأمل القرآنية ، فبينت
منهجها فيها ، إذ كان لأيراضي ترتيب أماليه حسب ورود الآيات
في الصحف ، لذلك أعددت جدولا مرتباً لهذه الأمل ، وليس
يكن يراعى ارتباط أماليه بموضوع نحوي واحد .

وكان بحثه في هذا القسم يتصل بإعراب الآيات إعراباً
يوضح المعنى المراد منها ، وتعرض لتفسير بعض الآيات ، ويان
ماتهدف إليه من معنى بعيداً عن الإعراب ، فدل ذلك على تقببه
بالقرآن ، واستجابته لأماليه .

ووضحت الفرق بين منهج ابن الحاجب في كتابه
"الإيضاح" * شرح المفصل * ومنهجه في "أماليه" على المفصل .
وفي (الباب الرابع) تحدثت عن أقسام انكتاب الأخرى ،
فأبرزت موقف ابن الحاجب من الخلاف بين النحويين ، وتأييده
لبعض الآراء بالدليل اللغوي والمنطقي ، غيرناظروإلى شهرة
صاحب الرأي ، "كسيبويه" الذي خالفه في بعض آرائه .
وتحدثت عن اهتمامه بالحدود النحوية شرحا وتقييدا ،
ومخالفته للنحاة في حدود * الكافية * ، ونقد * الرضى * له
في هذه الحدود .

وهضت نقده لشعر "المتنبى" وغيره من الشعراء تقيدا
يتصل بالنحو والأسلوب ، وناقشت آرائه على ضوء آراء غيره .
ووضحت الفرق بينه وبين "ابن الشجري" في "أماليه" ، إذ كان
ابن الشجري يعجز النحو في "أماليه" بالأدب ، وابن الحاجب
يفرق "أماليه" بالنحو إغراقا .

وعلى ضوء آرائه في كل "أماليه" ، جاء (الباب الخامس)
نتيجة تبرز فيها شخصية "ابن الحاجب" النحوية ، إذ تبين
أن له في النحو شخصية مستقلة ، وآراء انفرد بها .
وكان يميل في أكثر آرائه إلى موافقة المدرسة البصرية ، ومخالفة
"المدرسة الكوفية" ، ولم يمتعه هذا من اختيار بعض الآراء الكوفية
إذا وجد فيها ما يؤيده النقل والمقل . فهو بهذا يمسك
بمغزى النحوية ، إذ يختار من آراء المدرستين .

صحتد فرآرئه على أحمين من أصول النحو ، همـا
" السماع " عن القرآن والمرب الفصحا ، و " القياس " على ماورد عنهما .
وینت مخالفته للنحاة فى كبر من المسائل القریصة
فى النحو . وأظهرت تأثر أسلوبه النحوى بثقافته فى العسوم
الأخرى وخاصة علم " الأصول " ، ویتیمز أسلوبه بالمنطق
والجدل .

وكان لآرائه أثر فیمن جا " بعده من الملمنا ، فناقشوها
أو اعتمدا عليها ، ومن ناقش آرائه موافقا أو مخالفا " ابن هشام " ،
ومن اعتمد على آرائه ، ونقل بعضها عن " أماليه " (السيوطى)
(والبغدادى) .

هذا هو ابن الحاجب الذى أثنى عليه كبر من الملمنا ،
واهتموا بآرائه فى كتابه " الأمالى النحوية " .
وأرجو أن أكون قد وقت فى إبراز شخصيته النحوية
فى أماليه ، وما توفيقى إلا بالله .

المصادر والمراجع

أولا : المخطوطة :

- ١- الأملى النحو لابن الحاجب : رقم ٢٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٣٤ ، بدار الكتب ، رقم ١٩٥١٨ ، ٢٠٥ ، بمعهد المخطوطات بالجامعة المويسية .
- ٢- الإيضاح عن الفصل للزخمرى : تأليف ابن الحاجب : مخطوط رقم ١٨٥٥ نحو ٢٨٦٥ تيمورية بدار الكتب .
- ٣- شرح الكافية : تأليف ابن الحاجب : مخطوط رقم ٩٨٤ نحو بدار الكتب .
- ٤- قصيدة المؤنثات السطحية : لابن الحاجب : مخطوط رقم ٣ نحو ٤٥٥ هـ ، ٩٣ مجاميع بدار الكتب .
- ٥- القصد الجليل في علم الخليل : لابن الحاجب : مخطوط رقم ٢٠٥١٩ ، ٦٨٥ ، ٤٥٥ م ٣٥٥ هـ بدار الكتب .
- ٦- نهاية الواقب شرح عروض ابن الحاجب : لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي مخطوط رقم ٥٧٣٠ هـ بدار الكتب .
- ٧- الواقية نظم الكافية : نظم ابن الحاجب مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكتب .

ثانياً: المطبوعة :

- ١- إبراز المعاني من حوز الأمانى : لأبي شامة القديس ط مصطفى الحلبي سنة ١٩٤٩ هـ
- ٢- الإتيان في علوم القرآن : للسيوطي ط مصطفى الحلبي منسقة : (١٩٥١) (ثالثة)
- ٣- إحياء النحو : لإبراهيم مصطفى . ط لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٥٩ م
- ٤- الأدب العربي في مصر من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الأيوبي : تأليف المرحوم محمود مصطفى ط دار الكتاب العربي .
- ٥- الإسلام والحضارة العربية : تأليف محمد كرد علي . ط دار الكتب
- ٦- أصول الفقه : للشيخ محمد الخضري (ط ثالثة) سنة ١٩٣٨ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- ٧- إعراب القرآن : المنسوب للزجاج (وهو لم يكن أبى طالب القيرواني) تحقيق إبراهيم الأبياتي (وزارة الثقافة سنة ١٩٦٣) .
- ٨- الإعراب في جمل الإعراب : لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني (ط سوريا)
- ٩- الاقتراح : للسيوطي . (ط دار المعارف النظامية حيدرآباد)
- ١٠- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع : لإدوارد فنديك (ط الهلال سنة : ١٣١٣ هـ - ١٨٩٢ م) .
- ١١- أمالي الزجاجي : لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون (الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ - المؤسسة المصرية الحديثة) .
- ١٢- الأمالي الشجرية : إملاء أبي المعاديات هبة الله المصروف بابن الشجري (مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ) .

- ١٣- أطالى المرتضى غرر الفوائد ودرر
الفتاوى :
أبو الفضل إبراهيم ط عيسى الحلبي (بتحقيق محمد
١٤- إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن :
للمكبري (ط مصطفى الحلبي سنة :
(١٩٦٦) الأولى .
- ١٥- إنباه الرواة على أنباء النحاة :
تأليف جمال الدين القفطي (بتحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم (ط طبع
دار الكتب سنة ١٩٥٠) .
- ١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين :
لأبي البركات الأنباري (بتحقيق
محمد يحيى الدين عبد الحميد)
(مطبعة الاستقامة بالقاهرة)
- ١٧- الإيضاح في علل النحو :
لأبي القاسم الزجاجي (بتحقيق
مازن المبارك - طبع دار الصورية) .
- ١٨- البداية والنهاية :
لأبي الفداء (مطبعة السمادة بحمص)
- ١٩- البدور الزاهرة في القراءات المشروعة المتواترة من طريق الشاذلية والدرية :
للشيخ عبدالفتاح القاضي (ط مصطفى
الحلبي) .
- ٢٠- بغية الرواة في طبقات الشافعية والنحاة : للسيوطي
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
(ط عيسى الحلبي) .
- ٢١- تاريخ آداب اللغة العربية :
تأليف جورجى زيدان . مراجعة
وتعليق د : شوقى ضيف (ط دار الهلال)
- ٢٢- تاريخ أبي الفداء المؤيد السعي المختصر في أخبار البشر :
تأليف عماد الدين بن اسماعيل أبي الفداء
(المطبعة الحسينية المصرية) .
- ٢٣- التبيان شرح ديوان أبي الطيب المتنبي :
تأليف أبي البقاء المكبري : تحقيق
مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ
شلبى (طبع مصطفى الحلبي : ١٩٣٦ م) .

- ٢٤- التفسير البياني للقرآن الكريم : للدكتورة عائشة عبدالرحمن (ط دار
المعارف بصر) .
- ٢٥- تثقيف اللسان : لابن مكي الصقلي . بتحقيق الدكتور
عبدالمنيز مطر (طبع المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية) .
- ٢٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك (بتحقيق محمد كامل
بركات (دار الكاتب المصري) .
- ٢٧- الطامع لأحكام القرآن : لآبي عبدالله الأنصاري القرطبي
(ط دار الكتب) .
- ٢٨- حاشية الخضري على ابن عقيل : (طبع عيسى الحلبي) .
- ٢٩- حاشية الصبان على الأشموني : (طبع عيسى الحلبي) .
- ٣٠- حاشية يمادة على مذبح الذهب : (ط مصطفى الحلبي) .
- ٣١- حاشية يس على التصريح : للشيخ خالد الأزهرى على التوضيح
لابن هشام (المطبعة الأزهرية) .
- ٣٢- الحركة الفكرية في مصر في المصيرين الأيوبي والملوكي الأول :
تأليف د : عبد اللطيف حمزة (المطبعة
الأولى دار الفكر المصري) .
- ٣٣- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة :
للسيوطي (المطبعة الشرقية)
- ٣٤- أبو الحسن الشاذلي : للدكتور عبد الحليم محمود (سلسلة
أعلام العرب) .
- ٣٥- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام :
للدكتور أحمد أحمد بدوي (ط نهضة
مصر بالتجارة) .
- ٣٦- الحياة الفكرية والأدبية بمصر من الفتح المصري حتى آخر الدولة الفاطمية :
للدكتور محمد كامل حسين (ط نهضة
مصر) .
- ٣٧- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب :
تأليف عبدالقادر البغدادي (ط بولاق)

- ٢٨- الخصائص : صنعة أبي الفتح خان بن جنى
تحقيق محمد على النجار (ط دار
الكتب سنة ١٩٥٢ م) .
- ٣٩- الخطط والآثار في مصر والقاهرة والنيل وما يتعلق بهما من الأخبار:
للقريزي (دار الطباعة المصرية
بيولاق) .
- ٤٠- الخطط الجديدة لمصر القاهرة وبدنها وولادها القديمة والشهيرة :
تأليف علي مبارك (المطبعة الأميرية
بيولاق سنة ١٣٠٥) .
- ٤١- دائرة المعارف الإسلامية : ترجمة محمد ثابت القندي ، وأحمد
المنتاري ، وإبراهيم خورشيد ،
ومهد الحميد يونس .
- ٤٢- الدرر اللوامع شرح شواهد همع الهوامع : للشنقيطي .
(مطبعة كردستان الملطية بالقاهرة
سنة ١٣٢٨ هـ) .
- ٤٣- الدورة الألفية في علم العربية : لابن معط (ط ليسك ١٩١٧ م) .
- ٤٤- الديباج الذهب في معرفة أعيان علماء الذهب :
لابن فرحون البحري (ط أولسي
سنة ١٣٥١ هـ)
- ٤٥- ديوان امرئ القيس : بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
(طبع دار المعارف) .
- ٤٦- ديوان الحطامة : لأبي تمام يشرح مختصر من شرح
التبريزي (ط صبيح سنة ١٣٣٥) .
- ٤٧- الذيل على الروضتين أو تراجم رجال القرنين السادس والسابع :
لأبي شامة القدسي (الطبعة
الأولى سنة ١٩٤٧ م) .
- ٤٨- الرد على النحاة : لابن ضاء القرطبي . بتحقيق
الدكتور شوقي ضيف (دار الفكر المصري) .
- ٤٩- السلوك لمعرفة دول الملوك: للقريزي . صححه ووضح حواشيه
محمد مصطفى زيادة (ط دار الكتب) .

- ٥٠- عذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن المطامير الحنبلي .
(مكتبة القدوس بمرسنة (١٣٥٠هـ))
- ٥١- عذرة الذهب : لابن هشام . بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (ط التجاربية بصر) .
- ٥٢- شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى (المطبعة الأزهرية) .
- ٥٣- شرح الرضى على الكافية : لمحمد بن الحسن الرضى الاسترأبادى (ط امتبول سنة ١٣١٠هـ)
- ٥٤- شرح شافية ابن الحاجب : للرضى الاسترأبادى . بتحقيق محمد نورالحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد (مطبعة حجازى) .
- ٥٥- شرح الشافية : تأليف السيد عبدالله الحسينى المصروف بنقرة كار (دار إحياء الكتب العربية) .
- ٥٦- شرح شواهد ميبوه : للأعلم الشنترى (هامد الكتاب) ط بولاق سنة ١٣١٦ .
- ٥٧- شرح شواهد الشافية : لمبد القادر البغدادى . بتحقيق محمد نورالحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد (مطبعة حجازى) .
- ٥٨- شرح شواهد ابن عقيل : تأليف عبدالنعم الجرجانى (المطبعة الأزهرية سنة ١٩١٤م) .
- ٥٩- شرح شواهد الأسمونى : للصينى . (دار إحياء الكتب العربية)
- ٦٠- شرح شواهد المفتى : للسيوطى (المطبعة البهية بصر) .
- ٦١- شرح طيبة النشر فى القراءات المشر : لأحمد بن محمد الجنى . تحقيق الشيخ على محمد الضباع (ط مصطفى الحلبي) .

- ٦٢- شرح عضد اللة والدهين على كتاب مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب
(مطبعة بولاق الأميرية . الأولى
سنة ١٣١٦ هـ) .
- ٦٣- شرح الفصل :
لابن يحيى . (إدارة الطباعة
المنيرية بمصر) .
- ٦٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك :
تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى (ط
دار الصرمية) .
- ٦٥- صح الأعمى فى صناعة الإنشا : للقلشندى (دار الكتب) .
- ٦٦- صحى الإسلام :
أحمد أمين : (الطبعة الثانية
لجنة التأليف والترجمة) .
- ٦٧- الطالع السعيد الجامع لتجاء الصعيد : للأه نوى : بتحقيق
محمد محمد حسن (ط دار الكتاب
المصرى) .
- ٦٨- طبقات النحويين واللفظيين : لأبي بكر الزبيدى : بتحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم (نشر
الخانجى سنة ١٩٥٤ م) .
- ٦٩- أبوعلى الفارسي :
للدكتور عبدالفتاح شلى (نهضة مصر)
- ٧٠- الصمد فى صناعة الشعر ونقده : لابن رشيق القيروانى .
(مطبعة هداية بمصر) الأولى
سنة ١٩٢٥ م) .
- ٧١- غاية النهاية فى طبقات القراء : لابن الجزوى : عنى بنشره
برجستراسر (مطبعة السمادة
سنة ١٩٣٢ م) .
- ٧٢- القاضل :
لأبي المباس المبرد : بتحقيق
عبدالمهيذ اليمنى (ط دار الكتب
سنة ١٩٥٦) .
- ٧٣- الفتح الميمى فى طبقات الأصوليين : تأليف عبدالله المرانى .
(مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٩٤٧)

- ٧٤- فوات الوفيات : تأليف محمد بن شاکر الکتبی . وهو
ذیل علی وفيات الأعیان ، تحقیق
محمد محیی الدین عبدالحمید (مطبعة
السعادة بمصر سنة ١٩٥١م)
- ٧٥- فی اللهجات العربیة : للدكتور ابراهیم أنیس :
(لجة البیان العربی سنة ١٩٥٢)
- ٧٦- الکافیة لابن الحاجب : فی شرح الرضی علیها (ط استنبول)
- ٧٧- الکامل فی اللغة والأدب : لأبی العباس العبرد .
(مطبعة الاستقامة)
- ٧٨- الکتاب : لسیبويه . (ط بیلاق سنة ١٤١٦ هـ)
- ٧٩- الکشاف عن حقائق غوامض التنزیل وبعون الأقاویل فی وجوه التأویل :
للإمام الزرخشری (ط مصطفى محمد
سنة ١٣٥٤ هـ)
- ٨٠- کشف الظنون عن أسامی الکتب والفنون : لحاجی خلیفة .
(طبع وكالة المعارف الجلیلة ومطبعتها
البهیة سنة ١٩٤٣م)
- ٨١- اللغة والنحویین القدیمة والحديث : للأستاذ عباس حسن :
(ط دار المعارف)
- ٨٢- لمع الأدلّة : لأبی البرکات الأنباری : تحقیق
سمید الأفغانی (طبع الجامعة
السوریة سنة ١٩٥٧م)
- ٨٣- مجالس الملما : لأبی القاسم الزجاجی : تحقیق الأستاذ
عبدالسلام هارون (ط الكويت)
- ٨٤- المحتسب فی تبیین وجوه شوائب القراءات والإیضاح عنها : لابن جنی .
(طبع المجلس الأعلى للثقون الاسلامیة)
- ٨٥- مختصر المنتهی الأصول : لابن الحاجب . (مطبعة بیلاق ١٣١٦)
- ٨٦- المدارس النحویة : للدكتور شوقی ضیف (دار المعارف)
- ٨٧- مدرسة الکوفة ومنهجها فی دراسة اللغة والنحو :
للدكتور مهدی المخزومی (الطبعة
الثانیة : ١٩٥٨ مصطفى الحلبي)

- ٨٨ - المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن :
للدكتور عبدالخالق سالم (رسالة ماجستير)
بمكتبة كلية دارالعلوم .
- ٨٩ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يحترق من حوادث الزمان :
للياقصي اليميني المكي (مطبعة دائرية
المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن
سنة ١٣٣٩ هـ) .
- ٩٠ - مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : للمرزوقى :
(ملحق بالجزء الرابع من الكشاف)
ط المكتبة التجارية أولى سنة ١٩٥٤ م)
- ٩١ - مصر في المصور الوسطى :
للدكتور علي إبراهيم حسن (ط النهضة
المصرية) .
- ٩٢ - معاني القرآن :
للقرآء (ط دار الكتب)
- ٩٣ - المقامات :
لأبي حيان التوحيدي . تحقيق حسن
السندوي . (المطبعة الرحمانية بمصر -
الاولى سنة ١٩٢٩ م) .
- ٩٤ - معجم المطبوعات العربية : تأليف يوسف إيلان سركيس .
(ط سركيس سنة ١٩٢٨ بمصر) .
- ٩٥ - مفاتيح اللبيب :
لابن هشام (ط مصطفى محمد ١٣٥٦ هـ)
- ٩٦ - الفصول :
للزمخشري (نشر الخانجي ط التقدم) .
- ٩٧ - الفضل شرح شواهد الفصل : لبدر الدين النعماني (مطبعة التقدم)
- ٩٨ - القنضب :
صنعة أبي العباس المبرد . تحقيق
محمد عبدالخالق عضية .
(ط المجلس الأعلى للفتوى الاسلامية)
- ٩٩ - مقدمة كتاب سيبويه :
لعبد السلام هارون . طبع دار القلم .
- ١٠٠ - مناهج البحث في اللغة :
للدكتور تمام حسان (الأنجلو المصرية) .
- ١٠١ - منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه :
للدكتور مصطفى الصاوي الجويني (ط دار
المعارف بمصر) .

- ١٠٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : جمال الدين أبي المحاسن :
ابن تغرى بردى • (طبع دار الكتب) •
- ١٠٣- نهضة الألباء في طبقات الأدباء : لأبي البركات الأنباري •
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط نهضة مصر)
- ١٠٤- نهاية الأرب في فنون الأدب : للنوري • (ط دار الكتب) •
- ١٠٥- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية أو سير صلاح الدين :
لبهاء الدين بن شداد • تحقيق الدكتور
جمال الدين الشيال • (الطبعة الأولى
سنة ١٩٦٤م - الدار المصرية للتأليف والترجمة)
- ١٠٦- هدية المارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لاسماعيل البغدادي
طبع وكالة المعارف باستنبول سنة (١٩٥١م) •
- ١٠٧- شرح المهوام شرح جمع الجوامع : للسيوطي : (ط السعادة : ١٣٢٧) •
- ١٠٨- الوساطة بين التنبئ وخصومه : للقاضي عبد المئزر الجرجاني •
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعليه
البجاوي (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥م عيسى
الحلبي) •
- ١٠٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان •
بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد •
(مكتبة النهضة المصرية) •

ثالثا : الدوريات :

- ١- مجلة كلية الآداب (جامعة الاسكندرية) المجلد الحادي عشر ١٩٥٧
(مطبعة جامعة الاسكندرية)
- ٢- مجلة المجمع اللغوي : الجزء السابع (مطبعة وزارة المعارف) •

رقم الصفحة

أ - د

مقدمة

٢

تمهيد : الاهتمام بالنحو في عصر ابن الحاجب

الباب الأول

ففى

سيرة ابن الحاجب وكتابه الأمالى

الفصل الأول

- ١٠ سيرة ابن الحاجب :
١٠ ١- نشأته ورحلاته
١٦ ٢- ثقافته وأسائده
١٨ ٣- آثاره

الفصل الثانى

- ٣٩ كتاب الأمالى النحوية
٣٩ تمهيد
٤٢ ١- نسخه
٥٢ ٢- أقسام الكتاب وأهميته
٥٤ ٣- أماكن الأمالى وتاريخها

الباب الثانى

ففى

الأمالى القرآنية

الفصل الأول

- ٥٩ منهج ابن الحاجب فى أماليه القرآنية
٥٩ ١- آيات الإملا
٧٥ ٢- طريقة الإملا
٧٩ ٣- تفسير القرآن والفقہ بأسلوه

الفصل الثاني

- أمال أخرى :
- ٢٣٣ ١- نقد المتبى وغيره من الشعراء
- ٢٤٠ ٢- بين أمالي ابن الحاجب وأمالي ابن الشجري
- ٢٤٦ ٣- الأمالي المتفرقة

الباب الخامس

فى

شخصية ابن الحاجب النحوية

الفصل الأول

- بين المدارس النحوية :
- ٢٥١ ١- مع المدرسة البصرية
- ٢٥٩ ٢- موقفه من المدرسة الكوفية
- ٢٦٣ ٣- فى اتجاه المدرسة البغدادية

الفصل الثاني

- فى أصول النحو وفروعه :
- ٢٦٦ ١- السماع والاستشهاد بالحدث
- ٢٦٩ ٢- القياس والملة
- ٢٧٥ ٣- أثر ثقافته فى نحوه
- ٢٨٢ ٤- مخالفة النحاة فى الفروع

الفصل الثالث

- مكانته بين النحاة :
- ٢٩٠ ١- تلاميذه
- ٢٩٢ ٢- أثره فىمن بعده
- ٢٩٨ ٣- آراء العلماء فيه

٣٠٣

الخاتمة

٣٠٨

المصادر والمراجع

٣١٨

الفهرس

Egyptian Bibliothéque as the basis for this study, because it was written as early as the year 696 of Hijra and because it is complete.

The manuscript is in six sections :-

- a) Comments on the Koran.
- b) Comments on the book of "al Mofassal" by al-Zamakhshary.
- c) Comments on certain points of disagreement amongst grammarians.
- d) Comments on his own book "al Kafia"
- e) Comments on the poetry of "al Motanabby", & others.
- f) Miscellaneous Comments.

These were dictated in Cairo, Damascus, Gazza and Jerusalem.

Chapter 2:

His comments on the Koran were discussed in this Chapter. The verses treated came in the same order as that in the Hoby Book. I have presented them in a table for easy reference. His grammatical analysis of these verses depended on their meaning and very rarely was he satisfied with grammatical features alone. He referred to some of the Koranic readings in the light of their grammatical implications and he was, throughout, uninfluenced by al-Zamakhshary or any other. He took special care to show

IBN EL HAJEB IN HIS "AL AMALY AL NAHWEYYAH"

His views on the Koranic verses and on the book
of "Al Mofassal"

This work is composed of five Chapters, as summarized
below :

Chapter:1. His full name is Othman ibn Omar ibn Abi Bakr
ibn Younos Abu Amr Jamalu'L Deen. He was born in Isna the
south of Egypt in the year 570 of Hijra. He grew up during
the reign of the Ayyoubide dynasty whose kings were known
to be interested in grammar. He studied in Cairo under Al-
Shatby and other great scholars. Later he went to Damascus
where he taught in the Omayyade Mosque. He returned to
Cairo and from thence to Alexandria where he died in the
year 646 of Hijra.

Among his numerous books in grammar are "al Kafia"
and "al Shfia" both of which were frequently commented on
by later scholars. His "al Amaly al Nahweyyah", the sub-
ject of this work is available only in manuscript form.
There are many copies of it in the Egyptian Bibliotheque
and the Arab League Manuscript Institute and the Academy
for the Arabic Language. I have chosen the copy No.26 of